



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مخبر الانتماء: اقتصاد مالية وإدارة أعمال (ECOFIMA)



أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)

تحديد طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة المالية  
وأثرها على الكفاءة المصرفية  
-دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر  
- خلال الفترة (2010-2020)-

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف: أ.د بوالكور نورالدين

للطالبة: نكاع ريان

أمام أعضاء اللجنة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة الجامعية
أ.د. شرون عز الدين	أستاذ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د. بوالكور نور الدين	أستاذ	مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. ساحلي لزهري	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. جقريف علي	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. صوفان العيد	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
د. زواش زهير	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

السنة الجامعية: 2024/2023





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مخبر الانتماء: اقتصاد مالية وإدارة أعمال (ECOFIMA)



أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)

تحديد طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة المالية  
وأثرها على الكفاءة المصرفية  
-دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر  
- خلال الفترة (2010-2020)-

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف: أ.د بوالكور نورالدين

للطالبة: نكاع ريان

أمام أعضاء اللجنة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة الجامعية
أ.د. شرون عز الدين	أستاذ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د. بوالكور نور الدين	أستاذ	مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. ساحلي لزهري	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. جقريف علي	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. صوفان العيد	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
د. زواش زهير	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مخبر الانتماء : اقتصاد مالية وإدارة أعمال (ECOFIMA)



## إقرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالبة نكاع ريان أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة ب:  
تحديد طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة المالية وأثرها على الكفاءة  
المصرفية -دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال  
الفترة (2010-2020)-

هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي  
مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

قال القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني:

إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتاباً في  
يومه إلا قال في خده: لو، خيّر هذا لكان  
أحسن ولو زيد هذا لكان يُستحسن ولو  
قُدّم هذا لكان أفضل ولو تُرك هذا  
لكان أجمل. وهذا أعظم العبر وهو دليل  
على استيلاء النقص على جملة البشر.

# إهداء

إلى من رفع الرحمن منزلتهما، إلى أعز ما أملك في هذه

الدنيا إلى والدي الكريمين

حفظهما الله وجزاهما عني كل خير

إلى أخواتي وكل العائلة

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

# شكر وتقدير

أحمد الله تعالى الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل أما بعد:

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

لذلك أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ

الدكتور "بوالكور نور الدين" على كل ما خصني به من نصح

وحناني به من معلومات وتوجيهات قيّمة وسديدة كان لها الأثر

الكبير في حسن انجاز وإخراج هذا العمل، وأسأل الله تعالى أن يجزيه

عني أحسن الجزاء، وأن يديمه ذخراً للجامعة.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة مناقشة هذا العمل على

ما بذلوه من جهد ووقت في تمحيص هذا العمل وتقييمه، وأسأل الله

أن يجزيهم من فضله إنه جواد كريم.



## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة والأثر بين الفاعلية المصرفية والتي تتمثل في الأهداف المصرفية الثلاثة (السيولة، الربحية، والملاءة المالية) والكفاءة المصرفية لعينة من البنوك الخاصة العاملة بالجزائر والتي بلغ عددها ستة بنوك وهي (بنك فرانسابنك - الجزائر، بنك بي آن بي باريبا - الجزائر، بنك الخليج - الجزائر، بنك سوسيتيه جينرال - الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر، وترست بنك - الجزائر)، وتم جمع بيانات الدراسة انطلاقاً من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالاعتماد على ميزانياتها الختامية وكذا جدول حسابات النتائج وذلك خلال الفترة (2010-2020).

تم قياس المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية اعتماداً على نموذج دييون، إذ تم تجزئة الكفاءة المصرفية إلى كفاءة الأرباح والتي عبرنا عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية، وكفاءة التكاليف والتي تم التعبير عنها بمؤشر هامش الربح، أما المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في عناصر الفاعلية المصرفية الثلاثة فقد تم التعبير عنها هي الأخرى بأربعة مؤشرات لكل متغير مستقل إذ تم بناء ثمانية نماذج قياسية للكشف عن أثر عناصر الفاعلية المصرفية الثلاثة (منفردة ومجمعة) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف).

وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات السيولة ليس لها أثر معنوي على كفاءة الأرباح في حين أن لها أثر معنوي على كفاءة التكاليف، وعليه ليس لمؤشرات السيولة أثر معنوي على الكفاءة المصرفية، بينما لمؤشرات الربحية أثر معنوي على كل من كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف، وعليه لمؤشرات الربحية أثر معنوي على الكفاءة المصرفية، أما بالنسبة لمؤشرات الملاءة المالية فلها هي الأخرى أثر معنوي على كل من كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف وعليه فلها أثر معنوي على الكفاءة المصرفية، وأن عدم الموازنة بين مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية بشكل متبادل يؤثر سلباً وبدرجات متفاوتة على الكفاءة المصرفية في البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

**الكلمات المفتاحية:** السيولة، الربحية، الملاءة المالية، الكفاءة المصرفية.

## Abstract

This study aims to highlight the nature of the relationship and the impact between banking effectiveness, which is represented by the three banking objectives (liquidity, profitability, and solvency) and banking efficiency for a sample of private banks operating in Algeria, which numbered six banks, namely (Banque Francebank - Algeria, BNP Paribas - Algeria, Gulf Bank - Algeria, Société Générale Bank - Algeria, Arab Banking Corporation Bank - Algeria, and Trust Bank - Algeria), and the study data was collected based on the annual reports of the banks under study, relying on their final budgets as well as the results accounts table during the period (2010-2020).

The dependent variable, represented by banking efficiency, was measured based on the Dupont model. Banking efficiency was divided into profit efficiency, which we expressed by the return on equity index, and cost efficiency, which was expressed by the profit margin index. As for the independent variables, which are represented by the three elements of banking efficiency. It was also expressed in four indicators for each independent variable, as eight standard models were built to reveal the impact of the three elements of banking effectiveness (individually and together) on banking efficiency (profit efficiency and cost efficiency).

The study concluded that liquidity indicators do not have a significant impact on profit efficiency, while they have a significant impact on cost efficiency. Therefore, liquidity indicators do not have a significant impact on banking efficiency, while profitability indicators have a significant impact on both profit efficiency and cost efficiency. Accordingly, profitability indicators have an impact. Significant impact on banking efficiency. As for financial solvency indicators, they also have a significant impact on both profit efficiency and cost efficiency. Accordingly, they have a significant impact on banking efficiency. The lack of alignment between indicators of liquidity, profitability, and financial solvency mutually affects negatively and to varying degrees the banking efficiency in banks. The subject of study during the period (2010-2020).

**Keywords:** liquidity, profitability, financial solvency, banking efficiency.

## Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence la nature de la relation et l'impact entre l'efficacité bancaire, qui est représentée par les trois objectifs bancaires (liquidité, rentabilité et solvabilité) et l'efficacité bancaire pour un échantillon de banques privées opérant en Algérie, qui comptait six banques. , À savoir (Banque Francebank - Algérie, BNP Paribas) - Algérie, Gulf Bank - Algérie, Société Générale Bank - Algérie, Arab Banking Corporation Bank - Algérie et Trust Bank - Algérie), et les données de l'étude ont été collectées sur la base du rapport annuel rapports des banques étudiées, en s'appuyant sur leurs budgets définitifs ainsi que sur le tableau des comptes de résultats de la période (2010-2020).

Le variable dépendante, représentée par l'efficacité bancaire, a été mesurée sur la base du modèle Dupont. L'efficacité bancaire a été divisée en efficacité du profit, que nous avons exprimée par l'indice de rendement des capitaux propres, et en efficacité des coûts, qui a été exprimée par l'indice de marge bénéficiaire. Les variables indépendantes, qui sont représentées par les trois éléments de l'efficacité bancaire. Elle a également été exprimée en quatre indicateurs pour chaque variable indépendante, car huit modèles standards ont été construits pour révéler l'impact des trois éléments de l'efficacité bancaire (individuellement et ensemble) sur efficacité bancaire (efficacité des bénéfices et efficacité des coûts).

L'étude a conclu que les indicateurs de liquidité n'ont pas d'impact significatif sur l'efficacité des bénéfices, alors qu'ils ont un impact significatif sur l'efficacité des coûts. Par conséquent, les indicateurs de liquidité n'ont pas d'impact significatif sur l'efficacité bancaire, tandis que les indicateurs de rentabilité ont un impact significatif à la fois sur les bénéfices efficacité et rentabilité. En conséquence, les indicateurs de rentabilité ont un impact. Impact significatif sur l'efficacité bancaire. Quant aux indicateurs de solvabilité financière, ils ont également un impact significatif à la fois sur l'efficacité des bénéfices et sur l'efficacité des coûts. En conséquence, ils ont un impact significatif sur l'efficacité bancaire. Le manque d'alignement entre les indicateurs de liquidité, de rentabilité et de solvabilité financière affecte mutuellement négativement et à des degrés divers l'efficacité bancaire des banques, sujet d'étude au cours de la période (2010-2020).

**Mots clés :** liquidité, rentabilité, solvabilité financière, efficacité bancaire.



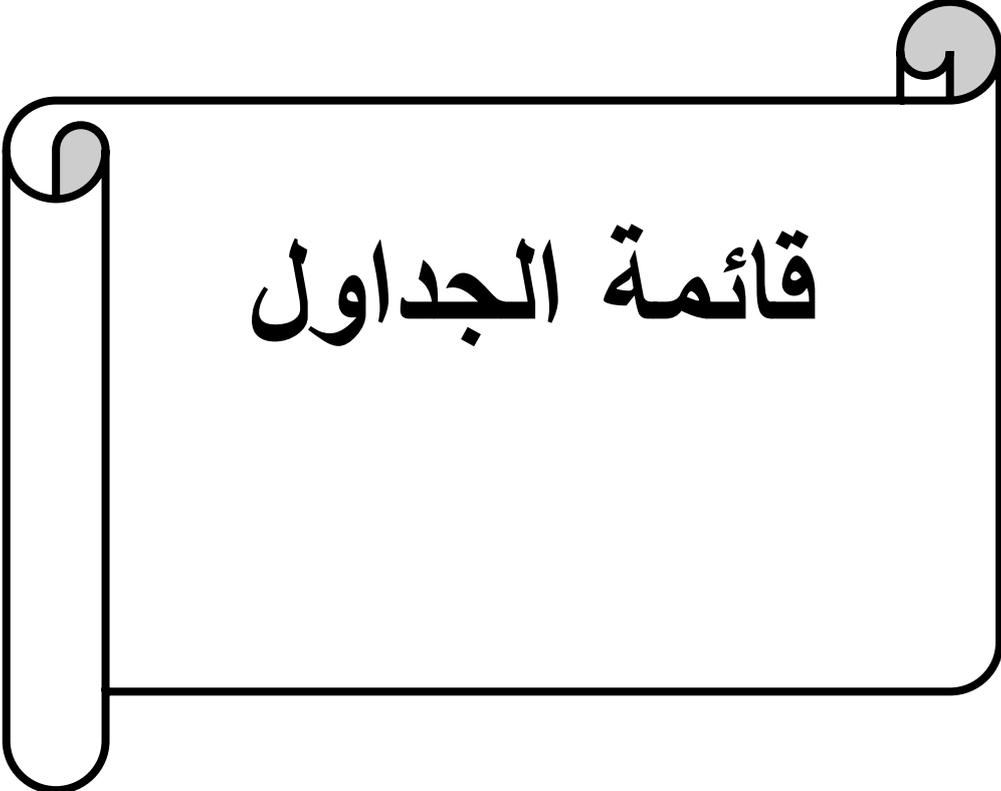
# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الإقرار
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الإنجليزية
	الملخص باللغة الفرنسية
	إهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الرموز والمختصرات
أ-ع	مقدمة
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، الملاءة المالية)</b>
02	تمهيد
03	<b>المبحث الأول: الإطار النظري للسيولة المصرفية</b>
04	المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها
04	الفرع الأول: مفهوم السيولة المصرفية
08	الفرع الثاني: أهمية السيولة المصرفية
10	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية
13	المطلب الثاني: إدارة السيولة المصرفية ونظرياتها
14	الفرع الأول: إدارة السيولة المصرفية
17	الفرع الثاني: نظريات إدارة السيولة المصرفية
21	المطلب الثالث: مكونات، ومؤشرات قياس السيولة المصرفية
21	الفرع الأول: مكونات السيولة المصرفية
26	الفرع الثاني: مؤشرات قياس السيولة المصرفية
31	<b>المبحث الثاني: الإطار النظري للربحية المصرفية</b>

32	المطلب الأول: مفهوم الربح والربحية المصرفية
32	الفرع الأول: مفهوم الربح
37	الفرع الثاني: مفهوم الربحية المصرفية
44	الفرع الثالث: الفرق بين الربح والربحية المصرفية
47	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية ومؤشرات قياسها
47	الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية
55	الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية المصرفية
60	المبحث الثالث: الإطار النظري للملاءة المالية في البنوك التجارية
61	المطلب الأول: ماهية رأس المال المصرفي
61	الفرع الأول: مفهوم رأس المال المصرفي
62	الفرع الثاني: أهمية رأس المال المصرفي
65	الفرع الثالث: آليات تدعيم رأس المال المصرفي
70	المطلب الثاني: وظائف ومكونات رأس المال المصرفي
70	الفرع الأول: وظائف رأس المال المصرفي
72	الفرع الثاني: مكونات رأس المال المصرفي
80	المطلب الثالث: مفهوم الملاءة المالية في البنوك التجارية (كفاية رأس المال) ومؤشرات قياسها
80	الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية في البنوك التجارية (كفاية رأس المال)
83	الفرع الثاني: مؤشرات قياس الملاءة المالية في البنوك التجارية
86	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: التأسيس النظري والتطبيقي للكفاءة المصرفية</b>
87	تمهيد
88	المبحث الأول: مدخل إلى الكفاءة
89	المطلب الأول: ماهية الكفاءة
90	الفرع الأول: تطور مفهوم الكفاءة
90	الفرع الثاني: مفهوم الكفاءة وعلاقتها ببعض المفاهيم ذات الصلة
96	المطلب الثاني: أنواع الكفاءة، أهداف ومعايير قياسها
103	الفرع الأول: أنواع الكفاءة
103	الفرع الثاني: أهداف ومعايير قياس الكفاءة

110	المبحث الثاني: ماهية الكفاءة المصرفية
113	المطلب الأول: مفهوم وأنواع الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها
114	الفرع الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية
114	الفرع الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية
116	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية
120	المطلب الثاني: مناهج الكفاءة المصرفية
125	الفرع الأول: منهج الإنتاج
125	الفرع الثاني: منهج الوساطة
126	الفرع الثالث: مناهج أخرى
128	المبحث الثالث: طرق وصعوبات قياس الكفاءة المصرفية
130	المطلب الأول: طرق قياس الكفاءة المصرفية
131	الفرع الأول: الطرق التقليدية لقياس الكفاءة المصرفية (التحليل المالي)
131	الفرع الثاني: نموذج ديبون (Dupont Model)
132	الفرع الثالث: الطرق المعلمية واللامعلمية
135	الفرع الرابع: نظام Camels
145	الفرع الخامس: مؤشرات خلق القيمة وبطاقة الأداء المتوازن
150	المطلب الثاني: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية
166	الفرع الأول: صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات
166	الفرع الثاني: صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات
167	الفرع الثالث: تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية
168	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)</b>
170	تمهيد
171	المبحث الأول: دراسة مالية للمؤشرات المستخدمة في القياس لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)
172	المطلب الأول: تقديم بنوك العينة محل الدراسة
173	المطلب الثاني: عرض وتحليل المؤشرات المالية المستخدمة في القياس لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

177	الفرع الأول: مؤشرات السيولة المصرفية
177	الفرع الثاني: مؤشرات الربحية المصرفية
183	الفرع الثالث: مؤشرات الملاءة المالية
192	المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج
199	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)
201	المطلب الأول: الإطار القياسي النظري للدراسة
202	الفرع الأول: ماهية بيانات البائل
202	الفرع الثاني: نماذج بيانات البائل الساكنة
204	الفرع الثالث: الاختبارات الأساسية لاختيار النموذج الملائم
207	المطلب الثاني: متغيرات ونماذج الدراسة
210	الفرع الأول: متغيرات الدراسة
210	الفرع الثاني: نماذج الدراسة
212	المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة
215	الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
215	الفرع الثاني: العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة
219	المطلب الرابع: تقدير النماذج القياسية
233	الفرع الأول: أثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية
233	الفرع الثاني: أثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية
240	الفرع الثالث: أثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية
247	الفرع الرابع: اختبار فرضيات الدراسة
260	خلاصة الفصل
264	خاتمة
265	قائمة المصادر والمراجع
273	الملاحق
305	



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
137	خصائص طريقة حد التكلفة العشوائية	(1-2)
142	أوجه الاختلاف بين طريقتي (SFA) و (DEA)	(2-2)
144	مفاضلة بين الأساليب المعلمية والأساليب اللامعلمية	(3-2)
147	عناصر نظام Camels	(4-2)
148	تقييم البنوك حسب مؤشر CAMELS	(5-2)
165	أهم مؤشرات خلق القيمة	(6-2)
177	بنوك العينة محل الدراسة	(1-3)
178	مؤشرات السيولة المصرفية المستخدمة في القياس	(2-3)
178	مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(3-3)
179	مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(4-3)
181	مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(5-3)
182	مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(6-3)
184	مؤشرات الربحية المصرفية المستخدمة في القياس	(7-3)
185	معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(8-3)
186	معدل العائد على الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(9-3)
187	معدل العائد على الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(10-3)
189	مؤشر هامش الربح لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(11-3)
190	مؤشر مضاعف حقوق الملكية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(12-3)

191	مؤشر منفعة الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(13-3)
193	مؤشرات الملاءة المالية المستخدمة في القياس	(14-3)
193	مؤشر رأس المال الممتمك إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(15-3)
194	مؤشر رأس المال الممتمك إلى الأصول الخطرة لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(16-3)
196	مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(17-3)
198	مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(18-3)
212	متغيرات الدراسة	(19-3)
218	نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	(20-3)
221	مصفوفة الارتباط لمؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية	(21-3)
227	مصفوفة الارتباط لمؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءة المالية	(22-3)
231	مصفوفة الارتباط لمؤشرات الربحية والملاءة المالية	(23-3)
234	نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) (النموذج الأول)	(24-3)
236	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الأول	(25-3)
236	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية للنموذج الأول	(26-3)
238	نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك للنموذج الأول	(27-3)
238	نتائج التقدير باستخدام مؤشر هامش الربح (PM) (النموذج الثاني)	(28-3)
239	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة للنموذج الثاني	(29-3)
240	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية للنموذج الثاني	(30-3)

241	نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك للنموذج الثاني	(31-3)
241	نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) بالنسبة للنموذج الثالث	(32-3)
242	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة للنموذج الثالث	(33-3)
243	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية للنموذج الثالث	(34-3)
244	نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك للنموذج الثالث	(35-3)
245	نتائج التقدير باستخدام مؤشر هامش الربح (PM) (النموذج الرابع)	(36-3)
246	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة للنموذج الرابع	(37-3)
246	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية للنموذج الرابع	(38-3)
248	نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك للنموذج الرابع	(39-3)
248	نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) (النموذج الخامس)	(40-3)
249	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة للنموذج الخامس	(41-3)
250	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية للنموذج الخامس	(42-3)
251	نتائج الآثار العشوائية الخاص بكل بنك للنموذج الخامس	(43-3)
252	نتائج التقدير باستخدام مؤشر هامش الربح (PM) (النموذج السادس)	(44-3)
253	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة للنموذج السادس	(45-3)
253	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية للنموذج السادس	(46-3)

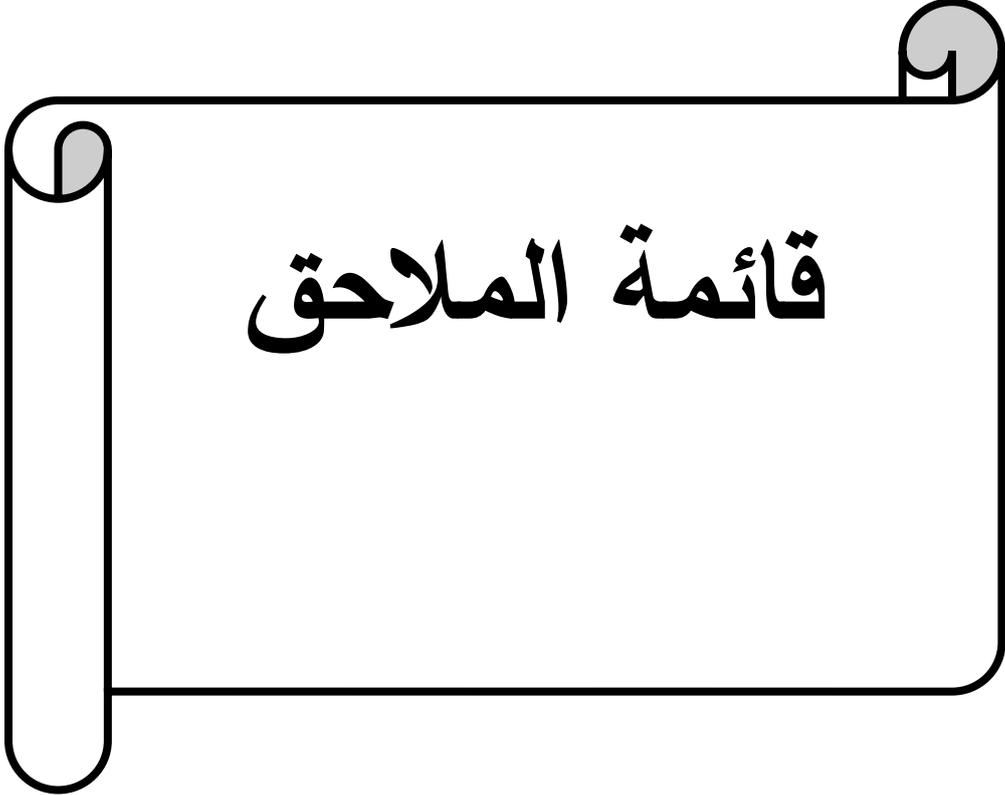
254	نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك للنموذج السادس	(47-3)
255	نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) (النموذج السابع)	(48-3)
256	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة للنموذج السابع	(49-3)
256	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية للنموذج السابع	(50-3)
257	نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك للنموذج السابع	(51-3)
258	نتائج التقدير باستخدام مؤشر هامش الربح (PM) (النموذج الثامن)	(52-3)
259	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة للنموذج الثامن	(53-3)
259	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية للنموذج الثامن	(54-3)
261	نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك للنموذج الثامن	(55-3)
264	نتيجة اختبار الفرضيات	(56-3)



# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
ط	نموذج الدراسة	(1)
13	العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية	(1-1)
55	العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية	(2-1)
79	مكونات رأس المال المصرفي	(3-1)
82	كفاية رأس المال	(4-1)
101	الفرق بين الإنتاجية والكفاءة	(1-2)
119	الكفاءة الحجمية	(2-2)
134	مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية (نموذج ديبون)	(3-2)
156	نموذج بطاقة الأداء المتوازن	(4-2)
179	متوسط مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(1-3)
180	متوسط مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(2-3)
182	متوسط مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(3-3)
183	متوسط مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(4-3)
186	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(5-3)
187	متوسط معدل العائد على الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(6-3)
188	متوسط معدل العائد على الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(7-3)
190	متوسط مؤشر هامش الربح لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(8-3)
191	متوسط مؤشر الزافعة المالية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(9-3)

192	متوسط مؤشر منفعة الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(10-3)
194	متوسط مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2010-2020)	(11-3)
196	متوسط مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(12-3)
197	متوسط مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(13-3)
199	متوسط مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	(14-3)



قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
307	الميزانية الختامية لبنك فرانسابنك الجزائر لسنتي 2010 و 2011	01
308	الميزانية الختامية لبنك فرانسابنك الجزائر لسنتي 2012 و 2013	02
309	الميزانية الختامية لبنك فرانسابنك الجزائر لسنتي 2014 و 2015	03
310	الميزانية الختامية لبنك فرانسابنك الجزائر لسنتي 2016 و 2017	04
311	الميزانية الختامية لبنك فرانسابنك الجزائر لسنتي 2018 و 2019	05
312	الميزانية الختامية لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2020	06
113	الميزانية الختامية لبنك بي آن بيه الجزائر لسنتي 2010 و 2011	07
114	الميزانية الختامية لبنك بي آن بيه الجزائر لسنتي 2012 و 2013	08
315	الميزانية الختامية لبنك بي آن بيه الجزائر لسنتي 2014 و 2015	09
316	الميزانية الختامية لبنك بي آن بيه الجزائر لسنتي 2016 و 2017	10
317	الميزانية الختامية لبنك بي آن بيه الجزائر لسنتي 2018 و 2019	11
318	الميزانية الختامية لبنك بي آن بيه الجزائر لسنة 2020	12
319	الميزانية الختامية لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2010 و 2011	13
320	الميزانية الختامية لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2012 و 2013	14
321	الميزانية الختامية لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2014 و 2015	15
322	الميزانية الختامية لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2016 و 2017	16
323	الميزانية الختامية لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2018 و 2019	17
324	الميزانية الختامية لبنك الخليج الجزائر لسنة 2020	18
325	الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينرال لسنتي 2010 و 2011	19
326	الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينرال لسنتي 2012 و 2013	20
327	الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينرال لسنتي 2014 و 2015	21
328	الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينرال لسنتي 2016 و 2017	22
329	الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينرال لسنتي 2018 و 2019	23
330	الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينرال لسنة 2020	24
331	الميزانية الختامية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2010 و 2011	25
332	الميزانية الختامية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2012 و 2013	26

333	الميزانية الختامية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2014 و2015	27
334	الميزانية الختامية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2016 و2017	28
335	الميزانية الختامية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2018 و2019	29
336	الميزانية الختامية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنة 2020	30
337	الميزانية الختامية لترست بنك الجزائر لسنتي 2010 و2011	31
338	الميزانية الختامية لترست بنك الجزائر لسنتي 2012 و2013	32
339	الميزانية الختامية لترست بنك الجزائر لسنتي 2014 و2015	33
340	الميزانية الختامية لترست بنك الجزائر لسنتي 2016 و2017	34
341	الميزانية الختامية لترست بنك الجزائر لسنتي 2018 و2019	35
342	الميزانية الختامية لترست بنك الجزائر لسنة 2020	36
343	جدول حسابات النتائج لبنك فرانسابنك لسنتي 2010 و2011	37
344	جدول حسابات النتائج لبنك فرانسابنك لسنتي 2012 و2013	38
345	جدول حسابات النتائج لبنك فرانسابنك لسنتي 2014 و2015	39
346	جدول حسابات النتائج لبنك فرانسابنك لسنتي 2016 و2017	40
347	جدول حسابات النتائج لبنك فرانسابنك لسنتي 2018 و2019	41
348	جدول حسابات النتائج لبنك فرانسابنك لسنة 2020	42
349	جدول حسابات النتائج لبنك بي آن بي لسنتي 2010 و2011	43
350	جدول حسابات النتائج لبنك بي آن بي لسنتي 2012 و2013	44
351	جدول حسابات النتائج لبنك بي آن بي لسنتي 2014 و2015	45
352	جدول حسابات النتائج لبنك بي آن بي لسنتي 2016 و2017	46
353	جدول حسابات النتائج لبنك بي آن بي لسنتي 2018 و2019	47
354	جدول حسابات النتائج لبنك بي آن بي لسنة 2020	48
355	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2010 و2011	49
356	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2012 و2013	50
357	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2014 و2015	51
358	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2016 و2017	52

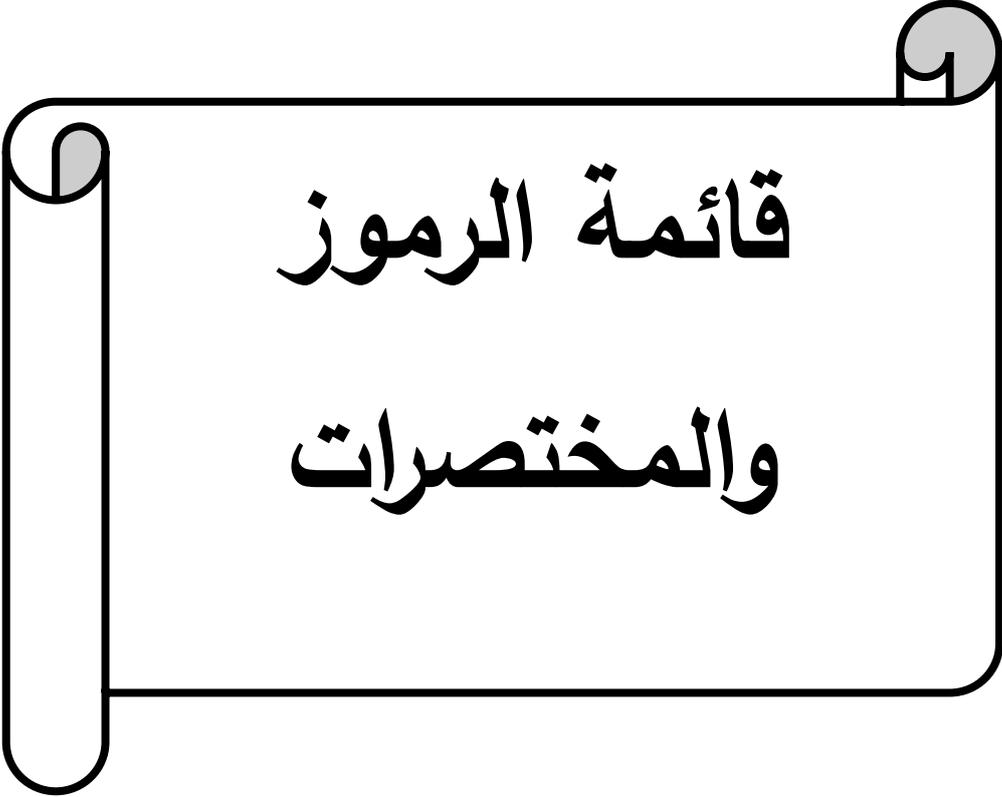
359	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2018 و 2019	53
360	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنة 2020	54
361	جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنتي 2010 و 2011	55
361	جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنتي 2012 و 2013	56
362	جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنتي 2014 و 2015	57
363	جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنتي 2016 و 2017	58
364	جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنتي 2018 و 2019	59
365	جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2020	60
366	جدول حسابات النتائج لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2010 و 2011	61
367	جدول حسابات النتائج لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2012 و 2013	62
368	جدول حسابات النتائج لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2014 و 2015	63
369	جدول حسابات النتائج لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2016 و 2017	64
370	جدول حسابات النتائج لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنتي 2018 و 2019	65
371	جدول حسابات النتائج لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر لسنة 2020	66
372	جدول حسابات النتائج لترست بنك الجزائر لسنتي 2010 و 2011	67
373	جدول حسابات النتائج لترست بنك الجزائر لسنتي 2012 و 2013	68
374	جدول حسابات النتائج لترست بنك الجزائر لسنتي 2014 و 2015	69
375	جدول حسابات النتائج لترست بنك الجزائر لسنتي 2016 و 2017	70

376	جدول حسابات النتائج لترست بنك الجزائر لسنتي 2018 و2019	71
377	جدول حسابات النتائج لترست بنك الجزائر لسنة 2020	72
378	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	73
378	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	74
379	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	75
379	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الأول	76
380	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الأول	77
380	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	78
381	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	79
382	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	80
382	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الثاني	81
383	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الثاني	82

383	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	83
384	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	84
385	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	85
385	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الثالث	86
386	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الثالث	87
386	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	88
387	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	89
388	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	90
388	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الرابع	91
389	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الرابع	92
389	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	93

390	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2020-2010)	94
391	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2020-2010)	95
391	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الخامس	96
392	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الخامس	97
392	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2020-2010)	98
393	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2020-2010)	99
394	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2020-2010)	100
395	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج السادس	101
395	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج السادس	102
396	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2020-2010)	103
397	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2020-2010)	104

398	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	105
398	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج السابع	106
399	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج السابع	107
399	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	108
400	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	109
401	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)	110
402	نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الثامن	111
402	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الثامن	112



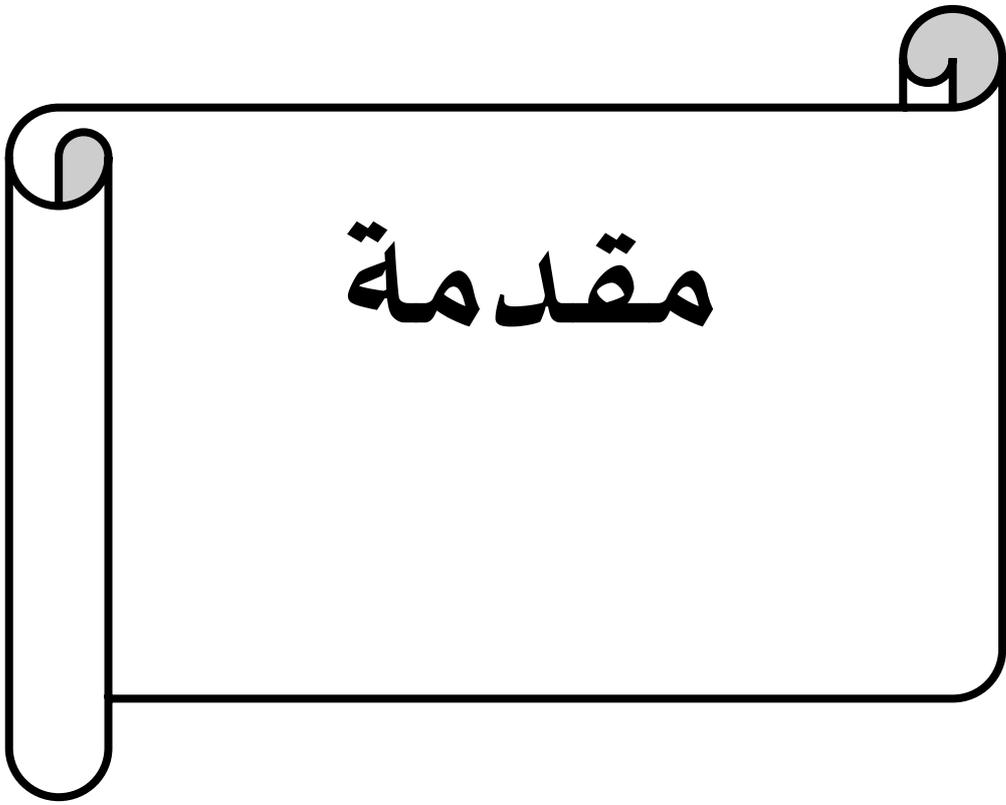
قائمة الرموز

والمختصرات

الدلالة		الرمز/المختصر
باللغة العربية	باللغة الأجنبية	
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation de Coopération et de Développement Economique	OECD
تحليل مغلف البيانات	Data Envelopment Analys	DEA
التحليل الحدودي العشوائي	Stochastic Frontier Approach	SFA
تحليل الحد السميك	Tchick Frontier Approach	TFA
تحليل التوزيع الحر	Distribution Free Approach	DFA
رأس المال-الأصول-الإدارة- الربحية-السيولة-الحساسية	Capital-Assets- Management-Earnings- Liquidity-Sensitivuty to market Ris	CAMELS
بطاقة الأداء المتوازن	Balanced Scorecard	BSC
القيمة الاقتصادية المضافة	Economic Value Added	EVA
القيمة السوقية المضافة	Market Value Added	MVA
العائد الإجمالي للمساهمين	Total Shareholders Return	TSR
النقدية إلى إجمالي الودائع	Cash to Total Deposits	CTD
النقدية إلى إجمالي الأصول	Cash to Total Assets	CTA
القروض على إجمالي الودائع	Loans to Total Deposits	LTD
القروض إلى إجمالي الأصول	Loans to Total Assets	LTA
العائد على حقوق الملكية	Return On Equity	ROE
العائد على الأصول	Return On Assets	ROA
العائد على الودائع	Return On Deposits	ROD
هامش الربح	Profit Margin	PM
مضاعف حقوق الملكية	Equity Multiplier	EM
منفعة الأصول	Asset Utilization	AU
رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول	Equity Capital to Total Assets	ETA
رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة	Equity Capital to Risk Assets	ERA

## قائمة الرموز والمختصرات

رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع	Equity Capital to Total Deposits	ETD
رأس المال إلى إجمالي القروض	Equity Capital to Total Loans	ETL
نموذج الانحدار التجميعي	Pooled Regression Model	PRM
نموذج الآثار الثابتة	Fixed Effect Model	FEM
نموذج الآثار العشوائية	Random Effect Model	REM



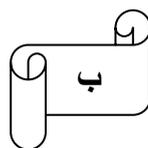
يعد القطاع المصرفي عصب مختلف الاقتصاديات والحجر الأساسي لقيامها، وتعتبر البنوك التجارية أحد الدعائم الأساسية للقطاع المصرفي، كونها تلعب دور الوسيط بين من فاضت عنهم الأموال (أصحاب الفائض المالي) فقرروا الاحتفاظ بها واستثمارها وبين فئة أخرى هي بحاجة لتلك الأموال (أصحاب العجز المالي) فدفعهم هذا الاحتياج إلى اللجوء إلى البنوك من أجل الاقتراض، لتشكل بذلك مصدرا أساسيا لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتساهم بشكل أو بآخر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وفي ظل مختلف التغيرات والتحولات العميقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي من انفتاح اقتصادي وعولمة مالية وتحرير التجارة الخارجية برفع مختلف القيود وإزالة العوائق، بالإضافة إلى التقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تأثرت البنوك بكل هذه الإصلاحات والتطورات الحاصلة التي انعكست عليها من خلال عدة أبعاد لعل أبرزها احتدام شدة المنافسة بين البنوك وكذا المؤسسات المالية الأخرى، مواجهة عدة مخاطر أخرى كانت وليدة تلك التحولات فضلا عن المخاطر الناتجة عن طبيعة العمل المصرفي، بالإضافة إلى البعد الأوسع الذي تمثل في حدوث مختلف الأزمات المالية.

كل هذه التغيرات والتحولات ألزمت البنوك على مواكبتها والتكيف معها باستغلال مواطن الكسب، وتجنب كل ما من شأنه أن يحدث اختلالا بها، وأصبح الاهتمام بالفاعلية المصرفية المتمثلة أساسا في الأهداف المصرفية الثلاثة (السيولة، الربحية، والملاءة المالية) والعمل على تحقيق التوازن بينها الشغل الشاغل للبنوك، كونها الركيزة الأساسية في تفعيل الكفاءة المصرفية.

فالإدارة المصرفية الحكيمة والقدرة على تفعيل التوازن بين الأهداف الثلاثة (السيولة، الربحية، الملاءة المالية) التي تتلازم تارة وتتعارض تارة أخرى وتتكامل في أحيان أخرى يؤدي إلى تحقيق الفاعلية المصرفية، وهو ما يجعل البنوك تتسم بكفاءة مصرفية. إذ تتحقق هذه الأخيرة إذا ما وُفق البنك في توظيف الموارد التي أتاحت له على نحو يمكنه من تحقيق أكبر قدر من المخرجات وبأقل قدر ممكن من الأعباء المكلفة.

وتزايد اهتمام صناع القرار ورجال الاقتصاد ومختلف الباحثين في المجال، والإدارة المصرفية ذاتها بأمر قياس الفاعلية والكفاءة المصرفية، إذ تعد هاتان الأخيرتان الضرورة الحتمية لتعزيز المراكز المالية للبنوك وتقوية مواقفها التنافسية في الساحة المصرفية والمالية والأمر الفاصل والضامن الأساسي لنموها وبقاءها واستمرارية نشاطها.



## أولاً: إشكالية الدراسة

تعد البنوك الدعامة الأساسية لقيام مختلف الاقتصاديات، لدورها البالغ الأهمية من جذب المدخرات وتمويل المشاريع واستقطاب رؤوس الأموال، وفي ظل التغيرات والمستجدات الحاصلة في البيئة المصرفية والمالية والاقتصادية والتحويلات العالمية، أصبح لزاماً على البنوك وعلى صناع القرار الالتفات نحو فاعلية البنوك والتي تتمثل في كل من الأهداف الثلاثة الأساسية: السيولة والربحية والملاءة المالية والتي تعد من أهم المبادئ والركائز التي تقوم عليها البنوك والتي نادى بها مختلف الهيئات الإشرافية والرقابية المالية والاقتصادية والدولية، من خلال دراسة والتركيز على كل هدف وكذا العلاقة بين تلك الأهداف الثلاثة، والتعرض إلى الكفاءة المصرفية وسبل تفعيلها من أجل تقوية الوضع التنافسي للبنوك وتعزيز الثقة بها وضمان استمراريتها في نشاطها ونموها، ولا شك أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت علاقة عناصر الفاعلية فيما بينها، وكذا أثر أحد الأهداف على الكفاءة المصرفية. وجمعت دراستنا بين عناصر الفاعلية الثلاثة (السيولة، الربحية والملاءة المالية) والكفاءة المصرفية من خلال محاولة دراسة الأثر المتبادل بينهما.

وعلى ضوء ما أشرنا إليه يمكننا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين فاعلية البنك (التوفيق بين السيولة والربحية والملاءة المالية) وكفاءته، وهل يمكن الاعتماد على مؤشرات الفاعلية المصرفية (مؤشرات السيولة، الربحية، والملاءة المالية) للوصول إلى تحديد كفاءة البنك أم أن العلاقة بينهما هي علاقة تأثير الأولى على الثانية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

✓ هل يوجد أثر معنوي لمؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية لعينة البنوك محل الدراسة خلال

الفترة (2010-2020)؟

✓ هل يوجد أثر معنوي لمؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية لعينة البنوك محل الدراسة خلال

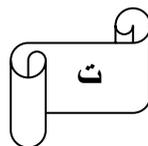
الفترة (2010-2020)؟

✓ هل يوجد أثر معنوي لمؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لعينة البنوك محل الدراسة

خلال الفترة (2010-2020)؟

✓ هل يوجد أثر معنوي لكل من مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية

لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)؟



## ثانياً: فرضيات الدراسة

بهدف معالجة موضوع الدراسة التي تبحث في طبيعة العلاقة والأثر بين الأهداف المصرفية الثلاثة (السيولة، الربحية، والملاءة المالية) كمتغيرات مستقلة، والكفاءة المصرفية كمتغير تابع، والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم اعتماد فرضية رئيسية مفادها:

عدم الموازنة بين مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية بشكل متبادل يؤثر سلباً وبدرجات متفاوتة على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية وهي:

1. الفرضية الأولى: يوجد أثر معنوي لمؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

2. الفرضية الثانية: يوجد أثر معنوي لمؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

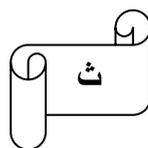
3. الفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي لمؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

4. الفرضية الرابعة: يوجد أثر معنوي لكل من مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

## ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف وهي:

- ✓ تسليط الضوء على الإطار النظري للأهداف المصرفية الثلاثة (السيولة، الربحية والملاءة المالية)، وأهم المؤشرات المستخدمة في قياسها.
- ✓ تبيان مفهوم الكفاءة المصرفية، والتعرض لأبرز طرق قياسها.
- ✓ البحث عن طبيعة العلاقة بين الفاعلية المصرفية (السيولة، الربحية، الملاءة المالية) والكفاءة المصرفية.
- ✓ دراسة أثر مؤشرات السيولة المصرفية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة.
- ✓ دراسة أثر مؤشرات الربحية المصرفية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة.



- ✓ دراسة أثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة.
- ✓ دراسة أثر كل من مؤشرات (السيولة والربحية والملاءة المالية) مجتمعة على الكفاءة المصرفية.

#### رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الخصوصية التي يتسم بها النشاط المصرفي والذي يقتضي ضرورة التركيز والاهتمام بالأهداف المصرفية الثلاثة: السيولة، الربحية، والملاءة المالية، وكذا السعي لتحقيق التوازن بينها، لتعزيز الكفاءة المصرفية وبالتالي تقوية المركز المالي وتقوية الوضع التنافسي، إذ تمكن معرفة طبيعة العلاقة بين عناصر الفاعلية وأثرها على الكفاءة المصرفية من الكشف عن مواطن القوة لاستغلالها ومكامن الضعف لتشخيص مسبباتها ومعالجتها وهو ما يضمن البقاء والاستمرارية.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من ضمها للمتغيرات الأربعة وهو ما لم يتوفر في دراسات أخرى -على حد علمنا-، الأمر الذي جعلنا نجد فجوة بحثية سنكرس جهودنا ونسعى لإجراء دراسة بشأنها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على البنوك الخاصة في الجزائر، إذ لاحظنا أن جل الدراسات بهذا الشأن تقتصر على دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية وهو ما يكسب الدراسة أهمية أكبر.

#### خامساً: منهج الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات من عدمها، وكذا محاولة الإلمام بمختلف الجوانب التي تخدم الدراسة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، إذ تم استخدام المنهج الوصفي في الشق النظري للدراسة وذلك باستعراض الأطر النظرية للأهداف المصرفية الثلاثة: السيولة، الربحية والملاءة المالية، وكذا دراسة التأصيل النظري والتطبيقي للكفاءة، واستخدمنا التحليل أيضاً لدراسة بيانات الدراسة وتفسيرها، أما منهج دراسة الحالة فقد تم استخدامه من خلال الاعتماد على دراسة حالة مجموعة من البنوك بدراسة طبيعة وأثر العلاقة بين عناصر الفاعلية الثلاثة والكفاءة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)، حيث اعتمدنا على برنامج معالجة الجداول (Excel) لحساب المؤشرات المالية، ولقياس العلاقة والأثر تم استخدام منهجية بيانات البانل (Panel)، وأساليب الإحصاء الوصفي والتطبيقي للكشف عن خصائص متغيرات الدراسة وذلك اعتماداً على البرنامج الإحصائي (Eviews).

## سادسا: حدود الدراسة

## 1. الحدود المكانية

اشتملت الدراسة على مجموعة من البنوك الخاصة العاملة بالجزائر والتي بلغ عددها ستة (06) بنوك وهي: فرانسابنك (Fransabank)، بي أن بيه باريبا (BNP Paribas)، بنك الخليج (AGB)، سوسيتيه جنيرال (SGA)، المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، وترست بنك (TBA).

## 2. الحدود الزمانية

حددت الفترة الزمنية للدراسة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، أي دراسة بيانات أحد عشر سنة، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية والقوائم المالية لستة بنوك خاصة عاملة بالجزائر.

## سابعا: الدراسات السابقة

تعد الأبحاث والدراسات السابقة المرتكز الأساسي للقيام ببناء أي دراسة، كونها تساعد على أخذ لمحة وخلفية مهمة عن الموضوع المدروس سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، وقد اعتمدنا في دراستنا على بعض الدراسات التي شملت متغيرات الدراسات ومنها من حاولت الربط بين بعضها، وتضاربت النتائج في البعض منها، كما اتفقت في دراسات أخرى، وسنحاول في هذا العنصر استعراض بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي اعتمدنا عليها في دراستنا على سبيل المثال وليس الحصر.

## 1. الدراسات العربية

- دراسة (خالد النيف وخلود القلاب، 2020) بعنوان: "العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية". وهي عبارة عن مقال في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية في عددها الأول لسنة 2020، وهدفت الدراسة إلى تحليل واختبار العلاقة بين كل من السيولة والربحية والملاءة في البنوك الإسلامية لعينة بلغ عددها 6 بنوك وهي (البنك الإسلامي الأردني، البنك الإسلامي الفلسطيني، مصرف الراجحي، مصرف قطر الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، والبنك الإسلامي بروناي دار السلام) وذلك خلال الفترة (2009-2016) واستندت الدراسة إلى ثلاثة فرضيات وهي:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والسيولة في البنوك الإسلامية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والملاءة في البنوك الإسلامية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والملاءة في البنوك الإسلامية.

وخلصت النتائج التطبيقية لتحليل الانحدار إلى وجود علاقة سلبية ذات معنوية إحصائية بين الربحية وكل من السيولة والملاءة، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين السيولة والملاءة. وكان للدراسة بعض التوصيات أبرزها: ضرورة السعي إلى استحداث أسواق وأدوات مالية إسلامية تعين البنوك على حل مشكل الفائض والعجز في السيولة، بالإضافة إلى ضرورة وضع معيار لكفاية رأس المال يخص البنوك الإسلامية دون غيرها وأخذ بعين الاعتبار لطبيعة عمل هذه البنوك والمخاطر المحتملة لديها.

- دراسة (أمجد إبراهيم آدم محمد، 2020) بعنوان: "العلاقة بين الملاءة والربحية في البنوك التجارية السعودية". وهي عبارة عن مقال بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية في عددها الأول لسنة 2020 وهدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الملاءة المالية والربحية لدى البنوك التجارية السعودية، إذ تكونت عينة الدراسة من ستة بنوك تجارية في السعودية وذلك خلال الفترة (2010-2016)، وركز الباحث على البعض من النسب المالية، كما استخدم مجموعة من مؤشرات التحليل الإحصائي من اختبار الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ وجود علاقات ذات دلالات إحصائية بين كل من متغيرات الملاءة ونسبة العائد على حقوق الملكية ما عدا نسبة حقوق الملكية إلى الودائع ونسبة حقوق الملكية الأصول.
- ✓ وجود علاقة بين نسب الملاءة والعائد على الأصول ما عدا نسبة حقوق الملكية إلى الودائع ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول.
- ✓ وجود علاقة بين مؤشرات الملاءة ومعدل العائد على الودائع ما عدا نسبة حقوق الملكية إلى الودائع ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول.
- ✓ وجود علاقة بين نسب الملاءة وربحية السهم ما عدا نسبة حقوق الملكية إلى الودائع ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول.
- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نسب الملاءة ونسب الربحية.

- دراسة (خليفة الحاج، 2019) بعنوان: "قياس أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية المؤسسات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة 2013-2017". وهي عبارة عن مقال بمجلة الباحث الاقتصادي في عددها الثاني عشر لسنة 2019، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من السيولة والملاءة المالية على ربحية المؤسسات الاقتصادية، من خلال دراسة حالة عينة مكونة من عشرة (10) شركات مدرجة في بورصة قطر

وذلك خلال الفترة (2013-2017)، اعتمادا على القوائم المالية لتلك الشركات والتي تتمثل أساسا في نسب السيولة ونسب الملاءة المالية وكذا نسب الربحية. وللكشف عن هدف الدراسة استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد ليتم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من السيولة وربحية الشركات ممثلة بالعائد على الأصول وكذا العائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية وربحية الشركات المدرجة في بورصة قطر والتي أسقطت الدراسة عليها.

- دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، 2019) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية 2006-2015" وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة معارف في عددها الأول، وهدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارة مخاطر السيولة في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية بالجزائر، وذلك خلال الفترة (2006-2015)، وتم التعبير عن المتغير التابع والمتمثل في الربحية بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر السيولة فتم التعبير عنه بمؤشرين هما: مؤشر النقدية إلى الأصول، ومؤشر القروض إلى إجمالي الودائع، واستخدمت الباحثتان أسلوب الانحدار المتعدد لمعالجة البيانات، إذ تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي:

- ✓ وجود أثر إيجابي دال إحصائيا بين مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول.
- ✓ وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول.
- ✓ وجود أثر إيجابي دال إحصائيا بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- ✓ وجود أثر إيجابي غير دال إحصائيا بين مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية.

- دراسة (فائز هليل سريح، 2018) بعنوان: "قياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية في بعض المصارف العراقية الخاصة (2009-2017)". وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وهدفت الدراسة إلى تبيان شكل العلاقة بين المؤشرات المالية المدروسة والكفاءة المصرفية وكذا متابعة التطور في البنوك في ظل الإصلاح المصرفي وتحديد أي من البنوك الخاصة العراقية حقق كفاءة أعلى، إذ تم اسقاط الدراسة على مجموعة من البنوك الخاصة العراقية

خلال الفترة (2009-2017) باستخدام البعض من نماذج التحليل المالي (النسب المالية) كنتائج معتمدة للبعض من المؤشرات المالية، وكذا أسلوب تحليل مغلف البيانات من أجل تقدير الكفاءة المصرفية، بالإضافة إلى استخدام نموذج البائل ذو الأثر العشوائي بهدف قياس العلاقة الموجودة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لكل من (العائد على الاستثمار، العائد على الموجودات) مع الكفاءة المصرفية، وكذا وجود علاقة غير معنوية ذات دلالة إحصائية لكل من (العائد على حقوق الملكية وربحية السهم الواحد)، كما أن المؤشرات المالية تؤدي إلى زيادة الكفاءة المصرفية.

- دراسة (حسن مفتاح، 2018) بعنوان: "أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر"، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر-بسكرة، وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر هيكل السوق اعتمادا على أبعاده وهي: التركيز، عوائق الدخول، تميز المنتجات، والتكامل العمودي على الكفاءة المصرفية، إذ تم التطرق إلى عدة مفاهيم متعلقة بهيكل السوق وكذا الكفاءة المصرفية، وطرح مجموعة من الفرضيات التي تخص أساسا فرضية الاقتصاد الصناعي التي تتمثل في هيكل-سلوك-أداء، بالإضافة إلى فرضية الكفاءة التقليدية وفرضية الكفاءة X، بالتركيز على نموذج هيكل-سلوك-أداء، إذ أنه يوفر أداة جديدة للتحليل تقترب من الواقع الاقتصادي، حيث أن أداء وسلوك المؤسسات المصرفية في سوق تتسم بالمنافسة يختلف عنه في سوق تتميز بالاحتكار، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسات المصرفية إلى البحث عن استراتيجيات تجعلها متألّمة مع التغيرات الهيكلية التي تطرأ على السوق المصرفية بغية زيادة كفاءتها ومن ثم أداءها عامة.

وبعد حساب مؤشرات هيكل السوق على البنوك الجزائرية (تركز السوق، وعوائق الدخول)، وكذا حساب الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مستويات التركيز واللاكفاءة في البنوك الجزائرية خلال الفترة المدروسة، إذ أنه كلما زاد التركيز في النظام المصرفي الجزائري كلما زادت مستويات اللاكفاءة، وهو ما يعكسه دور الدولة في حماية القطاع العمومي من خلال تمويل البنوك رغم خسائرها.

- دراسة (لانا نبيل زاهر، 2014) بعنوان: "أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وهي عبارة عن مقال في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية في عددها السادس. وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن احتمالية

وجود علاقة بين مؤشرات السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية ومؤشر الربحية للبنوك الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك خلال الفترة (2009-2013). واعتمدت الباحثة على أساليب التحليل الإحصائي والمالي باستخدامها للبرنامج الإحصائي SPSS من أجل تحليل البيانات. بالإضافة إلى حساب التغيرات السنوية الخاصة بكل مؤشر من المؤشرات المدروسة، وكذا متوسط معدل النمو خلال فترة الدراسة، وذلك لكل بنك من البنوك المدروسة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بعد التأكد من تتبع البيانات للتوزيع الطبيعي، ومن ثم دراسة العلاقة بين كل من مؤشرات السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية وبين الربحية للكشف عن أثر هذه المؤشرات على الربحية، باستخدام الانحدار البسيط، ومن ثم استخدام الانحدار المتعدد لتحديد المؤشر الذي يؤثر أكثر على الربحية.

وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مؤشر السيولة والربحية للبنوك الخاصة هي علاقة عكسية، أما عن علاقة مؤشر الكفاية الإدارية والربحية للبنوك المدروسة فهي علاقة طردية، في حين تعد العلاقة بين مؤشر الملاءة المالية والربحية الأكثر تأثيراً في البنوك الخاصة، وهو ما يؤكد قيام طبيعة عمل البنوك الخاصة على مبدأ العائد والمخاطرة. كما وأوصت الدراسة على عدم الاقتصار على البنوك الخاصة فقط في مثل هذه الأبحاث سواء من ناحية الحدود المكانية والزمانية أو حجم العينة، بالإضافة إلى السعي إلى تنوع استثمارات البنوك الخاصة والعمل على المحافظة على مستوى الكفاية الإدارية وكذا تحسينها بعقد الدورات التدريبية لرفع مستوى الإنتاجية.

- دراسة (شريفة جعدي، 2014) بعنوان: "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)". وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم بجامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، وهدفت الدراسة إلى قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية من خلال دراسة حالة عينة مكونة من 7 بنوك وهي (البنك الوطني الجزائري، بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك البركة الجزائري، بنك سوسيتي جنرال الجزائر، ترست بنك الجزائر، بنك الخليج الجزائر، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية)، إذ سطرت الباحثة إشكالية لدراستها مفادها: كيف يمكن قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر؟ وما مدى قدرتها على تحقيق الكفاءة التشغيلية بالإدارة الجيدة لتكاليفها؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية تم التطرق لمفهوم الكفاءة التشغيلية ومكوناتها ومحدداتها وكذا طرق قياسها، بالإضافة إلى القيام بدراسة تطبيقية قسمت لدراسة مالية باستخدام بعض النسب المالية ودراسة قياسية بالاعتماد على طريقة حد التكلفة العشوائية، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك صغيرة الحجم تتمتع بكفاءة أكثر مقارنة بالبنوك كبيرة الحجم وذلك من حيث إدارة تكاليفها، كما تعد البنوك المدروسة الأكثر كفاءة من ناحية الإحلال بين مدخلاتها، إلا أنها تعجز عن التحكم بتكاليفها من

خلال أسعار المدخلات كونها لم تشهد تحقق في مرونة الطلب السعرية، بالإضافة إلى أنها لم تحقق وفورات حجم ما عدا بنكين من البنوك الصغيرة الحجم، لأنها حققت وفورات نطاق تجعلها قادرة على تنويع المنتجات.

- دراسة (نهاد ناهض فؤاد الهبيل، 2013) بعنوان: "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA" دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين". وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تمتع البنوك المحلية الفلسطينية بالكفاءة المصرفية، من خلال استخدام منهج التحليل القياسي بالاعتماد على نموذج حد التكلفة العشوائية SFA، وذلك بتقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بغية قياس مروونات الإحلال، وكذا مروونات الطلب السعرية لمدخلات البنوك، ووفورات الحجم والنطاق، بالإضافة إلى استخدام برنامج FRONTIER4.1 لقياس الكفاءة التشغيلية للبنوك المدروسة والبالغ عددها سبعة بنوك من البنوك المحلية الفلسطينية خلال الفترة (2006-2011).

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك المدروسة تتمتع بوجه عام بالكفاءة من ناحية إمكانية الإحلال بين المدخلات، إلا أنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في التكاليف من خلال أسعار المدخلات إذ أنها عجزت عن تحقيق مرونة طلب سعرية لكل من العمل ورأس المال الثابت، لكنها استطاعت تحقيق مرونة طلب سعرية في رأس المال النقدي، بالإضافة إلى عدم تحقيقها لوفورات الحجم والنطاق، أما فيما يخص تقدير الكفاءة التشغيلية فإن البنوك المدروسة قد حققت مستوى جيد من حيث الكفاءة التقنية إلا أنها ضعيفة من حيث الكفاءة التخصيصية ومنه كفاءة التكاليف.

- دراسة (حدة رايس، ونوي فاطمة الزهراء، 2012) بعنوان: "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية-دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)" وهي عبارة عن مقال بمجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات في عددها السادس والعشرون، وهدفت الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة المصرفية، خلال الفترة (2004-2008)، وذلك باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي، إذ قدرت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية (Translog Cost Function) بهدف قياس مروونات الإحلال، ومروونات الطلب السعرية، ووفورات الحجم والنطاق لعينة مكونة من ستة بنوك جزائرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية المدروسة تتمتع بكفاءة الإحلال بين عناصر الإنتاج، في حين أنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها، مما جعلها لا تحقق وفورات حجم تسمح لها بالتوسع في

حجم نشاطها، كما أن هذه البنوك تتمتع بوفورات نطاق تسمح لها بتنوع منتجاتها، وعليه أوصت الدراسة السلطات الجزائرية بالعمل على رفع كفاءة البنوك الجزائرية بزيادة استقلاليتها، خصوصا البنوك العمومية، والارتقاء بكفاءة العنصر البشري وتحديث البنوك، ودراسة إمكانية الاندماج بينها من أجل تقوية مراكزها المالية، وكذا تقديم منتجات مصرفية مستحدثة لتقوية وضعها التنافسي في ظل التحرير المالي والمصرفي.

## 2. الدراسات الأجنبية

- دراسة (Hariatih & Indrawan Aziz, 2022) بعنوان: **Effect of Likidity and Solvency on Profitability of Banking Companies Indonesia** وهي عبارة عن مقال في مجلة (Jurnal Economic Resources) بعددها الثاني، وهدفت الدراسة إلى تحديد أثر كل من السيولة والملاءة المالية على الربحية كأحد الأهداف الرئيسية للبنوك، وتمثلت عينة الدراسة في 36 بنكا مدرجا في بورصة إندونيسيا وذلك خلال الفترة (2014-2018)، إذ تم جمع بيانات الدراسة من بورصة إندونيسيا (IDX)، ومن بين البنوك المدروسة كان عشرة منها اتجاه إيجابي بشأن الربحية خلال الأربعة سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في:

- ✓ لمتغير السيولة التي تم قياسها بمؤشر القروض إلى إجمالي الودائع أثر إيجابي على الربحية المعبر عنها بالعائد على حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا.
- ✓ متغير الملاءة التي تم قياسها بمؤشر الودائع إلى إجمالي حقوق الملكية ليس له أثر سلبي أو معنوي على الربحية المعبر عنها بالعائد على حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا.
- ✓ لمتغيري السيولة والملاءة المالية أثر إيجابي على الربحية المعبر عنها بالعائد على حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا.

-دراسة (Ishaq Hacini & Abir Boulenfad & Khadra Dahou, 2021) بعنوان: **The Impact of Liquidity Risk Management on The Financial Performance of Saudi Arabian Banks** وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة (Emerging Markets) بعددها الأول، وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر إدارة مخاطر السيولة على الأداء المالي لمجموعة بنوك مختارة عاملة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2019)، تم قياس مخاطر السيولة باستخدام مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع ومؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع، أما الأداء المالي الذي يمثل المتغير التابع فتم قياسه من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى استخدام مؤشر حقوق

الملكية إلى إجمالي الأصول كمتغير ضابط، واعتمد الباحث على طريقة بيانات البائل (الانحدار التجميعي، الآثار الثابتة، والآثار العشوائية) لاختبار فرضية الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن لمخاطر السيولة أثر سلبي على الأداء المالي لبنوك المملكة العربية السعودية المختارة في الدراسة.

- دراسة (Ibrahim, Sardar Shaker, 2017) بعنوان: (The Impacts of Liquidity on Profitability in Banking Sectors of Iraq: A Case of Iraqi Commercial Banks) وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة (Jornal of Finance & Banking Studies) وهدفت الدراسة إلى تبيان أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية العراقية، إذ تم إسقاط الدراسة على خمسة بنوك عاملة بدولة العراق وهي: مصرف الشمال، البنك الإسلامي العراقي، مصرف سومر، مصرف دار السلام، ومصرف بابل، وذلك خلال الفترة (2005-2013)، وجمع الباحث بياناته استناداً إلى التقارير السنوية المتوفرة في موقع البورصة العراقية، ومن ثم حساب النسب الرئيسية المستخدمة في الدراسة، وتم تحديد ثلاثة مؤشرات للسيولة كمتغيرات مستقلة وهي: مؤشر القروض إلى الودائع، مؤشر الودائع إلى إجمالي الأصول، ومؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع، بينما تم التعبير عن المتغير التابع المتمثل في الربحية بمؤشر العائد على الأصول، ولدراسة أثر السيولة على الربحية بعينة البنوك المختارة استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى أن أي زيادة في مؤشرات السيولة تؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول، ومن بين أهم توصيات الباحث في إطار هذه الدراسة هي سعي البنوك المدروسة إلى الحفاظ على التوازن بين السيولة والربحية.

- دراسة (Badreldin F Salim & Zaroug O Bilal, 2016) بعنوان: (The Impact Of Liquidity Management On Financial Performance In Omani Banking Sector) وهي عبارة عن مقال في مجلة (IJABER) بعددها الأول، وهدفت الدراسة إلى تحليل وضع السيولة وأثرها على الأداء المالي للبنوك العاملة بعمان من أجل تقديم الاستشارات اللازمة بشأن السياسات لتحسين إدارة مخاطر السيولة، وتمثلت عينة الدراسة في أربعة بنوك لفحص العلاقة بين السيولة والأداء المالي خلال الفترة (2010-2014)، وتم أخذ البيانات من التقارير السنوية للبنوك المختارة واستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين: مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول، مؤشر الأصول غير السائلة إلى الالتزامات السائلة والعائد على الأصول؛ مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع، مؤشر النقدية إلى الالتزامات قصيرة الأجل والعائد على حقوق الملكية؛ مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول ومؤشر القروض إلى إجمالي الودائع؛ مؤشر القروض - ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول والعائد على متوسط الأصول، ومع ذلك لم تجد الدراسة أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين

وضع السيولة لدى البنوك العمانية (مثل قدرة البنك العالية على استيعاب الصدمات، السيولة على المدى القصير، القدرة على مواجهة مخاطر السيولة على المدى الطويل، وقلة السيولة وانخفاض التعرض للمخاطر) وصافي هامش الفائدة.

– دراسة (Ahmad Dahiyat, 2016) بعنوان: (Does Liquidity and Solvency Affect Banks Profitability ? Evidence from Listed Banks in Jordan ?) وهي عبارة عن مقال في مجلة (International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences) بعددها الأول، وهدفت الدراسة إلى البحث عن أثر كل من السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك، وكعينة للدراسة تم اختيار خمسة عشر بنكا مدرجا في بورصة عمان خلال الفترة (2012-2014)، وتم قياس السيولة باستخدام نسبة السيولة السريعة التي تشير إلى قدرة البنوك على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل، وقياس الملاءة المالية باستخدام نسبة الديون إلى إجمالي الأصول والتي تشير إلى قدرة البنوك على تغطية الالتزامات طويلة الأجل، في حين أن المتغير التابع المتمثل في الربحية فتم قياسها باستخدام العائد على الأصول، واعتمد الباحث على أسلوب الانحدار البسيط لفحص وتحليل العلاقات بين المتغيرات، وأظهرت النتائج أن السيولة لها أثر معنوي سلبي (عكسي) على الربحية، أما بشأن الملاءة المالية فليس لها أي أثر على الربحية.

من خلال ما سبق نخلص إلى ما يلي:

استفادت هذه الدراسة من مختلف الدراسات السابقة المعروضة من الخلفية النظرية والمعطيات والمعلومات التي تم تناولها من قبل مختلف الباحثين.

وتعد هذه الدراسة أول دراسة جمعت بين المتغيرات الأربعة: السيولة، الربحية، الملاءة المالية، والكفاءة المصرفية، إذ تم التطرق لمختلف الأدبيات النظرية للمتغيرات، وعرض مختلف مؤشرات وطرق قياسها بالإضافة إلى دراسة العلاقة والأثر بين تلك الأخيرة في الجانب التطبيقي من الدراسة.

كما تعكس جل الدراسات حالات بنوك عاملة في بيئة تختلف عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية الجزائرية، الأمر الذي لا يمكن من تعميم نتائج هذه الدراسات على الصناعة البنكية بالجزائر، وتعمل دراستنا على تغطية هذه الفجوة من خلال إسقاط الدراسة على مجموعة من البنوك الخاصة العاملة بالجزائر، وذلك خلال الفترة (2010-2020).

واعتمدت دراستنا على الدراسة المالية باستخدام طريقة النسب المالية وكذا الدراسة القياسية، وهو ما يميزها عن باقي الدراسات التي اعتمدت على الدراسة المالية أو الدراسة القياسية فقط.

وبالنسبة للمؤشرات المالية المستخدمة في قياس المتغيرات المستقلة (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)، فهناك دراسات استخدمت نفس المؤشرات وأخرى استخدمت تقنيات أخرى، إذ تمثلت مؤشرات السيولة في دراستنا في: **مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع** كدراسة (خالد النيف وخلود القلاب) ودراسة (Ishaq Hacini & Abir Boulenfad & Khadra Dahou) ودراسة (Ibrahim Sardar Shaker)، **مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع** كدراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام) ودراسة (Hariatih & Indrawan Aziz) ودراسة (Ishaq Hacini & Abir Boulenfad & Khadra Dahou)، **مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول**، و**مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول** كدراسة (Badreldin F Salim & Zaroug O Bilal)، في حين تم قياس الربحية باستخدام **مؤشر العائد على الأصول** كدراسة (خالد النيف وخلود القلاب) ودراسة (أمجد إبراهيم آدم محمد) ودراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام) ودراسة (Ibrahim Sardar Shaker) ودراسة (Ahmad Dahiyat)، **مؤشر العائد على الودائع**، **مؤشر منفعة الأصول** و**مؤشر الرافعة المالية**، بينما تم قياس الملاءة من خلال **مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول**، **مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة**، **مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع**، و**مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض**، كدراسة (أمجد إبراهيم آدم محمد).

أما عن المتغير التابع والمتمثل في الكفاءة المصرفية فقد تم قياسها بالاعتماد على نموذج دييون، وذلك بتقسيم الكفاءة المصرفية إلى كفاءة الأرباح التي تم التعبير عنها ب**مؤشر العائد على حقوق الملكية**، وكفاءة التكاليف والتي تم التعبير عنها ب**مؤشر هامش الربح**، على عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت طرقاً أخرى لقياس الكفاءة المصرفية، منها طريقة حد التكلفة العشوائية كدراسة (حسن مفتاح)، ودراسة (شريفة جعدي) ودراسة (نهاد ناهض فؤاد الهبيل)، ودراسة (حدة رايس، ونوي فاطمة الزهراء)، وأسلوب مغلف البيانات كدراسة (فائز هليل سريح).

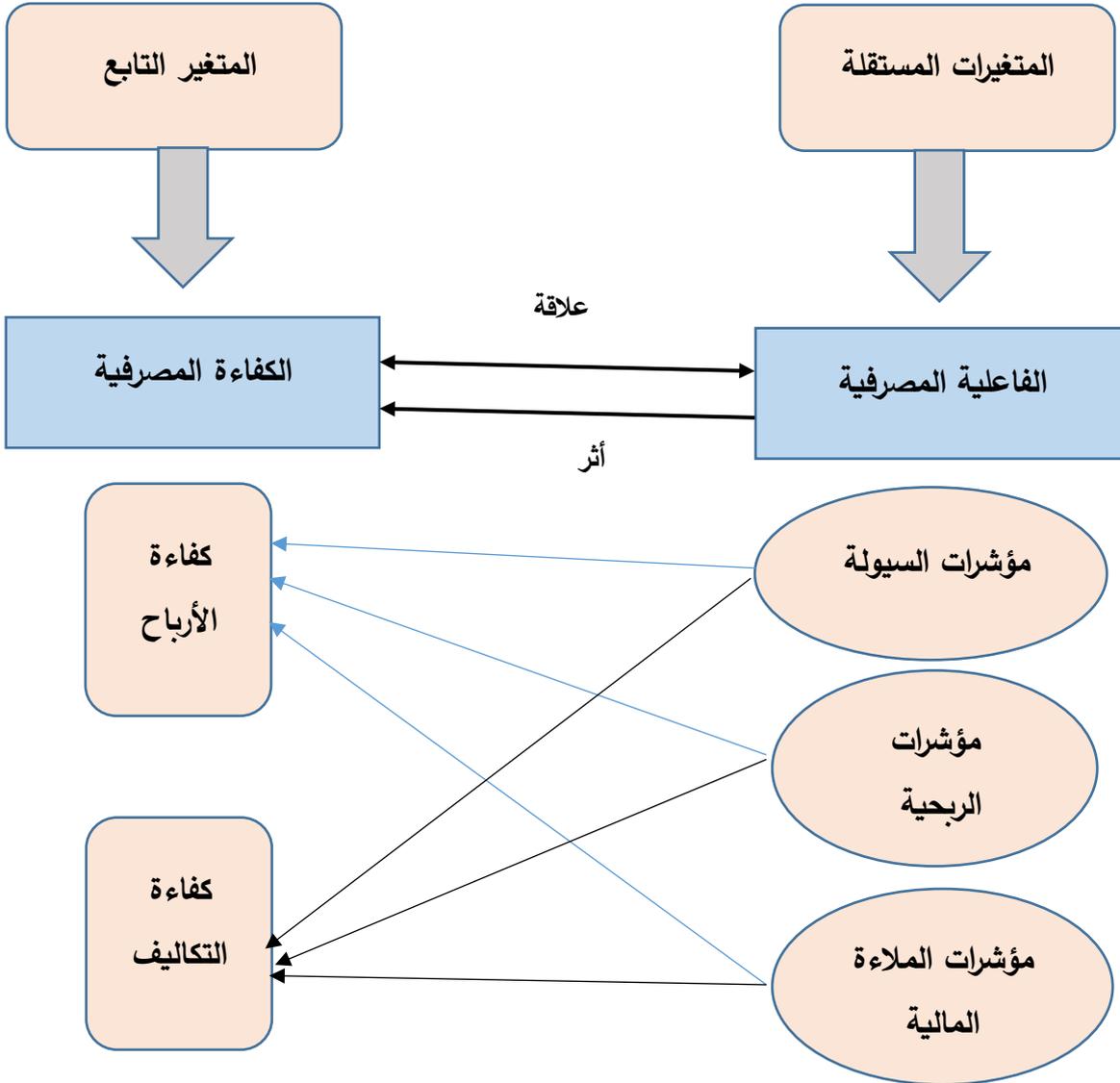
واختصت دراستنا بتسليط الضوء على القطاع المصرفي الخاص من خلال دراسة حالة بعض البنوك الخاصة العاملة بالجزائر، إذ أن مجمل الدراسات في هذا المجال تقتصر على دراسة حالة البنوك العمومية وهو ما يميز الدراسة الحالية، أما فيما يخص فترة الدراسة، فقد تناولت هذه الدراسة سنوات حديثة مقارنة بالدراسات السابقة.

نجد كذلك أن مختلف الدراسات اعتمدت على الانحدار المتعدد كدراسة (خليفة الحاج)، ودراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام)، ودراسة (Badreldin F Salim & Zaroug O Bilal)، أو الانحدار البسيط كدراسة (Ahmad Dahiyat)، أو الجمع بين الانحدار البسيط والانحدار المتعدد كدراسة (لانا نبيل

زاهر)، في حين أن هذه الدراسة اعتمدت على نماذج البائل الساكنة كدراسة (Ishaq Hacini & Abir .Boulenfad & Khadra Dahou).

ثامنا: نموذج الدراسة

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

## تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة عن إشكاليتنا المطروحة واختبار صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات المنبثقة عنها، وكذا تحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

### 1. الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، الملاءة المالية)

وتناولنا من خلال هذا الفصل الأطر النظرية للأهداف المصرفية الثلاثة، إذ تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: الإطار النظري للسيولة المصرفية أين تم التطرق لمفهوم السيولة وأهميتها في البنوك، وكذا العوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى إدارتها والنظريات المعتمدة في ذلك، ومن ثم عرض أهم المؤشرات المستخدمة في قياسها، المبحث الثاني: الإطار النظري للربحية المصرفية، والذي من خلاله تم التعرض لمفهوم كل من الربح والربحية والفرق بينهما، وأهم العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية وكذا أهم مؤشرات قياسها، أما المبحث الثالث: الإطار النظري للملاءة المالية للبنوك التجارية فتم تسليط الضوء من خلاله على مفهوم رأس المال المصرفي ووظائفه ومكوناته، وأبرز مؤشرات قياس الملاءة المالية في البنوك.

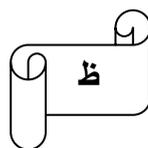
### 2. الفصل الثاني: التأصيل النظري والتطبيقي للكفاءة المصرفية

وحاولنا من خلال هذا الفصل إلى التعرض لمفهوم الكفاءة المصرفية وطرق قياسها، إذ تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفهوم الكفاءة بشكل عام وتطورها وكذا علاقتها ببعض المفاهيم ذات الصلة، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لمفهوم الكفاءة المصرفية وأهدافها وأهم العوامل المؤثرة فيها، أما المبحث الثالث فتم من خلاله تسليط الضوء على مختلف طرق قياس الكفاءة المصرفية.

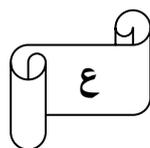
### 3. الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية

#### لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

وخصصنا هذا الفصل لإجراء دراسة تطبيقية والتي تم تقسيمها لدراسة مالية أين تم تقديم عينة البنوك محل الدراسة، ومن ثم عرض وتحليل المؤشرات المستخدمة في القياس ومناقشة النتائج، ودراسة قياسية لدراسة أثر كل من مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية التي تمت تجزئتها إلى كفاءة الأرباح المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية وكفاءة الأرباح والتي تم قياسها بمؤشر هامش الربح، ومن ثم إجراء الدراسة الإحصائية من خلال عرض الإحصاءات الوصفي لمتغيرات الدراسة



وكذا العلاقة الارتباطية بينها، ليتم في الأخير تقدير نماذج الدراسة ومناقشة نتائجها، وكذا اختبار الفرضيات.



الفصل الأول:

الإطار النظري

للأهداف المصرفية

الأساسية (السيولة،

الربحية والملاءة

المالية)

### تمهيد:

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات ضمن هيكل المنظومة الاقتصادية لها أهداف تسعى لتحقيقها بغية تقوية مركزها المالي والتوسع في حصصها السوقية ومنه تعزيز موقفها التنافسي وكذا ضمان استمرارية نشاطها واجتناب كل ما يؤدي إلى احتمالية تعثرها، وتفرض طبيعة عمل البنوك على صناع قرارها ومسيرها ضرورة السعي إلى تحقيق التوازن بين أهدافها الأساسية الثلاثة (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)، ثم إن الإدارة الجيدة للبنك هي تلك التي تُحسن ترشيد قراراتها وتسطير السياسات والاستراتيجيات الفعالة والمحققة للتوازن بين هذه الأهداف الثلاثة المتعارضة والمتلازمة والمتكاملة في آن واحد. كما تقتضي خصوصية عمل البنوك تحقيق كفاية في رأس المال لتعزيز هدف الملاءة المالية (الأمان) ومنه ضمان السلامة المالية.

فلا ريب أن الهدف الأول لكل نشاط تجاري هو الربحية، وهو ما تسعى البنوك لتحقيقه بالدرجة الأولى، ثم إن النشاط الأساسي للبنوك يتمثل أساسا في تلقي الودائع من عملائها خاصة منها الودائع تحت الطلب والتي تمثل أكبر وأهم مورد لها، بالإضافة إلى منح الائتمان والقروض الجديدة، وهو ما يحتم عليها ضرورة توفير سيولة كافية لمواجهة طلبات السحب من قبل المودعين ومختلف الالتزامات الأخرى والقدرة على الاستجابة لمن احتاج إلى الاقتراض منها، وهنا يكمن التعارض بين هدفي السيولة والربحية فالأولى تتطلب حيازة أصول عالية السيولة والتي حتما تكون ذات عائد منخفض، وهو ما يتعارض مع الثانية التي تتطلب الاستثمار في كل ما يحقق عوائد مرتفعة. ومن جهة أخرى فإن الهدف الأكبر والأوسع للبنوك يتمثل أساسا في الاستمرارية والنمو، فإذا وُفقت البنوك في إدارة سيولتها في المدى القصير، سيؤدي بها حتما إلى تحقيق كل من هدفي الربحية والملاءة في المدى الطويل، وهو ما يفسر تكامل هذه الأهداف الثلاثة.

على إثر ما تقدم قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- ✓ المبحث الأول: الإطار النظري للسيولة المصرفية
- ✓ المبحث الثاني: الإطار النظري للربحية المصرفية
- ✓ المبحث الثالث: الإطار النظري للملاءة المالية للبنوك التجارية

## المبحث الأول: الإطار النظري للسيولة المصرفية

تعد السيولة المصرفية أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب إيلاءها اهتماما من قبل كل من له علاقة بالبنوك، ومن قبل البنوك نفسها بوجه خاص، كونها المؤشر الكاشف للقدرة الإيفائية للبنك اتجاه المودعين والمقترضين والمستثمرين، خاصة على المدى القصير، الأمر الذي يكسبها أهمية بالغة ويقوي مجهودات السعي لتعزيزها. إذ سطرت العديد من التشريعات المصرفية التي نصت على تحديد نسب السيولة الواجب على البنوك الاحتفاظ بها، وفي ذات الوقت ينبغي أن لا تتباعد البنوك في الاحتفاظ بمستويات سيولة فائضة وزائدة عن حاجتها. لذا على البنوك أن تتسم بعنصر الرشاد والعقلانية في احتفاظها بمستوى السيولة المناسب الذي يمكنها من ممارسة نشاطها الأساسي بامتياز ولا يوقعها في نفس الوقت في إشكالات ناتجة عن حوزتها لسيولة زائدة عن حاجتها تؤدي بها لأزمات ومشاكل تعود أساسا لتضحيتها بفرص بديلة من مختلف الاستثمارات التي من شأنها أن تكسبها أرباحا تعزز مركزها المالي وتقوي وضعها التنافسي.

قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول معنون بـ **مفهوم وأهمية السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها**، إذ سيتم تسليط الضوء على جملة من التعاريف التي وردت بشأن مفهوم السيولة عامة والسيولة المصرفية خاصة، أهميتها في البنوك، وأبرز العوامل التي من شأنها أن تؤثر فيها، أما المطلب الثاني فمعنون بـ **إدارة السيولة المصرفية ونظرياتها**، إذ سنتطرق لمفهوم إدارة السيولة في البنوك وما يجب مراعاته عند هذه الإدارة بالإضافة إلى نظريات إدارة السيولة المصرفية، في حين أن المطلب الثالث فقد عُنون بـ **مكونات، ومؤشرات قياس السيولة المصرفية**، أين سيتم التفصيل في أهم العناصر التي تتكون منها السيولة المصرفية، وكذا أهم المؤشرات المستخدمة في قياس هذه الأخيرة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض مجموعة من التعاريف الواردة بشأن مفهوم السيولة عامة والسيولة المصرفية خاصة، ومما لا شك فيه أن لهذه الأخيرة أهمية كبيرة على مستوى البنوك بوجه خاص وهو ما سنقوم بتسليط الضوء عليه، لننتقل إلى آخر عنصر في هذا المطلب والذي يتمثل في أبرز العوامل التي من شأنها أن تؤثر على السيولة المصرفية.

الفرع الأول: مفهوم السيولة المصرفية

قبل التطرق لمفهوم السيولة المصرفية يجب أولاً التعريف بالسيولة بوجه عام، فقد قدمت العديد من التعاريف لهذا المصطلح نوجز بعضها فيما يلي:

السيولة (Liquidity) في اللغة والاصطلاح (القرة داغي، 2010، صفحة 4):

- السيولة لغة من (السُيول) وهي جمع (السيول) وهو الماء الكثير السائل، وأضيفت التاء المصدرية إلى (سيول) لتحقيق معنى المصدرية، وهذا يسمى المصدر الاصطناعي وهو أمر سائغ في اللغة العربية.
- وفي الاصطلاح الاقتصادي يقصد بالسيولة: النقود نفسها، وما في معناها، أو توفير النقود الكافية. وما في حكمها. لمواجهة التزامات المؤسسة ومتطلبات تطويرها.
- وتعني السيولة في معناها المطلق النقدية، أما في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، كما يرى (البحراني، 2017، صفحة 163) أن السيولة تعني مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، لذا فإن السيولة تعد مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته (عبد الحميد، 2002، صفحة 230).
- وللسيولة مفهوم مجرد فتعرف على أنها: القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية بأسعار مناسبة وفي كل الأوقات (دريدي، 2018، صفحة 141).
- وعرفها صندوق النقد الدولي بأنها: "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها" (لال الدين و بوهراوة، 2010، صفحة 6).

- وعرفت المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية ( Commission Economic and Financial Affairs European ) بأنها مصطلح يستخدم في علم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود (لال الدين و بوهراوة، 2010، صفحة 6).
- وبالمفهوم الاقتصادي الشامل تعني السيولة، عرض النقد (M2) المكون من النقد، والودائع تحت الطلب (M1)، إلى جانب الودائع المربوطة (فخاري و زبيري، 2018، صفحة 177)، وطبقا لهذا التعريف تخرج الودائع الأجنبية لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل.
- وعرفها (حماد ، 2012، صفحة 12) بأنها انسياب حركة النقدية (لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل) في الأجل القصير (عادة أقل من سنة) دون ضغوط غير عادية وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى للمنشأة كالربحية والنمو والاستمرارية.
- وتعرف السيولة في المؤسسات المالية: بأنها السرعة أو الملاءمة التي تمكن من تحويل الموجود إلى نقد، وأن عملية تكوين النقود الجذابة للمقترضين تتضمن تكوين الموجودات التي يمكن تسيلها بسرعة وبدون خسارة (الصباغ و الزرير، 2021، صفحة 28). وأن السيولة هي: ما تحتفظ به المؤسسة المالية من أموال نقدية أو يتوافر بها من موجودات سهلة التقيد وبدون خسارة في قيمتها، إذ أن الغرض منها يكمن في الإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على هذه المؤسسة وذلك دون تأخير (الحسيني و الدوري، 2000، صفحة 93).

من خلال التعاريف السالفة الذكر، يعبر مصطلح السيولة في كل المؤسسات الاقتصادية عن النقدية والأموال الجاهزة في صندوق المؤسسة والموجهة لغاية الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل، أما في النظام المصرفي على وجه الخصوص فيحظى مفهوم السيولة بأهمية بالغة وخاصة. وقد وردت العديد من التعاريف بشأن السيولة المصرفية، سنتطرق لها فيما يلي:

السيولة المصرفية هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة (رايس، 2009، صفحة 97)، أو هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لأجل مقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير (سلطان، 2005، صفحة 131). وتقتصر سيولة الأصل على مدى سهولة تنقيده (تحويله إلى نقد)، فكلما تحقق هذا اليسر كلما ارتفعت سيولته وتعد النقود أشد الأصول سيولة. كما تعبر عن "مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين لودائعهم وتلبية طلبات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة (هندي، 2010، صفحة 295). كما تعبر السيولة المصرفية عن الفرق بين الموارد المتاحة للمصرف والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، وتكون المصارف في حالة وفر في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعند حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف الأخرى، أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي (أحمد ن.، 2013، صفحة 303).

وتعرف **السيولة المصرفية** بشكل عام على أنها القدرة على الوفاء بالالتزامات النقدية عند أجل استحقاقها (Valla & autres, 2006, p. 94)، إذ لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف إلا في ظل استحقاقات التزاماته (عبد الحميد ع.، 2002، صفحة 230). إذ عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها، الأمر الذي يعد بالغ الأهمية لاستمرارية أي مؤسسة مصرفية في ممارسة نشاطها (BCBS, 2000, p. 1).

ويرى (الخطيب، 2005، صفحة 26) أن **السيولة المصرفية** تعبر عن مدى قدرة المصرف على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات، وتمويل الزيادة في جانب الأصول، ويعد مستوى السيولة مناسباً لدى مصرف ما إذا ما توافرت القدرة التمويلية لديه وبتكلفة سوقية مناسبة لتمويل أصوله ونموها، وكذا مواجهة الانخفاض المتوقع في الخصوم.

ويمكن أن تعرف **السيولة المصرفية** أيضاً انطلاقاً من مفهومين هما: (العاني، 2016، صفحة 28)

✓ **المفهوم الكمي (Stock Concept):** ويعبر عنه بكمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، حيث تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف.

✓ **مفهوم التدفق (Flow Concept):** ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف، سواء على شكل فوائد كان هذا التسديد، أو أقساط قروض.

تعني **السيولة المصرفية** أيضاً احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله (سلطان، 2005، صفحة 141).

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

كما تعرف السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على توفير السيولة الآتية و/أو العاجلة اللازمة لطالبيها (فخاري و زبيري، 2018، صفحة 177).

وعليه فإن للسيولة المصرفية ثلاثة أبعاد تتمثل في: (Howells & Bain, 2007, p. 9)

- ✓ **الوقت:** وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الأصل إلى سيولة؛
- ✓ **المخاطرة:** هي احتمال انخفاض قيمة الأصل المراد تسييله؛
- ✓ **التكلفة:** وهي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها البنك ولا بد من وجودها في عملية تسييل الأصل.

وتبعاً لهذه الأبعاد الثلاثة يتمكن البنك من ضمان توفير قدر كافي من السيولة من خلال حوزته لكمية مناسبة منها أو بالاعتماد على الاقتراض وبيع الأصول (Rose, 1999, p. 347).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق جوهري بين سيولة المصرف الفرد وسيولة الجهاز المصرفي ككل (رمضان و جودة، 2013، صفحة 118):

فالمصرف الفرد إذا احتاج إلى رصيد نقدي إضافي لمقابلة طلبات مودعيه فإنه يستطيع أن يلجأ إلى البنك المركزي أو إلى المصارف الأخرى ليعيد حسم بعض أوراقه أو ليقترض بضمانتها وبإمكانه اللجوء إلى استعمال خط الدفاع الثاني أو الاحتياطي الثانوي (Secondary Reserve) الذي يتمثل في استدعاء قروضه قصيرة الأجل جدا (Cell Loans) أو في بيع جزء من أصوله شديدة السيولة (Near Money) حيث يستطيع أن يحصل على نقد بسرعة وبدون خسارة، وهكذا فإن المصرف الفرد بإمكانه الحصول على نقد بسرعة إضافي عن طريق احتفاظه بمجموعة من الأصول سريعة البيع وبمعاونة المصارف الأخرى له.

أما فيما يخص سيولة الجهاز المصرفي فإنها تختلف عن سيولة المصرف الفرد ويظهر هذا في فروقات الأزمات النقدية، فلو حدث أن احتاجت جميع المصارف أو أغلبها إلى نقد حاضر سيطرتب عن ذلك أمران:

**الأول:** عدم استطاعة أي من هذه المصارف مجتمعة الاعتماد على بعضها البعض فكل منها يكون بحاجة إلى نقد.

**الثاني:** أنه في حال عرض جميع المصارف أو أغلبها لأصولها بكميات كبيرة في آن واحد فإن القيمة السوقية لهذه الأصول سوف تنخفض انخفاضاً كبيراً مما يعني أنه إذا كانت أصول المصرف الفرد تتمتع

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

بقدر كبير من السيولة فأصول الجهاز المصرفي تصبح غير سائلة إذا غدت مشكلة السيولة مشكلة عامة.

ففي أوقات الأزمات النقدية تتزعزع الثقة في المصارف ويتخذ معظمها مركز البائع لكميات كبيرة من أصولها فيترتب على هذا التصرف حركة انكماشية في أسعار هذه الأصول وتكون النتيجة عجز المصارف عن بيع ما ترغب في بيعه من أوراقها لأن المشتريين يسودهم الاعتقاد بأن أسعار هذه الأوراق ستخفض أكثر مستقبلاً، بالإضافة إلى أنه في حالة الاستدعاء الجماعي للقروض القصيرة الأجل (Call Loans) المستدعاة فتكون النتيجة عبارة عن تقلص في الحجم الكلي للودائع في المصارف دون الحصول على أرصدة نقدية إضافية من التداول.

وخلاصة القول أن سيولة الجهاز المصرفي تتوقف على وجود هيئة نقدية عليا تستطيع إمداد السوق بكميات إضافية من النقد القانوني عن طريق إقراض أو شراء جزء من أصول المصرف المتاح إلى نقد جاهز وهذه السلطة العليا هي البنك المركزي الذي يملك حق إصدار عملة قانونية بكميات تشبع حاجات الجمهور لها.

مما تقدم نستنتج أن جوهر مفهوم السيولة المصرفية هو قدرة المصرف التجاري على تنقيح موجوداته (أي تحويلها إلى نقد جاهز) ببسر وسرعة وتكلفة معقولة لا تؤدي به لموضع خسارة، وذلك بغية الاستجابة لطلبات السحب من قبل المودعين وتلبية طلبات الائتمان والإيفاء بمختلف الالتزامات ذات الأجل القصير خاصة، وأن السيولة عماد المصارف الذي ترتكز عليه حتى لا تتعثر وتنهيار إذا ما آلت بها مختلف الأوضاع والظروف الناشئة عن العمل المصرفي إلى تصفية الأصول.

### الفرع الثاني: أهمية السيولة المصرفية

تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف عن مختلف الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي يكون بإمكان هذه الأخيرة تأجيل سداد مستحققاتها ولو لبعض الحين، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى مصرف ما من شأنها زعزعة أمان وثقة المودعين ليسارعوا مباشرة نحو سحب وودائعهم، الأمر الذي يعرض المصرف للإفلاس (فاضل و اسماعيل، 2019، صفحة 4). وأن تحقيق مستويات معتبرة في مستوى السيولة النقدية من شأنه أن يضمن بقاء واستمرارية المصرف (لعراف و فرحات، 2017، صفحة 353)، لذا تحظى السيولة بأهمية بالغة خاصة على مستوى المصارف نظراً لطبيعة عملها من تلقي الودائع والتي تمثل الجزء الأكبر من الموارد التي تعتمد عليها البنوك التجارية وكذا منح الائتمان باعتبار القروض تشكل الجانب الأكبر من استخداماتها، الأمر الذي يحتم عليها

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

توفير القدر اللازم من السيولة مما يجعلها قادرة ومستعدة لمواجهة طلبات سحب المودعين وتلبية طلبات الائتمان، وأن هذا الاستعداد تتولد عنه العديد من المزايا أهمها (بوعبدلي و عمي سعيد ، 2014، صفحة 103):

- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت وفي الوقت المحدد.
- تعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحليين والمودعين والإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالتزامات والتعهدات تجاه جميع الأطراف المتعامل معها وبالتالي إكساب المصرف سمعة طيبة لديهم.
- تجنب البيع الاضطراري لبعض الأصول للوفاء بالتزاماته، وما قد يترتب عنه من خسائر.
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.
- توفر السيولة عنصر المرونة للمصرف، وذلك من خلال توفيرها لبدائل استثمارية متنوعة (حامد، 2020، صفحة 3).
- تعطي الفرصة للاستثمارات ذات الربحية العالية خصوصا في الأوقات الاستثنائية والتي يصعب فيها الحصول على قروض (مرهج و دنوره، أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية، 2017، صفحة 424).
- تعد السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تقييم البنوك والمفاضلة بينها، إذ تمثل السيولة أهم الوسائل الوقائية للمصرف من مخاطر التعثر والإفلاس وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري (كلاش و نايلي، 2021، صفحة 617).

وللسيولة عدة أدوار فهي تساعد على مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع وتساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقرة). ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة، وكذا مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي إدارة المصرف فرصة لتدبير السيولة المطلوبة والكافية لمواجهة طلبات السحب، وتمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية المصرف في تدبير موارد أخرى لمواجهة مختلف المسحوبات (حنفي و قرياص، 2000، صفحة 55).

وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، وحتى تتمكن هذه المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية مبتكرة ودائمة، وتتجلى أهمية السيولة من خلال المتغيرات المؤثرة فيها والتي تتمثل في:

- طبيعة وتركيبه الموجودات السائلة.

- مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لعملائه.

وتسعى إدارة البنك لضمان السيولة وباستمرار، إذ تكون النقدية حاضرة في خزينته من أجل تلبية رغبات العملاء، تلك الرغبات التي ليس للبنك سيطرة عليها، ولهذا يقوم البنك بترتيب أصوله تنازلياً، تبعاً لدرجة سيولتها، فلا يجعل جل ما لديه من موارد مجمدة في تسهيلات ائتمانية وقروض تجعله يفقد المرونة وتعرضه للأزمات، وينتهج سياسة للإقراض غير محددة في نشاط معين، ويسعى لتوزيع المخاطر على مستوى النشاط الاقتصادي الذي يقدم له التمويل ومستوى زمن تلك التسهيلات ومستوى العملاء (عبد الله و الطراد، 2006، صفحة 98).

### الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

تطراً على سيولة المصارف التجارية تغيرات مستمرة وليست ثابتة وهناك جملة من العوامل التي من شأنها التأثير فيها وسنعرضها فيما يلي:

#### أولاً: عمليات الإيداع والسحب على الودائع

تؤدي عمليات السحب على الودائع أي تحويل الودائع المصرفية إلى نقود قانونية ورقية بغية القيام بالمعاملات اليومية إلى خفض نقدية صندوق المصرف واحتياطياته لدى البنك المركزي، مما يؤثر على السيولة النقدية بالنقص، في حين أن عمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على زيادة وتحسين سيولة المصرف (عابد، 2018، صفحة 219). ومفاد ذلك أن العلاقة بين السيولة المصرفية وعمليات الإيداع هي علاقة طردية فكلما زادت عمليات الإيداع زادت سيولة المصرف وتحسن مستواها، بينما علاقة السيولة المصرفية وعمليات السحب تكون عكسية، ذلك أن سيولة المصرف تقل وتنخفض بزيادة عمليات السحب.

### ثانيا: طبيعة الحسابات

تتأثر السيولة المصرفية بطبيعة الحسابات المصرفية حيث أن (اللحام و كافي ، 2017، صفحة 179):

- الحسابات الجارية (تحت الطلب): هي حسابات شديدة السيولة ومنخفضة الكلفة، ونظرا لكونها غير مستقرة فهي تعيق تخطيط إدارة المصرف للتدفقات النقدية.
- حسابات التوفير: لحسابات التوفير الأفضلية على الحسابات الجارية من وجهة نظر السيولة وكذا التخطيط النقدي.
- حسابات لأجل: يترتب على هذه الحسابات كلفة أكبر، لكنها تعد الأفضل من ناحية السيولة والتخطيط للتدفق النقدي والاستثمار طويل الأجل.

### ثالثا: معاملات الزبائن مع الخزينة العامة (محمد علي، 2021، صفحة 55)

تتأثر سيولة البنك التجاري من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وبوجه عام تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة، ودائنية العملاء بالنسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات أبرزها:

- الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويقومون بإيداع ما يتقاضونه من أموال لدى مصرف تجاري.
- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي اشتراها الزبائن في السابق.
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وبالعكس من ذلك، فإن سيولة البنك التجاري تتخفف إذا قام زبائنه بالتالي:

- تسديد الضرائب المفروضة إلى الحكومة
- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة طويلة الأجل.
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية، نظرا للحقوق ذات العوائد التشجيعية المعروضة من قبل هذه المؤسسات.

### رابعا: رصيد عمليات المقاصة بين المصارف

تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائنا لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في الدولة، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية المحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصده النقدية، إذ أن عمليات المقاصة التي تحدث على مستوى الجهاز المصرفي، تؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف المحقق لرصيد دائن اتجاه المصارف الأخرى سيتحسن مستوى سيولته، وعكس ذلك صحيح (جعفر هني، 2012، صفحة 4).

### خامسا: موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف

باعتبار البنك المركزي الممثل الرئيس للسلطة النقدية فله قدرة على التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده للمصارف بالنقدية المطلوبة من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل حتما على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية الموجودة بحوزته، ويقلل من قابليتها على منح الائتمان، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى المصارف الأمر الذي يسمح بتوسع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة (فرح، 2017، صفحة 27).

### سادسا: رصيد رأس المال الممتلك

تتأثر سيولة المصرف برصيد رأس المال الممتلك، فكلما زاد هذا الأخير زادت السيولة وبالعكس، بمعنى كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت كفاءته في مواجهة مختلف الالتزامات الجارية (احلاسه، 2013، صفحة 46).

### سابعا: الوعي المصرفي لدى الجمهور

يكون الوعي المصرفي في البلدان النامية ضعيفا، ذلك أن أفراد المجتمع في تلك البلدان يؤثرون الاحتفاظ بالأموال بحوزتهم بدلا من ايداعها لدى المصارف واستخدام الصكوك للواء بالتزاماتهم، على عكس البلدان المتقدمة التي تشهد زيادة مستمرة للتعامل بالصكوك ومختلف الأدوات المالية مثل بطاقات الائتمان وهو ما يزيد من خلق الائتمان (المرشدي و الغانمي، 2020، صفحة 260).

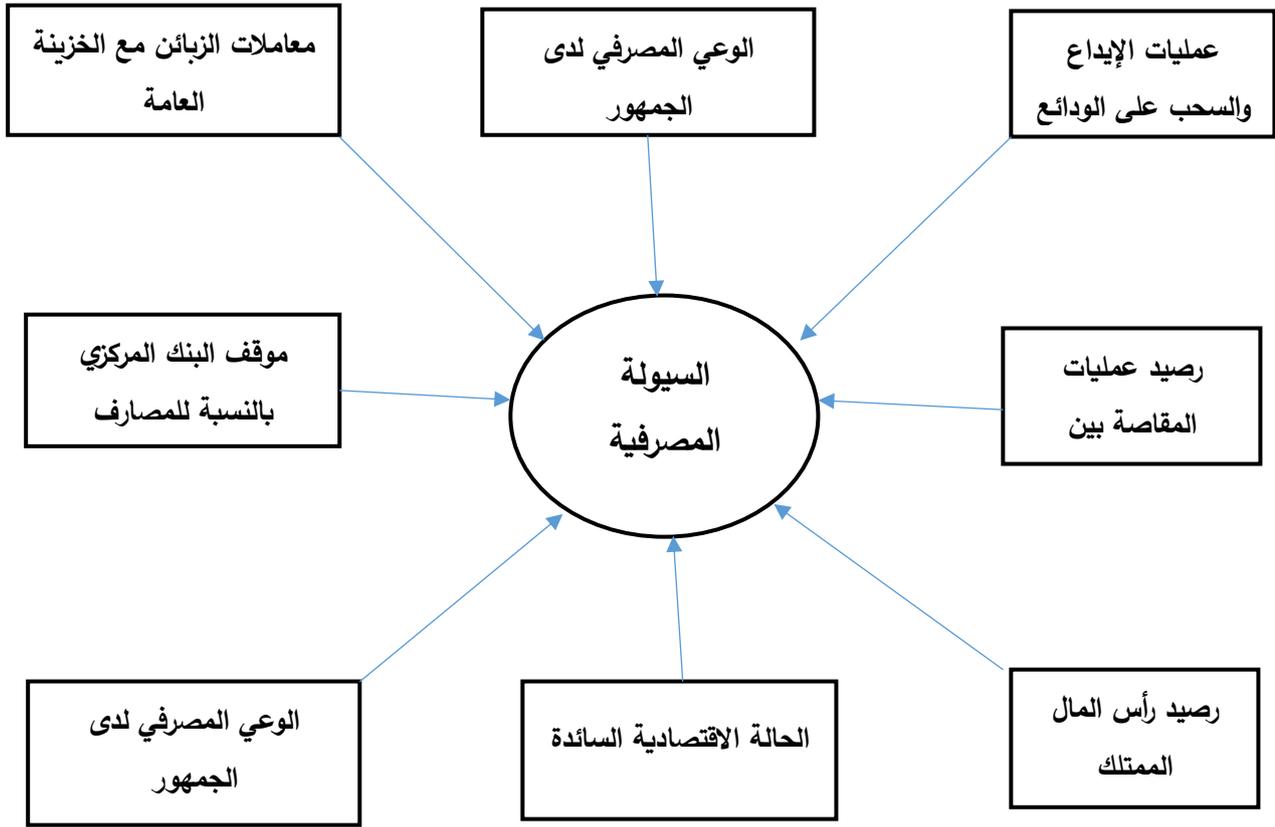
### ثامنا: الحالة الاقتصادية السائدة

تتأثر السيولة المصرفية بالحالة الاقتصادية السائدة فإذا كان هذا الأخيرة انكماشية تحتفظ المصارف بسيولة أكبر ترصدا لأي ظرف غير مرغوب فيه وخشية عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة،

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

بالإضافة إلى قلة الطلب على النقود، أما إذا كان الاقتصاد في حالة رواج يزداد بذلك الطلب على النقود كما تقوم المصارف بالتمويل، مما يؤدي إلى تناقص درجة السيولة المحتفظ بها في حدود السلامة المالية حسب حالة وظرف كل مصرف (زرارقي، 2020، صفحة 40).

الشكل رقم (1-1) العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق

### المطلب الثاني: إدارة السيولة المصرفية ونظرياتها

لما كانت السيولة بذلك القدر من الأهمية بالنسبة لأي مؤسسة مصرفية، أصبح لزاما على هذه الأخيرة أن تسعى لإدارة السيولة، والبحث عن مختلف السبل والاستراتيجيات الفعالة التي من شأنها أن تمكن البنوك من ترشيد قراراتها فيما يخص سيولتها والإدارة السليمة لها، والتي لا شك من أنها ستعكس بالإيجاب على مواجهة المشاكل المحتملة وكذا القدرة على تعظيم أرباحها بالاستفادة من بعض الفرص الاستثمارية، ومن خلال هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على إدارة السيولة المصرفية وكذا نظرياتها

### الفرع الأول: إدارة السيولة المصرفية

إنه من الضروري أن تدار السيولة بكفاءة عالية، من خلال التخطيط الدقيق للسيولة والتنبؤ بعمليات الإيداع والسحب وطلبات الائتمان، للتمكن من تخفيض مخاطر حدوث فائض أو عجز في السيولة إلى أقل ما يمكن، وبذلك تكون إدارة المصرف بصدد تحدٍ كبير يكمن في تحديد المستوى اللازم والمقبول من السيولة (النيف و القلاب، 2020، صفحة 107). فإدارة السيولة من الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المصارف، وذلك من أجل التحوط من مختلف المخاطر المصرفية التي بإمكان المصرف التعرض لها مستقبلاً والسعي لتخفيضها قدر الإمكان (الشليبي، 2022، صفحة 53).

ويقصد بإدارة السيولة المصرفية معرفة احتياجات المصرف للنقدية والأصول السائلة، وآلية مقابلة هذه الاحتياجات (رجراج، 2014، صفحة 265).

وتعرف إدارة السيولة المصرفية بأنها الملاءة بين تحصيل السيولة بأفضل سعر وأنسب وقت وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية، وتهدف إدارة السيولة المصرفية إلى ما يلي (بورقبة، 2011، الصفحات 86-87):

- توفير الإدارة المصرفية السليمة والكفؤة التي تتخذ أنسب القرارات فيما يخص الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع مناسبة وغير فائض عن حاجة المصرف من خلال عدم القدرة على توظيفها مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية؛
- الحفاظ على كفاية السيولة لأجل تلبية الاحتياجات الطارئة لتجنب اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم، صكوك، ودائع وكالة استثمارية... إلخ) وهو الأمر الذي قد يؤدي بالمصرف لتحقيق خسائر على تلك الأصول خاصة إذا ما كانت ظروف السوق السائدة غير مواتية؛
- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات المصرف؛
- تخفيض مخاطر الاستثمار التي بإمكانها أن تنشأ جراء عدم التأكد من محيط الأسواق المالية أو بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية المستثمرة من طرف المصرف، ويكون ذلك أساساً من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية وتسطير حدودها القصوى؛
- وضع القواعد والضوابط والسقوف لأجل تقليل مخاطر المصرف بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطرة مرضية ومدروسة؛
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة المتبعة بما يتناسب مع نشاطات البنك؛

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم مع نشاطات المصرف والنسب المفروضة من طرف السلطات النقدية.

كما لا يفوتنا أن ننوه إلى مجموعة العوامل التي يجب على البنك مراعاتها في إدارة السيولة وهي (عمان،، 2018، صفحة 95):

- حجم المصرف وكذا قوة مركزه المالي، إذ أن المصرف صاحب المركز المالي الضعيف يعتمد على محفظة الأوراق المالية خاصته عوضا عن الاعتماد على جانب المطلوبات في توفير السيولة؛
- الصناعة التي ينتمي إليها المصرف، والتي نريد بها تصنيف ذلك الأخير من قبل السلطات النقدية يعمل على كبح حريته، إذ تقوم السلطات النقدية بتحديد المحفظة الاستثمارية بالنسبة لكل مصرف، ونسبة أصوله السائلة التي يجب الاحتفاظ بها، وكذا مصادر القروض القصيرة الأجل التي بالإمكان استخدامها لغايات السيولة؛
- المبادلة أو الموازنة بين العائد والمخاطرة، إذ تتأثر إدارة السيولة بالمدى الذي بإمكان إدارة المصرف تحمله من المخاطرة.

كما أن هناك مجموعة من النقاط الواجب توفرها لضمان فعالية عملية إدارة السيولة المصرفية والتي نذكرها فيما يلي (الخنيسة، 2016، صفحة 27):

- ينبغي أن تتضمن سياسة إدارة السيولة المصرفية أهدافا محددة تشمل استراتيجيات إدارة السيولة المصرفية على المدى القصير وكذا الطويل.
- ينبغي تحديد مهام ومسؤوليات كل المشاركين في عملية إدارة السيولة المصرفية، وعمليات إدارة الأصول والخصوم والعلاقات مع مختلف المؤسسات المالية والقانونية الأخرى.
- ينبغي أن ترسم هيكله معينة تكمن وظيفتها في تعريف ومراقبة ومراجعة ورفع التقارير المتعلقة بالوضع الحالي للسيولة المصرفية.
- ينبغي وضع حدود لمخاطر السيولة المصرفية وكذا رسم خطة طوارئ من أجل مواجهتها والتخفيف من العواقب والآثار السلبية الناتجة عن أزمات السيولة.

إن الإدارة السيئة للسيولة المصرفية قد تؤدي بالمصرف للوقوع في مشاكل السيولة على الرغم من حيازته لقدر من النقدية، أو انخفاض عائدته نتيجة تجميده لقيمة معتبرة من السيولة (ادبوب،، 2020، صفحة 17)، وتعتبر السيطرة على السيولة من أبرز المسؤوليات التي تقع على عاتق إدارة المصرف، إذ أن

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

استخدام الأموال القصيرة الأجل في الاستثمارات ذات الآجال الطويلة ستعرض المصرف إلى مواجهة خطر إمكانية طلب أصحاب حسابات الاستثمار لأموالهم، وهو الأمر الذي يضطر المصرف للتخلي عن بعض أصوله للتغطية (عابد و زملط، 2019، صفحة 117). حيث يرى (بلعجوز، 2005، صفحة 7) أن أبرز أسباب التعرض لمشاكل السيولة تكمن فيما يلي:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- تأثير العوامل الخارجية المتمثلة في التغيرات في ظروف السوق كالركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

ويتبلور عن سوء إدارة السيولة أمران هما إما عجز أو فائض نقدي. ويعد كل من العجز والفائض النقديين أمران غير مرغوب فيهما، إذ يتسببان في العديد من العواقب المتسلسلة والتي تؤدي كنتيجة إلى انخفاض العائد على الأموال المستثمرة من جهة ونقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وسيتم إبراز أهم هذه الآثار فيما يلي (الذبحاوي و الموسوي، 2017، صفحة 6):

### • آثار انخفاض السيولة النقدية في المصارف

ينشأ عجز المصارف عن الاحتفاظ بالسيولة النقدية نتيجة تفوق التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة، وهذا العجز يترتب عليه عدة آثار سلبية أبرزها:

- المساس بسمعة المصرف، وهو الأمر المعروف في العرف المصرفي على وجه العموم، ففي حالة إشاعة أن مصرفاً ما يعاني من ضائقة في السيولة، سيؤدي حتماً إلى مجموعة من التفاعلات من قبل الجمهور الأمر الذي قد يعرض ذلك المصرف إلى التعثر والإفلاس.
- اضطراب المصرف إلى تسهيل مشروعات استثمارية قائمة قبل آجالها، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو فوات فرصة ربح كان ممكن التحقيق في ظل الظروف العادية.
- تعرض إدارة المصرف إلى حالة توتر وارتباك معنوي، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرارات الاستثمارية الإدارية السليمة.
- تفويت المصرف لاغتنام فرص استثمارية ممكنة في حالة ما إذا كانت بحوزته أموال سائلة، لا سيما فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية غير القابلة للتعويض.

• آثار فائض السيولة النقدية في المصارف

يتولد فائض السيولة النقدية في المصارف عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معاً، وينتج عن هذا الفائض مجموعة آثار سلبية أبرزها:

- الإساءة إلى إدارة المصرف بإشاعة عدم كفاءتها في استثمار الأموال.
- يؤدي إلى ترك الأموال عاطلة دون استثمار وضياع فرص تحقيق عائد ممكن إذا ما تم استثمار تلك الأموال فعلاً.
- انخفاض قيمة الأموال النقدية الفائضة غير المستثمرة والفائضة عن الحاجة بسبب التضخم النقدي، وهو ما يؤثر بدوره على الربحية والقيمة الحقيقية لرأس المال.

وننوه إلى أنه ليس بالإمكان الاستدلال على كفاية السيولة أو نقصها من خلال حجمها بالمصرف، إذ أن الأمر هنا يقتصر لحد ما على آلية إدارة المصرف لسيولته بالأساليب التي تحقق له التوازن بين كل من السيولة والربحية والملاءة (رجراج، 2014، صفحة 268).

مما تقدم نستنتج أن السيولة سيف ذو حدين، ففي حالة احتفاظ البنك بمستويات سيولة زائدة عن حاجته سيؤدي به إلى إضاعة فرص استثمارية مربحة، وبالتالي ستؤثر سيولة البنك هنا سلباً على ربحيته، أما إذا تهاون البنك بأمر سيولته واحتفظ بمستويات منخفضة تقل عن الحد المطلوب سيجعله ذلك معرض لعسر مالي ويضعف كفاءته في مواجهة التزاماته ذات الأجل القصير خاصة تجاه المودعين، وبالتالي كلما قلت السيولة لدى البنك كلما زادت احتمالية تعرضه لمشاكل وأزمات.

الفرع الثاني: نظريات إدارة السيولة المصرفية

حسب عدة دراسات وأبحاث في الفكر المالي فإن هناك عدة نظريات لإدارة السيولة وهي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات وتعنى النظريات الثلاثة الأولى بإدارة الموجودات بينما تركز النظرية الرابعة على إدارة جانب المطلوبات وسنعرضها بشيء من التفصيل فيما يأتي:

أولاً: نظرية القرض التجاري (Trading Loan Theory)

تأثرت نظرية القرض التجاري بالتقاليد الأنكلوساكسونية، حيث ترى أن معظم موارد المصرف التجاري تأتي من الودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل، وأن دواعي الحيطة والسلامة للحفاظ على هذه الودائع تتطلب اقتنار عمليات المصارف على العمليات المصرفية البحتة وهي قبول الودائع واستثمارها استثمار

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

قصر الأجل في عمليات يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة، وبناء على هذه النظرية يمنع على البنك استثمار الودائع في الإقراض متوسط أو طويل الأجل، أو المساهمة في تأسيس المشروعات الجديدة، أو المشاركة في رأسمال المشروعات القائمة (جعفر هني، 2012، صفحة 17).

تقوم هذه النظرية على أساس تحقق سيولة المصرف التجاري تلقائياً وذلك من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل راس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتتاسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية ذلك أن الأغلبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة (عقل، 2006، صفحة 170).

وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية ويؤخذ عليها (أحمد، 2014، الصفحات 84-85):

- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يحظر على المصارف المساهمة في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.
- حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة تلك القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.
- عدم أخذ الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها في الحسبان، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في نفس الوقت، بل تكون عملية السحب والإيداع لهذا النوع من الودائع بشكل مستمر، أما بالنسبة لودائع التوفير، فإن كثرة عدد الحسابات المتعلقة بها وطبيعتها فهي تكبر وتنمو في الوضع الطبيعي، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، وبالنسبة للودائع الثابتة فإن تواريخ استحقاقها معلومة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.
- قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو ما لا يتحقق دوماً، خصوصاً في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.
- تعميمها لنظرية تصلح لمصرف منفرد على الجهاز المصرفي بأكمله، فغالباً ما تشهد فترات الكساد والأزمات الاقتصادية مشكلة سيولة على مستوى الجهاز المصرفي وليس على مستوى مصرف واحد (عقل، 2006، صفحة 170).

### ثانياً: نظرية إمكانية التحويل

وهي تطور للنظرية الأولى، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة ولكنها لا تقصر عمليات المصارف التجارية على تلك الأصول، كما لا تعتبرها الأكثر تناسباً لمركز المصرف ونشاطه، فعند قيام المصرف بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية، فبإمكانه مواجهة طلبات السحب من المودعين إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل، والقدرة على بيع الأوراق المالية أو تسهيل بعض الأصول، للمحافظة على السيولة وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تعدد وتنوع حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها (بوجميلة، 2021، صفحة 120). إذ أن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى نقد عند الحاجة إلى الأموال، وتمتاز هذه الموجودات بالقابلية العالية للبيع، بمعنى إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر (بوعبدلي و عمي سعيد ، 2014 ، صفحة 104). فسيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة، فإذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها من الضمانات، وعلى إثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافية لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية (أحمد، 2014، صفحة 85).

### ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف بإمكانها الاعتماد في التخطيط للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وعليه فإنها تضع في الحسبان الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهو ما يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، مما يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية نظراً للانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (أبو رحمه، 2009، صفحة 24). وعليه فإن الأمر المهم في هذه النظرية، هو أن منح الائتمان يتوقف على دراسة المصرف لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع وهو الذي يحدد سياسة المصرف في منح القروض أو رفضها، سواء تعلق الأمر بقروض قصيرة أو طويلة الأجل (رايس، 2009، صفحة 96). أما كون القرض للمدة القصيرة أو الطويلة فهذا ليس بضمان كافي، فقد تكون هناك قروض للمدة الطويلة لمشروعات أو استثمارات متوقع نجاحها وبالتالي تعطى لها الأولوية (بوجميلة، 2021، صفحة 121).

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

وتتم في هذه النظرية التصفية الذاتية للقرض عن طريق الدخل المحتمل للمقترض، وليس كما هو الحال في النظرية التقليدية أين يتم بيع موجودات المقترض كائتمان تجاري، وليس كذلك كما هو الشأن في نظرية إمكانية التحويل حيث يتم تحويل القرض لأمد أطول لبعض من المقرضين الآخرين، وأن الإقراض المصرفي في نظرية القروض التجارية في السيولة المصرفية، أي في حالة تم تقدير الدخل المحتمل والمتوقع للمدينين بصورة صحيحة، فإن المصرف سيكون لديه تدفق أموال يمكن استعمالها لتلبية احتياجات وطلبات المودعين و/أو طلبات القروض الأخرى (حسين، 2019، صفحة 84).

### رابعاً. نظرية إدارة المطلوبات

على عكس سابقتها من النظريات ركزت هذه النظرية على جانب المطلوبات (الخصوم) والذي هو الآخر منبعها هاما لكسب المصرف للسيولة، وتؤكد على أن المصارف لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء، وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وأن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون. وكذا شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول، بالإضافة إلى أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول، وودائع سوق النقد، وكافة هذه الودائع تساهم بصورة كبيرة في زيادة حصيلة البنك من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إلى جانب أنها تعمل على زيادة الأرباح للمصرف (عابد، 2018، صفحة 223). ويتضح من خلال هذه النظرية أنه تم طرح مفهوم جديد للسيولة يقوم أساساً على قدرة البنك على جذب أموال جديدة بدل الاعتماد على سيولة أصوله، من خلال توفير أدوات لجذب الودائع والاستثمار (ادبوب، 2020، صفحة 18).

### خامساً: نظرية تفضيل السيولة

تقضي هذه النظرية بأن المستثمرين بطبيعتهم يفضلون شراء الأوراق المالية قصيرة الأجل، وسبب ذلك يعود لإدراكهم أنهم قد يحتاجون للأموال في مدى أقصر عما كان متوقعا، ومن ثم فإن الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل، يتم تصفيتها قبل تاريخ الاستحقاق، قد يعرضهم لقدر أكبر من مخاطر السعر أي مخاطر انخفاض القيمة السوقية لاستثماراتهم (أحمد، 2014، صفحة 86).

تعكس نظريات السيولة إيلاء المصارف اهتماما كبيرا للسيولة، مما يجعلها تبحث عن شتى السبل والآليات والاستراتيجيات الفعالة والتي من شأنها أن تكسبها مستوى مناسب من السيولة وبالتالي تعزيز مركزها المالي وتقوية موقفها التنافسي في الساحة المصرفية والمالية.

المطلب الثالث: مكونات، ومؤشرات قياس السيولة المصرفية

يختص هذا المطلب بعرض العناصر المكونة للسيولة في البنوك التجارية، ومن ثم تسليط الضوء على أهم المؤشرات المستخدمة في قياسها.

الفرع الأول: مكونات السيولة المصرفية

تتكون السيولة لدى البنوك من عناصر داخلية وأخرى خارجية والتي سنعرضها بشيء من التفصيل من خلال ما يلي:

أولاً: المكونات الداخلية للسيولة المصرفية

وتتمثل أساساً في الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية:

### 1. الاحتياطات الأولية (Primary Reserves)

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائداً، ولم تشترك في الاستثمارات المصرفية، فهي أصول تامة السيولة (أي في شكل نقد) وهي أكثر بنود الأصول سيولة في المصارف (عابد، 2018، صفحة 220)، كالنقد بالعملة المحلية أو الأجنبية في الصندوق، الودائع النقدية لدى البنك المركزي ولدى البنوك المحلية الأخرى ولدى البنوك الأجنبية في الخارج، والصكوك تحت التحصيل، والتي سنعرضها بشيء من التفصيل فيما يلي:

أ. النقدية في الصندوق: وهي مجموع ما يحتفظ به المصرف من نقد في صندوقه سواء كان بالعملة المحلية أو الأجنبية، ومن الصعب وضع مقدار ثابت لما ينبغي على المصرف الاحتفاظ به في خزينته نظراً لعدم استقرار حجم حاجته لها، وعموماً فإن المصرف بإمكانه أن يستند في تقديره للنقد إلى خبراته السابقة وتجاربه في مختلف الظروف للتنبؤ بحجم الودائع التي سيجري عليها السحب (بودريالة، 2008، صفحة 22). وعادة ما تحاول المصارف جعل هذه الأموال بحددها الأدنى دون المساس بقابليتها على مواجهة السحوبات، وسبب ذلك يرجع إلى (محمد علي، 2021، صفحة 39):

▪ لا يدر النقد ربحاً للمصرف.

- احتمال التلاعب بالنقد من قبل الموظفين.
  - احتمال سرقة أو نهبه بعمليات السطو المسلح علاوة على أن تكلفة التأمين على النقد مرتفعة.
- ب. **الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي:** وهي ما تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي.
- ج. **الأرصدة النقدية لدى البنوك المحلية الأخرى:** وهي الأموال التي يقوم المصرف التجاري بإيداعها لدى البنوك الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت البنوك المودعة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها مع البنوك المراسلة داخل البلد أو خارجها (خوبيزي، 2018، صفحة 33).
- د. **الأرصدة النقدية لدى المصارف الأجنبية في الخارج:** إذ بإمكان المصارف أن تحتفظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى (بوجمعة، 2021، صفحة 89).
- هـ. **الصكوك تحت التحصيل:** وهي مجموع الشيكات التي يقدمها الزبائن إلى مصارفهم بغية تحصيلها لصالح أرصدهم لديها، وتحدد هذه الأخيرة نسبة منها لتدخل ضمن نطاق السيولة، وقد تكون هذه الشيكات مسحوبة على مصارف من نفس الجهة فيعتبرها المصرف ذات سيولة عالية، في حين إذا كانت مسحوبة على مصارف من جهات مختلفة، فإن عملية تحصيلها تتطلب بعض الوقت، لذا فإنها لا تدخل في إطار السيولة الحاضرة، ونفس الأمر ينطبق على الشيكات المشكوك في تحصيلها لسبب أو لآخر (بودربالة، 2008، صفحة 23).
- والاحتياطات الأولية نوعان:

#### ▪ الاحتياطات القانونية (الإلزامية) (Legal Reserves)

وفقا للقانون المصرفي ينبغي على البنوك التجارية أن تحتفظ لدى البنك المركزي برصيد دائم وبدون فائدة يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من الودائع، ولقد أعطى هذا القانون للبنك المركزي الحق في تحديد هذه النسبة كما قد تكون متساوية بأن كل أنواع الودائع، وقد تختلف بحسب نوع الوديعة وطبيعتها إن كانت حسب الأجل أو العملة المودعة، أو بحسب طبيعة المودعين ذاتهم إن كانوا أشخاصا، شركات أو غيرها، كذلك يكون المصرف المركزي في العادة هو الجهة التي تحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني أو بحسب ما يحدده المصرف وسياسته في ذلك (اليفي،

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

2016، صفحة 99). ويتحقق من عملية الاحتفاظ بها الفوائد التالية (الحسيني و الدوري، 2000، صفحة 95):

- تعد عاملا واقيا لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة المركز التنافسي وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيدها المحددة.

- تعزيز ثقة السلطات الرقابية، وثقة الزبائن بقدرة المصرف على المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

كما وتعاني الاحتياطات القانونية من سلبيات أبرزها تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأن هذه الاحتياطات نوع من أنواع التكاليف التي يجب على المصرف أن يتحملها نظير القيام بأعماله، إذ كلما انخفضت هذه الاحتياطات زادت قابلية المصرف على الإقراض والاستثمار، وعليه زادت ربحيته (أحمد ن.، 2013، صفحة 305).

### ▪ الاحتياطات العاملة (Working Reserves)

وتمثل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية والتي بالإمكان توظيفها في مختلف الأنشطة الاستثمارية والإقراضية، ويشير عد من الباحثين إلى أن الاحتياطات العاملة هي الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية (الحسيني و الدوري، 2000، صفحة 95).

### ثانيا: الاحتياطات الثانوية (Secondary Reserves)

وتسمى بالسيولة شبه النقدية وتمثل الخط الوقائي الثاني لسيولة البنك ذلك أنها تتميز بالسرعة الكبيرة في التحول إلى نقد جاهز يستخدم عند حاجة المصرف إليه، بالإضافة إلى هذا فإنها تتصف بمساهمتها في أرباح المصرف إلا أن عوائدها غالبا ما تكون بسيطة وقليلة لذا فهي أقرب إلى السيولة منها إلى الربحية ويتطلب اكتساب الموجودات المصرفية صفة الاحتياطات الثانوية توفر أربعة شروط أساسية تتمثل في: الاستحقاق قصير الأجل، انخفاض المخاطرة الائتمانية، القابلية للتسويق وانخفاض مخاطر سعر الصرف (إلبي، 2016، صفحة 99)، وتحقق هذه الاحتياطات فوائد متعددة في مجال السيولة المصرفية تتمثل أساسا في تدعيم الاحتياطات الأولية، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق البعض من أرباح البنك، كما يندرج جزء من هذه الاحتياطات ضمن إطار الاحتياطات القانونية، فضلا عن ما تمت الإشارة إليه فإن الاحتياطات الثانوية تحقق ما يلي (الاسدي، 2005، صفحة 9):

- توفير السيولة الموسمية.
- الارتفاع غير المتوقع في الطلب على القروض.
- التطورات غير الاعتيادية في السوق ذات العمق البسيط.

وتتكون الاحتياطات الثانوية من جزئيين:

- **الجزء الأول:** ويكون محدد قانونا، ويسمى بالاحتياطات القانونية، ويأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة (عابد، 2018، صفحة 221).

- **الجزء الثاني:** ويكون محددًا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي أنها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية، أو تحويل جزء من هذه الأخيرة إليه، فالمصارف كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وعليه فإنه ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، بمعنى أنه بإمكانها استخدام جزء من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، ك شراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية والتي فضلا عن أنها مربحة، فإنها تتمتع بسيولة عالية (عابد، 2018، صفحة 221).

### ثانيا: المكونات الخارجية للسيولة المصرفية

بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال، وتدعى هذه الاستراتيجية بإدارة المطلوبات، وتدعو إلى الاستدانة الكافية للأموال، وأن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع، اتفاقيات إعادة الشراء، واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي (أبو رحمه، 2009، صفحة 23). وتعتمد الجراءة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي نفس الوقت تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وإن من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانيتها، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانب الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة (عقل، 2006، صفحة 162). وتتمثل مكونات السيولة الخارجية فيما يلي:

## 1. شهادات الإيداع القابلة للتداول

هي أوراق تمثل أداة دين تصدرها المصارف التجارية للمودعين، تعطي لحاملها فائدة سنوية بنسبة معينة (ثابتة أو معدومة)، وتسترد قيمتها الإسمية في تاريخ استحقاقها من المصرف الذي أصدرها، وقد كانت هذه الشهادات إسمية وغير قابلة للتداول بين الأشخاص في الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 1961، وبعد هذا التاريخ أصبحت تتمتع بإمكانية إعادة بيعها في السوق النقدي ومن هنا جاء وصفها بأنها شهادات قابلة للتداول، وعليه أصبحت هذه الشهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع أو التنازل، كما يمكنه الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق المدون على الشهادة واسترداد قيمتها الإسمية، وعادة ما تكون القيمة الإسمية ومعدل الفائدة لتلك الشهادات أكبر من مثليهما للشهادات الشخصية غير قابلة للتداول في السوق، مع ملاحظة أن معدل الفائدة لكلا النوعين يتناسب طرديا مع تاريخ استحقاقها، ونظرا لأن تلك الشهادات تعد بمثابة ودائع لأجل لا يجوز استرداد قيمتها من المصرف المصدر لها قبل تاريخ الاستحقاق، فإن السبيل الوحيد للتصرف فيها قبل ذلك التاريخ هو عرضها في السوق النقدي، وعليه تتميز شهادات الإيداع بدرجة عالية من السيولة والأمان لأنها تصدر لحاملها إمكانية تداولها في السوق النقدي (إلبي، 2016، صفحة 99).

## 2. اتفاقية إعادة الشراء

اتفاقية إعادة شراء الأوراق المالية "Repurchase Agreement" أو ما يعرف ب (Repo) وهي عبارة عن بيع أوراق مالية أو أصول قابلة للتسييل بسعر محدد مع التعهد بشرائها من المشتري في تاريخ محدد وسعر محدد، وعليه فإن اتفاقية إعادة الشراء تعني قيام طرف (أحد المصارف أو المؤسسات المالية) ببيع أوراق مالية إلى طرف ثان (البنك المركزي مثلا)، وبثمن محدد يتم قبضه عند إتمام الاتفاق، على أن يقوم الطرف الثاني بإعادة بيع هذه الأوراق ذاتها إلى الطرف الأول، وفي وقت محدد (يكون قصير الأجل -ليلة واحدة غالبا-) وبثمن محدد أعلى من ثمن البيع الأول، وعند النظر إلى هذه الاتفاقية من ناحية البائع للأوراق المالية تسمى هذه العملية (الريبو)، أما بالنظر من زاوية مشتري هاته الأوراق فتسمى هذه العملية معكوس أو عكس الريبو (Reverse Repo)، ويمكن تعريف معكوس الريبو بأنه: شراء أوراق مالية أو أصول قابلة للتسييل بسعر محدد، مع التعهد ببيعها على من اشترت منه في تاريخ محدد وسعر محدد يذكر في الاتفاقية (غازي، 2014، الصفحات 404-405). ويمكن القول أن هذه الأداة يتم استخدامها لتوفير السيولة العاجلة للمصرف التجاري عن طريق تمويله بقرض مضمون، فالمصرف الذي يحتاج إلى السيولة يقترض من الطرف الآخر برهن أوراق مالية محل البيع، وقد يأخذ الاقتراض من المصارف التجارية شكل اتفاق إعادة الشراء يبيع المصرف بموجبه أوراقا مالية إلى مصرف

آخر، على أن يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء هذه الأوراق أو أوراق معادلة لها في تاريخ لاحق وبسعر يتم الاتفاق بشأنها مسبقاً، وهي بذلك تعتبر شكلاً من أشكال الاقتراض بضمان عيني، ومما يؤكد القول بأن اتفاقية إعادة الشراء تعتبر قرصاً مضموناً أن المعايير المحاسبية الدولية نصت على عدم نقل ملكية الأصل الذي تم بيعه من قائمة المركز المالي للبائع في هذه الأداة (إيفي، 2016، صفحة 100).

### **3. التوريق المصرفي (التسديد)**

ويقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والتي تتمثل أساساً في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، بغية التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف (قندوز و براضية، 2014، صفحة 18).

### **4. القبولات المصرفية**

تعد القبولات المصرفية من أهم أدوات الدين قصيرة الأجل المستخدمة في ميدان تمويل التجارة الداخلية والخارجية، وهي سند دين مسحوب على مصرف من قبل عميله، وهو أمر يدفع في المستقبل في تاريخ محدد مسبقاً، وتسمية القبولات المصرفية مستمدة من قبول المصرف المسحوب عليه بالدفع عندما يسجل على وجه ذلك السند عبارة مقبولة، وهي قابلة للتداول، ومضمونة الاستيفاء من قبل المصرف، وهو ما يجعلها تتمتع بالسيولة (بن ابراهيم و بن ضيف ، 2019 ، صفحة 45)

### **الفرع الثاني: مؤشرات قياس السيولة المصرفية**

أشارت العديد من الدراسات والأبحاث وكذا الأدبيات المالية والمصرفية التقليدية إلى أن قياس مستوى السيولة في المصارف يتم من خلال مقياس ساكن يدعى مؤشرات السيولة ويكمن مضمون ذلك في الفصل بين الأصول التي تكون سهلة التحول إلى نقدية دون تحمل خسارة والأصول بطيئة التحول إلى نقد (الأصول غير السائلة)، بينما المطلوبات وحقوق الملكية فتتقسم إلى عناصر متغيرة وعناصر مستقرة، إذ أن المطلوبات المتغيرة هي الأكثر عرضة للتغير والسحب، على عكس المطلوبات المستقرة، وعلى إثر ذلك تكون المصارف أمام مهمة عسيرة جوهرها تحديد المستوى اللازم لكفاية السيولة لديها وينسب معينة (عابد و زملط، 2019، صفحة 117). ومن أهم مؤشرات السيولة المعتمدة لدى البنوك ما يلي:

أولاً: مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المتشددة كونه يمثل مقياس لسيولة البنك إذ أنه يركز على قياس المركز النقدي للبنك ممثلاً بمقدار السيولة النقدية المتاحة للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، ويشير هذا المؤشر إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة من السيولة النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى، وعليه لا ينبغي الإفراط في ارتفاع هذا المؤشر ولا في انخفاضه، إذ أن الارتفاع هو إشارة إلى وجود سيولة كبيرة لدى المصرف غير مستعملة وهذا عادة ما يؤثر سلباً في عوائد المصرف والعكس بالعكس، فإن الانخفاض يدل على تعرض المصرف إلى مخاطر السيولة ومشاكل في التسديد ولكن يقابلها ارتفاع في العوائد، ومن هنا تبرز العلاقة القائمة بين الربحية والسيولة (داود، موصلي، و صندوق، 2021، صفحة 119). ونخلص إلى أنه كلما زاد مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع زادت قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات المترتبة عليه في مواعيدها المحددة لها، وعليه فإن هناك علاقة طردية بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع والسيولة.

$$\text{مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ويمكن تحسين هذه النسبة من خلال (الاسدي، 2005، صفحة 12):

- إيداع نقود جديدة من قبل الأفراد والمنظمات ومؤسسات الأعمال.
- سداد قروض قام المصرف بإقراضها سابقاً.
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية على سبيل المثال.
- زيادة رأس مال المصرف في شكل نقدي وليس من خلال تجميد الاحتياطات.
- وجود رصيد دائن للمصرف لدى المصارف الأخرى نتيجة عمليات المقاصة.

كما وتتنخفض نسبة الرصيد النقدي عندما تأخذ هذه العوامل السالفة الذكر الصورة العكسية (مجيد، 2008، الصفحات 296-297).

ثانياً: مؤشر الاحتياطي القانوني

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه احتياطي قانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من وداائع المصرف ويقوم البنك المركزي بتحديد هذه النسبة

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

وفقا للمصلحة العامة وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية والنقدية فهي تمثل إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي وبالعكس، فإنه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلا فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني وهكذا (محمد علي، 2021، صفحة 45)، ويمكن حساب هذه النسبة رياضيا بقسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما يلي:

$$\text{مؤشر الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

توضح المعادلة أنه كلما زاد مؤشر الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه خاصة في الظروف غير الاعتيادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصرف التجاري على سداد التزاماته المالية.

### ثالثا: مؤشر السيولة القانونية

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات هذا الأخير، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة (أبو أحمد، 2002، صفحة 196). ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق الصيغة التالية:

$$\text{مؤشر السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الإحتياطيات الثانوية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

وكلما زاد مؤشر السيولة القانونية زادت السيولة، أي أن هناك علاقة طردية بين هذا المؤشر والسيولة المصرفية.

### رابعا: مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع

ويشير هذا المؤشر إلى مدى استخدام البنك للودائع الإجمالية لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وفي ذات الوقت يشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي أنه يظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين (دريدي، 2018، صفحة 143). ويتم استخراج مؤشر التوظيف بقسمة القروض والسلف على إجمالي الودائع كما يلي:

$$\text{مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{القروض و السلف}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

### خامسا: مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول

ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة الأهمية النسبية للأصول السائلة ضمن إجمالي أصول المصرف للتعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات المصرف المختلفة، والانخفاض في السيولة لا يعني بالضرورة عدم كفاءة المصارف في إدارة السيولة (ادبوب، 2020، صفحة 24).

$$\text{مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

### سادسا: مؤشر معامل السيولة

يشير هذا المؤشر إلى القدرة التمويلية للبنك على الوفاء بمختلف التزاماته سواء كانت موجودات (موجودات ثابتة)، أو من المطلوبات (كالودائع)، وذلك دون اضطراره لتحمل تكاليف الاقتراض من الغير (Lartey & others, 2013, p. 50). ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الأصول السائلة (النقدية وشبه النقدية) على إجمالي الأصول كما يلي:

$$\text{مؤشر معامل السيولة} = \frac{\text{النقدية وشبه النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

### سابعا: مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول

يشير هذا المؤشر إلى نسبة الأصول التي قام البنك بتوظيفها في القروض غير السائلة، لأجل ذلك كلما ارتفع هذا المؤشر كلما قلت سيولة البنك، أي له تأثير سلبي على السيولة المصرفية، ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة القروض على إجمالي الأصول على النحو التالي:

$$\text{مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ثامنا: مؤشر الاستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول

ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة قدرة البنك على استغلال الاستثمارات في الأوراق المالية لتوفير السيولة إذا ما احتاج لها، ويكون الاستثمار في الأوراق الحكومية أكثر ضمانا من غيره (Sangmi & Nazir, 2010, p. 51). ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الاستثمارات في الأوراق المالية على إجمالي الأصول كما يلي:

$$\text{مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات في الأوراق المالية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ويتبين أن المؤشرات الأربعة الأولى (مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع، مؤشر الاحتياطي القانوني، مؤشر السيولة القانونية، مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع) تشترك في نفس المقام وهو (إجمالي الودائع)، وترتبط كل المؤشرات السالفة الذكر بالسيولة بعلاقة طردية، باستثناء مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع الذي يربطه علاقة عكسية بالسيولة، فسيولة البنك تزداد بزيادة (مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع، نسبة الاحتياطي القانوني، مؤشر السيولة القانونية، مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول، مؤشر معامل السيولة)، وانخفاض (مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع ومؤشر القروض إلى إجمالي الأصول).

## المبحث الثاني: الإطار النظري للربحية المصرفية

تعتبر الربحية أساس الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية التي تمكنها من البقاء والاستمرارية، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، مما يجعلها ذات كفاءة أكبر وقدرة أكثر على مواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها والوفاء بالتزاماتها أمام كل الأطراف وكذا تعزيز الثقة بها، كما تمثل انعكاسا إيجابيا للقرارات والسياسات السليمة المتخذة من طرف إدارة البنك التجاري. كل هذا ساهم في الاهتمام الكبير بأمر الربحية المصرفية لتمكين البنوك من جذب أكبر قدر ممكن من المدخرات وإكسابها سمعة طيبة وخلفية مريحة ومطمئنة لعملائها وبالتالي تمكينها من تحقيق جل أهدافها المسطرة، الأمر الذي يعزز مكانتها أمام المؤسسات المالية الأخرى ويجعلها أكبر مساهم في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد باعتبارها قطاع مهم وحساس.

وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين: المطلب الأول مُعنون **بمفهوم الربح والربحية المصرفية**، إذ سنتطرق إلى مختلف المفاهيم الواردة بشأن الربح وكذا أهمية الأرباح للبنوك التجارية، ومفهوم الربحية المصرفية، ومن ثم الوقوف على الفرق بين الربح والربحية المصرفية، أما المطلب الثاني فمُعنون **بالعوامل المؤثرة في الربحية المصرفية ومؤشرات قياسها**، أين سيتم تسليط الضوء على أبرز العوامل التي من شأنها أن تؤثر على الربحية لدى البنوك، ثم نخرج على أبرز المؤشرات المعتمدة في قياس تلك الأخيرة.

## المطلب الأول: مفهوم الربح والربحية المصرفية

للقوف على الفروق بين مفهومي الربح والربحية يجب التطرق لمفهوم كل مصطلح على حدى.

### الفرع الأول: مفهوم الربح

من خلال هذا العنصر سنتعرض لمختلف مفاهيم الربح منها المفهوم المالي والاقتصادي والمحاسبي، وكذا أهمية الأرباح بالنسبة للبنوك التجارية.

#### أولاً: تعريف الربح

**الربح لغة:** مستخلص من الفعل "ربح" يربح ربحاً ويعني الزيادة والنماء في التجارة (المشهوراي، 2007، صفحة 64). أو هو الفضل والزيادة على رأس المال مقابل ممارسة العمليات التجارية (بوكريدي، 2006، صفحة 17).

**الربح اصطلاحاً:** عرفه ابن خلدون في مقدمته على أنه: "ذلك القدر النامي من محاولة الكسب بتمتية المال، بشراء السلع بالرخص، وبيعها بالغلاء، أيًا ما كانت السلعة" (بن خلدون، 2010، صفحة 328). أو هو عبارة عن "الزيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة"، بمعنى أنه لتحديد صافي الربح أو الدخل لا بد من تحديد سعر السلعة التي تم بيعها وتكلفتها (أي تحديد الإيرادات والمصاريف) (تهتان و شروقي، 2014، صفحة 33).

ويمكن تعريفه بأنه: الزيادة الحاصلة في صافي الملكية خلال فترة زمنية معينة، أو هو النماء الحاصل في القيمة، أي هو محاولة كسب المال من خلال شراء السلع بأدنى سعر ومن ثم بيعها بأعلى سعر، فالربح إذن هو ذلك الفارق بين إجمالي الإيرادات الحاصلة مطروحاً منها التكاليف الإجمالية (سعيدي و بدروني، 2022، صفحة 278).

كما يعرف بأنه: "ما تحصل من زيادة ناتجة عن التجارة بالمال بحيث ينقلب فيها من حال إلى حال سواء أكان ذلك من بيع وشراء عروض التجارة دون تغير فيها -وهو ما كان عليه الأمر قديماً- أو بإحداث تغير كبير بحيث لا يعرف الأصل كما هو الحال في الصناعات الحديثة". وهو "الزائد على راس المال نتيجة تقليبه في الأنشطة الاستثمارية المشروعة كالتجارة والصناعة وغيرهما بعد تغطية جميع التكاليف المنفقة عليه للحصول على تلك الزيادة ومن خلال هذين التعريفين يتبين ما يلي (المشهوراي، 2007، صفحة 64) (بوكريدي، 2006، صفحة 27) :

- ✓ ينتج الربح من أهم عنصرين للإنتاج وهما: رأس المال والعمل، وعليه فكل عائد ينتج من تفاعل هذين العنصرين يعد ربحا، وبالمقابل لا يعد ربحا ما لا ينتج ربحا من تفاعلها؛
- ✓ ينتج الربح من تقلب المال من حال إلى حال إذ لا يمكث رأس المال على نفس الحالة فتارة يكون نقدا وتارة أخرى سلعة؛
- ✓ يتميز الربح عن مختلف العوائد الأخرى فيكون بعض الأحيان موجبا وأحيانا سالبا؛
- ✓ يتميز الربح بعدم تحديده مسبقا إلا في بيع المرابحة ذلك أن حصول الربح أمر محتمل، لأجل ذلك لا يجوز تحديد مقدار ما للربح في الشركة، بل يجب أن يكون جزءا شائعا كالثالث والربع ونحو ذلك.
- ✓ لا يعتبر الزائد عن رأس المال ربحا إلا بعد أن تخصم كل التكاليف المنفقة على تلك الزيادة، ذلك أن المقصود من التجارة هو سلامة رأس المال وأن من لم يسلم رأس ماله لا يعتبر رابحا كما لا يتحصل على ربح، فالربح وقاية لرأس المال.

يختلف مفهوم الربح باختلاف الزاوية المنظور إليها، فهو من المنظور الإداري يعد اختبار لكفاءة الإدارة وقياس لمدى سيطرتها، وبالنسبة للموظفين فهو يمثل مصدر للمزايا والحوافز الإضافية، وبالنسبة للمالكين يعتبر مقياسا لقيمة الاستثمار، كما يعد هامش أمان بالنسبة للدائنين، بينما تعتبره الحكومة مقياسا للقدرة على دفع الضرائب وأساسا للتشريعات، ويعد ضمانا لتحسين جودة المنتجات وخفض الأسعار للعملاء، وبخصوص المؤسسة فهو رمز للوجود والنمو، وعلى المستوى الجزئي يعد شرطا أساسيا لبقاء المنظمة ونموها وقدرتها التنافسية وكذا أرخص مصدر تمويلي (البيج، 2020، صفحة 28).

وللربح عدة مفاهيم نبين أبرزها فيما يلي:

### 1. المفهوم المالي للربح

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولتحقيق هذا الربح لا بد للإدارة المالية أن تتحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من الحصول على عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيلها من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس النوع من المخاطر وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذاك (أبو زعيتر، 2006، صفحة 69).

2. المفهوم الاقتصادي للربح (الغذافي، 2012، الصفحات 42-43)

يشتمل المفهوم الاقتصادي للربح على ثلاثة مفاهيم وهي:

- أولها مفهوم الربح المعنوي والذي يتمثل في الإشباع الذي يحصل عليه الفرد خلال فترة معينة.
- ثانيها مفهوم الربح الحقيقي ويتمثل في ذلك القدر من السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد لإشباع حاجاته ورغباته.
- ثالثها مفهوم الربح النقدي ويتمثل في التدفقات النقدية الصافية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة معينة لتغطية حاجاته الاستهلاكية.

تعد هذه المفاهيم الثلاثة مهمة، إلا أن لكل منها مزايا وعيوب، فالربح المعنوي يصعب قياسه لأن حاجات البشر لا يمكن وضعها في صورة كمية، ويتم إشباعها على مستويات عديدة كلما زاد الربح الحقيقي للفرد، والربح النقدي يمكن قياسه بسهولة ولكنه لا يأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة وحدة النقد.

وعرف جون هيكس الربح وفقا للمفهوم الاقتصادي بأنه: "أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثرواته" وبالنسبة للمشروعات فإن الربح هو القيمة التي يمكن التصرف فيها بالتوزيع على أصحاب المشروع "توزيعات أرباح" دون أن يؤثر ذلك على رأس المال المستثمر ويعرف هذا المفهوم لدى الكثير بمفهوم المحافظة على رس المال، مما يعني أن الربح بالنسبة للمشروعات هو الزيادة في حقوق الملاك (الزيادة في صافي الأصول) خلال الفترة بعد استبعاد تأثير كل من الاستثمارات الإضافية لأصحاب المنشأة والتوزيعات عليهم ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي لا بد من تقييم الأصول والخصوم في بداية المدة ونهايتها، ومن الناحية النظرية يتم تقييم صافي الأصول على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مما يتطلب الأمر تقدير التدفقات النقدية المتوقعة خلال عمر الأصل وتحديد سعر خصم مناسب وأيضا عمر الأصل، إلا أن هذه العوامل الثلاثة تتسم بانعدام عنصر التأكيد، فالتدفقات النقدية خلال عمر الأصل لا يمكن معرفتها بموضوعية وكذلك الحال في تقدير عمر الأصل والسعر المناسب للخصم.

الدخل الاقتصادي = صافي الأصول في نهاية الفترة = (صافي الأصول في بداية الفترة + إضافات رأس المال خلال الفترة - توزيعات الأرباح خلال الفترة)

### 3. المفهوم المحاسبي للربح (مدخل العمليات)

على الرغم من وجود اتفاق عام على أن الاقتصاد والمحاسبة من العلوم المترابطة، وأن كلاهما يهتم بأنشطة منظمات الأعمال ويتعاملان مع متغيرات متشابهة، وكذلك يتفقان على ضرورة قياس الأحداث العالمية للمنشآت، إلا أنهما يختلفان في توقيت إظهار الربح ووسيلة قياسه، وطالما اختلفت وسيلة القياس اختلفت بالتالي النتائج النهائية، وكان من نتيجة ذلك إثارة كم هائل من الجدل عن الأهمية النسبية لكل من قائمة الدخل والميزانية عند تحديد الربح، فالمتنبئون لوجهة نظر الميزانية يرون أن الدخل هو الزيادة في حقوق الملكية (الزيادة في صافي الأصول)، ولكن التباين لوجهة نظر قائمة الدخل يرون أن الدخل هو ناتج لأنشطة محددة تمت خلال الفترة، وينظرون إلى الميزانية على أنها قائمة بأرصدة المصارف المتبقية بعد تحديد الربح (حجازي، 2000، صفحة 93).

وبالتالي اتخذ المدخل التقليدي للمحاسبين موقف بأن مدخل العمليات يجب أن يستخدم للمحاسبة في الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وذلك محاولة للتغلب على مشاكل القياس المصاحبة لاستخدام المفهوم الاقتصادي للربح، فهذا المدخل يعتمد على افتراض أن عناصر القوائم المالية يجب التصريح بها متى كان هناك دليل على حدوث عملية تبادل خارجية بالنسبة للوحدة التي تعد التقارير وأن يكون قد تحقق بالفعل طبقاً لمبدأ تحقق الإيراد الذي ينص على إثبات الإيراد عند عملية اكتسابه كاملة أو مكتملة تقريباً، وتجدر الإشارة إلى أن منشآت الأعمال ومن بينها البنوك التجارية تستند إلى مفهوم الربح وفقاً للقياس المحاسبي في بيانها ونتيجة أعمالها ومراكزها المالية (العرف ز.، 2020، صفحة 75).

ولتحديد صافي الربح هناك مدخلان هما (أبو زعيتر، 2006، صفحة 71):

- مدخل صافي الربح الشامل (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب): وهذا المدخل يعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية وبذلك يحسب صافي الربح الشامل كالتالي: (الإيرادات الكلية - النفقات الكلية)
- مدخل صافي الربح التشغيلي (صافي الربح قبل الفوائد والضريبة): وهذا المدخل يعنى بالفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية من أنشطتها الاعتيادية خلال فترة معينة والتكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على هذه الإيرادات خلال نفس الفترة، وبموجب هذا المدخل تعتبر عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط، لأنها تمثل العوامل الفنية الاعتيادية في تحديد صافي الربح (صافي الربح التشغيلي)، ويقصر مدخل الربح هذا على النواحي التشغيلية التي تقيس قدرة

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

المنشأة على توليد الأرباح مما يسهل عملية المقارنة بين نتائج الشركة لسنة معينة مع سنة أخرى وكذا مقارنة أرباح شركة مع أرباح شركة أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال.

وعليه فإن الربح التشغيلي في المصارف التجارية يساوي (أبو زعيتر، 2006، صفحة 71):

(صافي الفوائد "الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة" - المصاريف الإدارية والعمومية)

ويعد هذا المدخل من أفضل المداخل التي تعبر عن كفاءة المنشأة في ممارسة نشاطها الأساسي وعن مدى ربحية عملياتها من النشاط العادي.

كما يعرف الربح المحاسبي بأنه: الفرق بين الإيرادات الحاصلة والناشئة عن العمليات خلال الدورة المحاسبية، وما يقابل ذلك من تكلفة تاريخية، ويتضمن هذا التعريف ما يلي (دبيك، 2015، صفحة 17):

- يعتمد الربح المحاسبي على العمليات الفصلية للمشروع.
- يكون الربح المحاسبي بصورة دورية.
- يعتمد الربح المحاسبي على مبدأ تحقيق الإيرادات.
- يقيس الربح المحاسبي المصروفات اعتمادا على التكلفة التاريخية.
- يتطلب الربح المحاسبي مقابلة الإيرادات الحاصلة خلال فترة مالية بنفقات نفس الفترة.

ومهما كانت الزاوية المنظور إليها بشأن الربح فإن هذا الأخير يبقى في النهاية رقما مجردا، لا يمكن أن يعبر عن كفاية الدخل أو التغيرات في الكفاءة التي تنتج عن الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة، كما لا يمكن القيام بالمقارنات التاريخية للأرباح أو المقارنة بين الشركات نظرا للتباين في حجم الاستثمار أو حجم المبيعات وغيرها، وقد تم إيجاد حل لهذه المشاكل من خلال ربط الربح بحجم المبيعات أو مستوى الاستثمار، حيث يتم إنشاء علاقة كمية منها بصورة نسب وتسمى نسب الربحية. وعليه فالربحية هي مصطلح نسبي قابل للقياس من حيث الربح وعلاقته بالعناصر الأخرى المؤثرة فيه بشكل مباشر (البيج، 2020، صفحة 29).

### ثانيا: أهمية الأرباح للبنوك التجارية

يكسب تحقيق الأرباح للبنوك التجارية أهمية بالغة تكمن في الجوانب التالية (حمد و ناجي، 2017، صفحة 410):

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يواجهها المصرف حتى يستطيع البقاء في سوق العمل، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها مخاطر الائتمان والاستثمار والتصفية الاجبارية والسرقه والاختلاس وغيرها.
- الأرباح ضرورية لمالكي المشروع حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.
- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك من ثلاثة وجوه:
  - إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة، هو أحد وسائل التمويل الذاتي (الرسمة).
  - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأسماله.
  - إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.
- تقيس الأرباح المجهود الذي تم بذله عموماً، إذ يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.
- تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين.
- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

ويمكن تقييم أهمية الربح على المستويين الجزئي والكلّي للاقتصاد، فعلى المستوى الجزئي، الربح هو الشرط الأساسي لمؤسسة مصرفية تنافسية والمورد المالي الأرخص، وهو ليس مجرد نتيجة لذلك ولكن أيضاً ضرورة لنجاح الصناعة المصرفية في فترة تزايد المنافسة في الأسواق المالية، ولذلك فالهدف الرئيسي لإدارة البنوك، والشرط الأساسي لإجراء أي عمل، هو تحقيق الربح (فروحات و وآخرون، 2018، صفحة 524). أما على المستوى الكلّي فيساهم الربح في تحقيق رفاهية لأفراد المجتمع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ومنه إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى استقطاب رؤوس الأموال.

### الفرع الثاني: مفهوم الربحية المصرفية

تم من خلال هذا الفرع تسليط الضوء على مختلف التعاريف الواردة بشأن الربحية المصرفية، ومن ثم التطرق إلى أهم وسائل تعظيمها.

### أولاً: تعريف الربحية المصرفية

ينصرف مفهوم الربحية إلى كلمتين هما الربح والقدرة، إذ يشير مصطلح الربح إلى قدرة سلطة الكيان التجاري على تحقيق الأرباح. أما القدرة فتدل على أداء الكيان التشغيلي، ويمكن تعريف الربحية على أنها: القدرة على استثمار الأموال لتحقيق العوائد من استخدامها (ظاهر و محمد، 2018، صفحة 10).

تعرف الربحية على أنها قدرة المنشأة على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة (Al-Qudah & Orthers, 2012, p. 831). وهي مؤشر على كفاءة توظيف رأس المال لتحقيق ربح (Rede, 1998, p. 15). إذ تعد المقياس النهائي للنجاح الاقتصادي المحقق من قبل المنشأة مقارنة بالأموال المستثمرة، حيث يتحدد هذا النجاح الاقتصادي بتسجيل أرباح واسعة (الحاج، 2019، صفحة 307). كما تعرف على أنها: "الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية المدة دون أن تؤثر في رأس المال" (فروحات و وآخرون، 2018، صفحة 524).

ويرى (القذافي، 2012، صفحة 47) أن الربحية تعبر عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الجزئية وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، والمقصود بالاستثمارات قيمة الأصول أو حقوق الملكية، كما تعد الربحية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المنشأة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات التي أسهمت في تحقيقه، بينما الربحية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذا المنشآت الأخرى، كما تساعد في التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المنشأة.

وتقيس الربحية مدى قدرة المنشأة على تحقيق العوائد المناسبة على الأموال التي قامت باستثمارها في أنشطتها، ويتوجب مراعاة عنصرين رئيسيين في تحليل ربحية المنشأة واللذان يحددانها وهما (القاضي، 2016، صفحة 22):

- قدرة المنشأة على رقابة التكاليف؛
- كفاءة إدارة المنشأة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات.

وتمثل الربحية المصرفية المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، ذلك أن الربحية في صورة أرباح محتجزة تعد أحد المصادر الرئيسية لتوليد المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف البنوك الربحية وذات رأس المال الكافي (مرسلي و بوعبدلي، 2019، صفحة 350). وعليه فإن الربحية تعكس التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من قبل المصرف والتي تهم مختلف الأطراف (أمالك المساهمين، الموردين، المقرضين، العمال...إلخ)، وهو ما جعل مفهومها نسبياً يرتبط ويتحدد بالأهداف التي يسعى كل طرف من هذه الأطراف إلى تحقيقها (القاضي، 2016، صفحة 22).

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

وتعرف الربحية المصرفية على أنها: قياس لمقدرة المصرف على الكسب، وأنها مؤشر يبين مدى الكفاية المصاحبة لإنجاز مختلف العمليات التي قام بها المصرف خلال فترة ما من الزمن (العمائره، 2012، صفحة 24).

وعرفها (حماد،، 2005، صفحة 494) بأنها: النتيجة النهائية للأداء التي توضح الآثار الصافية لسياسات المصرف وأنشطته خلال سنة مالية معينة، وكذا اتجاهات المصرف ونموه واستقراره، وتعد أفضل مؤشرات المصرف سواء في الماضي أو المستقبل.

كما تعرف الربحية المصرفية بسعي المصرف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، وذلك برفع الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية إلى أكبر حد ممكن، من خلال توجيه الأموال إلى الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد ممكن، وبناء على هذا المبدأ فإن توسع المصرف في منح التمويل أو الاستخدام ذو الأجل الطويل بإمكانه أن يدر عوائد معتبرة للمصرف، مما قد يتسبب في إغرائه لزيادة أصوله المدرة للربح، وهو ما قد يؤثر على توفيره للسيولة الكافية عند الحاجة وهذا حتما سيعرض المصرف إلى المخاطر في حالة عجزه عن تسييل تحويل تلك الأصول إلى نقد بالوقت والسرعة اللازمين لتلبية طلبات السحب المفاجئة، وعليه تقاس كفاءة المصرف بمدى قدرته على الموازنة بين السيولة والربحية معا، بحيث يسير هاذين الهدفين جنبا إلى جنب دون أن يكون تحقيق أحدهما على حساب الآخر، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الربحية قدرة المصرف على تحقيق أرباح من خلال التنوع في محفظة الأصول، كما تعكس قدرة المديرين على تعظيم ثروة الملاك، كما أنها انعكاس لتكاليف الوساطة المتحملة من قبل المصرف (بوقليمينة، 2018، الصفحات 89-90).

وتعتمد زيادة أرباح المصرف على زيادة عوائده أو تخفيض تكاليفه أو كلاهما معا، وعليه فعلى إدارة المصرف البحث عن شتى منافذ العوائد (أرباح، فوائد، عمولات، أجور) والعمل على تطويرها بما يضمن زيادتها، وكذا عدم إغفال منافذ التكاليف والبحث عن سبل وآليات تخفيضها، أو أن تكون عوائد مشروع استثماري ما أو ائتماني أكبر من تكاليفه (سعيد ع.، 2013، صفحة 116).

وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات وتكاليف البنك تتمثل فيما يلي:

تشمل إيرادات البنك مجموعة من البنود وهي (حمد و ناجي، 2017، الصفحات 409-410):

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف مقابل خدماتها المقدمة لمختلف الأطراف.

- أجور الخدمات المقدمة من قبل البنوك والتي لا تتعلق بطبيعة عمل المصارف كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية واعداد دراسات جدوى اقتصادية.
  - عوائد العملة الأجنبية بمعنى الأرباح الناتجة عن الفارق بين أسعار الشراء وأسعار البيع.
  - إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات، وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من الأصول قيمته الدفترية.
- أما فيما يخص تكاليف البنك فتكمن فيما يلي (الجعفري و خضير، 2021، صفحة 343):

- الفوائد المدينة التي يدفعها المصرف لأصحاب حسابات الودائع والتوفير.
- العمولات المختلفة التي يقوم المصرف بدفعها إلى المؤسسات المالية الأخرى مقابل تقديمها خدمات لنفس المصرف.
- بقية المصاريف الإدارية والعمومية كالأجور والرواتب ومصاريف الإعلانات والتسويق وشراء المعدات والأدوات وغيرها.

ومن ثم تحدث عملية المقاصة بين الإيرادات والتكاليف منتهية بصافي ربح أو صافي خسارة.

وتعتبر الربحية هدفا استراتيجيا يسمح للمصارف التجارية بالنمو والبقاء وتحقيق عوائد كبيرة، وأن الخسارة وعدم القدرة على النمو تؤدي في نهاية المطاف إلى تآكل حقوق المالكين وبالتالي إلى التصفية (AI- Qudah & Orthers, 2012, p. 831).

وتسعى المصارف لتحقيق الربحية من خلال قرارين (مقيح، 2014، صفحة 382):

❖ **قرار الاستثمار:** والذي يتمثل في مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

❖ **قرار التمويل:** والذي يتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة لمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع، حقوق الملكية، وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن، ويمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي

يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، ذلك أن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

ويرى البعض أن الربحية المصرفية هي عبارة عن "مصطلح اقتصادي يعبر عن كفاءة الإدارة المصرفية في استثمار الإمكانات المتاحة من السيولة والخدمات والاعمال التجارية وعادة ما ينسب الربح إلى الأصول أو الموجودات أو أحيانا رأس المال وتارة حقوق الملكية" (الفرجاني و الدرسي، 2021، صفحة 210).

ويمكن استنباط خصائص الربحية المصرفية فيما يلي (حسين أ.، 2019، صفحة 49):

✓ الربحية مفهوم اقتصادي يكشف عن النشاط الذي تقوم به المصارف، هل هذا النشاط خاسر أم رابح وما مدى هذا الربح؟.

✓ تعكس الربحية كفاءة الإدارة فإذا كانت الربحية متدنية يعني ذلك أن الإدارة غير كفؤة، ومقصرة في تنظيم العمليات المصرفية، أما إذا كانت الربحية مرتفعة يعني أن الإدارة ناجحة، وتمكنت من تحقيق أهدافها المصرفية.

✓ تعكس الربحية استثمار الإدارة المصرفية للإمكانات المتوفرة وهي:

- توظيف كل ما يتوافر لديها من سيولة مصرفية.
- زيادة حجم الخدمات فتزداد العمولات.
- المتاجرة بالصرف الأجنبي.
- المتاجرة بالأصول المالية في البورصة.

✓ تنسب الأرباح للأصول أو رأس المال أو أحيانا لحقوق الملكية وهي تعبر عن كفاءة العمل المصرفي في هذا المصرف، ويتم مقارنة هذه النسب مع بعضها البعض وأن الأفضل هو من يحقق النسب الأعلى.

**ثانيا: وسائل تعظيم الربحية المصرفية**

هناك عدة طرق تحسن من الربحية لدى البنوك أبرزها (البديري، 1996، الصفحات 56-57):

1. البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

2. رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين المصارف، إلا أن الممارسين في أغلب الأحيان يجدون زيادة الإيرادات من هذا المدخل، ولاسيما أن أسعار الفائدة على سبيل المثال لها حد أدنى وحد أعلى، ويتوقف السعر على ظروف العميل والعملية.

3. الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية في الأغلب يركزون على ترشيد الإنفاق فقط، ولكننا نوجه الانتباه إلى أن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة، زيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام.

4. الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولاسيما في مجال المصرفيات العامة، وهي التي تكون مجالاً للإنفاق دون رقابة.

بالإضافة إلى طرق واستراتيجيات أخرى تتبعها البنوك والتي من شأنها أن تحسن من ربحيتها والتي تتمثل فيما يلي (قره فلاح، 2018، الصفحات 72-73):

1. السعي إلى تفعيل مبادئ الحوكمة بما يضمن تحقيق شفافية الأداء وإدارة العمليات والأنشطة بسبل سليمة وأمنة، وكذا تفعيل الرقابة على الجهاز المصرفي مع ضرورة مراعاة حقوق أصحاب المصالح في المصرف (المساهمين، الموظفين، والعملاء).

2. ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي من أجل تطوير وسائل ونظم تقديم خدمات مصرفية تتصف بالسرعة والكفاءة في الأداء بما يواءم التطور المتسارع والدور النامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في سبيل النجاح في جذب العملاء المرتقبين والمحافظة على العملاء الحاليين وكسب رضاهم.

3. العمل على التنوع وتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية التي تجمع بين الخدمات الكلاسيكية والمستحدثة، وكذا ضرورة التركيز على تنوع محفظة القروض التي تمثل الجزء الأكبر من استثمارات المصرف بما يضمن رفع وتحسين جودة وكفاءة المحفظة الائتمانية ويقلل من مخاطرها.

4. تنمية مهارات العاملين بالمصرف والسعي لإعداد مختلف البرامج التدريبية للتوعية واستيعاب التطورات المتلاحقة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية، وذلك في سبيل ضمان رفع مستوى جودة الخدمات المصرفية

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

المقدمة، إلى جانب التركيز على عامل الابتكار في العمل المصرفي والتحرر من القيود الروتينية المعيقة للمسير الحسن للعمل.

5. تصميم استراتيجية تسويقية ناجعة تهدف أساسا للوصول إلى شريحة واسعة من العملاء وكذا توسيع الحصة السوقية وترسيخ مكانة المصرف في سوق العمل.

6. جعل وظيفة إدارة المخاطر فعالة بصورة كبيرة، والعمل على وضع آلية من أجل التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية، كضرورة توفير نظام جيد للمعلومات من أجل جمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت المناسب وتحليلها لتحديد مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية، واتخاذ قرارات سليمة لتأمين سلامة النظام المالي والمصرفي، وكذا إيجاد مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية والمعارية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر والمساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم من خلالها تحديد خطة وسياسة العمل وذلك في ظل ظروف كل مصرف، والوضعية الاقتصادية للبلد.

7. إدخال المفاهيم المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة كونها مدخلا فعالا لحيازة الميزة التنافسية وتطويرها في ضوء تحديات التحرير المصرفي والعولمة.

8. السعي لتطوير تشريعات الاستثمار المصرفي والعمل على استقرارها بعد التخلص من جميع المعوقات والقضاء على التناقضات والازدواجية التشريعية إشكالية تفسير القوانين.

9. اتباع السياسات والإجراءات المناسبة والمؤدية لاستقرار المالي، وكذا العمل على جذب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتدعيم الثقة في الاقتصاد والسوق المالي.

10. تحديد السياسات والمعايير الاستثمارية الواجب على المصارف الالتزام بها، مع مراعاة قيام هذه المعايير على أسس تشجيعية تعمل على تحفيز المصارف على منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل والمساهمة في رؤوس أموال المشروعات والتوظيف في الأوراق المالية.

11. العمل على إصلاح النظام الضريبي وتطويره باستمرار ليتسم بالحيادية ويكون تأثيره فاعلا على تدفق المدخرات وتنشيط الاستثمار.

12. إيلاء الإعلام والصحافة المالية اهتماما والعمل على تمهيتها وتطويرها، ودعم قدرتها على نشر وتوصيل المعلومات الدقيقة، والسرعة في تقديم الأخبار والتقارير الاقتصادية والمالية.

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

وأن عملية تعظيم الربحية في المصارف تستلزم تمازج الآراء والقرارات في الإدارات الثلاثة المتمثلة في إدارة المطلوبات (الموارد)، وإدارة الموجودات (الاستخدامات)، وإدارة الاحتياطات وذلك بغض النظر عن شكلها التنظيمي الإداري (العايره، 2012، صفحة 24).

### الفرع الثالث: الفرق بين الربح والربحية المصرفية

ينبغي معرفة الفرق بين الربح (Profit) الذي يعد مقدار ما يخرج من قائمة الدخل في المنشآت وبين الربحية (Profitability) والتي تعتبر جزء أو نسبة من مقدار الربح المحقق من قبل المنشأة جراء عناصر التشغيل، ذلك أن هدف المنشأة عموماً والبنك بوجه خاص ليس هو الربح بمقداره المطلق، وإنما الربحية إذ تعد مؤشر ضروري ومهم لتقييم أداء المصرف وتبرز مدى كفاءة الإدارة في الأداء التشغيلي، فالربحية هي انعكاس لحصيلة القرارات والسياسات التشغيلية المسطرة من قبل مجلس إدارة البنك (آل شبيب، 2012، صفحة 203).

ومن المؤكد أن مصطلحي كل من الربح والربحية يستخدمان بشكل متبادل، إلا أنه حقيقة يوجد فرق بينهما، فالربح هو مفهوم مطلق، بينما تعد الربحية مفهوماً نسبياً، على الرغم من أنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ومتداخلاً فيما بينهما، وكذا وجود أدوار متميزة في حيز النشاطات التجارية (Trivedi, 2010, p. 237).

وفيما يخص المفهوم المحاسبي للأرباح فيتمثل في المتراكم، بينما يهتم المفهوم التحليلي للربحية بالمتراكم المستقبلي للثروة. وربح أي مؤسسة هو عبارة عن تقرير ودليل على الكفاءة المالية والتشغيلية في الأعمال. في حين أن الربحية تفسر الربح لأمد Term Profit فيما يتعلق بالعناصر الأخرى التي يحتمل أن تؤثر بهذه الأرباح بهدف المساعدة في عملية اتخاذ القرار (نوري و سعيد، 2017، الصفحات 246-247).

وفي هذا الصدد يوضح (Bansal) الربح لأمد على أنه مفهوم محاسبي، وهو ما يدل على زيادة الإيرادات عن النفقات خلال فترة زمنية ما، والذي يعد سبباً رئيسياً لاستمرارية كل مؤسسة تجارية. ومن جهة أخرى تعد الربحية لأمد مفهوماً ومقياساً نسبياً، يعبر عنه بنسبة مئوية، إذ يصور العلاقة بين قيمة الربح المطلقة ومختلف العوامل الأخرى، كما ويسلط الضوء على المقدرة الإدارية وثقافة العمل وكفاءة المصرف التشغيلية (Bansal, 2010, p. 123).

وللربح مفهوم اقتصادي فضلاً عن المفهوم المحاسبي، والذي يعرف على أنه عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن تفوق الإيرادات المتحققة عن التكاليف مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، بمعنى أن

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

الربح الاقتصادي يكون أقل من الربح المحاسبي نظرا لوجود تلك التكاليف المضافة (سعيد. و سعيد، 2016، صفحة 115).

ويطلق على الربح في بعض الأحيان مصطلح (العائد) (Return)، كما يشار إليه أيضا بالهامش (Margin) وهو المقياس العام للربحية والذي يساوي الأرباح قبل ضريبة الدخل إلى الدخل التشغيلي الكلي مع الأخذ بالحسبان حسابات الدخل بفائدة وكذا بدون فائدة، وعلى الرغم من استخدام مصطلح الهامش بصورة أكثر شيوعا كنسبة قياسا بالمقدار أو المبالغ، بالإضافة إلى إمكانية احتساب الربحية باستخدام المعلومات المستخدمة نفسها من أجل حساب الأرباح ولكن مع اختلاف طفيف، كما وتعد الربحية أفضل أداة في تحديد واختيار المشاريع مقارنة بالربح (نوري و سعيد، 2017، صفحة 247).

وتتم الإشارة إلى الربح بمفهوم الإدارة المالية على أنه اختبار للكفاءة ومقياس للرقابة، وبالنسبة للمالكين مقياس لقيمة استثماراتهم، وللدائنين هامش السلامة والأمان، أما بالنسبة للحكومة هو المقياس الخاضع للضريبة وإسناد العمل التشريعي، أما الدولة أو البلد فهو بالنسبة لها مؤشر للتقدم الاقتصادي والدخل القومي الذي تولد عنه وارتفاع في المستوى المعيشي، بينما الربحية هي نتاج، أي أن الربح لا يؤدي إلى تحقيق الربحية، وأن المصارف التي تتساوى في مقدار الأرباح قد تختلف فيما يخص الربحية (Trivedi, 2010, p. 237).

والظاهر أن الربح والربحية لا يكمن الاختلاف بينهما في المفهوم فقط، ولكن في الواقع العملي أيضا كمقدار أو مؤشر للكفاءة التشغيلية والمالية لأي مؤسسة كانت بصفة عامة والمصارف بوجه خاص، ويرجع ذلك إلى التداخلات الوثيقة فيما بينهما، وبعد تبين مختلف مفاهيم الربح من مفهوم محاسبي واقتصادي ومالي، كذلك هو الشأن بالنسبة للربحية التي تربطها علاقة مع بعض المفاهيم كالكفاءة والمفهوم المحاسبي والاجتماعي وكذا القيمة المضافة.

فمن ناحية الكفاءة، لا يعد مصطلح الربحية مرادفا لمصطلح الكفاءة وإنما تعتبر الربحية كمؤشر إداري من أجل زيادة الكفاءة، لكنه ليس بالإمكان أخذ مدى الربحية كدليل نهائي في الكفاءة، إذ أنه أحيانا يمكن أن تكون الأرباح المرضية دلالة على عدم الكفاءة، وعلى العكس من ذلك، فإنه بدرجة مناسبة من الكفاءة قد يرافقه غياب الأرباح، ولذلك يكشف صافي الأرباح ببساطة عن التوازن المرضي بين الإيرادات والمصاريف. والتغيير في الكفاءة التشغيلية هو أحد العوامل المعتمد عليها في ربحية المؤسسات والمصارف إلى حد كبير، وتوجد العديد من العوامل الأخرى بالإضافة إلى الكفاءة والتي من شأنها التأثير على الربحية (Trivedi, 2010, p. 236).

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

أما فيما يتعلق بالربحية كمفهوم محاسبي، بعد تسليط الضوء على الربحية كمقياس لتقييم الكفاءة الإجمالية للبنك، فأفضل سبيل ممكن لتقييم كفاءة العمل يكون في تحليل المدخلات والمخرجات، ويمكن بها قياس الربحية من خلال ربط المخرجات كنسبة من المدخلات أو عن طريق المطابقة مع نتائج بقية البنوك من نفس القطاع أو النتائج المحققة في فترات مختلفة من العمليات (نوري و سعيد، 2017، صفحة 248).

في حين أن الربحية الاجتماعية (Social Profitability) بالإضافة إلى الهدف الاقتصادي الذي يتمثل في كسب الأرباح، ينبغي السعي لتحقيق لمجموعة من الأهداف الاجتماعية والتي تتمثل أساسا في توفير فرص العمل وأفضل نوعية من الخدمات وكذا تلبية احتياجات المجتمع والحفاظ على الموارد، ويمكن للأهداف الاجتماعية أن تكون مربحة وبأقل تكلفة، بينما يساعد بعضها الآخر في تعزيز الربحية بجذب الزبائن من خلال توفير خدمات ومنتجات ذات الجودة العالية، في حين يكون بعضها بالاتجاه المعاكس الأمر الذي من شأنه ان يكلف المصرف ويقلل من ربحيته، لكنها تنتج عنها ربحية اجتماعية (نوري و سعيد، 2017، صفحة 248).

ويبنى مفهوم الربحية بالقيمة المضافة على الثروة المتولدة (صافي الثروة المكتسبة) نتيجة للعمليات المصرفية خلال فترات محددة، إذ أن توليد الثروة يمثل جوهر بقاء أو نمو الاعمال التجارية، فالمصرف يمكنه البقاء على قيد الحياة دون تحقيقه لأرباح، لكن يتوقف بقاءه مع عدم إضافته لقيمة، ويرى (Barad) أن المصرف غير المحقق للأرباح هو كالمريض، وبعدم إضافته للقيمة يسبب له بمرور الزمن الوفاة حتما. وتمثل نماذج الأرباح جزء من القيمة المضافة التي تعد مفهوما أوسع، إذ أن القيمة المضافة عند مستوى محدد من القدرة التشغيلية والمطالبات التي يجب أن تحدد كقيمة مضافة قد تكشف كفاءة أو عدم كفاءة الأعمال التجارية. وفي نفس الوقت لمفهوم القيمة المضافة صلة بمفهوم الربحية الاجتماعية، ذلك أن استثمارات المصارف تتضمن استثمارات المساهمين والدائنين وأصحاب السندات والمؤسسات المالية، وإذا ما أخفق المصرف في توليد النمو أو إضافة قيمة ما، فينعكس عن ذلك إساءة استخدام الأموال العامة، ويعبر هذا المفهوم عن توزيع الثروة بشكل سليم نظير زيادة إنتاجية المصرف (نشاطاته التجارية) من خلال تخفيض استهلاك الموارد مع الاحتفاظ بمخرجات ممكنة نفسها أو أفضل منها (Barad, 2010, pp. 111-112).

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية ومؤشرات قياسها

باعتبار أن اعسار البنوك ينتج عنه عواقب وخيمة وسلبية تؤثر على الاقتصاد عامة وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، لذا فإن معرفة وتحديد العوامل الأساسية المؤثرة على الربحية المصرفية ضرورة حتمية ليس فقط لمديري المصارف بل للملاك والبنوك المركزية وجمعيات المصارف وكذا الحكومات (الجعفري و خضير، 2021، صفحة 342). كما وتقاس الربحية المصرفية من خلال عدة مؤشرات للوقوف على الوضعية المالية والمركز التنافسي للمصرف ومعرفة نقاط القوة والضعف ومن ثم تشخيص مسببات الانحرافات وتسطير الإجراءات التقييمية اللازمة.

### الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية

تتعرض المصارف التجارية بغية تحقيق هدفها الأساس والمتمثل في تحقيقها للربحية والسعي لتعظيمها للعديد من العوامل التي تؤثر على ربحيتها، وتتفاوت هذه العوامل في درجة تأثيرها كما تتنوع بين عوامل داخلية وأخرى خارجية.

#### أولاً: العوامل الداخلية

هناك جملة من العوامل الداخلية ذات تأثير على الربحية المصرفية نعرضها فيما يلي:

#### 1. التطور التكنولوجي للمصارف التجارية

يلعب الاستثمار في التكنولوجيا دوراً مهماً في تخفيض تكاليف المصرف وتميز خدماته مما يكسبه ميزة تنافسية، وتتعاكس هذه الأخيرة على زيادة صافي الربح، حيث تساهم التكنولوجيا في كفاءة خدمات الزبائن، كما أن نشر أجهزة الصراف الآلي من طرف المصرف يؤدي إلى زيادة حجم الخدمات التي يقدمها للزبائن، دون الحاجة لمزيد من الموظفين وكذا فتح فروع أخرى من أجل التوسع الجغرافي، وهو ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الربحية المصرفية، كما ساهم استخدام الانترنت في القيام بالعمليات المصرفية إلى تخفيض تكاليف هذه العمليات، مما يؤثر إيجابياً على ربحية المصرف، وتحظى عملية تطوير الخدمات بأهمية كبيرة خاصة في ظل التحديات التي تفرضها عليها مختلف التحولات الاقتصادية مقابل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يتبلور عن هذا التطور إضافة مزايا جديدة إلى الخدمات المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وتعزيز الوضع التنافسي للمصرف، وبالتالي زيادة الربحية على المدى الطويل (جاسم و محمد، 2020، صفحة 124).

## 2. أرباح أو خسائر الأوراق المالية

تتأثر ربحية المصرف بالأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من الهدفين المتلازمين السيولة والربحية (مرهج و وآخرون، 2014، صفحة 335).

## 3. إدارة المصرف

تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطرة، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد-إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكن هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة في الحسبان محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها، وربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، ذلك أن الإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم الربحية من خلال الموازنة بين السيولة والربحية والأمان (أبو زعيتر، 2006، الصفحات 97-98).

## 4. حجم المصرف

يقاس حجم المصرف بمقدار ما بحوزته من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكل حجم المصرف (مقاسا بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في المصارف الصغيرة مقارنة بالمصارف الكبيرة، والملاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يفوق حجم الودائع في المصارف الصغيرة (أي أن درجة الرافعة المالية أكبر) مما يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دوماً أن زيادة موجودات المصرف ستؤدي حتماً إلى زيادة ربحيتها، وعند قياس حجم المصرف بمنظار حقوق ملكيته (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة) يتبين أن المصارف التي تملك حقوق ملكية أكبر تكون الأموال المتاحة لها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، الأمر الذي قد ينعكس على حجم ودائع العملاء

لديها، وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية (مرهج و وآخرون، 2014، صفحة 336).

#### **5. عمر المصرف**

إن زيادة عمر المصرف تلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته، حيث ان المصارف التي لها أعمار طويلة وطيبة السمعة تكسب ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، ذلك أن الجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بمدى كفاءة هذه المصارف وأنها قادرة على البقاء والنمو والاستمرارية، إلى جانب أن إدارتها لديها الخبرة المصرفية الكافية والتي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لعملها، الأمر الذي يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الموالية (أبو زعيتير، 2006، صفحة 101).

#### **6. عدد موظفي المصرف**

تؤدي زيادة عدد موظفي المصرف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، مما يؤدي إلى زيادة الربحية، حيث أن المصرف الذي يملك أعداد كبيرة من الموظفين يعكس إما انتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء (أبو زعيتير، 2006، صفحة 102).

#### **7. عدد فروع المصرف**

إن الانتشار الجغرافي للمصرف، خصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل حتما على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، حيث أن إيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، خاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من مختلف خدماتها وبشكل خاص فيما يتعلق بعمليات السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سيؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذا حجم التسهيلات وحجم عمليات المصرف الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ربحية المصرف (مرهج و وآخرون، 2014، صفحة 337).

## 8. هيكل الودائع

تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية المصارف التجارية ذلك أنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال (محمد و كنعان، 2014، صفحة 544).

## 9. توظيف الموارد

توجه البنوك التجارية الجزء الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، باعتبارها من أهم مجالات الاستثمار للمصارف، فزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف التجاري، ذلك أن الدخل المتولد عنها يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف، خصوصا الدخل المتولد من القروض، كما وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الأصول المحددة للدخل على ربحية المصرف، إذ تزداد ربحيته بارتفاع هذه النسبة، ويعتبر قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات على عوامل عدة أبرزها: حاجة المصرف للسيولة، ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل (غربية، 2021، صفحة 73).

## 10. الموارد البشرية

تلعب نوعية الموارد البشرية العاملة بالمصرف دورا كبيرا في التأثير على ربحيته، فالموظفون العاملون بالمصرف من أكبر الموارد قيمة وهم القوة الدافعة للنجاح أو الفشل، وأن عملية التعيين ومعايير التدريب الخاصة بالمصرف تساعد جليا في رفع الكفاءة التشغيلية لهم، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على الربحية المصرفية (جاسم و محمد، 2020، صفحة 124).

## 11. أرباح أو خسائر القروض

تتأثر ربحية المصارف بعمليات الائتمان الممنوح من قبلها، نتيجة كبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دوما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، فعمليات الائتمان تؤثر بشكل سلبي على ربحية المصارف عندما عجز المقترض على سداد القروض، ويعد التوسع في منح الائتمان من دون دراسة حكيمة وبعناية، لمعرفة

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

مدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة القروض المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر بشكل سلبي على ربحية المصارف التجارية (خريوش، 2002، صفحة 131).

### 12. السيولة

تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراره إلى تصفية أصوله غير السائلة، فالسيولة تعد عنصر الأمان والحماية على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت، ونظرا لأهمية سيولة المصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من الالتزامات السائلة على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يعرض المصرف إلى الاضطرار إلى التصفية مجبرا للبعض من موجوداته، مما قد يترتب عليه العديد من المخاطر، ويساعد هذا التقدير في الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية (المشهوروي، 2007، صفحة 66).

### ثانيا: العوامل الخارجية

تؤثر جملة من العوامل الخارجية في ربحية المصرف والتي تتمثل فيما يلي:

#### 1. الظروف الاقتصادية والسياسية

تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية الاقتصادية للدول، وهناك العديد من الظروف السياسية التي عانت منها دولة الجزائر كالعشرية السوداء على سبيل المثال، أين قامت الجماعات الإرهابية بالعديد من عمليات التخريب وتفجير المنشآت المالية، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في تعطيل الخدمات المصرفية وتوقف نقل الأموال بين المدن بسبب انعدام الأمن على الطرق الناتج عن الحواجز المزيفة التي قامت بوضعها تلك الجماعات، وأدى ذلك كذلك إلى حدوث كساد اقتصادي نتج عنه انخفاض في إيرادات المصارف نظرا لانخفاض حجم الودائع وتهريب الأموال للخارج (لعراف، 2020، صفحة 80).

#### 2. التشريعات القانونية والضوابط المصرفية

تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بوجه عام، ذلك أن تعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على السلامة وحماية أموال المودعين، الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على البعض من

المصارف، والتي تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين مخصصات إضافية وغير ذلك (مزيق و وآخرون، 2016، صفحة 64).

### 3. السياسة النقدية

تؤثر السياسة النقدية على سياسات المصارف التجارية فيما يخص إدارة موجوداتها ومطلوباتها، الأمر الذي يكون له تأثير على ربحيتها، والسياسة النقدية عدة أدوات كمية ونوعية وأدوات الرقابة المباشرة، والتي تستخدم من قبل البنك المركزي بغية تأثيره على الائتمان المصرفي، وبالتالي التأثير على العرض النقدي لأجل الوصول للأهداف النهائية المسطرة، كما وتتباين إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتصف بطابع من التخفيف وذلك تبعا للظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، إذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لتشجيع الطلب على القروض، وتشجيع الاستثمار، و في بعض الأحيان بهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي، كانت البنوك المركزية تعمل على الرفع من سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني بغية الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية، الأمر الذي يحد من قدرة المصرف على التوسع في الائتمان، ومنه تحقيق أرباح عالية (أبو زعيتر، 2006، صفحة 95).

### 4. الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي

تتأثر ربحية المصارف التجارية بالثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، وذلك بتأثر الحصة السوقية لهذه المصارف من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية والعزوف عن التعامل مع المصارف الربوية بحجة مبادئ عقائدية، الأمر الذي يؤثر على ربحية المصارف التجارية، كما أن قوة ومثانة الجهاز المصرفي وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سيؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف وكذا تعزيز ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف، إلى جانب أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يولد لدى البعض من المتعاملين نوايا سيئة فيما يخص التعامل السلبي مع المصارف عموما، خاصة في مجال التحايل دون سداد ما بذمتهم من ديون، وتزخر معاملات المصارف التجارية بمثل هذا النوع من التحايل ويبرز ذلك جليا من خلال ارتفاع حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة (مزيق و وآخرون، 2016، صفحة 66).

## 5. المنافسة

تساهم المنافسة بين المصارف التجارية بشكل كبير في التأثير على ربحيتها، ويرجع ذلك لمحدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، فنتيجة لذلك تضطر إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في معدلات الربحية وصافي الأرباح (مرهج و وآخرون، 2014، صفحة 335).

## 6. أسعار الفائدة

كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض ازدادت بذلك ربحية المصارف التجارية، خاصة إذا كانت أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، أي أن الربحية تزداد بزيادة هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فاعلا في التأثير في استثمارات المصارف، ومعظم إيرادات المصارف التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة (محمد و كنعان، 2014، صفحة 543).

## 7. سعر الصرف

على غرار العوامل الخارجية الأخرى يعتبر سعر الصرف العامل المؤثر بشكل مباشر على العملة، إذ أن ارتفاعه أو انخفاضه يتسببان في الربح أو الخسارة للمتداولين وللشركات أيضا. كما أن سعر الصرف قد يختلف تأثيره باختلاف الدول واستقرارها الاقتصادي، فمثلا بالنسبة للمصارف الأوروبية تبين أنه لا وجود لأثر سعر الصرف عليها على عكس المصارف في أوكرانيا، ويرجع ذلك للبيئة الاقتصادية، إذ أن الدخل في المصارف الأوكرانية ناتج عن عمليات الصرف نظرا للافتقار إلى الشفافية في تسعير المنتجات المالية.

وتزيد أهمية سعر الصرف كونه عاملا محددًا لربحية المصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية، إذ لا تقوم هذه الأخيرة ببعض التعاملات والتبادلات كالمقايضات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات، نظرا لأن سوق العملات يقرر سعر الصرف، وبذلك فإن ربحية الصناعة المالية الإسلامية لا تتأثر بصورة مباشرة من خلال سعر الصرف بخلاف المصارف التقليدية (البيج، 2020، صفحة 34).

## 8. الحصة السوقية

تعتبر الحصة السوقية من بين العوامل الخارجية التي تؤثر في الربحية، ويعود ذلك لسببين يتمثل الأول في أن توسيع الحصة السوقية قد يؤدي إلى تولد إمكانية زيادة الدخل، والسبب الثاني يكمن في أن فرضية الهيكل الكفوء تفترض أن الشركات تتوسع وتضمن أكبر حصة سوقية فيها، وتوجد دراسات

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

تخص هذه الفرضية وبيان العلاقة الإيجابية بين ربحية المصارف والحصة السوقية. وتعد الودائع والقروض مخرجات مصرفية، وعليه يوجد خيار بين مؤشرات الموجودات والودائع في الحصة السوقية، حيث إذا تم استخدام الموجودات تشمل المكونات الأخيرة الاستثمار في الأوراق المالية والشركات التابعة، وواقعياً ليست متجانسة عبر الشركات ويمكن أن تكون نفسها في جميع المصارف، ويعتبر مؤشر الودائع الأكثر حيادية من أجل التعبير عن الحصة السوقية، واستخدم باحثون لوغاريتم إجمالي الودائع للوصول إلى الحصة السوقية، في حين استخدم آخرون إجمالي الودائع لكل مصرف كنسبة إجمالي الموجودات المصرفية (حسين أ.، 2019، صفحة 62).

### 9. درجة التركيز (حسين أ.، 2019، الصفحات 61-62)

توجد نظريتين لإبراز تأثير الربحية بدرجة تركيز القطاع المصرفي وهي:

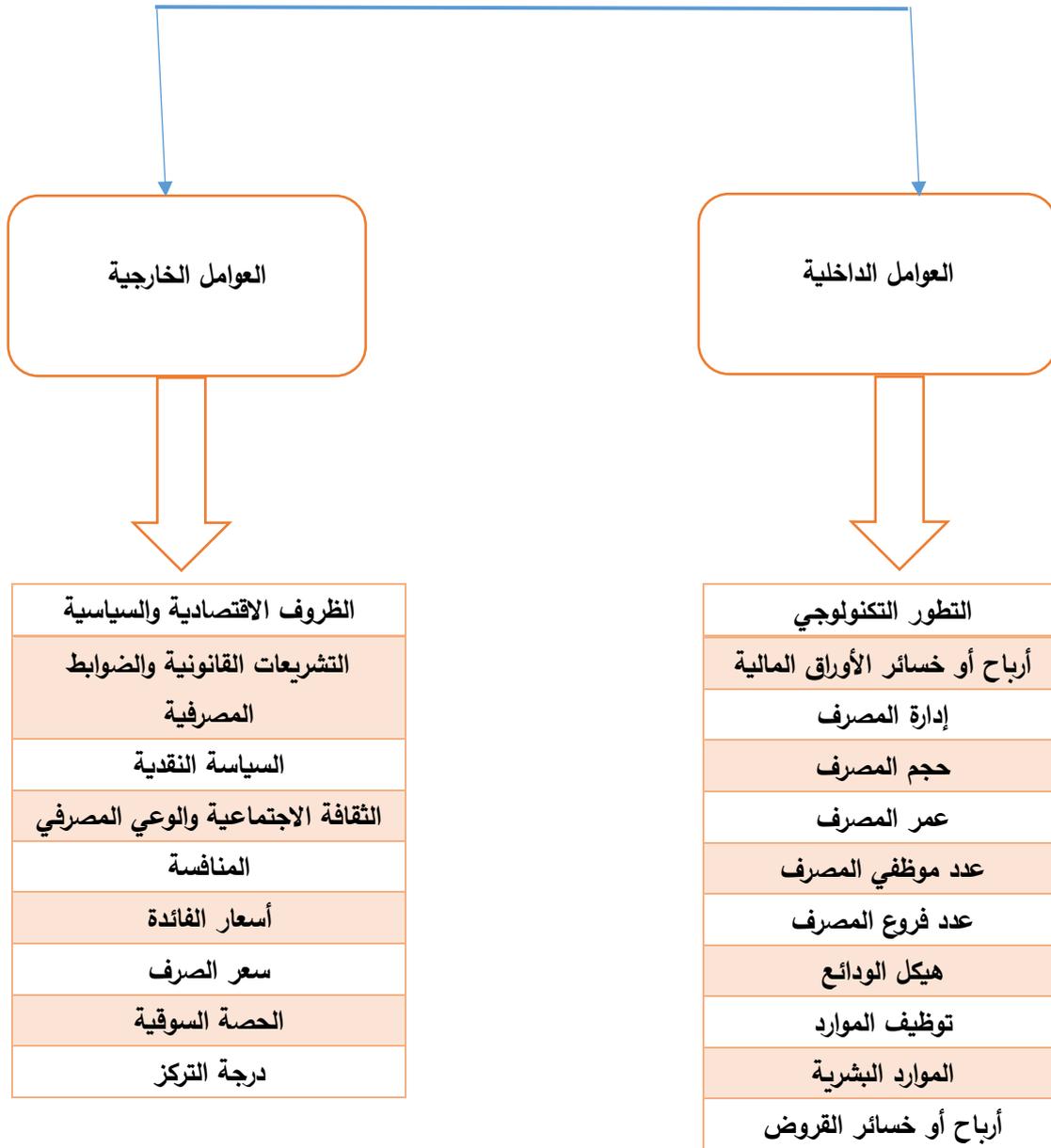
**فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (Structure-Conduct-Performance):** وتدعى أيضاً فرضية قوة السوق أي أن "ربحية المصارف تؤثر على القطاع الأكثر تركيزاً بدافعية فوائد أكبر في القوة السوقية، وينعكس ذلك في الأسعار الموضوعة والتي هي أقل ملاءمة للمستهلكين (انخفاض أسعار الفائدة على الودائع مقابل معدلات الفائدة الأعلى على القروض) نتيجة المنافسة غير المتاحة في تلك الأسواق (الأرباح الاحتكارية)".

**نظرية الهيكل الكفؤ:** والتي تفسر العلاقة الموجبة والطرديّة بين كل من التركيز والربحية المصرفية كنتيجة غير مباشرة من الكفاءة، حيث أن إدارة المصارف بشكل أفضل أو مع هياكل أكثر تدنية للتكاليف (أكثر ربحية) والتي ينظر إليها أكثر حصة في السوق وتؤدي إلى درجة تركيز عالية، وعليه فإن أي زيادة في الربحية لا يمكن أن تكون نتيجة لزيادة قوة السوق بل هي نتيجة غير مباشرة للتحسن في الكفاءة.

ويمكن أن نستخرج درجة التركيز المصرفي بأخذ أعلى خمس مصارف من حيث الموجودات في النظام إلى إجمالي الموجودات المصرفية للنظام ويتم الرمز لها بالرمز (CR5) والذي يعني نسبة التركيز للمصارف الخمسة. وعليه يختلف الباحثون في آراءهم بشأن طبيعة العلاقة بين التركيز والربحية فبعضهم يرى هذه العلاقة إيجابية، في حين يرى البعض الآخر أنه لا وجود لأي علاقة.

والشكل الموالي يبين أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الربحية المصرفية:

الشكل رقم (1-2): العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سلف ذكره.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية المصرفية

تعيش المصارف في بيئة ذات منافسة حادة فيما بينها وعلى صعيد جميع المجالات، كما أنها تتفق مبالغ هائلة بهذا الشأن، إذ لا يمكن لأي نظام مصرفي معارضة سعي المصارف إلى جني الأرباح في حدود معقولة، ولهذا يتعارض كل من مفهومي السيولة والربحية في اتجاه سياسة المصرف الفرد في توزيعه لموارده، فكلما زادت سيولة المصرف كلما تضاءلت بذلك قدرته على الحصول على عوائد معتبرة وعلى العكس من ذلك فيما يخص الاستثمارات ذات الآجال الطويلة، ويتوقف نجاح المصرف على

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

التوفيق بين هذين الهدفين المهمين، ويكمن الهدف الأساسي للمصرف في تعظيم ثروة المالكين، وأن تحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عدة أبرزها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح.

ويرجع التفاوت في معدلات الربحية المصرفية إلى أمرين، يتمثل الأول في اختلاف درجة المخاطرة فيما بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، فكلما ارتفعت درجة المخاطرة في نشاط ما ارتفع معدل الربحية وهو ما يؤثر بدوره على السيولة المصرفية وعكس ذلك صحيح. بينما يتمثل الأمر الثاني في اختلاف درجة كفاءة المديرين بشأن نفس النشاط، فكلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة وتنظيم منشأته ارتفعت معدلات الربحية، وعلى العكس من ذلك كل قلت كفاءته انخفضت معدلات الربحية (الكروي، 2009، صفحة 5).

وتقاس عادة هذه القدرة (الربحية) بمجموعة من المؤشرات تدعى مؤشرات الربحية (زاهر، 2014، الصفحات 399-400)، والتي تعرف على أنها: المؤشرات التي تعطي دلالات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل انطلاقاً من موارده المتاحة (الشماع، 1992، صفحة 89). ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

### أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية (Rate of Return On Equity : ROE)

ويقاس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين في المصرف (Mekonnen, 2015, p. 323)، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل على أداء الإدارة الكفء، ويمكن أن يكون الارتفاع دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض (حمد و ناجي، 2017، صفحة 410).

ويحسب العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

ويقصد بمكونات هذه المعادلة ما يلي (أبو زعيتر، 2006، صفحة 76):

**1. حقوق الملكية:** وتتمثل في رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية، وكذا الأرباح المحتجزة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحاً منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

2. صافي الدخل: ويقصد به الربح المحقق من عمليات المصرف أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، بمعنى الربح الشامل الصافي وهناك من يعتقد ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.

### ثانياً: معدل العائد على الأصول (Rate Of Return On Assets : ROA)

يعكس معدل العائد على الأصول قدرة المصرف على تحقيق أرباح عالية من خلال التنوع في محفظة الأصول، كما يعكس قدرة إدارة المصرف على استخدام موارده الحقيقية لتحقيق الأرباح (بوقليمينة، 2018، صفحة 92). ويقيس صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف من استثمارهم لأموالهم ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الأصول، ويسمى هذا أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل، وأن ارتفاع هذا المؤشر يعكس كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية (مرسلي و بوعبدلي، 2019، صفحة 351). ويحرص المستثمرون على متابعة هذا المعدل كونه يعطي صورة واضحة عن ربحية المصرف، حيث تزيد هذه الأخيرة بزيادة هذا المعدل (سليمان، 2017، صفحة 21). وتجدر الإشارة بهذا الشأن إلى أن ارتفاع معدل العائد على الأصول يدل على مجموعة من المؤشرات وهي (تهتان و شروقي، 2014):

- استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل.
- إعادة بناء محفظة الاستثمارات من خلال موجودات أكثر ربحية.
- رفع معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات.
- رفع العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى.

ويقاس كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

### ثالثاً: معدل العائد على الودائع (Rate of Return on Deposits : ROD)

تدل هذه النسبة على فاعلية إدارة المصرف في تحقيق الأرباح من استثمار ودائع المصرف، وذلك من خلال حساب نسبة الأرباح إلى ودائع المصرف، وتبين هذه النسبة قدرة المصرف على التنافس في السوق المصرفية للحصول على الأموال، لذا يعد كئثن أو تكلفة لجذب الودائع، ويصبح المصرف أكثر

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة، فقيمة دولار واحد من الودائع في الوقت المحدد يصبح أكثر قيمة، وكذلك سيشتري المصرف الكثير من الودائع مقابل تقديم أسعار مرتفعة من خلال تقاسم الأرباح، على الرغم من أن هذا قد يزيد من حجم المصرف، إلا أن العلاقة بين الحجم ومعدل العائد على الودائع لا تزال غامضة، وأن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى استغلال المصرف للودائع بالشكل الأمثل في توليده للأرباح، (حسين، 2019، صفحة 70). ومفاد ذلك أن هذا المعدل يقيس مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها من المودعين (آدم محمد، 2020، صفحة 187). وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الودائع.

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

### رابعاً: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف

من المعروف أن حقوق الملكية لا تعد المصدر التمويلي الوحيد الذي يحقق الربحية في المصارف، خاصة أن المصرف لا يتعامل بشكل أساسي بأمواله الخاصة بل بأموال المودعين، وبناء على ذلك فهو لا يحتاج رأس المال بنفس المستوى الذي يحتاج إليه المشروع التجاري أو الصناعي وغيره، إذ أن رأس المال يعمل على تعزيز الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم، وبذلك فقد اشتمل هذا المقياس على الأموال المتاحة للتوظيف إلى جانب حقوق الملكية، وعليه لم يتم استبعاد مصدر تمويلي مهم والذي يتمثل في الودائع المصرفية (مقيم، 2014، صفحة 391). ويقيس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتحققة إلى إجمالي الموارد المتاحة متمثلة في الودائع وحقوق الملكية (آدم محمد، 2020، صفحة 188). وأن ارتفاع هذا المؤشر يعكس كفاءة الإدارة في استغلالها للموارد بطريقة سليمة، أما انخفاض هذا المؤشر فإنه يدل على تزايد الموارد المالية بمعدل يفوق معدل زيادة الأرباح الصافية (سعيد و حسين، تقييم المحددات الداخلية للربحية المصرفية وتأثيرها في الشركات المساهمة - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، 2022، صفحة 303). ويقاس على النحو التالي:

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية + إجمالي الودائع}} \times 100$$

خامسا: مؤشر هامش صافي الربح

وتمثل هذا المؤشر مقياسا لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من الإيرادات المتحققة، وارتفاع هذا المؤشر يدل على أن موقف الربحية جيد، وأن البنك يسيطر جيدا على التكاليف قياسا بالبنوك المنافسة، (رشم و و آخرون، قياس راس المال التحوطي وفق متطلبات لجنة بازل III وتأثيره على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي"، 2020، صفحة 28)، كما يقوم هامش صافي الربح بقياس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات، وتخفيض الضرائب، ذلك أن صافي الربح يساوي إجمالي الإيرادات، مطروحا منها المصروفات والضرائب (غربية، 2021، صفحة 77). ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل على إجمالي الإيرادات على النحو التالي:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

سادسا: معدل هامش الفوائد

يقيس هذا المعدل صافي الفوائد المحصلة من قبل المصرف وذلك بعد خصم الفوائد المدينة من الفوائد الدائنة إلى إجمالي الموجودات العاملة التي استثمارها المصرف في مختلف المجالات، وأدرت له عوائداً (رمضان و جودة، 2013، صفحة 276). ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل هامش الفوائد} = \frac{(\text{الفوائد الدائنة} - \text{الفوائد المدينة})}{\text{إجمالي الموجودات العاملة}} \times 100$$

سابعا: مؤشر منفعة الأصول

يستخدم هذا المعدل لقياس إدارة الأصول وسياسة إدارة محافظ الأصول في المصرف، ويتأثر هذا المؤشر بمقدار الأصول التي تدر ربحا، والموجودة ضمن مجموع الأصول، ولما ترتفع الأصول المربحة والمتمثلة بالقروض والتسهيلات الائتمانية العالية العائد ترتفع نسبة تلك الأصول، وتخفض بانخفاض قيمتها (غربية، 2021، صفحة 77). ويتم قياسه كما يلي:

$$\text{مؤشر منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

### المبحث الثالث: الإطار النظري للملاءة المالية للبنوك التجارية

يلعب رأس المال دورا هاما وبارزا في المحافظة على سلامة ومتانة وضعية البنوك، وسلامة وحماية الأنظمة المصرفية بوجه عام، وأن أي بنك تعرض للتعثّر والإفلاس يرجح السبب بصفة كبيرة إلى تهاونه بأمر ملاءته المالية، إذ يعتبر رأس المال المصرفي حصنا منيعا للتصدي لمختلف المخاطر المحتملة الناتجة عن طبيعة عمل البنوك في بيئة تنافسية وتتميز بحالات عدم التأكد، بالإضافة إلى اعتباره مصدر إيرادي للملاك ومصدر تمويلي مهم وضرورة أساسية للنمو المستقبلي، هذا الدور الكبير والأهمية البالغة لرأس المال جعل جهود الجهات الإشرافية والرقابية تتضاعف من خلال تسطير تعليمات وقوانين متعلقة بأمر الملاءة المالية (كفاية رأس المال) خاصة على مستوى البنوك، وهو ما أكدت عليه مخرجات اجتماعات لجنة بازل للرقابة المصرفية بإيلاءها اهتماما بشأن الحد الأدنى لرأس المال الواجب على البنوك الاحتفاظ به وكذا العمل على تحسين بنيته، كل هذا حفاظا على حقوق المودعين من أن تطل نتيجة أي عارض، وتقوية للمراكز المالية للبنوك باعتبارها عنصر فعال في مختلف الأنظمة المالية والاقتصاديات.

وعليه خصصنا هذا المبحث لدراسة الإطار النظري للملاءة المالية (كفاية رأس المال) في البنوك التجارية، إذ تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية:

- ✓ **المطلب الأول: ماهية رأس المال المصرفي**
- ✓ **المطلب الثاني: وظائف ومكونات رأس المال المصرفي**
- ✓ **المطلب الثالث: مفهوم الملاءة المالية في البنوك التجارية (كفاية رأس المال) ومؤشرات قياسها.**

## المطلب الأول: ماهية رأس المال المصرفي

من خلال هذا المطلب سيتم عرض أهم تعاريف مفهوم رأس المال المصرفي وبعض المفاهيم الأخرى المتعلقة به، بالإضافة إلى التطرق إلى الأهمية التي يحظى بها، وأبرز الآليات المعتمدة بغية تدعيمه.

### الفرع الأول: مفهوم رأس المال المصرفي

وردت العديد من التعاريف بشأن رأس المال، وبطرق متنوعة وعديدة، وسنتعرض لأبرز هذه التعاريف فيما يلي:

فأرأس المال الاقتصادي (Economic Capital) هو مبلغ رأس المال المطلوب بغية تعديل المخاطر، أو مردود رأس المال المعدل على أساس المخاطر (Risk-Adjusted Return On Capital, RAROC)، في حين أن رأس المال الدفترى يمثل رأس المال الذي يثبت في الميزانية العمومية، أما رأس مال السوق يتمثل في عدد الأسهم القائمة مضروباً بالسعر الجاري في السوق، ورأس المال الزائد يعرف بأنه مبلغ التدفق النقدي الذي يتجاوز ما هو مطلوب لتعزيز نمو الموجودات ودفع أرباح الأسهم (Teresa, 1997, p. 3).

وهناك من يرى أن لرأس المال مفهومين، المفهوم الضيق والذي يتمثل بالأسهم المدفوعة مضافاً إليها الأرباح المحتجزة، والمفهوم الواسع (الحديث) الذي يتضمن أيضاً مصادر أخرى غير حق الملكية، كأسهم الممتازة وأدوات الدين ذات الأجل الطويل (عبد و العبيدي، 2011، صفحة 117).

ويمكن تعريف رأس المال المصرفي على أنه الفرق بين أصول المصرف والتزاماته، حيث يمثل رأس المال القيمة الصافية المستثمرة بالنسبة للمصرف، ويشمل جزء الأصول الداخل باحتساب رأسمال المصرف على النقدية والأوراق المالية وفوائد القروض المكتسبة، وخطابات الضمان والقروض بين المصارف، ويتضمن قسم المطالب الداخل باحتساب رأسمال المصرف على احتياطات خسائر القروض وأي دين آخر مترتب على المصرف (حلاق، 2017، صفحة 13).

كما يعرف على أنه مقدار الأموال التي تحمي المصرف عند التعرض إلى الخسائر، ويعد بمثابة التمويل طويل الأجل الذي يأتي من الديون، وحق الملكية، والذي يعمل على دعم موجودات المصرف طويلة الأجل، ويعمل كمستوعب للخسائر عند تحققها (رشم و دغيم، 2018، الصفحات 138-139).

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة برأس المال المصرفي والتي نوردها فيما يلي (الشمري، 2014، الصفحات 147-148):

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

- **الموجودات الرأسمالية:** وهي عبارة عن رأس المال المستثمر مع الفائض الذي يمثل أرباحاً مكتسبة.
- **رأس المال الإسمي (Nominal Capital):** وهو عبارة عن القيمة الإسمية للأسهم المصدرة من قبل المصرف تمييزاً لها عن القيمة الدفترية (Book Value) أو القيمة السوقية (Market Value)
- **رأس المال الاحتياطي (Reserve Capital):** ويعبر عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم، ويكون الملاك مسؤولين في حالة حل المصرف.
- **رأس المال المكتتب به (Contributed Capital):** ويمثل المدفوعات النقدية أو العقارية التي يؤديها حملة الأسهم إلى المصرف بغية الحصول على أسهم رأسمالية أو استجابة لتقويم الأسهم الرأسمالية أو كهبة.
- **رؤوس أموال متداولة (Floating Capital):** وهي عبارة عن رأس المال غير المتخصص وبمعنى آخر هو رأس المال الذي يقبل التوظيف بسهولة وبأقل تضحية (إذا ما وجدت مثل هذه التضحية) كالنقود والأسهم والسندات وغير ذلك من الموجودات المتداولة كالبضاعة والمخزون والسندات المعدة للقبض (أو هي المبالغ المنفقة لغرض الإنتاج والتحصيل).
- **رأس المال وهيكلية الموجودات / والمطلوبات:** لا يتحقق تدعيم الموارد الذاتية للمصارف إلا من خلال دعم الموارد الرأسمالية للمخصصات ولهذا فإن نسبة رأسمال المصرف إلى مجموع موارد المصرف تظل محور تركيز الإداريين والمسؤولين في المصارف وفي الأنظمة النقدية المالية المختلفة.

### الفرع الثاني: أهمية رأس المال المصرفي

يلعب رأس مال المصارف دوراً مهماً في المحافظة على سلامة ومثانة وصلابة واستقرار وضع المصارف، وسلامة الأنظمة المصرفية بوجه عام، حيث يمثل رأس مال المصرف مصدر تمويل وأساساً للنمو المستقبلي، وامتصاص أي خسارة غير متوقعة بإمكان المصرف أن يتعرض لها قبل أن تطل أموال المودعين، وعليه أولت الجهات الرقابية اهتماماً بالغاً لموضوع رأس المال واشترطت وجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال يضمن خفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والدائنين، وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية، وشجعت المصارف على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض، والعمل على تعديل هذا الحد عند شعورهم بأي مخاطر جديدة، أو عدم التأكد من مدى جودة الموجودات القائمة (النيف و القلاب، 2020، صفحة 108).

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

ويختلف دور رأس المال في المنشآت الاقتصادية غير المصرفية عنه في المنشآت المصرفية، حيث تنصب المهمة الأساسية في المنشآت غير المصرفية (المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية) على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمشروع في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، ثم حماية حقوق الدائنين قصيرة وطويلة الأجل كهدف ثانوي، وتتعكس هذه الصورة بالنسبة لدور رأس المال في المنشآت المصرفية، إذ يشكل رأس المال خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين اتجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة المصرفية، في حين يكون دور رأس المال في تمويل وشراء الموجودات الثابتة ثانويًا، ولأجل ذلك يفترض في رأس المال المصرفي أن يكون مدفوعًا بالكامل ومتاحًا للتصرف به عند الحاجة (المرسومي، 2017، صفحة 61). كما ويعد رأس المال المصرفي بمثابة (وسادة) على حد تعبير المصرفيين فهو تأمين ضد الخسائر التي يتعرض لها المصرف (مرهق و دنوره، أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية، 2017، صفحة 423). وأن الاحتفاظ بكميات كافية من رأس المال يوفر للمصارف القدرة على الصمود أمام الأزمات المالية، ويقدم للمودعين شبكة أمان أفضل في أوقات الإفلاس وحالات التوتر، فهو يولد السيولة للمصرف ويعزز قدرته على استيعاب المزيد من الخسائر، إذ يرتبط حجم رأس المال بعلاقة طردية مع مرونة المصرف في التعامل مع الأزمات الطارئة (Sheefeni, 2015, p. 218).

كما ويزداد اعتماد المصارف صاحبة رأس المال المرتفع على مصادر التمويل الداخلية فتتخفف الحاجة إلى تحمل تكاليف ومخاطر التمويل الخارجي، وفي ظل عدم تماثل المعلومات فإنه بإمكان المصرف ذو القاعدة الرأسمالية الجيدة إعطاء إشارة في السوق بأن أداءه المالي أفضل من المتوسط وهو ما يشجع المودعين والمستثمرين والعملاء على التعامل معه، وعليه فغن الاحتفاظ بنسبة رأس المال أعلى تؤدي إلى تحمل مخاطر أقل وربحية أكبر، ومن زاوية أخرى فإن زيادة رأس المال يمكن أن تؤدي إلى خفض الربحية تبعاً لفرضية العائد والمخاطرة، ذلك أن المصارف الأكثر حذراً تتجاهل فرص مواتية للاستثمار في مشاريع خطيرة لكنها مربحة (الأمين و الصديق، 2022، صفحة 768).

ويمكن تبيان أهمية رأس المال في المصارف التجارية فيما يلي (حسين أ.، 2019، الصفحات 108-109):

1. يعد رأس المال من المتطلبات الرئيسية لأي وظيفة تشغيلية، ولأجل نظام مالي ومصرفي سليم فإن السلطات الرقابية أو البنوك المركزية لا تمنح أي ترخيص أو إجازة ممارسة العمل المصرفي، ما لم يتوفر لدى المصرف حد أدنى من رأس المال، وذلك لأن رأس المال ضروري في (الشمري، 2012، الصفحات 196-197):

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

- يمثل رأس المال صمام أمان وحماية ودرع حصين للمصرف من ناحية المودعين في حالة انخفاض الأموال.
- يعد مصدر مهم وفاعل لتمويل استثمارات المصرف (الموجودات الثابتة والأجهزة والمكائن) لتشغيل المصرف.
- دعم الثقة بالمصرف من ناحية الدائنين والمقرضين.
- كما يحظى رأس المال بأهمية كبيرة في تحمل وتغطية الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية.
- ألزمت لجنة بازل المصارف بأن لا تقل كفاية رأس المال في المصارف عن 10.5%، ويعد ذلك ضروريا لمواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة الحدوث في العمل المصرفي.

2. يرتبط رأس المال بالمخاطرة علاقة وثيقة، وهذه الأخيرة تدفع المصارف إلى وضع استراتيجيات لتحقيق الاستقرار فيها ولضمان استقرار النظام المالي المصرفي، لذا فإن الهدف الأساسي للمصارف هو زيادة العائد على حقوق المساهمين، وذلك من خلال الدخول في أنشطة عالية المخاطر فكلما زادت المخاطر زادت الأرباح وبالتالي الحاجة إلى حجم أكبر من رأس المال لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل ومواجهة هذه المخاطر (حسين أ.، 2019، صفحة 109).

3. يلعب رأس المال دور مهم في عملية المبادلة بين المخاطرة والعائد، فكلما ارتفع رأس المال يؤدي ذلك على انخفاض مستوى المخاطر في الأعمال المصرفية، وذلك عن طريق مساهمته في الحماية من التقلبات في الأرباح وتقييد فرص النمو، فهو يقلل من احتمال فشل المصرف ويقلل العوائد المتوقعة لأن تكلفة حقوق الملكية أكثر من الديون، لذلك تركز إدارة رأس المال على الحدود المثلى لرأس المال، فالمصارف ذات رأس المال الضخم، تقوم بإقراض الجهات الأخرى بمبالغ كبيرة وبأسعار فائدة منخفضة، وأيضا لها القدرة على النمو والتوسع والاستحواذ على المصارف الصغيرة (حماد، التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك، 2003، صفحة 56).

4. إن رأس المال مهم وضروري لمواصلة العمل المصرفي، في بيئة تتسم بالغموض وعدم التأكد، مع تطور الأعمال المصرفية والخدمة المصرفية المتقدمة، والعولمة والدخول بقوة في السوق والمنافسة الداخلية والخارجية.

5. ويعد رأس المال عنصر حيوي ومهم للمودعين لما يوفر لهم من حماية لأي خسائر محتملة بانخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل القروض.

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

6. يعد رأس المال بمثابة قيد تنظيمي يعمل على التوسع غير المبرر في الموجودات المصرفية، إذ يعمل على تنظيم الاستثمارات والقروض المصرفية، وذلك لأن أعمال وأنشطة الاستثمار والإقراض مقيدة بمقدار رأس المال الممتلك.

7. دعم ومساندة المركز المالي للمصرف في الحصول على فرص أكبر للاقتراض من البنك المركزي وذلك عند الحاجة.

مما تقدم نخلص إلى أنه وباعتبار طبيعة نشاط المصارف وبيئة العمل التنافسية يعد رأس المال خط الدفاع الأول للتصدي لمختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف، كما يعتبر مصدر أمان وثقة لمختلف الأطراف المتعاملين مع المصرف من مودعين ودائنين ومستثمرين، الأمر الذي يكسب المصرف سمعة طيبة ويقوي مركزه المالي ويدعم مركزه التنافسي في الساحة المصرفية والمالية.

### الفرع الثالث: آليات تدعيم رأس المال

كلما كان ارتفاع نسبة رأس مال المصرف إلى إجمالي الأصول الخطرة كان ذلك أفضل، لينعكس على مقدرة المصرف على تحمل الخسائر، حيث لا تفرض المصارف قيوداً على أنشطتها بما يتجاوز تلك المحددة في اللوائح المصرفية العامة، لكنها كان لزاماً على المصارف التي تعاني من انخفاض في نسب رأس المال المصرفي أن تلتزم ببعض القيود المفروضة على أنشطتها، واتخاذ خطوات لرفع رأس المال الخاصة بها، لتتلاءم ومتطلبات كفاية رأس المال وبالسرعة الممكنة، وإلا يتم اتخاذ إجراءات ضدها من قبل البنك المركزي والتي قد تتمثل في سحب الاعتماد من المصرف وإغلاقه، ذلك أن تنفيذ متطلبات رأس المال يكون الهدف منها زيادة استقرار النظام المصرفي التجاري، ومن ثم عند مواجهة المصرف لمخاطر مالية يعرضه ذلك إلى خسائر وعدم كفاية رأس المال لتغطية تلك الخسائر (عبد الحميد و كاظم، 2020، صفحة 354). وإن أمام المصرف آليتين لتعزيز الملاءة المالية والوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال:

### أولاً: رفع رأس مال المصرف

تتبع المصارف عدة أساليب بغية رفع رأسمالها ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

#### 1. تحسين هوامش الربحية

تتمثل ربحية المصرف بالفرق بين إيرادات ونفقات المصرف، فكلما سعت الإدارة إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة المصرف، فضلاً عن أنه يمكن زيادة ربحية المصارف من خلال

انتقال المصارف من تقديم الخدمات التقليدية والتي تتمثل في الإيداع والإقراض إلى ما يعرف بالصيرفة الشاملة وزيادة كفاءة المصارف وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف (المرسومي، 2017، صفحة 63).

## 2. زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة

يتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم بيعها إما للمساهمين القدامى، أو تعرض للاكتتاب العام، حيث يسمح هذا الأسلوب للمصرف بالحصول على موارد مالية جديدة (قارون، 2013، صفحة 51). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة لا تترتب عليها زيادة القوة الإيرادية للمصرف بل إنها قد تؤدي إلى تخفيض الربحية لذا فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الإيرادية للمصرف هو توجيه الأموال المستمدة من إصدار أسهم جديدة في التوظيف في عمليات الإقراض والاستثمار، وإلا فإن قدامى المساهمين سوف يعارضون أي اتجاه لزيادة رأس المال (حنفي و قرياص، أسواق المال، 2000، صفحة 136). أما في حالة اعتماد المصرف هذه الطريقة للظفر بمراد إضافية وزيادة الطاقة الاستثمارية فتجدر الإشارة لثلاثة حالات (عجمي و الجنابي، 2015، الصفحات 100-101):

أ. **الاكتتاب بأسهم المصرف من خلال مودعي المصرف نفسه:** وهنا سيتم تحويل جزء من أموال المودعين من بند الودائع إلى شراء أسهم المصرف، وتؤدي هذه العملية إلى زيادة الطاقة الاستثمارية للمصرف بذات مقدار الانخفاض في الاحتياطي القانوني نظرا لانخفاض حجم الودائع.

ب. **شراء الأسهم الجديدة من طرف مودعي المصارف الأخرى:** وهذه الطريقة تعتمد على إقدام مودعي مصارف أخرى على شراء الأسهم الجديدة المصدرة من طرف المصرف، وينتج عن هذا التحويل زيادة الطاقة الاستثمارية للمصرف بمقدار قيمة الانخفاض في الودائع في المصرف المحول منه، وانخفاض الطاقة الاستثمارية لهذا الأخير بمقدار تلك الودائع المحولة منقوصا منها الاحتياطي القانوني، في حين أن الطاقة الاستثمارية للجهاز المصرفي ترتفع بمقدار انخفاض الاحتياطي القانوني على الوديعة المحولة من مصرف إلى مصرف آخر بغية شراء أسهم رأس المال.

ج. **شراء الأسهم المصدرة بواسطة مستثمرين من خارج الجهاز المصرفي:** وفي هذه الحالة تؤدي قيمة الأسهم المباعة إلى المستثمرين من خارج الجهاز المصرفي إلى زيادة الطاقة الاستثمارية للمصرف والجهاز المصرفي عامة، ذلك أن عملية الشراء لن ينتج عنها سحب للودائع من أي مصرف تابع للجهاز المصرفي.

### 3. زيادة رأس المال باحتجاز الأرباح

تلجأ بعض المصارف إلى زيادة رؤوس أموالها من خلال احتجاز نسبة معينة من الأرباح التي تحققها، غير أن هذه الطريقة تعتبر غير ملائمة لصغار المالكين الذين يعتمدون على الأرباح الموزعة لتغطية احتياجاتهم الأساسية (قارون، 2013، صفحة 51). ويكاد يكون هذا المصدر الأكثر شيوعاً والأرخص مقارنة بزيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم، ومن الضروري توظيف مبلغ الأرباح المحتجزة بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة والأمر نفسه بالنسبة لإصدار الأسهم إذ يتوجب استثمار الأموال المتأتية من عملية الإصدار بمعدل عائد يعادل على الأقل العائد الحالي على الاستثمارات بهدف المحافظة على معدل التوزيعات كوسيلة للحفاظ على قيمة سعر السهم، ولهذه الطريقة عدة انتقادات أبرزها تولد آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم، بمعنى أن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند عدم إجراء التوزيعات من الأرباح (سعيد و محمد ، 2021 ، صفحة 279). وننوه إلى أن كل من الملاك والبنك المركزي يفضلون استراتيجية رفع رأس المال باحتجاز الأرباح لمجموعة أسباب هي (بيشي، 2019، صفحة 27):

- يرفع احتجاز الأرباح القيمة السوقية للأسهم العادية بمقدار الأرباح المحتجزة؛
  - يحقق الملاك البعض من المزايا الضريبية عند احتجازهم للأرباح نظراً للتباين في توقيت دفع الضريبة أما عند احتجاز الأرباح فإن الملاك لا يقومون بدفع ضرائب على الأرباح الرأسمالية الناجمة عن ارتفاع القيمة السوقية للسهم إلا في حالة بيعها فعلاً؛
  - يترتب على رفع رأس المال بإصدار أسهم جديدة تكاليف تعنى بتكاليف الإصدار والتسويق والمصاريف الإدارية، على عكس الأرباح المحتجزة.
- ومن أبرز المنافع التي يمكن للمصارف أن تجنيها من رفع رأس المال ما يلي (سعيد و محمد ، 2021 ، الصفحات 279-280):

- تعزيز رأس مال تلك المصارف بحيث تكون ملائمة مع النسبة المفروضة على المصارف العالمية.
- تمكينها من زيادة انتشارها في البلد من خلال زيادة فروع تلك المصارف والتي تعزز من قدرتها على استقطاب الودائع وإعطاء التسهيلات.
- تمكين المصارف من تفعيل مواردها البشرية الحالية، واستقطاب الكفاءات المصرفية إذا توفرت لها الإجراءات المالية المناسبة.

- تمكين المصارف من توفير التسهيلات المطلوبة للمؤسسات أو المجموعات التجارية أو الصناعية الكبيرة خصوصا أن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطاءها يرتبط ارتباطا مباشرا بحجم الأموال الخاصة بكل مصرف.
- تمكين المصارف الكبيرة من استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يسهل منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة أو البنوك الأجنبية المشتركة العاملة في البلد.
- تعزيز قدرة المصارف على الحصول على تسهيلات كبيرة من المصارف العالمية وخصوصا في حقل تعزيز الاعتمادات المستندية المفتوحة.
- تعزيز قدرة المصارف على مواجهة أي خسائر قد تتجم عن عمليات التسليف والإقراض التي تقوم بها.
- تمكين المصارف من استقطاب أموال متوسطة وطويلة الأجل من خلال إصدار سندات دين تتراوح آجالها بين ثلاث وخمس سنوات وتسويقها خارج البلد.

#### 4. العوامل المؤثرة على قرار رفع رأس مال المصرف

ينبغي على إدارة المصرف الأخذ بالحسبان عدة عوامل، وذلك إذا ما قرر رفع رأسماله، حيث تؤثر تلك العوامل على هذا القرار والتي تتمثل فيما يلي (الحناوي و آخرون، المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"، 2000، الصفحات 328-331):

أ. إيرادات الأسهم: يختلف تأثير قرار التمويل على إيرادات السهم باختلاف نوع التمويل، فعلى سبيل المثال إذا كان هذا التمويل أو رفع رأس المال يتم باستخدام السندات ذات الأجل الطويل، فإن عدد الأسهم لا يتأثر بهذا المصدر من التمويل، بل يرتفع نصيب السهم من الربح بمقدار الوفر الضريبي الذي تحققه السندات، إذ أن فائدة السندات يتم خصمها من الأرباح قبل حساب الضرائب، أما في حالة رفع رأس المال باستخدام الأسهم الممتازة لا يتم خصمها كمصروفات عند حساب الضرائب، وأن هذا البديل غير مرغوب فيه لدى الملاك ذلك أنه يؤدي إلى تخفيض إيرادات الأسهم العادية.

ب. المخاطر: لا يؤثر قرار رفع زيادة رأس المال على الدخل فقط، بل ويؤثر كذلك على درجة الخطر المحتملة والتي يمكن أن تواجه المصرف سواء مخاطر عدم القدرة على البقاء أو مخاطر التأثير على سعر السهم السوقي، حيث تزيد المخاطر بزيادة الديون في الهيكل المالي مقارنة بزيادة الأسهم العادية، في حين أن الأسهم الممتازة تقع في المنتصف بين الديون والأسهم العادية فيما يخص درجة الخطر.

ج. الرقابة: يعد الملاك مصدر الرقابة، لكن قد يفقدون هذه السلطة بسبب وسيلة التمويل التي تم اختيارها لرفع رأس المال، ويعد اختيار الأسهم العادية أقل تفضيل بالنسبة لعامل الرقابة لأنه يؤدي إلى إضافة ملاك جدد يشاركون الملاك القدامى في الرقابة، وإن كان بإمكان الملاك القدامى تقادي ذلك بشراء الأسهم الجديدة إذا كان باستطاعتهم ذلك، بينما بالنسبة للأسهم الممتازة والديون فالمشكلة تكون أبسط، وذلك لعدم وجود أصوات جديدة أو ملاك جدد.

د. التوقيت: يعد التوقيت المناسب قرار مهم جدا لاختيار مصادر التمويل المناسبة أو لرفع رأس المال، إذ يتوقف اختيار وسيلة التمويل على ما إذا كان الوقت مناسب لاستخدام هذه الوسيلة أم أنه غير مناسب، فعلى سبيل المثال قد تكون أسعار السندات مرتفعة في الوقت الراهن، وفي ذات الوقت تكون أسعار الأسهم العادية منخفضة، وفي هذا الحال يفضل التمويل عن طريق الديون أو السندات، وتزيد أهمية عنصر التوقيت في اختيار مصادر رفع رأس المال نتيجة التغيرات السريعة في أسعار الأصول المالية.

هـ. المرونة: يقصد بالمرونة مدى إمكانية تكرار رفع رأس المال في المستقبل، فيفضل للمصرف ألا يقوم بالتمويل مرة واحدة من أجل إشباع متطلبات رأس المال خصوصا في أوقات التضخم، ونظرا لاحتمال التمويل لعدة مرات فسبيل التمويل الحالية تؤثر على قدرة الاقتراض في المستقبل، وفيما يخص هذا العامل يستحسن التمويل من خلال الأسهم العادية، إذ أن التمويل بالديون يعمل على تخفيض مرونة التمويل مستقبلا على عكس التمويل بالأسهم الذي يزيد قدرتها من خلال رفع أموال الملكية.

### ثانيا: تغيير استخدامات أموال المصرف وإعادة هيكلتها

ويقصد بتغيير استخدامات الأموال تحويل استخدام الأموال من الموجودات ذات الخطورة العالية إلى استخدامات ذات مخاطرة أقل، حيث أن المصارف في طبيعة نشاطها تهدف إلى تحقيق أرباح عالية تفوق حجم التكاليف التي يتحملها المصرف، ويتأتى هذا الربح من توظيف أموال المصرف في مجال الاستثمارات والإقراض، ولما كان العائد يتناسب طرديا مع الخطر يعني ذلك أنه كلما ارتفع العائد قابله ارتفاع في الخطر، وهو الأمر الذي سيؤثر في نفس الوقت على مدى التزام المصرف بمعيار كفاية رأس المال، وهنا يجب على المصرف القيام بتحسين مكونات المحفظة لتخفيض الخسائر المحتملة، بمعنى يجب المبادلة والمناقلة بين بنود المحفظة المالية للمصرف من الموجودات ذات الخطورة العالية إلى الموجودات ذات أقل خطورة (المرسومي، 2017، صفحة 63).

## المطلب الثاني: وظائف ومكونات رأس المال المصرفي

خصصنا هذا المطلب لتسليط الضوء على أهم الوظائف التي يقوم بها رأس المال المصرفي، بالإضافة إلى التطرق إلى العناصر التي يتكون منها.

### الفرع الأول: وظائف رأس المال المصرفي

لرأس المال المصرفي جملة من الوظائف التي يختص بها نوردتها فيما يلي:

#### أولاً: التوظيف في بداية حياة المصرف

من الصعب على المصرف في بداية مزاولته نشاطه الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس ماله، وما قد يرد إليه من ودائع، لذلك فإن رأس المال يلعب دوراً هاماً في تمويل عملياته الإقراضية والاستثمارية خلال الفترة الأولى من حياته (قارون، 2013، صفحة 50).

#### ثانياً: وظيفة حماية أموال المودعين

ينبغي على المصرف تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية بقدرته على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه أثناء ممارسة نشاطه، لئلا تؤدي هذه الصعوبات إلى سحب الودائع منه من قبل الجمهور، بمعنى أن رأس المال "المتين" و"الكافي" يساعد في بقاء المصرف قادراً على تغطية خسائره من أرباحه، وليس من رأس ماله ذاته، فالمصرف الذي بحوزته رأس مال كبير بإمكانه البقاء مفتوح الأبواب وتحمل خسائره من أرباحه، من غير أن يؤدي ذلك إلى سعي الجمهور لسحب ودائعهم منه، ذلك السحب الذي يزيد من خسائر المصرف بسبب اضطراره إلى تصفية الموجودات بسعر السوق وبصورة مستعجلة بعد إغلاق أبوابه، وهو السبب الأساسي وراء اهتمام السلطات الرقابية (البنك المركزي) برأس المال المصرفي، ولاسيما في الآونة الأخيرة، وفي إطار مقررات لجنة بازل (المرسومي، 2017، صفحة 70).

#### ثالثاً: الوظيفة التشغيلية

وتتجلى أهمية هذه الوظيفة من خلال الدور الذي تقوم به البنوك التجارية في تطوير وتنمية المجتمع، وعليه يجب أن يكون المصرف التجاري قادراً على ممارسة نشاطه المصرفي، وأن يكون رأس المال كافي لمقابلة ذلك خاصة في بداية عمل المصرف، حيث أنه يوجد عدة قوانين وإجراءات للرقابة على عمل هذه المصارف، وتلزم المصارف بحد أدنى من رأس المال كشرط لمزاولة العمل المصرفي ومنحها للترخيص بذلك، وحتماً فإن ارتفاع رأس المال سيؤدي إلى ارتفاع القروض والسلف وتطوير وتنمية

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

المجتمع (حنفي، إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية) في البنوك التجارية والإسلامية، 2007، صفحة 303).

### رابعاً: تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستعملها المصرف

إذ لا تمويل هذه البنود عن طريق الودائع، وإنما يتم تمويلها من خلال رأس المال المدفوع ذلك أنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم تأديته إلا عند تصفية المصرف (سعيد و محمد، 2021، صفحة 278).

### خامساً: وظيفة الضمان لكل من يمنح المصرف ائتمانا

حيث يعتبر تدعيم الموارد الذاتية للمصارف التجارية عن طريق تدعيم رأس المال مهم جداً لمواجهة تعرض التزامات المصرف لبعض المخاطر كالديون المعدومة وغيرها (آدم محمد، 2020، صفحة 183).

### سادساً: أداة لتوجيه استراتيجية المصرف

يعد رأس المال أداة فعالة تمكن من توجيه استراتيجية المصرف من خلال قيام إدارة هذا الأخير بتخصيص مقدار من رأس المال لتغطية المخاطر الناتجة عن نشاط معين، وهي تفرض بذلك إما تقليص حجم هذا النشاط أو توسيعه وإمداده بمختلف الإمكانيات اللازمة بغية تطويره مستقبلاً (Darmon, 1998, p. 194).

### سابعاً: تحديد القوة التصويتية للمالكين

يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين في مجلس إدارة المصرف، إذ تحدد قوة المساهمين في تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها (قارون، 2013، صفحة 51).

وبعد التطرق لأهم وظائف رأس المال المصرفي، فإن الإشكال يكمن في تحديد المقدار المناسب من رأس المال لإنجاز تلك الوظائف التي يقترح أداءها، إذ أن المصارف التي تعمل في ظل مستويات عالية المخاطرة، كالمصارف التي تتبع برامج إقراضية مغامرة (Aggressive)، يجب أن تملك رأس مال أكبر من المصارف التي تعمل في ظل مستويات ذات مخاطرة أقل، فإذا أدرك الدائنون متجنبو المخاطرة أن المصرف لا يمتلك ما يكفي من رأس المال لدرجة المخاطرة المحتملة من قبله، فإنهم حتماً سيتجنبون

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

التعامل مع هذا المصرف، وحتى يكون المصرف ذو جدارة ائتمانية كافية، ينبغي عليه ضمان انسجام رأس المال على الأقل مع المخاطرة المتحملة من قبل الدائنين (المرسومي، 2017، صفحة 71).

### الفرع الثاني: مكونات رأس المال المصرفي

يتكون رأس مال المصارف من مكونين رئيسيين وهما رأس المال الأساسي والذي يطلق عليه الشريحة الأولى، ورأس المال المساند أو التكميلي والذي يطلق عليه الشريحة الثانية، بالإضافة إلى رأس المال من المستوى الثالث والذي يطلق عليه الشريحة الثالثة، والذي تم إلغائه تبعاً لمقررات لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية، ونورد هذه المكونات بشيء من التفصيل فيما يلي:

### أولاً: رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)

ويسمى بالإنجليزية "الشريحة الأولى" ويعتبر العنصر الوحيد المتفق عليه بين مختلف الأنظمة المصرفية، ويتم نشره في الحسابات الختامية ويحسب على أساسه عادة هوامش الربح وملاءة المصرف وقدرته على المنافسة (بلقلة و الحرتسي، 2009، صفحة 10). وهو المبلغ الذي عن طريقه تفوق موجودات المصرف مبلغ التزاماته، ومسؤولياته المالية، ويعد من أهم مكونات رأس المال، ويعد نواة رأس المال وخط الدفاع الأول لكل المخاطر المالية (رشم و دغيم ، 2018، صفحة 139). ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة، ويجب أن تغطي هذه الشريحة على الأقل 50% من القاعدة الرأسمالية للمصرف (بونيهي، 2017، صفحة 6).

وهناك عدة عناصر مستبعدة من رأس المال الأساسي وهي (بلقلة و الحرتسي، 2009، صفحة 11):

- الشهرة (القيم المعنوية).
- الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة، وذلك لتجنب ازدواج حساب نفس راس المال من قبل مختلف وحدات المجموعة.
- الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف.

ويمكن قياس رأس المال الأساسي في المصارف عن طريق المعادلة التالية (رشم و دغيم ، 2018، صفحة 139):

$$CCT1 = PC + GR$$

إذ أن:

**CCT1**: Core Capital Tier1 رأس المال الاساسي

**PC**: Paid Capital رأس المال المدفوع

**GR**: General Reserves الاحتياطات المعلنة

### 1. رأس المال المدفوع

يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأسماله، إذ يعتبر حماية لأموال المودعين في حالة إفلاس المصرف، وبالتالي فإن وظيفته وقائية قبل أن تكون تشغيلية (خوبيزي، 2018، صفحة 35). ويمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها من جميع المصادر، ولكن أهميته كما أشرنا لا يمكن المبالغة فيها، فهو يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله (حميدي، 2017، صفحة 26). ويتكون من حقوق المساهمين الدائمة والتي تضم الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح (رشم و دغيم ، 2018، صفحة 139).

#### أ. الأسهم العادية

يمثل السهم العادي (Common Stock) مستند ملكية، له قيمة اسمية وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة الأسهم، ويكون منصوصا عليها في عقد التأسيس عادة، في حين أن القيمة الدفترية فتمثل في قيمة حقوق الملكية، التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، لكنها تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي يباع بها السهم في سوق المال، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية، وإن القيمة الحقيقية للسهم والتي سيتم التعامل على أساسها في السوق، تتوقف على العائد الذي يتوقع تولده نتيجة لامتلاكه، بمعنى أنها تتوقف على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات المتوقعة جنيها من قبل المستثمر. (هندي م.، 1993، صفحة 7)

#### ب. الأسهم الممتازة

تعد الأسهم الممتازة إحدى مكونات رأس المال المدفوع، وهي أداة مالية هجينة (Hybrid)، تجمع بين صفات السهم العادي والسند، وتمتاز الأسهم الممتازة بأن لها مقسوم أرباح ثابت، ولها الأولوية في

الحصول عليه، كما أن العائد الثابت أو المعد مسبقاً للسهم الممتاز له آثار تتمثل بالرافعة المالية، على غرار الآثار المترتبة على استخدام المصرف للمديونية، وبعبارة أخرى لو استطاع المصرف تحقيق عائد من الموجودات -نسبة الأرباح الصافية إلى إجمالي الموجودات- يفوق نسبة مقسوم الأرباح إلى القيمة الاسمية للأسهم الممتازة، فإن الفائض سيكون من حصة الأسهم العادية (عبد و العبيدي، 2011، صفحة 118).

## **2. الاحتياطات المعلنة (Disclosed Reserves)**

وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف خلال سنوات عمله وتراكت في صورة احتياطات لتشكيل ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين ولمساعدته على ممارسته أعماله المصرفية (آدم محمد أ.، 2021، صفحة 41). وتتألف من (حميدي، 2017، صفحة 27):

أ. **الاحتياطي القانوني (احتياطي رأس المال):** وهو احتياطي يطلبه القانون وينص على أنه يكون بنسبة معينة من رأس المال، فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في الحصول على أرباح، فإن القانون ينص على المصرف اقتطاع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها كل سنة حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم المصرف العادية المتداولة (رأس المال المدفوع)، ويسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي القانوني، ويعد كوسيلة للوقاية ضد أي خسارة قد تنتج عن عمليات المصرف.

ب. **الاحتياطي الخاص (الاختياري):** هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه أي هو مخير في الاحتفاظ به من غير أن يفرضه عليه القانون ويكونه تحقيقاً لغرضين:

- تدعيم المركز المالي للمصرف لمواجهة المتعاملين والجمهور.
- مقابلة كل خسارة في قيمة أصول المصرف تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

ج. **الأرباح المحتجزة:** وهي الأرباح التي قرر المصرف عدم توزيعها على المساهمين بهدف ضمها لرأس المال، فإذا حقق المصرف أرباحاً في السنة الماضية وقررت إدارته عدم توزيع هذه الأرباح على المساهمين فإن هذه الأرباح تعد أرباحاً محتجزة، وسيتم ترجيلها وإضافتها إلى حقوق المساهمين تحت بند الأرباح المحتجزة، والهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو إعادة توظيف هذه الأموال من أجل الحصول على عائد استثماري أكبر مما لو حصل عليها المساهمون على شكل توزيعات نقدية، وتتمثل أهمية الأرباح المحتجزة في تغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وكذا ضمان حقوق المودعين

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

في حالة انخفاض الأصول التي يستثمر فيها المصرف موارده، كما تساهم في تعزيز مركزه المالي وتجديد أصوله (قارون، 2013، صفحة 53).

د. فائض رأس المال: ينشأ فائض رأس المال عن بيع أسهم المصرف بعلاوة (أو بخصم، حيث يتم طرحه من رصيد الفائض)، ويمثل الفرق جزءاً من حق الملكية ويتم وضعه في حساب الفائض، كما لا يمكن توزيع الأرباح من هذا الفائض، لأنه يعد توزيعاً لأصل رأس المال (عبد و العبيدي، 2011، صفحة 119).

هـ. حصة الأقلية (Minority Interests) في رؤوس أموال الشركات التابعة: والتي تكون الملكية فيها تزيد عن 50% والموحدة ميزانيتها، وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة (عبد الفتاح، 1993، صفحة 49).

### ثانياً: رأس المال المساند (الشريحة الثانية)

ويمثل الأموال التي تدعم رأس المال الأساس، ولا تكون متأتية من نشاط المصرف الاعتيادي، وإنما من موارد أخرى نقدية، وغير نقدية، ويمكن حساب رأس المال المساند بالمعادلة التالية:

$$SCT2 = UR + RR + GA + VCI + DS$$

إذ أن:

SCT2: (Supplementary Capital Tier 2) رأس المال المساند الشريحة الثانية

UR: (Undisclosed Reserves) الاحتياطات غير المعلنة

RR: (Revaluation Reserves) احتياطات إعادة التقييم

GA: (General Allocation) المخصصات العامة

VCI: (Various Capital Instruments) الأدوات الرأسمالية المتنوعة

DS: (Debt Supportive) الدين المساند

### 1. الاحتياطات غير المعلنة

وهي الاحتياطات السرية التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها، شريطة أن يكون قد تم تمريرها من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مقبولة من السلطات الرقابية، وهي مكونة من

الأرباح الصافية بعد الضريبة بغرض مواجهة خسائر غير متوقعة في المستقبل (بلقطة و الحرثسي، 2009، صفحة 11).

### **2. احتياطات إعادة التقييم**

تسمح التطبيقات المحاسبية وأنظمة الرقابة المصرفية للعديد من الدول بإعادة تقييم العديد من عناصر الأصول بقيمتها الجارية أو بمستوى قريب جدا من هذه القيمة بالمقارنة مع تكلفتها الأصلية، وأخذها بعين الاعتبار في رأس المال وذلك من خلال إعادة التقدير للأصول الثابتة الخاصة بالمصرف وهو ما ينعكس على الميزانية؛ وكذا ضم لرأس المال فائض القيمة الناتج عن الحياة على سندات مقيمة في الميزانية بقيمتها الأصلية، ويمكن ضم هذا النوع من الاحتياطات لرأس المال التكميلي، بشرط أن تعتبر السلطات الرقابية أن عملية تقييم الأصول تمت بطريقة صحيحة وتعكس بالكامل احتمال تقلب الأسعار، كما تجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل قد اشترطت أن يتم تخفيض فروق إعادة التقييم بنسبة 55% للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار الأصول في السوق، بالإضافة إلى احتمال خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها من خلال البيع (قارون، 2013، صفحة 54).

### **3. المخصصات العامة**

وهي مبالغ تحتجز لمواجهة أي خسائر مستقبلية، ويتم احتسابها في رأس المال المساند إذا كانت غير مخصصة لمقابلة خسائر محددة.

### **4. الأدوات الرأسمالية المتنوعة**

ويندرج ضمنها الأدوات الرأسمالية التي تضم فئات متنوعة من الأسهم وأدوات الدين، بشرط أن تكون مدفوعة بالكامل، ومتاحة لغرض تغطية الخسائر، وغير قابلة للإطفاء، ويمكن تأجيل دفع العوائد المستحقة عليها (رشم و دغيم، 2018، صفحة 139). وينبغي أن تفي هذه الأدوات بمجموعة متطلبات هي (جقريف، 2017، صفحة 28):

- أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل.
- أن تكون غير قابلة للاسترداد بدون موافقة السلطات الرقابية.
- أن تكون متاحة للمشاركة في امتصاص خسائر المصرف دون الاضطرار إلى التوقف عن العمل.

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

- أن تسمح بتأجيل التزامات الخدمة (كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة التراكمية) عندما تكون ربحية المصرف لا تسمح بالوفاء بها.

### 5. القروض المساندة

والتي تطرح على شكل سندات ذات أجل محدد، ويشترط في هذه القروض أن تكون ذات أجل لا يتجاوز 5 سنوات، وعلى أن يخصم 20% من قيمتها عن كل سنة من السنوات الخمسة الأخيرة (زايدي، 2017، صفحة 146).

ولأن عناصر رأس المال المساندة لها قوة من رأس المال الأساسي وضعت لجنة بازل قيودا على استخدام رأس المال المساندة بما يكفل استخدامها بحرص وعدم إسراف المصارف في استخدامها على حساب عناصر رأس المال الأساسي وتتمثل هذه القيود في (حماد ط.، 2001، الصفحات 133-134):

- ألا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساندة 100% من عناصر رأس المال الأساسي بغية العمل على تدعيم عناصر رأس المال الأساسي باستمرار باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التي تعد دعامة لمواجهة أي خسائر تتجاوز قيمة المخصصات القائمة وقبل أن تطول حقوق المودعين.

- تخضع احتياطات إعادة تقييم الأصول لعدة اعتبارات (كخصم نسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع لأصول)، وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم حيث يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين.

- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة من أجل مواجهة أي مخاطر غير محددة (المخاطر العامة) 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة أي من مقام النسبة بهدف الحد من الاعتماد عليها كرأس مال وذلك نظرا لكونها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين.

- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي لعدم تركيز الاعتماد عليها.

- يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من طرف السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، كما يشترط ألا تحمل صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها.

ثالثا: رأس المال من المستوى الثالث (الشريحة الثالثة)

ويتمثل رأس المال من المستوى الثالث في القروض قصيرة الأجل المخصصة لتغطية مخاطر السوق، ويشترط في هذه القروض مجموعة من الشروط حتى يتم اعتبارها بمثابة رأس مال من المستوى الثالث، ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

- أن يكون لها على الأقل تاريخ استحقاق أولي يقدر بسنتين؛
- ألا يتم تسديدها قبل تاريخ استحقاقها المحدد إلا بموافقة السلطات الرقابية؛
- أن تكون خاضعة لبند إغلاق (Clause de Verrouillage) ينص على عدم تسديد الفوائد أو أصل القروض حتى تاريخ الاستحقاق في حالة ما إذا كان القيام بالتسديد يتسبب في انخفاض رأس مال المصرف لأقل من المتطلبات الدنيا المحددة.

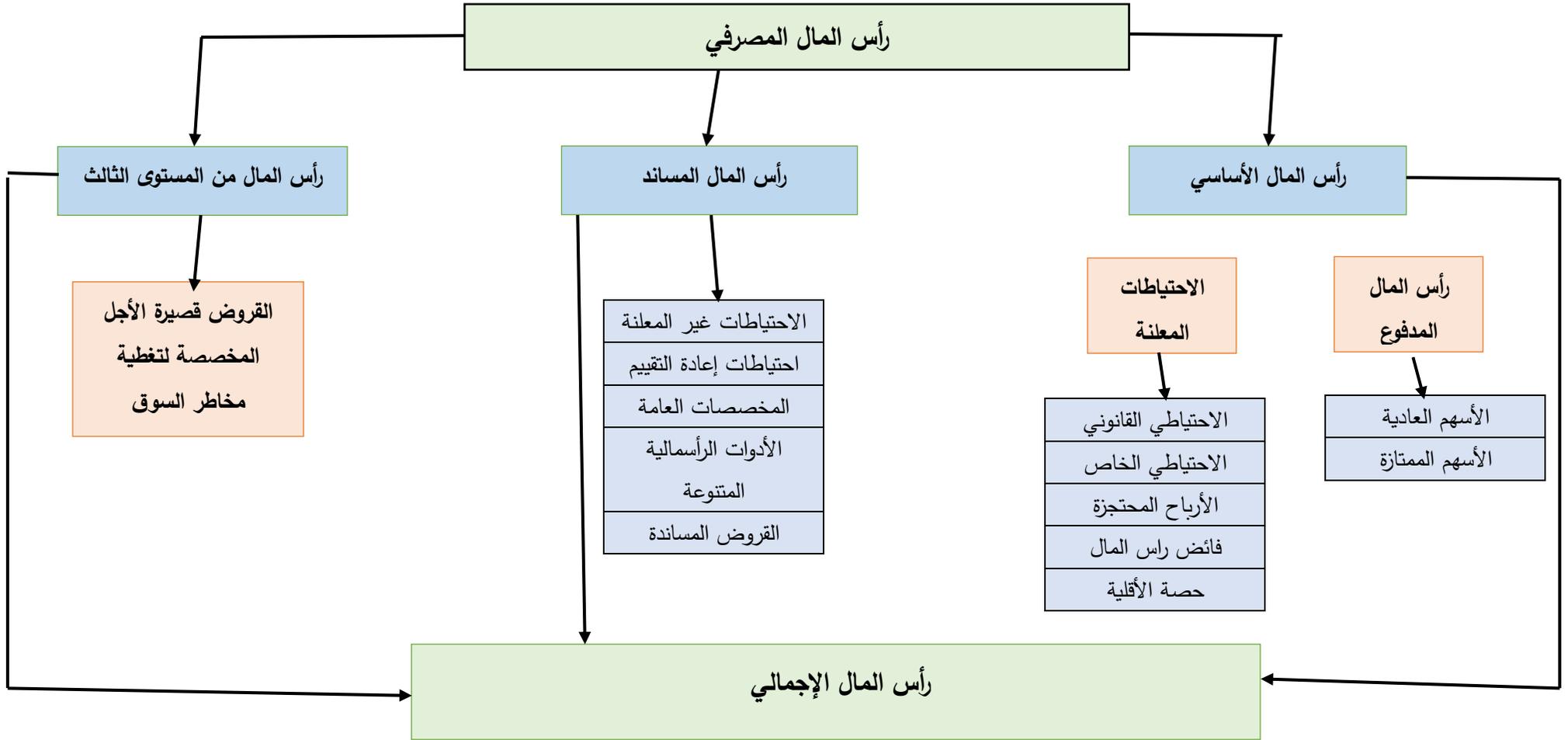
رابعا: رأس المال الإجمالي

ويعبر عن محصلة كل من رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)، رأس المال المساند (الشريحة الثانية)، ورأس المال من المستوى الثالث (الشريحة الثالثة)، وعليه يمكن الإشارة إليه على النحو التالي:

$$\text{رأس المال الإجمالي} = \text{رأس المال الأساسي} + \text{راس المال المساند} + \text{رأس المال من}$$

المستوى الثالث

الشكل رقم (1-3): مكونات رأس المال المصرفي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما تقدم.

المطلب الثالث: مفهوم الملاءة المالية للبنوك التجارية (كفاية رأس المال) ومؤشرات قياسها

بعض التعرض لعدة تعاريف واردة بشأن رأس المال المصرفي، وإبراز أهميته، ومن ثم التعرض لأهم الوظائف التي يقوم بها وكذا العناصر المكونة له، نعرض من خلال هذا المطلب مفهوم الملاءة المالية للبنوك التجارية (كفاية رأس المال)، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم المؤشرات المعتمدة في قياسها.

الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية للبنوك التجارية (كفاية رأس المال)

المعنى اللغوي لمصطلحي الملاءة والكفاية

الملاءة لغة: مأخوذة من (مأ الشيء يملأه، فهو مملوء)، ومأه فامتأ، ويقال: (إناء ملآن، وقربة ملأى)، والملاء بالكسر: أسم ما يأخذه الإناء إذا امتأ، وفي دعاء الصلاة: لك الحمد ملء السماوات والأرض. ورجل مليء يعني كثير المال، وقد ملا الرجل يملؤ ملاءة فهو مليء: صار مليئا أي ثقة، فهو غني مليء بين الملاء والملاءة، و(المليء) بالهمز هو الغني المقتر (سعيد و أبو العز، 2014، صفحة 12).

الملاءة اصطلاحاً: الملاءة هي الغنى واليسار والسعة، وفسرها الإمام أحمد بقوله: "هو أن يكون قادراً بماله وقوله وبدنه"، والملاءة القولية: ألا يكون مماطلا، اليوم وغدا وبعد غدا، والملاءة البدنية: إمكانية حضور مجلس الحكم إذا استدعى الأمر، أما مراده بالملاءة المالية هو: القدرة على الوفاء (سعيد و أبو العز، 2014، صفحة 13).

الكفاية لغة: مأخوذة من كفى الشيء يكفي كفاية بمعنى استغنى به عن غيره فهو كافٍ. وورد في لسان العرب لابن منظور أن الكفاية من كفى، يكفي: إذا قام بالأمر، وفي الحديث الشريف: (من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه)، أي أغنتاه (العسقلاني، 1986).

الكفاية اصطلاحاً: يستخدم لفظ الكفاية للأفعال المهمة التي تتعلق بمصالح الأمة، وبمعنى سد الحاجات الأساسية للشخص من مطعم وملبس ومسكن وغيرها، ويستعمل كذلك للدلالة على العمل الذي يمثل الحد الأدنى اللازم لتحقيق هدف معين، كما تعبر عن القدرة المادية أو المعنوية اللازمة لإنجاز المهام والوظائف بطريقة مرضية ومقنعة (سعيد و أبو العز، 2014، صفحة 15).

ويتفق الباحثون على أن مفاد مفهوم الملاءة المالية بوجه عام هو القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات. إن متانة المركز المالي لأي مصرف تجاري لا يكون على أساس ما يتاح له من موارد ذاتية (رأس المال) والذي يمتاز بكونه غير مرن نظراً لخضوعه للسلطات النقدية وقراراتها، وإنما بمدى قدرته على

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

توفير موارد مالية من مختلف المصادر والعمل على استثمارها بما يحقق أهداف المصرف، ولكن تعتبر الموارد الذاتية مهمة جدا للمصارف في إطار مفهوم الملاءة المالية، الذي يشير إلى قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها في حالة وقف النشاط أو التصفية، كما يشير إلى الجدوى المالية طويلة الأجل للمصارف وقدرتها على تغطية الالتزامات طويلة الأجل، ويعتبر المصرف ذو ملاءة مالية إذا كان إجمالي أصوله يتجاوز إجمالي خصومه (عبد الحميد و كاظم، 2020، صفحة 351). وعلى عكس السيولة المالية تعرف الملاءة المالية على أنها قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الأجل الطويل، ويكمن الاختلاف بين السيولة والملاءة المالية في أن مؤسسة سائلة (تتمتع بسيولة) لا يعني أنها تتمتع بملاءة مالية، كما أن مؤسسة تتمتع بملاءة مالية لا يعني أنها مؤسسة سائلة، وأن المؤسسة غير السائلة يمكن بسرعة أن تصبح مؤسسة لا تتمتع بملاءة مالية (الحاج، 2019، الصفحات 306-307). والمصرف الذي لا يتمتع بالملاءة المالية فإنه يمر بما يسمى الإعسار المالي (Insolvency) وهو عكس الملاءة المالية فإذا كان إجمالي الخصوم يفوق إجمالي الأصول فالمصرف يواجه مخاطر الإعسار، وتبين مخاطر الإعسار احتمال التخلف عن السداد، وأن مخاطر الإعسار تحدث نتيجة لعدة مخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية خلال عملها، ومن الناحية الفنية يحدث الإعسار نتيجة تآكل رأس المال بسبب الخسائر الناجمة عن تلك المخاطر

إن الملاءة المصرفية (Bank Solvency) وكفاية رأس المال (Adequacy Capital)، هما مفهومان مصرفيان لا يختلفان في مضمونهما، فهما تعبيران مترادفان، أهدافهما واحدة وهي دعم ثقة المودعين بالمصرف، ليتمكن المصرف من اجتذاب الودائع اللازمة لتأمين حسن سير عمله ونموه، وامتصاص (تغطية) أية خسائر غير متوقعة، وتمكين المصرف من متابعة نشاطاته وفعالياته المختلفة من غير أن تتأثر ثقة المودعين به وقيامهم بسحب ودائعهم (المالكي، 2013، صفحة 25). حيث تعرف كفاية رأس المال بأنها "تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي تتوقعها مؤسسات الإقراض وحجم رأس المال" (Coussergues, 2002, p. 51). كما تعرف على أنها مقدرة رأس مال المصرف على الحيطة ضد مختلف المخاطر، ومدى قدرته على مواجهة الخسائر والأزمات بما لا يؤدي بالمركز المالي للمصرف للخطر (الحريث و حزوري، 2018، صفحة 248).

وننوه إلى أن الخسائر الناشئة عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك تنقسم إلى نوعين رئيسيين، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة على التنبؤ بوقوع الخسارة وحجمها، وهما (حسن م.، 2005، صفحة 8):

- **الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي مصرف، ويكون حجمها عادة صغيرا.

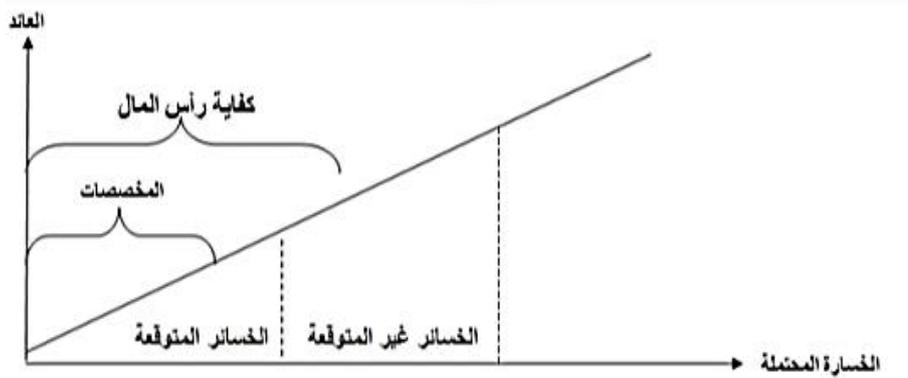
## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

- الخسائر غير المتوقعة: هي الخسائر التي قلما تحدث، غير أن أثرها يكون كبيرا عادة على المصرف.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي الذي يبرز الخسائر المتوقعة التي تتوقع المصارف خسارتها في فترة معينة مما يدفعها إلى حيازة مخصصات من أجل تغطيتها، في حين أن الخسائر غير المتوقعة فهي خسائر تتجاوز الخسائر المتوقعة وعليه يجب تغطيتها بكفاية رأس المال.

ويبين الشكل رقم الخسائر التي يجب أن تغطيها كفاية رأس المال في المصارف (Jong, 2016, p. 9). كما يلي:

الشكل رقم (1-4): كفاية رأس المال



Source : (Jong., 2016, p. 9)

وتعني الملاءة (Solvency) في لغة العمل المصرفي المتانة، أي قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية تجاه الغير في وقت استحقاقها، وتعتبر الودائع المصرفية أهم التزام للمصرف (آدم محمد، 2020، صفحة 181). ويعرفها البعض بأنها العلاقة بين مصادر رأسمال المصرف والمخاطر التي قد تتعرض لها الأصول أو أي عمليات أو معاملات قد يقوم المصرف بتنفيذها، وهي بذلك قد تعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته ومواجهة أي مخاطر أو خسائر قد يتعرض لها (الخرزاعلة، 2018، صفحة 17).

وتعرف الملاءة المالية في المصارف على أنها قدرة المصارف على التحوط والحذر من المخاطر التي تواجهها، وامتصاص الخسائر الحادثة نتيجة عمليات الائتمان والاستثمار وذلك من خلال حقوق الملكية المتاحة لأصحاب المصرف (مرهج و دنوره، أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية، 2017، صفحة 423).

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

وتعتبر الملاءة المالية عن قدرة وكفاءة المصرف في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها بهدف السيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تدعم قدرته التنافسية وقدرته على الوفاء بالتزاماته وفق تواريخ استحقاقها المتفق عليها بين المصرف وعملائه، وبذلك فإن المصارف التجارية مطالبة بتوفير غطاء رأسمالي كافي لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها، ووضع الاستراتيجية المناسبة للمحافظة على هذا الغطاء الرأسمالي (آدم محمد، 2020، الصفحات 181-182). ويرى "Hampeletal" أن الملاءة هي الاحتفاظ بقدر من رأس المال في المصرف لإشاعة الثقة بين المصرف وبين الآخرين فيما يخص أداء وتوزيع الخدمات المصرفية، ويجب أن يكون هذا القدر هو أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يتمكن استثمار الجزء الباقي في عمليات تحقق أرباح المصرف، أما "Sinkey" فيحدد الملاءة المصرفية بكمية الأموال التي تساهم في تمويل الأصول، والتي تقاس بقسمة الأصول على حق الملكية، أي أنه يركز على الدور التمويلي وليس على مواجهة المخاطر (بلقلة و الحرتسي، 2009، صفحة 9).

### الفرع الثاني: مؤشرات قياس الملاءة المالية للبنوك التجارية

توجد عدة مؤشرات تعتمد في قياس الملاءة المالية الخاصة بالبنوك التجارية وسنعرض أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

#### أولاً: مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على رد الودائع من رأسماله أو عدد مرات مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك، وكانت النسبة القياسية لهذا المعيار 10%، أي أن الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، ولكن نظراً لكون الأهمية تكمن في كيفية استخدام الودائع أي نوعية الأصول والمخاطر المحتملة عليها، لم يعد لهذا المعدل نفس الأهمية كما في السابق، لذلك استلزم الأمر ربط رأس المال بالأصول وليس بالودائع (عبد الحميد و كاظم، 2020، صفحة 352).

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

#### ثانياً: مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول

ويربط هذا المقياس بين رأس المال وإجمالي الأصول، فكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة المصرف على مواجهة الخسائر غير المتوقعة في قيمة الأصول، ويعاب عليها عدم التمييز بين أنواع الأصول من

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

حيث ارتفاع أو انخفاض مخاطرها، فهناك بعض الأصول تكون درجة مخاطرتها عالية مقارنة بأصول أخرى (آدم محمد أ.، 2021، صفحة 42).

ويقاس بالصيغة التالية:

$$\text{مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

### ثالثاً: مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض

يستخدم هذا المؤشر لأجل بيان مقدار تغطية القروض المصرفية من رأس المال المصرفي، إذ يعتبر مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر عدم القدرة على استرداد جزء من الأموال التي تم استثمارها في القروض، لا سيما أن البعض من المصارف تتخذ من الودائع أداةً لمنح الائتمان، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعرضها إلى مخاطر نتيجة السحوبات التي يقوم بها المودعين، وكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على قدرة المصرف على مواجهة تلك المخاطر، وكلما قل تقل معه قدرة المصرف على مواجهة المخاطر (نوري و سعيد، 2017، صفحة 246).

ويحسب بالشكل التالي:

$$\text{مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

### رابعاً. مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة

يقيس هذا المؤشر مدى إمكانية رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) على تغطية الأصول ذات المخاطرة المرتفعة والتي تشمل الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات ومختلف الأصول الأخرى الخطرة، وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الخطورة ومن ثم فكلما قل مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات الخطورة العالية يكون المصرف أمام مواجهة كاملة لخطر كفاية رأس المال (أحمد ن.، 2013، صفحة 310).

### خامساً: مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية

يقيس هذا المؤشر قدرة رأس المال الممتلك للمصرف على التصدي للمخاطر الناجمة عن هبوط القيمة الاستثمارية للأوراق المالية. ويتم حسابه كما يلي:

## الفصل الأول: الإطار النظري للأهداف المصرفية الأساسية (السيولة، الربحية، والملاءة المالية)

---

مؤشر رأس المال الممتمك إلى إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية =

$$100 \times \frac{\text{رأس المال الممتمك}}{\text{مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية}}$$

### خلاصة الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل الأطر النظرية لعناصر الفاعلية الثلاثة والمتمثلة في الأهداف المصرفية الأساسية: السيولة والربحية والملاءة المالية. ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن السيولة عماد المصارف إذ من خلالها يمكن لهذه الأخيرة مواجهة مختلف الظروف غير الاعتيادية، بالإضافة إلى أن السيولة تعد سلاح ذو حدين فإذا انخفضت عن حدها اللازم جعلت البنوك في ورطة وعسر، وإذا زادت عن المستوى المطلوب تؤثر على ربحية البنك بتضييع هذا الأخير لفرص استثمارية مربحة، وهو ما يدل على التعارض بين السيولة والربحية التي تعد الهدف الأساسي والأوسع لكل عمل تجاري لا سيما البنوك التجارية، كما يعد رأس المال المصرفي خط الدفاع الأول للتصدي لمختلف المخاطر المحتملة، لذا وجب على كل بنك احترام ما سطرته الجهات الإشرافية بشأن الحد الأدنى لرأس المال وتعزيز ملاءته المالية، وأن جودة إدارة السيولة في المدى القصير سيؤدي إلى تحقيق الربحية والملاءة في المدى الطويل، وهو ما يدل على التكامل بين الأهداف الثلاثة، وأن القدرة على تحقيق التوازن بين هذه الأهداف الثلاثة المتعارضة والمتلازمة والمتكاملة في آن واحد يعكس الإدارة المصرفية الناجحة، لذا وجب على كل البنوك أن تسعى للاهتمام بكل هدف وتضع مختلف الاستراتيجيات والمناهج التي من شأنها أن تحقق التوازن بينها، بغية تعزيز مراكزها المالية وتدعيم الثقة بها وزيادة حصصها السوقية وضمان استمرارية نشاطها.

**الفصل الثاني: التأصيل  
النظري والتطبيقي للكفاءة  
المصرفية**

### تمهيد:

إن المشكلة الاقتصادية التي يتبلور جوهر مفهومها حول الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في ظل تعدد وتطور حاجات المجتمع بشكل مستمر، الأمر الذي أوجب ضرورة العمل على استخدام مختلف الموارد المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق أكبر إشباع ممكن لتلك الحاجات، وهو ما أدى إلى تسليط الضوء على مفهوم الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية، ومع انتشار العولمة وتحرير الأنظمة والأسواق المالية من خلال رفع القيود عن الكثير من المعاملات الاقتصادية، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي واحتدام شدة المنافسة، ساهم هذا الانفتاح الاقتصادي في التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا شك أن القطاع المصرفي تأثر هو الآخر بهذه التغيرات والتحولات الجذرية، باعتباره الدعامة الأساسية لمختلف الاقتصاديات، لا سيما البنوك التجارية التي تعد أحد أقطابه، ولدورها الفاعل الذي تلعبه في العملية الاستثمارية وكذا لكونها محددًا رئيسيًا لعملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بموضوع الكفاءة في البنوك التجارية (الكفاءة المصرفية) من خلال السعي إلى تسطير السياسات والاستراتيجيات الفعالة التي تمكن من تعظيم أرباحها بأقل التكاليف ومنه تحقيق كفاءة مصرفية جيدة وتقوية مركزها المالي وزيادة حصصها السوقية.

على ضوء ما تقدم خصصنا هذا الفصل للتأسيس النظري والتطبيقي للكفاءة المصرفية، إذ تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- ✓ المبحث الأول: مدخل إلى الكفاءة
- ✓ المبحث الثاني: ماهية الكفاءة المصرفية
- ✓ المبحث الثالث: طرق وصعوبات قياس الكفاءة المصرفية

### المبحث الأول: مدخل إلى الكفاءة

يعد موضوع الكفاءة من المواضيع التي تحتل مكانة هامة في مختلف الاقتصاديات، وذلك لأهميته بالنسبة للمؤسسة وللإقتصاد ككل، ومساهمته الفعالة في حل المشكلة الاقتصادية التي لطالما كانت عائقا كبيرا أمام سير عجلة التنمية الاقتصادية، ولما كانت الكفاءة تهتم بجانب العقلنة في استخدام الموارد المتاحة والسعي لعدم هدرها خصوصا في ظل ندرتها في المجتمع، لذا حظيت الكفاءة بالعديد من الدراسات والأبحاث التي تبين معنى هذا المفهوم وتضبط مدلوله وأهميته في تحقيق النتائج المسطرة من قبل المؤسسات ومن ثم ضرورة عمل هذه الأخيرة على الاهتمام بكفاءتها والسعي لرفعها إلى أعلى قدر ممكن.

وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

✓ المطلب الأول: ماهية الكفاءة

✓ المطلب الثاني: أنواع الكفاءة وأهداف ومعايير قياسها

### المطلب الأول: ماهية الكفاءة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لتطور مفهوم الكفاءة في الفكر الإداري بمختلف المدارس ومدارس أخرى، ومن ثم سيتم تسليط الضوء مفهوم الكفاءة من خلال عرض جملة من التعاريف الواردة بشأن هذا المفهوم،

### الفرع الأول: تطور مفهوم الكفاءة

من خلال هذا العنصر سيتم تحليل تطور مفهوم الكفاءة على مستوى عدة مدارس منها مدارس الفكر الإداري كالمدرسة الكلاسيكية، ومدرسة العلاقات الإنسانية، والمدرسة السلوكية، ومدارس أخرى كالمدرسة الرياضية، مدرسة صناعة القرارات ومدرسة النظم، بالإضافة إلى محاولة التعرف على انتقادات كل مدرسة بشأن مفهوم الكفاءة.

### أولاً: الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية

ركز أصحاب المدرسة الكلاسيكية في الفكر الإداري على الكفاءة الاقتصادية الذاتية للمنظمة الواحدة، كما اعتبروا المنظمات الإنسانية نظاماً عقلانية، تسعى إلى إنجاز أهدافها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات، دون التطرق إلى موضوع الفعالية، نظراً لاعتقادهم أن تحقق الفعالية يكون ناتجاً عن تحقق الكفاءة، ويتجسد الفكر الإداري للمدرسة الكلاسيكية في ثلاثة حركات والتي تتمثل في: الإدارة العلمية، وحركة الإدارة، وحركة البيروقراطية (مرشد، 1988، صفحة 94).

### 1. الكفاءة في حركة الإدارة العلمية

برزت حركة الإدارة العلمية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يمكن بتسميتها بحركة المهندسين الذين يعود الفضل إليهم في إنشاء وإبراز الإدارة العلمية كل من فريدريك تايلور (Fredrick Taylor)، فرانك جيلبرت (Frank Gilbert)، وهارنجتون إيمرسون (Harrington Emerson) (علي، 1981، صفحة 19). وجاءت حركة الإدارة العلمية كرد فعل لفترة ساد فيها تبيد وإهدارها في المجال الصناعي وكذا انخفاض مستوى الإنتاجية عند الحد المطلوب، وعليه ركزت الإدارة العلمية على تصحيح النشاطات الإنتاجية والبحث عن وسائل الأداء التي بإمكانها تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة الإنتاجية، لأجل ذلك اهتمت الإدارة العلمية بالتخطيط الدقيق لجوانب العمل ودراسة قيمة الوقت، ووضع معايير للأداء والإنتاج وكذا وسائل المتابعة والرقابة (مفتاح، 2018، صفحة 63).

ويرى تايلور زعيم حركة الإدارة العلمية، أن إمكانية زيادة إنتاجية العمال، تتم من خلال تصميم أعمالهم بطريقة علمية، مركزا اهتمامه على اكتشاف الطريقة الوحيدة المثلى للقيام بمهام العمل (one best way) وكان له فضل الأولوية في استخدام دراسة الوقت والحركة، كما استهدف تايلور زيادة الإنتاج من خلال اكتشاف أسرع أساليب الإنتاج، وأكثرها كفاءة وأقلها إجهادا في نفس الوقت، ومن أبرز المساهمين مع تايلور في نشر مفهوم الكفاءة، كل من هنري جانت (Henry Gant) مبتكر خرائط جانت التي وفرت للإدارة والعاملين إمكانية مقارنة مستوى الأداء الفعلي بالأداء المطلوب، كما أن دراسات فرانك جلبريت ساعدت تايلور على تطوير دراساته، والجمع بين الحركة والوقت في دراسة واحدة صارت تمثل أحد الأركان الأساسية لأعماله، كما ساهمت اهتمامات هارنجتون إيمرسون بالكفاءة والتنبيه إلى الأخطار في مواجهة النظام الصناعي الأمريكي، نتيجة انخفاض مستوى الكفاءة نظرا لسوء التنظيم (عمراري، 2013، صفحة 104).

### 2. الكفاءة في حركة الإدارة (العملية الإدارية)

تعد أفكار المهندس الفرنسي هنري فايول (Henry Fayol) القاعدة الأساسية لحركة الإدارة، ويعتبر لوثر جوليك (Luther Gulick) أهم مفكري حركة الإدارة في اهتمامه بالكفاءة، إذ تهدف كتابات لوثير لوجيك (Luther Gulick) إلى اقتراح الوسائل التي تجعل الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة، ويرى جوليك أن الكفاءة هي القيمة الأساسية والتي على أساسها يمكن أن تبنى الإدارة العلمية، ويعترف أنه قد يتعارض أحيانا مبدأ تحقيق الكفاءة مع مبادئ أخرى للمجتمع تحد من تحقيقه، ويدعو مثل هذه الحالة إلى أن يعطى الاهتمام بتحقيق الكفاءة أولا (بورقبة، 2011، صفحة 33). ويرى "ليندال ارويك" أن تحقيق الكفاءة يتم من خلال العمل على العناصر التالية (مرشد، 1988، صفحة 198):

- التخصص في العمل؛
- التصميم الجيد للهيكل التنظيمي؛
- تحديد العلاقات بين المدراء والعمال؛
- تقليل الاحتكاك بين العمال خلال العمل.

### 3. الكفاءة في حركة البيروقراطية

كما أشرنا البيروقراطية هي إحدى فروع المدرسة الكلاسيكية والتي ما فتئت تبحث عن حلول للمشاكل التي تعانيها المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية، وإن كان يجمعها مع الحركتين السابقتين ضرورة توافر عنصر الكفاءة في أي تنظيم معين، إلا أنها تشترط توافر خصائص معينة في هذا التنظيم،

وأن معرفة هذه الخصائص والقدرة على تصميم التنظيم بالمحافظة عليها هو ما يعتبر أسلوباً أمثلاً وأكثر كفاءة يضمن تحسين أداء المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية، ويرجع الفضل في تأسيس هذه الحركة إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) الذي ينظر للبيروقراطية على أنها توافر خصائص معينة في تصميم التنظيم، وتقوم هذه البيروقراطية على وصف الجهاز الإداري للتنظيمات، وكيف يؤثر هذا الجهاز على الأداء والسلوك التنظيمي، فهي تمثل الأسلوب الأمثل والأكثر كفاءة بالنسبة للتنظيمات المعقدة كالجيش وأجهزة الحكومة والشركات الكبيرة، ويرى فيبر أن البيروقراطية تؤدي إلى تقليل التكاليف المادية والبشرية وتطبيقها يضمن ضغط التكاليف إلى أقل حد ممكن، كما يلخص تلك الخصائص الواجب توفرها في التنظيم البيروقراطي ليتمكن من تحقيق الكفاءة، إلى ستة خصائص وسنعرضها فيما يلي (ولد الدي، 2008، صفحة 17):

- وجود مجالات محددة رسمياً وثابتة للتخصص الوظيفي تحكمها وتنظمها مجموعة من القواعد واللوائح؛
- إن الأعمال التي تضبط عملية تسيير التنظيم البيروقراطي توزع بطريقة محددة على أعضاء التنظيم باعتبارها واجبات رئيسية؛
- توزيع السلطة اللازمة لإعطاء الأوامر بتنفيذ الواجبات المحددة بشكل رسمي وثابت وفقاً لقواعد محددة وواضحة؛
- إن العمل وتنفيذ المهام والواجبات لا يتم بشكل اعتباطي، وإنما يخضع لطرق وأساليب محددة؛
- التنظيم البيروقراطي يسوده الشكل الهرمي، بمعنى أنه مقسم إلى عدة مستويات؛
- يأتي العمل الرسمي في المقام الأول بالنسبة لوقت الموظف ولا يمكن تأخير أداء أعمال خاصة.

### ثانياً: الكفاءة في مدرسة العلاقات الإنسانية

يرى رواد هذه المدرسة بأن مستوى الكفاءة في المنظمة يتأثر تأثيراً كبيراً بالروح الاجتماعية والظروف الإنسانية السائدة بها، في حين لا يكون تأثيره كبيراً بالبيئة والظروف المادية السائدة فيها، وأن الكفاءة الإنتاجية تتأثر بأسلوب التعامل مع العاملين ونظرتهم تجاه القائمين على أعمالهم وزملائهم في العمل أكثر من تأثيرها بالظروف المادية للمنظمة، ويصور السلوكيون المنظمة على أنها نظام اجتماعي تعاوني يسعى لتحقيق أهداف معينة بنجاح، من أجل نبهوا إلى ضرورة الاهتمام بفاعلية المنظمة وليس التركيز على الكفاءة فقط (الداوي، 1995، صفحة 59).

وسنتطرق لأفكار أهم رواد المدرسة الإنسانية فيما يخص مفهوم الكفاءة:

## 1. الكفاءة في فكر جورج إلتون مايو (Jorge Elton Mayo)

قام إلتون مايو بعدة دراسات والتي كان الهدف منها محاولة اكتشاف العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية من جهة، ومجموعة من المتغيرات المادية من جهة أخرى، واكتشاف أن العوامل النفسية والاجتماعية هو المؤثر الرئيس على الكفاءة الإنتاجية وليس هيكل التنظيم الرسمي وعملياته، وخلص إلتون مايو وزملائه إلى جملة من النتائج تخص الكفاءة (العتيبي، 2002، صفحة 33):

- لا تتحدد كفاءة العامل تبعاً لطاقته الفسيولوجية، بل لطاقته الاجتماعية؛
- تلعب المكافآت والحوافز غير الاقتصادية دوراً أساسياً في تحفيز العمال ودفعهم نحو الكفاءة؛
- إن التخصيص الدقيق ليس هو بالضرورة أهم أشكال التنظيم كفاءة وأعلىها من حيث الإنتاجية؛
- العمال لا يجابهون الإدارة وسياساتها كأفراد وإنما باعتبارهم كأفراد في جماعات.

## 2. الكفاءة في فكر شيبستر برنارد

ميز شيبستر بيرنارد في كتابه "وظائف المدير" بين الفعالية والكفاءة، فالفعالية حسب ترتبط بالنجاح في إيجاد التعاون بين أفراد المنظمة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق المنظمة لأهدافها، بينما الكفاءة فهي تعبر عن درجة إشباع المنظمة لدوافع أفرادها وتلبيتها لحاجاتهم المادية والمعنوية، فإذا كانت المنظمة قادرة على تحقيق أهدافها فهي منظمة فعالة، وللأفراد أعضاء المنظمة دوافعهم الذاتية، فإن مستوى مساهمتهم في الجهود الجماعية اللازمة لتحقيق الأهداف تتأثر بإشباع أو عدم إشباع تلك الدوافع الذاتية لكل منهم، فإن لم تشبع دوافعهم يصبح النظام غير كفء من وجهة نظرهم (العتيبي، 2002، صفحة 36).

## ثالثاً: الكفاءة في المدرسة السلوكية

تعالج هذه المدرسة موضوع الكفاءة من خلال السلوك البشري كونه له دوافع تحركه، وبالتالي فالتأثير على هذه الدوافع بالإيجاب يؤدي إلى رفع إنتاجية الفرد، وعليه فإن الدوافع هي التي توجه سلوك الفرد فتدفعه إلى التصرف بطريقة معينة، ويقصد بالدافعية "التوجه نحو حاجات الفرد ورغباته، تلك الحاجات ذات العلاقة بدفع الفرد نحو الأداء والتصرف أو السلوك بطريقة معينة" (ولد الدي، 2008، صفحة 20). وإن من أبرز الرواد الذين ساهموا في المدخل السلوكي:

## 1. نموذج ماسلو

تعتمد نظرية ماسلو على افتراضيين أساسيين هما (دريدي، 2021، صفحة 81):

- تنشط الحاجات المختلفة في أوقات مختلفة، وأن الحاجات غير المشبعة فقط تؤثر على سلوك الفرد وتكون بمثابة الدافع؛
  - تكون الحاجات مرتبة حسب أهميتها بشكل ثابت على شكل سلم، وحسب نظرية ماسلو فإن سلوك الفرد يبدأ ينشط بوجود نقص، ويتوجه الفرد لتحقيق التوتر الذي يسببه النقص، والتوتر يقود إلى سلوك يتوقع أن يشبع الحاجة؛
- ولقد صنف ماسلو حاجات الفرد إلى خمس مجموعات ورتبها على شكل هرم مرتبة من الأدنى إلى الأعلى على النحو التالي:

- الحاجات الفسيولوجية؛
- الحاجة إلى الأمان؛
- الحاجة إلى الانتماء؛
- الحاجة إلى الاحترام؛
- الحاجة إلى تحقيق الذات.

ويرى أن رغبة الأفراد في إشباع حاجاتهم هي الدافع إلى العمل.

## 2. نموذج ليكرت رنسيس

تمثل نظرية الدافعية لرنسيس ليكرت إحدى النماذج الحديثة لنظرية التنظيم النابعة من الدراسة الميدانية في المنظمات، والسبب الأساسي لوضع هذه النظرية يتمثل في المشاهدات المتكررة لتباين الكفاءة الإنتاجية في عدة منظمات، فقام "ليكرت" بتصميم برنامج للبحث عن العوامل المسببة لظاهرة اختلاف الكفاءة، وتوصل رفقة زملائه الباحثين إلى جملة من النتائج (جعدي، 2014، صفحة 20):

- يتجاوب العمال في مختلف المنظمات بطريقة إيجابية عند شعورهم بالتقدير والاحترام، ويستجيبون بطريقة سلبية في الحالات التي تقلل من احترامهم.
- لن يتم تحقيق الكفاءة القصوى لجماعات العمل ما لم يتم ربط هذه الجماعات بحلقة وصل بين مختلف المستويات التنظيمية.
- تتأثر وترتبط كفاءة وفعالية جماعات العمل، حيث يرى ليكرت أن أفضل أساليب القيادة المؤدية إلى تحقيق الكفاءة هي أسلوب القيادة الديمقراطية.

وعليه يمكن القول أن هذه المدرسة استطاعت تفسير السلوك الإنساني ومعرفة دوافعه والمؤثرات التي بإمكانها التأثير عليه بالإيجاب فتدفعه إلى تحسين أدائه وبالتالي زيادة إنتاجيته، وبالسلب فتدفعه إلى التراجع وبالتالي انخفاض إنتاجيته، وقد دعمت هذه المدرسة الفكر التسييري وساهمت في تفسير مفهوم الكفاءة ومعرفة شتى الطرق التي تؤدي إليها بتفسير سلوك الإنسان (ولد الدي، 2008، صفحة 21).

### رابعاً: الكفاءة في مدارس أخرى

بالإضافة إلى المدارس التي أشرنا إليها هناك مدارس أخرى تطرقت إلى مفهوم الكفاءة والتي نعرضها فيما يلي:

#### 1. الكفاءة في المدرسة الرياضية

تعد المدرسة الرياضية من المدارس الحديثة للتسيير والتي تعالج مشكل التسيير، باستخدام نماذج رياضية للوصول إلى أفضل حل، والذي يوصلنا إلى أكبر عائد أو أقل خسارة وبالتالي تحقيق الكفاءة، وبرزت هذه المدرسة في التسيير بعد الحرب العالمية الثانية 1945، بعدما أظهر تطبيق "النظرية العقلانية المعدلية أو الرياضية للقرار" مساعدة كبيرة للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وذلك باستعمال توليفة من الرياضيات والإحصاء وغيرها، بعد الحرب رأى (هنري فورد الثاني) أنه بالإمكان حل مشكلات التسيير باستخدام الرياضيات والإحصاء (العتيبي، 2002، الصفحات 43-51).

وانطلاقاً من الاعتقاد السائد في هذه المدرسة، والذي يتمثل في النظر إلى عملية الإدارة باعتبارها عملية منطقية يمكن القول أنها أضافت لبنة جديدة إلى البناء الفكرية لمفهوم الكفاءة، وذلك من خلال إمكانية التعبير عن المشكلات التي من شأنها إعاقة تحقيق الكفاءة تعبيراً كمياً في شكل رموز، وعلاقات، ومعادلات رياضية من أجل إيجاد أفضل الحلول لها، وهي تجبر الإدارة على التحديد الدقيق للأهداف وللمشكلات ولنطاق الإشراف، وتقدم بذلك أداة قوية لحل المشكلات التي تعارض تحقيق الكفاءة (عمرابي، 2013، صفحة 106). ويضع رواد المدرسة الرياضية ثلاثة خطوات لضمان تحقيق الكفاءة في التسيير وهي (ولد الدي، 2008، صفحة 22):

- تحديد المشكلة وتحليلها؛
- جمع البيانات الواضحة الأبعاد والعناصر المؤثرة فيها؛
- التعبير عن المشكلة في شكل رموز أو بيانات كمية، بمعنى آخر وضع نموذج رياضي لها يحدد الهدف المطلوب تحقيقه والقيود المحيطة به.

## 2. الكفاءة في مدرسة صناعة القرارات

تنسب مدرسة صناعة القرارات إلى هيربرت سيمون (Herbert Simon) الذي يرى أن المقياس الأساسي للقرارات الإدارية يجب أن يكون مقياس الكفاءة لا مقياس الفعالية، ويبرر ذلك أن استخدام الكفاءة كمعيار يقود إلى تحديد اختيار البدائل التي تؤدي إلى نتائج أكبر للعوامل المستخدمة، كما يساعد كذلك على تسهيل مهمة متخذي القرارات في اختيار البديل الذي يؤدي إلى نتيجة أكبر وتكلفة أقل، أو تحقيق أعلى لأهداف التنظيم، وفي الحالة التي يواجه فيها متخذي القرارات بديلين بنفس التكلفة، فيتم اختيار البديل الذي يضيف إلى جزء أكبر من أهداف المنظمة، أما في حالة وجود بديلين يؤديان إلى تحقيق نفس الأهداف، فإنه يتم اختيار البديل الأقل تكلفة، وعليه فالكفاءة في نظر سيمون، هي إنجاز أكبر قدر ممكن من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق الأهداف بتكاليف أقل (بورقبة، 2011، صفحة 36).

## 3. الكفاءة في مدرسة النظم

ظهرت مدرسة النظم سنة 1965 والتي كان لها الأثر الكبير في دفع مفهوم الكفاءة في الإدارة، فهي تنظر بصفة عامة إلى المؤسسات على أنها نظم اجتماعية ونفسية ومادية مفتوحة، وليست نظم مغلقة كما ساد في أوساط الفكر الكلاسيكي.

وأصبح تحقيق الكفاءة في الإدارة وفق نظرية النظم مرتبطاً بانتهاج تحليل النظم، والنظر إلى المنظمة وأعمالها ككل مترابط بتفاعل بين أجزائه، وبين البيئة الخارجية، كما تأخذ هذه المدرسة بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية معاً، ونادت بعدم وجود طريقة واحدة مثلى لتحقيق النتائج والوصول إلى الأهداف بل توجد عدة طرق مختلفة (مفتاح، 2018، صفحة 67).

## الفرع الثاني: مفهوم الكفاءة وعلاقتها ببعض المفاهيم ذات الصلة

من خلال هذا الفرع سيتم التعرض لأبرز المفاهيم التي وردت بشأن الكفاءة، بالإضافة إلى بعض المصطلحات المتداخلة معها وذات الصلة بها كالفعالية، الإنتاجية، الأداء، الكفاية، والمردودية.

## أولاً: مفهوم الكفاءة (Efficiency)

### 1. الكفاءة لغة:

حسب ابن منظور الكفاءة لغة هي: من الكفيء، تعني النظرير أو الكفاء والكفوء، والمصدر هو الكفاءة بالفتح والمد، ونقول تكافأ الشيطان أي تماثلاً. (ابن منظور، 1988، الصفحات 112-114).

وعليه فإن الكفاءة لغة هي تماثل وتعادل وتساوي الشئيين.

## 2. الكفاءة اصطلاحاً:

ارتبط مفهوم الكفاءة مع ظهور الفكر الاقتصادي الرأسمالي ببروز المشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة أساساً في آليات تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجات ورغبات الأفراد المتعددة والمستمرة (عمان، 2018، صفحة 3).

ويعود مفهوم الكفاءة تاريخياً إلى الاقتصادي الإيطالي "لفريدو باريتو" (Vilfredo Pareto) (1848-1932) الذي طور صياغة المفهوم وأصبح يعرف "بأمثلية باريتو" وحسبه فإن أي تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة (Inefficiency) (مفتاح، 2018، صفحة 67)، أو بعبارة أخرى عدم الاستخدام الأمثل للموارد كما ونوعاً (البطراني، 2017، صفحة 9). وينسحب هذا المفهوم عند دراسة الكفاءة لدى المستهلك أو لدى المنتج أو للاقتصاد ككل، فيطلق على عملية توزيع السلع على المستهلكين على أنها مثلى وفقاً "لأمثلية باريتو" إذا كان من الممكن إعادة تنظيم هذا التوزيع من أجل زيادة إشباع مستهلك أو عدة مستهلكين، دون أن ينخفض إشباع مستهلك آخر. كما يطلق على عملية توزيع عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المنتجة أنها مثلى وفقاً "لأمثلية باريتو" إذا كان من غير الممكن إعادة تنظيم الإنتاج من أجل زيادة إنتاج سلعة ما أو عدة سلع دون أن ينخفض إنتاج سلعة أخرى، ويكون الاقتصاد ككل في توازن عام وفي وضع أمثل إذا تم توزيع عوامل الإنتاج بشكل أمثل على السلع والخدمات المنتجة، وتوزيع السلع والخدمات (توزيع الدخل) بشكل أمثل على المستهلكين (بورقبة، 2011، صفحة 38).

ويعرف "فليب لورينو" (Philippe Lorino) الكفاءة على أنها: "القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، فلا يمكن أن تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط، إذ أنه لا بد من تحقيق الهدفين معاً" (Lorino, 1998, pp. 18-20).

كما عرفت المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD) على أنها: "المدى الذي تحول به الموارد - المدخلات- (من أموال وخبرة ووقت وغيرها) إلى نتائج بطريقة اقتصادية (منصوري، 2010، صفحة 71). أو هي: "العمل على تقليل الموارد المستخدمة والهدر والطاقة الإنتاجية" (قريشي، 2006، صفحة 8).

وحسب المعهد العربي للتخطيط تعرف الكفاءة على أنها: الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية، أي بعبارة أخرى اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج أقصى حد من الخدمات المالية (بوعبدلي. و عمان، 2016، صفحة 315).

وعرفها المكتب الكندي للفحص العام بأنها: "الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها لإنتاج السلع والخدمات". وحسب (شيببي و بن بوزيان، 2006، صفحة 1) تعبر الكفاءة عن "الاستخدام العقلاني والرشيد والمفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها، بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين". إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية.

ويمكن إبراز جوهر الكفاءة اعتماداً على التعاريف السابقة، بالحالات الخمسة التالية: (عمان، 2019، صفحة 6)

- رفع المخرجات مع ثبات المدخلات؛
- رفع حجم المخرجات مع خفض من حجم المدخلات؛
- رفع حجم المخرجات والمدخلات معاً، لكن نسبة الرفع في المخرجات أكبر من نسبة الرفع في المدخلات؛
- خفض حجم المدخلات مع ثبات حجم المخرجات؛
- خفض حجم المدخلات والمخرجات معاً، لكن نسبة التقليل من المدخلات أكبر من نسبة التقليل من المخرجات.

### ثانياً: علاقة الكفاءة ببعض المفاهيم ذات الصلة

في كثير من الأحيان تتداخل بعض المفاهيم مع مفهوم الكفاءة ذلك أنها وثيقة الصلة بهذا الأخير، الأمر الذي يتطلب تبيان هذا التداخل وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي:

#### 1. الفعالية

الفعالية هي "القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، فهي بذلك معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المرجوة" (بختي، 2018، صفحة 86).

وتعرفها (ساعد، 2009، صفحة 62) على أنها "تعبير عن مدى القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة، أو هي اتخاذ القرارات الصحيحة ومتابعة تنفيذها لتحقيق الأهداف العامة أو التشغيلية، أو هي أيضا مقياس لملاءمة الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها ولدرجة تحقيق هذه الأهداف".

ويمكن القول بأن الفعالية تهتم بالنتائج المحققة حيث كلما حققت المؤسسة الأهداف المسطرة كلما اتصفت بالفعالية، وتكون المؤسسة أقل فعالية إذا لم تحقق مجموعة أهدافها بالشكل المنشود أو حققت البعض منها فقط، بينما تكون المؤسسة غير فعالة إذا عجزت عن تحقيق أهدافها المرجوة بالكامل وكانت نتائجها سلبية.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الاختلاف بين الكفاءة والفعالية يكمن في أن الكفاءة تعبر عن الآليات والكيفيات المتبعة لتحقيق الأهداف المسطرة وبأقل التكاليف، بينما تعبر الفعالية عن مدى القدرة على تحقيق النتائج المنشودة من قبل صناع القرار. ومع أن هذان المفهومان متداخلان تجدر الإشارة إلى أن العلاقة الحاصلة بين الكفاءة والفعالية ليست بالضرورة إيجابية في كل الحالات فقد تكون عكسية في بعضها، بمعنى أن اتصاف المؤسسة بالفعالية لا يستوجب ضرورة تحقيقها للكفاءة وعكس ذلك صحيح. وهو ما يمكن تفسيره بأربعة حالات (برحومة، 2008، صفحة 58):

- مؤسسة كفؤة وفعالة: تتسم المؤسسة في هذه الحالة بالكفاءة والفعالية مجتمعة، بمعنى تمكنها من الموارد المتاحة لديها بشكل جيد وهو ما انعكس على تحقيقها للأهداف في الوقت المناسب وبأدنى التكاليف.
- مؤسسة كفؤة وغير فعالة: أي أن المؤسسة استخدمت الموارد المتاحة برشادة إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة وبالتالي توجد كفاءة مع غياب الفعالية.
- مؤسسة غير كفؤة وفعالة: في هذه الحالة تمكنت المؤسسة من تحقيق أهدافها ولكن بتكاليف كبيرة، وتعتبر المؤسسة هنا فعالة إلا أنه يستوجب عليها تحسين استخدام عوامل الإنتاج.
- مؤسسة غير كفؤة وغير فعالة: في هذه الحالة تعتبر المؤسسة غير رشيدة وغير فعالة اقتصاديا لأنها عجزت عن استخدام مواردها المتاحة بشكل جيد ولم تتمكن من تحقيق أهدافها المسطرة بشكل ناجح.

وحتى لو نظرنا إلى الجزئيات المكونة للمؤسسة، فإمكاننا أن نلاحظ الاختلاف بينهما، فعلى سبيل المثال بإمكان أحد مسؤولي المؤسسة أن يكون فعالا وقادرا على تحقيق الهدف أو الأهداف المحددة له،

إلا أنه يعد أقل كفاءة مقارنة بمسؤول آخر، إذ أنه يحتاج إلى تكلفة أكبر أو وقت أطول من أجل تحقيق تلك الأهداف (خالص، 2004، صفحة 388).

وعليه فإن الفعالية تهتم بنقطة النهاية ومدى القدرة على الوصول إليها، في حين أن الكفاءة تركز على الآليات والكيفيات المتبعة لأجل بلوغ تلك النقطة.

## 2. الإنتاجية

قبل التطرق للتداخل الحاصل بين مفهومي الكفاءة والإنتاجية، لا يفوتنا أن ننوه إلى اختلاف مصطلحي الإنتاج والإنتاجية ذلك أنه في كثير من الأحيان يتم الخلط بينهما، فالإنتاج هو محصلة مطلقة لكمية المنتج النهائي في حين أن الإنتاجية تعبر عن علاقة نسبية بإمكاننا قياسها كمياً بين كل من المدخلات والمدخلات.

تمثل الإنتاجية النسبة بين المدخلات والمخرجات خلال مدة زمنية معينة، والإنتاجية لا تعني الكفاءة فهي تمثل أي علاقة بين المدخلات والمخرجات وليس أفضل علاقة بينهما (الحسيني و الدوري، 2006، صفحة 227).

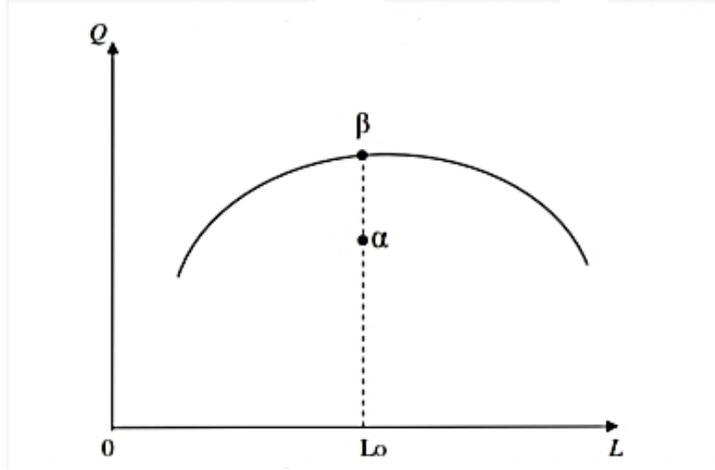
وتعرف الإنتاجية على أنها: النسبة بين الإنتاج (المخرجات) والموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية (المدخلات) أو هي مقياس لكفاءة تحويل عناصر الإنتاج إلى سلع وخدمات، فهي مقياس يستخدم لقياس حجم المدخلات المطلوب لتحقيق حجم معين من المخرجات، أي أن  $\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$  (مفتاح، 2018، صفحة 73).

والملاحظ أن هذه النسبة قد تكون سهلة الحساب إذا كانت الوحدة الإنتاجية تستخدم مدخل واحد لإنتاج مخرج واحد. وعلى العكس من ذلك، إذا كان الإنتاج يستخدم عدة مدخلات لإنتاج العديد من المخرجات، ومن هنا نميز بين الإنتاجية الجزئية التي يمكن اشتقاق جملة من المؤشرات المعبرة عنها لكل عنصر من عناصر المدخلات كإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل وغيرها من العناصر والإنتاجية الكلية والتي تعبر عن مقدار ما تنتجه كل عوامل الإنتاج (ساعد، 2017، صفحة 6).

يتضح مما تقدم وجود علاقة بين الكفاءة والإنتاجية، وعليه يمكن القول أن الإنتاجية تعبر عن القدرة على الإنتاج، في حين أن الكفاءة تعبر عن مدى توافق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط له وما يجب إنتاجه (نوي، 2010، الصفحات 12-13).

والشكل الموالي يبين الفرق بين الإنتاجية والكفاءة:

الشكل رقم (2-1): الفرق بين الإنتاجية والكفاءة



المصدر: (مولاي، 2006، صفحة 14)

ويمثل الشكل (2-1) العلاقة بين الإنتاج  $Q$  والعمل  $L$ ، حيث يمثل المنحنى الإنتاجية المتوسطة للعمل ويبدو المنحنى بهذا الشكل نظراً لتأثر الإنتاج بقانون تناقص الحجم، وتعتبر  $\alpha$  عن الإنتاج العادي للمنشأة باستخدام المدخل  $L_0$ ، في حين تمثل  $\beta$  أفضل كفاءة بإمكان المنشأة أن تبلغها باستخدام نفس المقدار من العمل ( $L_0$ ) (منصوري، 2010، صفحة 73).

### 3. الأداء

تجدر الإشارة إلى أن أصل مصطلح الأداء يعود إلى الكلمة اللاتينية (Performare) والتي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، ومن ثم اشتقت منها اللفظة الإنجليزية Performance التي يراد بها إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه (مزهوده، 2001، صفحة 86). ويقصد بالأداء: "جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة ومدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير والمقاييس المحددة، والمتعلقة بالكمية والنوعية والوقت" (شبيبي و بن بوزيان، 2006، صفحة 1).

كما يعرف على أنه: انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (Miller & Bromiley, 1990, p. 759). ومنه يتضح أن الأداء يجمع بين كيفية استخدام الموارد أي الكفاءة، والنتائج التي تم تحقيقها اعتماداً على تلك الموارد أي الفعالية، وهو ما تأكده (لعراف ز.، 2020، صفحة 22) بتعريفها للأداء على أنه "تشكيلة من الكفاءة والفعالية معا".

أما (Drucker) فيعرفه على أنه: قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال (Drucker, 2007, p. 23). أي أن الأداء يعتبر مقياساً للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الأساسي والتمثل في البقاء في سوقها واستمرارها في ممارسة نشاطها في ظل البيئة التنافسية، ومنه تمكنها من ضمان الموازنة في تحقيق مصالح مختلف الأطراف من مساهمين وعمال (بورقبة، 2011، صفحة 42).

وحسب (Philippe Lorino) يعرف الأداء بأنه: كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون ذو أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط، أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون ذو أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معا (Lorino, 1998, p. 43).

### 4. الكفاية

يشير مصطلح الكفاية إلى كفاية الشيء من عدمه، أي من جانب الكمية فقط، أما الكفاءة فتركز على الكيفيات المثلى لتحقيق الأهداف المسطرة دون إغفال جانب الكم (نوي، 2010، صفحة 14). وهذا يعني أن الكفاية تهتم بالكميات في حين تركز الكفاءة على الكيفيات والآليات بالإضافة إلى الكميات.

### 5. المردودية

تعرف المردودية على أنها كل عمل اقتصادي تستخدم فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستخدمة، وتعد المقياس النقدي للفعالية، وعليه فإن المردودية مرتبطة بالنتيجة المالية سواء كانت ربح أو خسارة، ولذلك يمكن أن يكون مؤشر المردودية موجب أو سالب، لكن الكفاءة لا يمكن أن تكون سالبة، وإذا حصل ذلك فيعني أن المؤسسة لم تقم بإنتاج أي شيء خلال السنة وهذا أمر مستحيل، ولذلك فالكفاءة ضعيفة الحساسية بالخسارة المحققة من قبل المؤسسة، قياساً بمؤشر المردودية (منصوري، 2010، صفحة 74).

يتضح مما سبق أن المفاهيم الوارد ذكرها (الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية، الأداء) هي مفاهيم تعكس الأبعاد المختلفة لعملية إنجاز المفاهيم الوظيفية (من ضمنها العملية الإنتاجية)، فإذا تعلق الأمر بالكيفية التي يتم فيها تحقيق الأهداف المسطرة فإن ذلك يعكس الكفاءة، أما إذا نظرنا من زاوية مدى تحقق الأهداف المحددة فإن الأمر هنا يتعلق بالفعالية، أما إذا نظرنا لها من زاوية إنجاز العمل وتأديته على الوجه المطلوب فإن ذلك يشير إلى الأداء (ساعد، 2009، صفحة 65). أما إذا ما ركزنا على الكميات فإننا نكون بصدد مفهوم الكفاية، في حين أن مفهوم المردودية يركز على الوضعية المالية سواء كانت ربحاً أو خسارة.

### المطلب الثاني: أنواع الكفاءة، أهداف ومعايير قياسها

بعد التطرق لمفهوم الكفاءة وعلاقتها بمختلف المفاهيم ذات الصلة سيتم من خلال هذا المطلب على أنواع الكفاءة، ومن ثم أهداف قياسها.

#### الفرع الأول: أنواع الكفاءة

تختلف الكفاءة حسب الزاوية المنظور إليها من قبل الباحث، وبإمكاننا إبراز أهم أنواع الكفاءة بصورة واضحة ودقيقة من خلال دراسة مفهوم الكفاءة وفق ثلاثة مستويات من التحليل الاقتصادي والمتمثلة في مستوى المؤسسة أو المشروع، مستوى الصناعة، ومستوى الاقتصاد ككل. وعليه نميز بين ثلاثة أنواع رئيسية للكفاءة وهي: الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة، الكفاءة الهيكلية للصناعة، وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل، إلى جانب مفاهيم أخرى للكفاءة مثل الكفاءة X والكفاءة النسبية.

#### أولاً: الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة

تعتبر الكفاءة الإنتاجية عن العلاقة بين كمية الموارد المعتمدة في الإنتاج والنتائج المحققة، وذلك من خلال تعظيم الإنتاج (المخرجات) أو تخفيض كمية المدخلات للخروج بحجم معين من الإنتاج. وتقاس بالنسبة التالية: **المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى** من الموارد المتاحة.

فكلما ارتفع مقدار هذه النسبة ارتفعت الكفاءة، وتكون هذه الأخيرة مثلى عندما تكون نسبة المخرجات الفعلية إلى المخرجات القصوى من الموارد المتاحة مساوية للواحد وذلك في حالة تساوي الناتج الحدي لعوامل الإنتاج وتكلفة كل عامل (Griffiths & Wall, 2000, p. 293).

كما يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية بأنها: "العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية، كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد" (رايس و نوي، 2012، صفحة 61). وبالتالي فإن تحقيق الكفاءة الإنتاجية يتم بإحدى الطرق التالية (ساعد، 2009، صفحة 61).

- زيادة كمية المنتج النهائي مع بقاء كمية الموارد المستخدمة ثابتة.
- زيادة كمية المنتج النهائي مع زيادة الموارد المستخدمة بنسبة أقل.
- بقاء كمية المنتج النهائي ثابتة مع انخفاض كمية الموارد المستخدمة.
- انخفاض كمية الإنتاج النهائي مع انخفاض كمية الموارد المستخدمة بنسبة أعلى.

ومنه يمكن القول أن الكفاءة الإنتاجية تعد معياراً لإبراز قدرة المؤسسة على استغلال مختلف عناصر الإنتاج المتاحة استغلالاً أمثلاً بالتوفيق بينها وتحديد مستوى هذا الاستغلال بغية تحقيق أعلى مستوى ممكن من الإنتاج في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.

وتتضمن العملية الإنتاجية جانبين: الجانب الأول تقني متمثلاً في كمية المخرجات الناتجة عن كمية العناصر المستخدمة في الإنتاج، والجانب الثاني سعري يتمثل في أسعار المدخلات، وبالتالي تركز الكفاءة الإنتاجية على مكونين أساسيين الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية (كفاءة التكلفة).

### 1. الكفاءة التقنية (الفنية) (Technical Efficiency):

يعتبر مفهوم الكفاءة التقنية أكثر المفاهيم شيوعاً للكفاءة، ويقصد بها: مقدرة المؤسسة على تعظيم مخرجاتها عند حد معين من المدخلات أو تقليل مدخلاتها للوصول إلى حد معين من المخرجات، بمعنى النظر إلى جانب المخرجات بتعظيمها أو النظر إلى جانب المدخلات بتقليلها (ساعد إ.، 2017، صفحة 9)، فمفهوم الكفاءة التقنية لا يرتبط بالأسعار، سواء من حيث تكاليف الموارد أو من حيث أسعار الاستخدامات، بل هو مفهوم يعبر عن مدى تمكن الوحدة من الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات (Farrell, 1957, p. 254) ومفاد ذلك أن الكفاءة التقنية تنصرف في جوهر تعريفها إلى:

- الزيادة الممكنة في الناتج بالاعتماد على مجموعة الموارد المتاحة؛
- التقليل الممكن في الموارد المتاحة لإنتاج كمية محددة من المخرجات.

ويمكن النظر إلى مؤشر الكفاءة الفنية من جانبين، جانب المدخلات الذي يعرف الكفاءة بأنها تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة ويعبر عنه بمقياس أو معيار الادخار أو التخفيض في المدخلات، ويتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات والمخرجات (أي أخذ المدخلات بعين الاعتبار) بالمدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفؤة (المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء / المدخلات الفعلية)، وعليه فإن الوحدة الكفؤة هي التي تكون لديها المدخلات الفعلية تساوي المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفؤة وبذلك تتحقق نسبة تساوي الواحد الصحيح وتكون كفؤة فنياً، أما الوحدة غير الكفؤة فتكون لديها المدخلات الفعلية أكبر من المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفؤة وبالتالي تحقق نسبة أقل من الواحد وتكون غير كفؤة تقنياً، أما الجانب الآخر للكفاءة الفنية فهو جانب المخرجات الذي يعرف الكفاءة بأنها تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة ويعبر عنه بمقياس أو معيار زيادة المخرجات، ويتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات والمخرجات (أي أخذ المخرجات

بعين الاعتبار) بالمرجات الكفاء لنفس المدخلات، أي هي النسبة بين المرجات الفعلية والمرجات الممكن تحقيقها عند مستوى الحد الكفو باستخدام المدخلات الفعلية (المرجات الفعلية / المرجات الكامنة لنفس المدخلات)، وعليه فالوحدة الكفاء تقنيا هي تلك الوحدة التي تحقق نسبة الواحد وتكون مرجاتها الفعلية تساوي المرجات الكامنة لمدخلاتها الفعلية؛ أما الوحدة غير الكفاء تقنيا فهي التي تحقق نسبة أقل من الواحد وتكون مرجاتها الفعلية أقل من المرجات الكامنة لمدخلاتها (بن خنو و قريشي، 2013، صفحة 140).

فحسب (Farrell, 1957, p. 254) فإن درجة الكفاءة التقنية تنحصر بين الواحد والصففر؛ فإذا كانت درجة الكفاءة تساوي الواحد، فهذا يعني أن الوحدة كفو تقنيا. وكل محاولة للزيادة في تحسين الكفاءة بتعديل مستوى المدخلات أو المرجات يكون ليس مجديا. أما إذا كانت الكفاءة أقل من الواحد، فهذا يعني وجود جانب من اللاكفاءة في الوحدة يستدعي إعادة النظر فيه، وبالتالي تحسب الكفاءة سواء من جانب المدخلات أو المرجات.

ومن أجل الحكم على مدى تحقق الكفاءة الفنية في الإنتاج هناك العديد من المعايير، وتتمثل أهمها في معيار الحجم الأمثل، ومعيار التخصص، ومعيار تكاليف الإنتاج، ومن أهم المقاييس المستخدمة للكفاءة الفنية دالة الإنتاج وعادة ما يتم التعبير عن مدخلات دالة الإنتاج (عوامل الإنتاج) ومرجاتها (حجم الناتج) بصورة كمية، وينطوي ذلك على قياس للناتج الحدي أو مرونة الإنتاج على طبيعة وشكل الدالة المستخدمة، ففي الدالة الخطية نحصل على الناتج الحدي بصورة مباشرة، أما في الدالة الأسية فإننا نحصل على مرونة الإنتاج (ساعد إ.، 2017، صفحة 9).

وتنقسم الكفاءة التقنية إلى قسمين، كفاءة تقنية بحتة (صرفة) وكفاءة حجمية. تقيس الكفاءة التقنية البحتة كفاءة الوحدة في إطار تنفيذ خطة إنتاج كفو عند استخدام مدخلات الإنتاج؛ أي مدى نجاح الوحدة في تحويل المدخلات إلى مرجات. أما الكفاءة الحجمية فتقيس تناسب حجم الأنشطة أو الخدمات التي تقدمها الوحدة مع الحجم الأمثل وكذا إنتاجيته الفعلية. ومن خلال الوقوف على الكفاءة الحجمية يمكن تحديد الإنتاجية المفقودة الناتجة عن اللاكفاءة؛ أي انعكاس مدى نجاح المؤسسة في العمل ضمن الحجم المناسب (بن عثمان، 2015).

## 2. الكفاءة التخصيضية (السعرية) (Allocative Efficiency):

تعبر الكفاءة التخصيضية عن الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين بالحسبان تكاليف استخدامها، وبالتالي تشير الكفاءة التخصيضية إلى إنتاج أفضل

توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة (بن ساحة، 2013، صفحة 95). فلولوصول إلى مستوى هذه الكفاءة ينبغي على الوحدة الاقتصادية اختيار المزيج الأمثل لمستويات أسعار المدخلات والمخرجات للتوصل إلى الهدف الاقتصادي. وعادة ما يتم ذلك بتدنية التكاليف أو بتعظيم العوائد، فالكفاءة السعرية تنتج عن إمكانيات تكييف الإنتاج مع هيكل الأسعار النسبية، فكلما أتاحت المعلومة حول السعر فإنه يمكن توظيفها في تسيير أسعار موارد الإنتاج، وبالتالي التوصل إلى إمكانية تطبيق هدف تدنية التكلفة (بن عثمان، 2015، الصفحات 10-11).

وتشير إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد، يحدث هذا عندما يكون هناك توزيع أمثل للسلع والخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار تفضيلات المستهلك، وعلى مستوى الإنتاج، تتحدد الكفاءة التخصيصية حين يتساوى السعر مع التكلفة الحدية (MC) للإنتاج، لأن المستهلك في هذه الحالة على استعداد لدفع الثمن الذي يعادل المنفعة الحدية التي تحصل عليها، وبالتالي يتم تحقيق التوزيع الأمثل عندما تكون المنفعة الحدية للسلعة تساوي التكلفة الحدية. وفي النظرية الاقتصادية تقيس كفاءة التخصيص نجاح الشركة في اختيار المزيج الأمثل للمدخلات في ظل مزيج معين من أسعار المدخلات (ساعد إ.، 2017، صفحة 9).

وعليه فإن تمكن المؤسسة من تحقيق أقصى ناتج ممكن بالاعتماد على مواردها المتاحة أو التقليل الممكن من كمية مدخلاتها لإنتاج حد معين من المخرجات (الكفاءة التقنية)، وكذا توفيقها في اختيار المزيج الأمثل للمدخلات في ضوء أسعارها (الكفاءة التخصيصية)، يجعلها كفؤة اقتصادياً، بمعنى أنها تصل إلى درجة الكفاءة الإنتاجية أو ما يطلق عليها بالكفاءة الاقتصادية أو الكفاءة الكلية.

وتترتب على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية مجموعة آثار متمثلة فيما يلي (بورقبة، 2011، صفحة 47):

- زيادة الناتج الكلي للمؤسسة؛
- انخفاض تكلفة إنتاج كل وحدة من وحدات الإنتاج، ومن ثم ميل سعر الوحدة من الناتج إلى الانخفاض؛
- انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات بعض الصناعات الأخرى.

### ثانياً: الكفاءة الهيكلية للصناعة

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية عن الكفاءة التقنية لصناعة معينة، والأمريكي (Farrell) هو أول من تطرق لهذا المفهوم وذلك سنة 1957، ومن ثم طوره كل من (Hjalmarsson & Forsund) من

خلال الدراسة التي قدامها خلال عامي 1974 و1978، وتهدف هذه الكفاءة إلى قياس مدى استمرارية تطور الصناعة وتحسن أدائها اعتمادا على أفضل مؤسساتها وفروعها.

وحسب (Farrell) فإن الكفاءة الهيكلية تقاس من خلال حساب المعدل الذي تم ترجيحه للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تكون الصناعة، ويكون الترجيح بمعامل الكمية الخاص بكل مؤسسة داخل الصناعة، حيث يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة لقطاع الصناعة ككل، وبالتالي تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات (Farrell, 1957, p. 258). وعليه يمكن التعبير عن الكفاءة الهيكلية بالصيغة التالية:

$$\text{الكفاءة الهيكلية} = \text{الكفاءة التقنية للمؤسسات} \times \text{معاملاتها} / \text{عدد المؤسسات}$$

وتختلف وجهة نظر كل من (Hjalmarsson & Forsund) عن وجهة نظر (Farrell) في قياس الكفاءة الهيكلية حيث يعتقدان أن المعدل المرجح، قد يكون كفاء من الناحية التقنية وغير كفاء من الناحية الاقتصادية بالاعتماد على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة، وبالتالي يأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات وكذا المخرجات عوضا عن المعدل المرجح، وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة هما: الكفاءة الهيكلية التقنية (Structural Technical Efficiency) والكفاءة الهيكلية للحجم (Structural Scale Efficiency) حيث تقيس الأولى مستوى الادخار في المدخلات، بينما تقيس الثانية الزيادة في الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة وللصناعة (بورقبة، 2011، صفحة 47).

### ثالثا: كفاءة تخصيص الموارد

إن الهدف من كفاءة تخصيص الموارد هو قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بصورة مثلى، ويعتقد أغلبية الاقتصاديين أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، إلا أن أدلة الدراسات التطبيقية توضح أن الخسارة في الرفاه الاجتماعي الناتجة عن عدم تخصيص الكفاء للموارد تمثل نسبة تقل عن 1% من الناتج الوطني الإجمالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويتم الاعتماد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية في تحليل كفاءة تخصيص الموارد وذلك من خلال مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة. ومصطلح كفاءة تخصيص الموارد لا يقتصر على خسارة الرفاه الاجتماعي فقط وإنما يتم استخدامه كمقياس لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وكذا على مستوى المستهلكين (ضيف، 2015، صفحة 96).

رابعاً: كفاءة إكس (X)

تمثل كفاءة إكس مقياس إضافي لتخصيص الموارد على مستوى كل من المؤسسة والصناعة والاقتصاد ككل، ويعد الاقتصادي (Leibenstein) أول من طور هذا النوع من الكفاءة وذلك سنة 1966، معتمداً على الفرضية الأساسية التي مفادها أن "لا الأفراد ولا المؤسسات ولا الصناعات هي منتجة كما ينبغي"، وعلية فإن مسألة الكفاءة في إطار هذا المجال تعود إلى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة. كما يعتقد أن العمال والموظفين سيحرصون على تحقيق مستوى إنتاجي قريب من المستوى الأمثل وذلك في ظل وجود نظام حوافز قوي، وفي ظل ظروف أخرى والعديد من المحفزات قد يوفق العمال لإنتاج المزيد الذي يفوق المستوى الأمثل. ويرى أن كفاءة إكس مثل كفاءة تخصيص الموارد تعود إلى الفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد والاستخدام الفعلي لها، وهو ما يمثل درجة كفاءة إكس وبصورة عامة فإن العديد من الدراسات تثبت وجود كفاءة إكس وأنها خاصية مميزة للقطاع العام (الهيبل، 2013، صفحة 25).

خامساً: الكفاءة النسبية

قام الأمريكي (Farrell) بوضع أسس القياس الحديث للكفاءة استناداً إلى أعمال (Debrew, 1951) المتعلقة بتحليل الكفاءة، والذي يخص النسب المفروضة للموارد المستخدمة مع أخذ النشاط العام للمؤسسة بعين الاعتبار عوضاً عن حساب كل مؤشر إنتاجية منفرداً بالنسبة لكل مدخل، حيث يرى (Farrell) أن مفهوم الكفاءة يتضمن نجاح مؤسسة معينة في تحقيق أقصى ناتج ممكن بالاعتماد على مجموعة من الموارد المتاحة، فقد استغنى عن قياس الكفاءة المطلقة المرتكزة على الوضع المثالي المحدد سلفاً وقام باقتراح قياس للكفاءة النسبية أو قياس للانحراف بالنسبة لأفضل أداء في المجموعة، ومنه تكون هناك إمكانية لتفسير انحراف الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج. ويتلخص القياس النسبي للكفاءة في تحديد الوحدات أو المؤسسات الأكثر كفاءة داخل مجموعة متجانسة من الوحدات المقارنة، والذي يتحقق انطلاقاً من مجموعة المشاهدات المتاحة، الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن مختلف الطرق التي تتيح تحديد الوحدات الأكثر كفاءة والأخرى الأقل كفاءة. فكفاءة أي وحدة تكون مقيمة بالنسبة لأحسن الممارسات المشاهدة وليس بالنسبة للأهداف الاقتصادية والتقنية الصرفة، وعليه تعد درجات الكفاءة عبارة عن قياسات للأداء النسبي، ومن أجل تحويل الوحدة غير الكفؤة نسبياً إلى وحدة كفؤة نسبياً يجب تحديد نسب مدخلات أو مخرجات العملية الإنتاجية لتقليص المسافة بين نتائج هذه الوحدة ونتائج الوحدات المثالية من حيث الكفاءة، وبالتالي فإن الكفاءة النسبية هي الكفاءة الفعلية المرتبطة بالأعداد الذين تمكنوا من تحقيق أفضل كفاءة والمستخدمين لنفس التقنية ومواجهتهم لظروف سوقية متشابهة مع

سعيهم لتحقيق أهداف واحدة، ومفاد ذلك تحديد الوحدات الأكثر كفاءة داخل مجموعة متجانسة من الوحدات الإنتاجية وبعد ذلك قياس المسافة الفاصلة بين الوحدات المتبقية (بن عثمان، 2015، الصفحات 12-13).

فالكفاءة النسبية تمثل مقياس للكفاءة سواء كفاءة اقتصادية أو مجزأة إلى كفاءة تقنية أو كفاءة سعرية، لمؤسستين أو أكثر بمعنى مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل نفس الصناعة، وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الإنتاجية للمؤسسات أو للمؤسسات محل الدراسة، من خلال مقارنة النسبة الواحدة في استخدام مراحل الإنتاج (مفتاح، 2018، صفحة 72). وتعتبر الكفاءة النسبية عن معدل مجموع المخرجات الموزونة لوحدة ما إلى مجموع المدخلات الموزونة لنفس الوحدة (حسن، 2019، صفحة 121).

ويترتب عن دمج مفهوم الكفاءة النسبية في عمليات القياس الكمي للكفاءة الاقتصادية عدة إيجابيات تتمثل فيما يلي (بن عثمان، 2015، صفحة 13):

- تيسير المقارنة بين الوحدات المتماثلة؛
- الحصول على معلومات حول الكفاءة النسبية للوحدة؛
- تسهيل إجراء تحليل معمق عند رصد القياسات في الكفاءة النسبية لمختلف الوحدات المدروسة مما يمكن من الوقوف على العوامل المؤدية للانحرافات الحاصلة؛
- وجود أثر على السياسة الاقتصادية المرتبطة بتحسين الكفاءة متولد عن التحليلات التي تم القيام بها.

### سادسا: كفاءة الأسواق المالية

يعد الإنجليزي يوجان فاما (Eugène Fama) هو أول من صاغ نظرية كفاءة الأسواق المالية خلال سنة 1965، وعرفها كما يلي: "يكون السوق المالي كفؤا إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين وفي أي لحظة من الزمن، منعكسة في سرعة وفي اللحظة ذاتها" (مفتاح، 2018، صفحة 72). وعرفها كذلك بأنها السوق الذي يعكس وبصورة كلية كافة المعلومات المتاحة عن الشركة أو الهيئة الصادرة للأوراق، سواء كانت تلك المعلومات عبارة عن قوائم مالية أو معلومات منشورة من خلال وسائل الإعلام أو في السجل التاريخي لأسعار الأوراق المالية، وغيرها من المعلومات التي تؤثر على أداء الشركة والقيمة السوقية لأوراقها المالية.

الفرع الثاني: أهداف ومعايير قياس الكفاءة

تقاس الكفاءة لعدة أهداف نوضحها فيما يلي (بورقبة، 2011، صفحة 51):

أولاً: أهداف قياس الكفاءة

يحقق قياس الكفاءة مجموعة أهداف تتمثل فيما يلي:

**1. هدف إعلامي:** يسمح قياس الكفاءة بتقديم معلومات للمسيرين والمسؤولين والتي من شأنها أن تساعد هؤلاء الأخيرين على اختيار الاستراتيجيات العملية وتحديد الأولويات على المستوى العام للمصرف من خلال معايير الكفاءة، بالإضافة إلى توجيه الشخصيات بصورة مبدئية، ذلك أن تحديد معايير قياس الكفاءة تعد طريقة مميزة من أجل معرفة الاختيارات الاستراتيجية على مستوى المؤسسات، فهي تسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف العامة للمؤسسة والأفعال المتخذة على مستوى الفروع التابعة لها، ويعود هذا التعارض للبعد الجغرافي للفروع وكذا نوعية وتخصص كل فرع بالإضافة إلى التحولات الاستراتيجية، ويؤدي قياس الكفاءة كذلك إلى إعلام كل المستويات في المؤسسة بالنتائج التي تم تحقيقها كما يخلق نوعاً من الاتصال بين مسيري وموظفي المؤسسة.

**2. هدف تحفيزي:** لقياس الكفاءة دوراً هاماً في تحفيز وتشجيع المسؤولين على تحقيق الأهداف المرجوة بدفعهم لخلق الكفاءة داخل البنك بالاعتماد على نظام التعويضات والعقوبات.

**3. هدف توجيهي:** يخلق قياس الكفاءة نوعاً حركية والديناميكية في المؤسسات، فمن الشائع أن القياس يؤدي إلى التسيير الجيد، فقياس الكفاءة يتيح للمسؤولين اتخاذ القرارات المناسبة، وعليه فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم وضمان متابعة تصميم اختيار القرارات الاستراتيجية من خلف عملية التحكم ويفضل عملية القياس يتم استخراج مختلف الانحرافات بين ما تم تحقيقه فعلاً وما تم تقديره مسبقاً، ومن خلال التحليل تتم معرفة مسببات تلك الانحرافات وتشخيصها ومن ثم اتخاذ القرارات الصحيحة.

ثانياً: معايير الكفاءة

يتطلب قياس الكفاءة توفر جملة من المعايير من أجل الوقوف على مستوى أداء المنشأة، والمعيار هو كل وسيلة قياس يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة، وقد يأخذ المعيار أشكالاً مختلفة، فيكون قاعدة قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ويمكن أن يكون عبارة عن جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعدلات تغذى بمعلومات إحصائية من واقع المشروع

أو القطاع، وفي الغالب يستند المحللون إلى معايير رياضية رقمية لأنها أكثر دقة في التعبير عن واقع الظاهرة (الكرخي، 2007، صفحة 57).

وتوفر المعايير نقاط مرجعية لقياس وتقييم الكفاءة، ويمكن أن تساعد عدة معايير لتكون نقاط مرجعية، والتي تمثل مستوى معقول من الكفاءة المرغوبة، وتصنف المعايير إلى (منصوري، 2010، صفحة 76):

### 1. البيانات التاريخية

تستند المعايير التاريخية على البيانات والمعلومات والإحصاءات عن نشاط الوحدة في السنوات السابقة ولأية فترة ماضية يراها المقومون أو مسطّروا المعايير مناسبة في ظل طبيعة نشاط الوحدة والظروف المحيطة بها، وتشكل معدلات الإنتاجية بيانات جيدة لما كان عليه الأداء في الفترات السابقة، والتي بإمكانها أن تساعد كمرجع من أجل تقييم مستوى الكفاءة الحالي.

### 2. الطاقة الإنتاجية

تستند هذه المعايير من تكنولوجيا الآلات والمعدات، كإنتاجية التصميمية والطاقة القصوى، كأن يعبر عن الطاقة التصميمية للمعمل بكذا طن من الإنتاج ويستعمل مواد أولية محددة بالأوزان والأحجام ويعمل في تشغيله عدد معين من العمال والإداريين والمشرفين وغيرهم، ويتم أخذها من معلومات ذات صلة بتصميم الآلات وقدراتها الإنتاجية.

### 3. المعايير المالية والمحاسبية

تعتمد المعايير المالية والمحاسبية على المؤشرات المستخرجة من سجلات الشركة المالية والمحاسبية كالأرباح والإيرادات والنفقات والأصول والخصوم والمبيعات وغيرها، من أجل تحديد العلاقة بين المؤشرات وكذا الوقوف على مدى كفاءة الإدارة في حسن تدبير الأموال وتسييرها وتوظيفها في تحقيق أهداف المنشأة.

### 4. المعايير الاقتصادية

تعنى هذه المعايير بمفهوم العمل كعامل أساسي وحاسم في العملية الإنتاجية أما بقية العناصر فيتم تحويلها إلى قيمة عمل مادية، من خلال قسمة قيمة المخرجات أو المدخلات على متوسط الأجر السنوية للعاملين وبعبارة أخرى تأخذ المعايير الاقتصادية بالعمل الحي والعمل المتجسد من الآلات

والمواد الأولية ورأس المال وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى عند مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

### 5. المقارنات بين المنشآت (المقارنة المرجعية)

يمكننا تقييم كفاءة المنشأة مقارنتها بمعايير استتبقت من منشأة أخرى تمارس نفس النشاط، والتي تكون رائدة في مجالها، أو المقارنة بالمعايير في قطاع نوع المنشأة.

### المبحث الثاني: ماهية الكفاءة المصرفية

يحظى موضوع الكفاءة في القطاع المصرفي بأهمية بالغة، وذلك للدور الفاعل الذي يلعبه هذا القطاع في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي ظل ما شهده العالم من تحرير مالي وعولمة الأسواق المالية وانفتاح عالمي، ومختلف التطورات والمستجدات الحاصلة، الذي زاد من شدة المنافسة وجعل البنوك تواجه مخاطر عدة، أصبح الاهتمام بأمر الكفاءة المصرفية بشكل خاص ضرورة حتمية، إذ أصبح لزاما على البنوك التركيز على كفاءتها وفي مختلف المستويات وذلك من أجل تعزيز قدرتها التنافسية وتدعيم الثقة بها وكذا ضمان محافظتها على ممارسة نشاطاتها باستمرار.

ومن هذا المنطلق اختص هذا المبحث بماهية الكفاءة المصرفية، إذ تم تقسيمه إلى مطلبين رئيسيين:

✓ **المطلب الأول: مفهوم وأنواع الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها**

✓ **المطلب الثاني: مناهج الكفاءة المصرفية**

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

من خلال هذا المطلب سيتم تسليط الضوء مفهوم الكفاءة المصرفية، ومن ثم نعرض أبرز أنواعها، وأهم العوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى والمتمثل أساسا في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة (جلس و الهبيل، 2014، صفحة 139).

ولكن قد يبرز الاختلاف عند تحديد مدخلات ومخرجات البنك مقارنة بتحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة الاقتصادية التي تتسم عملياتها الإنتاجية بالوضوح والسهولة، في حين يعتبر البنك مؤسسة متعددة المنتجات (Multi-Product Firm) وذلك لتعدد وتنوع وتداخل أنشطتها. كما تتميز أعمال البنك بالتغير والتجدد والاستمرارية سواء على مستوى صيغ التمويل أو الخدمات المصرفية أو استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ أو على مستوى البيئة والمحيط الذي يعمل فيه البنك كاستقطاب عملاء ومتعاملين جدد أو ظهور منافسين جدد أو ظهور أسواق جديدة إلى جانب مختلف التغيرات السريعة في المجال المالي والمصرفي خاصة. وعليه تبدو العملية الإنتاجية في البنك أكثر تعقيدا وتداخلا مما هي عليه في المؤسسة الاقتصادية (بن ختو و قريشي، 2013، صفحة 140)

ويحتوي مفهوم الكفاءة المصرفية على معان واسعة ولا يمكن حصره في نطاق ضيق، إذ تعددت التعاريف التي تناولت هذا المفهوم استنادا إلى آراء ووجهات نظر الباحثين والكتاب، ويشير مقياس الكفاءة المصرفية إلى ما إذا كان المصرف يستخدم الحد الأدنى من حجم المدخلات لإنتاج كمية معينة من المخرجات أو تعظيم كمية المخرجات في ظل بقاء حجم المدخلات ثابت (Fethi & Pasiouras, 2010, p. 190).

وتكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة. وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى" (رايس و نوي، 2012، صفحة 61)

وعليه تشمل الكفاءة المصرفية عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية (بوخاري و بن ساحة ، 2011، صفحة 135):

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف؛
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل ويطلق عليها كفاءة الحجم؛
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط ويعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق.

وتتمثل أهمية الكفاءة المصرفية فيما يلي (جعدي، 2014، صفحة 28):

- ✓ يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك، وكذا توفر معدل مناسب من رأس المال من شأنه أن يقلل من المخاطر التي تتعلق بالاستثمارات الأكثر ربحية؛
- ✓ إن الالتزام بمعايير الإقراض الموضوعية من طرف السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول، وبالتالي على الربحية؛
- ✓ توفر إدارة كفاءة والذي يكون نتيجة ارتفاع معدلات الكفاءة، ذلك أن الإدارة الكفؤة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع صافي دخل البنك؛
- ✓ الإجماع على العناصر السالفة الذكر، بمنظومة بنكية واحدة، يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة والمتمثل في تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر ذلك هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات سيولة كافية، وهو ما يجعل البنك أكثر كفاءة؛
- ✓ السعي نحو فرص استثمار جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يمكن هذا الأخير من تحقيق أرباح أكبر بأقل التكاليف وذلك بتبني استراتيجية التنويع في الاستثمار، من أجل تنويع مخاطر الاستثمار والتخفيض من حدتها وتأثيرها على البنك.
- ✓ محاولة تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع المحافظة على الجودة المرتفعة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال، تمكن من تمويل استثمارات أخرى تتولد عنها أرباح إضافية إلى جانب تعزيز وتنشيط المركز المالي للبنك.

الفرع الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية

للكفاءة المصرفية عدة أنواع نستعرضها بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولاً: كفاءة التكاليف (Cost Efficiency)

تم التطرق إلى الكفاءة الإنتاجية فيما سبق والتي تعني العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية وتعد محصلة الكفاءة التقنية والتخصيصية.

لا تختلف الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية عنها في المؤسسة المصرفية، باعتبار المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم مختلف عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال والودائع لإنتاج القروض والخدمات والمنتجات المصرفية وغيرها، وتعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف (Cost Efficiency Overall) (قريشي، 2006، صفحة 84).

وتقيس كفاءة التكاليف التغير في تكاليف البنك بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتتميز بها البنوك الكفؤة إدارياً من خلال ممارسة هذه الأخيرة رقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار مخفضة للتكاليف، وبكميات مناسبة للقدر اللازم للتشغيل الأمثل للبنك، كما أن كفاءة التكلفة يمكن أن تنتج من اعتماد إدارة البنك على تقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى، وعملياً تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة، ويعزى نقص الكفاءة هنا إلى استخدام كمية أكبر من المدخلات، وذلك في ظل الأسعار السائدة لها وكمية المخرجات (الكور، و الفيومي، 2007، صفحة 256). وبشكل نسبي فإن الانحرافات الصغيرة عن حد التكلفة يمكن أن تكون خارجة عن نطاق رقابة إدارة البنك (بسبب تأثيرات عشوائية لبعض الظروف الجيدة أو السيئة)، مما يؤدي إلى انحرافات بسيطة، أما الانحرافات الكبيرة عن حد التكلفة الأمثل فالأرجح أنها تشير إلى عدم قدرة الإدارة وضعف مستواها في الرقابة على التكاليف والتحكم فيها، وتشير أيضاً إلى انخفاض مستوى التخطيط لمدخلات العملية الإنتاجية، وبهذا تتخفف كفاءة التكاليف بحيث تكون مدخلات البنك أكبر من الحد الأدنى اللازم لإنتاج مخرجات بأقل تكلفة ممكنة، ينتج عنها مستويات من عدم الكفاءة تسهم في زيادة المخاطرة وتخفف معدلات أداء البنك (الكور، 2010، صفحة 7).

## ثانياً: كفاءة الأرباح (Profit Efficiency)

إن مفهوم كفاءة الأرباح أوسع من كفاءة التكلفة نظراً لأخذه بعين الاعتبار الآثار المترتبة على اختيار اتجاه معين من الإنتاج على كل من التكاليف والعوائد (ساعد إ.، 2017، صفحة 23)، وتقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح البنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات أفضل أداء، وتعكس كفاءة الأرباح الهدف الأساسي للبنك والمتمثل في تعظيم أرباحه، من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات، ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المطلوبة التي تم التخطيط لها، أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات (ضيف، 2015، صفحة 118).

وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين كفاءة الأرباح المعيارية وكفاءة الأرباح البديلة (الفيومي و الكور، 2008، الصفحات 26-27):

### 1. كفاءة الأرباح المعيارية

يفترض حد الربح المعياري وجود منافسة كاملة في أسواق المدخلات والمخرجات، لأجل ذلك تستخدم الأسعار كما هي، لدى تحاول البنوك تعظيم أرباحها كلما زاد الفرق بين أسعار المخرجات وأسعار المدخلات، وتعمل البنوك على تعظيم أرباحها بواسطة تعديل مقادير المدخلات والمخرجات، ذلك أن الربح المعياري يفترض وجود قوة سوقية في التسعير.

### 2. كفاءة الأرباح البديلة

وتقيس كفاءة الربحية للبنك مع أخذ العوامل البيئية بعين الاعتبار، ومن ثم تعكس كفاءة الربحية جهود إدارة البنك، وتختلف عن كفاءة الأرباح المعيارية في كونها تعتمد على استخدام كميات الإنتاج عوضاً عن أسعار المخرجات (ضيف، 2015، صفحة 118)، حيث يفترض الربح البديل وجود قوة السوق الممارسة على الأسعار، مما يجعلها تستبعد المنافسة في أسواق المدخلات والمخرجات، وعلى أساس ذلك يعتمد على الدخل لحساب كفاءة الربح البديل، وتعظم الأرباح كلما زاد الفرق بين دخل المصرف وقيمة المدخلات.

وتعتبر كفاءة الأرباح (المعيارية والبديلة) من أبرز مفاهيم الكفاءة الاقتصادية شمولية، فعند مقارنتها مع كفاءة التكاليف يتبين أن كفاءة الأرباح تعتمد من خلال نتائجها على كل من التكاليف والإيرادات، وبذلك فهي توفر معلومات شاملة ومفيدة في تحليل كفاءة المصرف، ذلك أن الدراسات التي لا تأخذ مفهوم

كفاءة الأرباح بعين الاعتبار قد تكون نتائجها مغلوطة وخادعة، فالنظر بصورة جزئية لنتائج كفاءة التكاليف، من الممكن أن يشير إلى عدم كفاءة التكاليف، نظرا لزيادة تكاليف مصرف معين عبر الزمن احتساب احتمالية الزيادة في الإيرادات بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف (الكور، و الفيومي، 2007، صفحة 256).

### ثالثا: كفاءة وفيات الحجم

تشير كفاءة الحجم في المصرف إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات، مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة، وذلك من خلال عدة عوامل، كالتوزيع الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة، توزيع التكاليف الثابتة أو تمديد مستويات مختلفة من الإنتاج أو عن طريق تمديد دورات الإنتاج وغيرها من العوامل (مفتاح، 2018، صفحة 244). وبذلك تشير وفيات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم (رايس و نوي، 2012، صفحة 62).

وتعرف وفيات الحجم بأنها: "تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في المشروع" (دريدي، 2021، صفحة 95). أو تتحقق وفيات الحجم بالنسبة للمصرف عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاط المصرف، أو تشير وفيات الحجم إلى الحالة التي يترتب فيها على زيادة حجم الطاقة الإنتاجية وانخفاض في تكلفة الوحدة (الهبيل، 2013، صفحة 31).

يكتسي قياس وفيات الحجم أهمية كبيرة للمؤسسة المصرفية، حيث يتم عن طريق تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاجية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج، ويبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، الأمر الذي يجعل المؤسسة المصرفية قادرة على التوسع في إنتاجها كلما كانت تكاليفها متناقصة، في حين أنها تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها للحجم الأمثل (قرشي، 2006، صفحة 65). وبالتالي تقيس كفاءة الحجم مقدار الدرجة التي بإمكان المصرف أن يتوسع بها طبقا لعدد عملياته أو مقدار التقلب في الإنتاج نتيجة لتقلب عناصر الإنتاج في وقت واحد (الكعبي و اليساري، 2020، صفحة 62).

وعند قياس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم والتي تقيس التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج، يمكننا إيجاد الحالات التالية (دريدي، 2021، صفحة 95):

- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أكبر من الواحد، تكون غلة الحجم متزايدة، (أي نسبة الزيادة في المخرجات أكبر من نسبة الزيادة في المدخلات)؛

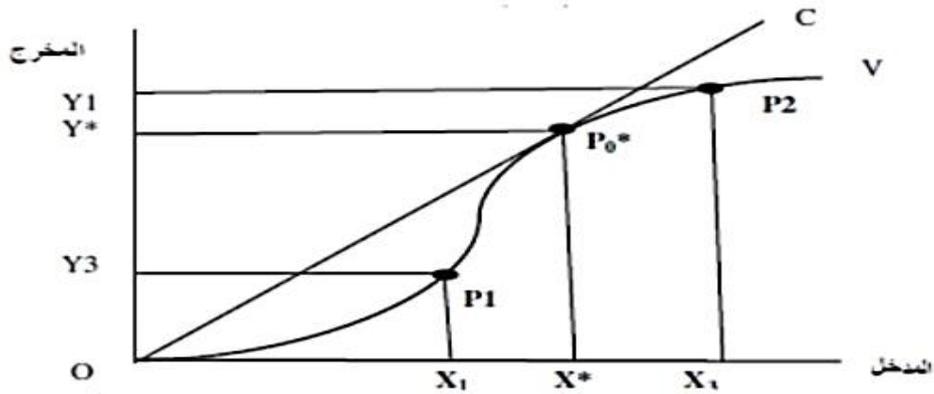
- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أقل من الواحد، تكون غلة الحجم متناقصة، (أي نسبة الزيادة في المخرجات أقل من نسبة الزيادة في المدخلات)؛
- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير في عناصر الإنتاج مساويا للواحد، تكون غلة الحجم ثابتة، (أي نسبة الزيادة في المخرجات بنفس نسبة زيادة المدخلات).

وبالتالي يمكن القول أن وفرات الحجم ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الأدنى الكفاء، وعليه فإن:

وفرات الحجم = غلة الحجم - 1، وعليه تكون وفرات الحجم موجبة إذا كانت غلة الحجم متزايدة، وتكون سالبة إذا كانت غلة الحجم متناقصة، وتكون معدومة في حالة ثبات غلة الحجم.

ويبين الشكل رقم (2-2) الكفاءة الحجمية بافتراض وجود عنصر إنتاجي واحد يقابله منتج واحد، حيث يمثل المنحنى (OV) منحنى الإنتاج الممكن، الذي يعبر عن الحالات الثلاث لعوائد الحجم (المتزايد، المتناقص، والثابت)، يكون أعلى مستوى لحجم الإنتاج عند النقطة ( $P_0^*$ ) أين تعظم نسبة الإنتاج إلى العنصر الإنتاجي، أما أعلى وأسفل هذه النقطة (النقطتين  $P_1$  و  $P_2$ ) يمثلان حالة اللاكفاءة الحجمية للإنتاج، حيث تمثل النقطة ( $P_1$ ) حالة عائد الحجم المتزايدة والنقطة ( $P_2$ ) حالة عائد الحجم المتناقصة (الحمداي س.، 2019، صفحة 65).

الشكل رقم (2-2): الكفاءة الحجمية



Source : (Ahuja, 2009, p. 444).

### رابعاً: كفاءة وفرات النطاق

تعتبر كفاءة وفرات النطاق عن قدرة المصرف على إنتاج مزيجاً من المنتجات بتكلفة إجمالية تقل عن تكلفة إنتاج كل منتج من المزيج على حدى، ويتصف المصرف بالكفاءة في تنوع منتجاته إذا كان غير قادر على ذلك، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجات أو أكثر، وبالتالي بإمكان المصرف توسيع نطاق أعماله ورفع مجال عملياته المصرفية وعليه يكون قادراً على التخفيض من التكلفة المتوسطة بتحويله إلى بنك كبير بدلالة مزيج منتجاته، والرفع من حجمه دون الاضطرار لفتح فروع أخرى وتركيب المزيد من أجهزة الصراف وغيرها (قريشي، 2006، صفحة 70).

فبافتراض أن بنكا ما ينتج منتجين (أ) و(ب)، فتكون هذه النسبة كالتالي (ساعد ا.، 2009، صفحة 71):

$$[\text{تكلفة إنتاج المنتج (أ)} + \text{تكلفة إنتاج المنتج (ب)}] - \text{تكلفة إنتاج المنتجين معا (أ + ب)}$$

تكلفة إنتاج المنتجين معا (أ + ب)

ولكي يتمكن هذا البنك من تحقيق وفرات النطاق يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الصفر، أي أن تكاليف إنتاج المنتجين معا تقل عن مجموع تكلفتهم إنتاج كل منتج على حدا.

وتجدر الإشارة على أن هناك ثلاث جوانب للنطاق والتي تشمل ما يلي (حسينو، 2018، صفحة 5):

1. **نطاق وفرات التكاليف:** وتعتبر عن القدرة على الحد من متوسط إجمالي تكاليف الإنتاج، ويتم ذلك من خلال إنتاج مجموعة أكثر تنوعاً من المنتجات أو الخدمات.

2. **نطاق وفرات الإيرادات:** والتي تشير إلى الزيادة في إجمالي الإيرادات الناتجة عن إنتاج مختلف أصناف المنتجات أو الخدمات معا عوضاً عن إنتاجها بشكل منفصل.

3. **كفاءة نطاق الربحية:** وتشير بشكل عام للأرباح المتزايدة عن إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات أو الخدمات، وتحقيق كفاءة نطاق الربحية يشمل تحقيق كل من كفاءة الإيرادات والتكاليف في آن واحد.

### الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

تنقسم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية والتي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من طرف المصرف، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين المصارف، كفاءة المصرف،

حجم النشاط الاقتصادي، وكل هذه العوامل تتعلق أساسا بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذا حجم الموجودات. كما تؤثر على الكفاءة المصرفية عوامل أخرى خارجية والتي تتعلق بالسياسات الخارجية المفروضة على المصارف، ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية التي تفرضها الحكومة والبنك المركزي خاصة، والمرتبطة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، والمرتبطة أيضا بحجم الائتمان الممنوح من قبلها. وسنتناول كل هذه العوامل بشيء من التفصيل.

### أولا: الربحية

تسعى المصارف إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حقوق الملكية أو العائد على الاستثمار وذلك انطلاقا من تمويل استثمارها من أموال الغير أو من خلال أموالها الخاصة مع الأخذ في الحسبان مستوى المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف فعلى سبيل المثال تسعى البنوك لزيادة العائد على حقوق الملكية بزيادة الرفع المالي، ذلك أنه لا يمكن للمودعين الانتفاع من الأرباح المحققة من قبل البنك في حين تؤدي زيادة التمويل عن إصدار الأسهم إلى زيادة عدد المساهمين وهو ما يؤدي إلى انخفاض نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة، إلا أن البنك المركزي لا يسمح للبنوك التجارية بالإفراط في استخدام الرافعة المالية لاعتبارات منها إما وجود قيود على الحد الأدنى لرأس المال والذي يمثل حماية للمودعين والجهاز المصرفي لأن التمويل بالدين يعني انخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات مما يزيد من مخاطر رأس المال، أو قدرة البنك على توظيف الودائع أفضل توظيف فلا بد أن تفوق فوائد هذه التوظيفات الفوائد المدفوعة لأن ذلك يسبب خسارة كبيرة وأن الفوائد المدفوعة تمثل الجزء الأكبر من التكاليف الإجمالية أما العائد على الموجودات فهو يقيس كفاءة البنك في توليده للأرباح ويساوي حاصل ضرب هامش الدخل بدرجة استغلال الموجودات (الحسن، 2019، صفحة 130).

وعليه فإن الربحية تعتبر مؤشرا للكفاءة في إدارة أصول المصرف وتحقيق الأرباح منها، مما يجعل المصرف قادرا على مقابلة المخاطر التي تواجهه وتمكينه من تحقيق الاستمرارية والنمو مستقبلا؛ وتزيد من ثروة المساهمين؛ كما تعزز من ثقة المودعين والمستثمرين المحتملين وتسهل له عمليات رفع رأس المال أو الحصول على ما يحتاجه من تمويل من مختلف الأطراف (عاشوري و مهدي، 2019، صفحة 102).

### ثانيا: درجة المخاطرة

يعبر الخطر عن "مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا" (حماد، 2000، صفحة 260). وتعرف المخاطرة في البنوك بأنها: احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه آثار سلبية، لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح (زناقي، غربي، و معاريف، 2020، صفحة 17). وبالتالي التأثير على كفاءته، ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك: المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر المعاملات من خارج الميزانية...إلخ.

### ثالثا: العوامل الإدارية

إن اعتماد بعض البنوك لسياسة توظيف خاطئة تستند لاعتبارات شخصية يؤدي إلى تدني مستوى كفاءة الجهاز المصرفي إضافة إلى الآثار المترتبة على ذلك والتي تتمثل في خفض روح المعنوية للعاملين وذلك نظرا للمحابة والقفز على سلم الدرجات والرواتب، إذا لم تولي الإدارة العليا للمصرف أهمية لتحليل ومتابعة الأهداف الاستراتيجية لنجاح وتطور المصرف بدراسة سلوك الموظفين واهتمامهم بعملهم سيؤدي حتما إلى ضعف كفاءة المصرف وأداءه، إذ يجب على مجالس إدارة البنوك التجارية وضع إجراءات وقواعد إدارية في المعينين بالإضافة إلى التأكد من كفاءة المعينين في المؤسسات المصرفية وعلى وجه الخصوص في المراكز القيادية التي تتطلب اهتماما بالغاً لما تعكسه على الأهداف المرجوة للمصرف (عمايرة، 2005، صفحة 67).

### رابعا: درجة المنافسة

تعبر درجة المنافسة عن قدرة المؤسسة على إنتاج سلعة أو خدمة معينة بجودة عالية وبتكلفة أقل، الأمر الذي يبرز تأثير تكلفة العناصر المتاحة على أسعار المنتجات، وتكمن قوة المؤسسة من خلال العلاقة بين التكلفة الكلية والمخرجات، وكذا من خلال أقل تكلفة التي لا تمكن المنافسين الجدد من دخول السوق (عمايرة، 2005، صفحة 68).

وتقاس درجة المنافسة من خلال درجة التركيز لأكبر بنك أو اثنين أو ثلاثة بنوك من حيث حجم الودائع ونسبته إلى مجموع الودائع أو من خلال مؤشر هيرفنداهاال، ومن بين العوامل المؤثرة على درجة المنافسة سعر الفائدة ما بين البنوك، فكلما زادت حاجة البنك للأموال، يتوجب عليه زيادة نسبة الفائدة المدفوعة للمودعين، وعلى العكس من ذلك كلما زادت الاحتياطات الفائضة لدى المصارف تنخفض أسعار الفائدة،

الأمر الذي يؤدي إلى تأثير المنافسة على هامش الربح، فالبنوك تحاول إيجاد دخل إضافي في شكل عمولات لرفع العائد على الأصول، من خلال البنود خارج الميزانية أو من خلال تقديم مختلف الخدمات (ضيف، 2015، صفحة 113).

يكمن الهدف الأساسي لمنافسة البنوك فيما بينها في جذب وكسب أكبر عدد ممكن من الزبائن، سواء كانوا مدخرين أو مودعين أو مستثمرين، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم المصارف جملة من الأدوات والوسائل التي يتم من خلالها التنافس والتي تتمثل فيما يلي (محسن و بوخلالة، 2006، الصفحات 5-6):

- **رأس المال:** يعتبر رأس المال بالنسبة للمصرف مؤشرا لمدى متانته وصلابته المالية، وصمام أمان للمودعين يحميهم من مخاطر سوء التسيير والتوظيف، فكلما زاد رأس مال المصرف تعززت ثقة الجمهور ومختلف الأطراف في هذا المصرف، لأجل ذلك تسعى البنوك لزيادة نسب أموالها الخاصة بغية تقوية مركزها المالي وحظيها بالسمعة الحسنة وتعزيز ثقة مختلف الأطراف فيها.
- **السعر:** يبرز التنافس من خلال السعر في أسعار الفائدة على الودائع، فالبنوك تتنافس على رفع هذه الأسعار تحت مسمى استراتيجية جذب الودائع وذلك لإغراء المدخرين واستقطاب أكبر عدد منهم لإيداع أموالهم لديها، وكذا أسعار الفائدة على القروض من خلال تخفيض هذه الأسعار إلى أدنى نسبة ممكنة لتشجيع المستثمرين على الاقتراض منها، بالإضافة إلى تخفيض العمولات المفروضة على مختلف الخدمات المصرفية الثانوية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنافسة عن طريق السعر تكون محدودو نوعا ما نظرا لمجموعة القواعد واللوائح الموضوعة من قبل السلطات المعنية لتحديد السقوف القصوى والدنيا لأسعار الفائدة، بغية حماية المودعين والبنوك نفسها من المنافسة الهدامة، مما يقلص من حرية المصارف في التنافس من خلال الأسعار سواء برفعها أو خفضها.
- **استخدام التكنولوجيا:** فكلما نجح المصرف في إدخال وسائل وتقنيات حديثة وتكنولوجيا ذات مستوى عالي على مختلف خدماته ومنتجاته، كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء، والتيسير في المعاملات ومنه استقطاب المزيد من الزبائن. وتسمح التكنولوجيا كذلك للبنوك بتقديم وابتكار خدمات بنكية جديدة ومتنوعة من شأنها أن تكسب المصرف ميزة تنافسية.

- **التسويق المصرفي:** يعتبر تسويق الخدمات المصرفية وإيصالها للعملاء بأيسر السبل وأحسنها، أداة أخرى تتنافس حولها المصارف، فالتسويق الفعال للخدمات المصرفية بشكل كبير يساهم في جذب انتباه واهتمام العملاء وإثارة ميولهم ورغباتهم.
- **المعاملة الحسنة:** وتتجسد في مدى قدرة الموظفين في المصرف على معاملة الزبائن معاملة حسنة ولاتقة، وحسن استقبالهم والتشاور معهم مما يمنحهم الإحساس بالراحة والثقة والأمان، لذا تتنافس البنوك على توفير أحسن الوسائل المادية والبشرية لإعطاء أفضل صورة عنها.

### خامسا: الأنظمة والتشريعات الحكومية

تتحكم الأنظمة والتشريعات الحكومية في البنوك التجارية، من خلال السياستين المالية والنقدية للعديد من الأهداف أبرزها المحافظة على أموال المودعين، التحكم في عرض النقود، توفير الائتمان لمختلف القطاعات وبأسعار فائدة منخفضة، تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب، وتحقيق اقتصادية عامة، كالحفاظ على استقرار الأسعار العامة، استقرار أسعار الصرف، تخفيض معدلات التضخم، تخفيض مستوى البطالة... إلخ وكل هذه التشريعات من شأنها التأثير على مستويات الكفاءة المصرفية (جعدي، 2014، صفحة 39). وتستخدم الدولة السياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على أهم أدواتها المتمثلة في الضرائب والنفقات والقرض العام... إلخ، في حين يتم استخدام السياسة النقدية للتحكم في عرض النقود بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي من خلال جملة من الأدوات الكمية أبرزها نسبة الاحتياطي القانوني، سياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة... إلخ.

### سادسا: الظروف الاقتصادية

تتعرض مختلف التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية على أداء البنوك، ومنه على مستوى الكفاءة المصرفية، وتتقسم المؤشرات الاقتصادية إلى مستوى النشاط الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي والتشريعي، التضخم، التقلبات في الأسعار، الدخل القومي والدخل الفردي، عادات وتقاليد المجتمع، ومستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وتؤثر هذه المؤشرات الاقتصادية على الكفاءة المصرفية كما يلي (دريدي، 2021، الصفحات 113-114):

**1. مستوى النشاط الاقتصادي:** إن الطلب المتزايد على السلع في فترة الرواج الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، وهو ما يؤدي إلى زيادة الودائع والعكس في حالات الكساد، فالانخفاض في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الإيداعات لدى المصارف.

2. **الاستقرار الاقتصادي والتشريعي:** تسبب فساد الأنظمة الاقتصادية والسياسية في حدوث عدة أزمات مصرفية منها أزمة ماليزيا وإندونيسيا، فالاستقرار السياسي يؤدي حتماً إلى استقرار في الوضع الاقتصادي، وكذا كفاءة القطاع المصرفي.

3. **التضخم:** ويعبر التضخم عن الارتفاع المستمر والعام لأسعار السلع والخدمات، والذي ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية للعوائد الموزعة على المساهمين، ويكون تأثيره سلبياً على المدخرات المالية، نظراً للأثر الذي يتركه على تدني وتآكل القيمة فأحياناً تفوق نسبته نسبة الفوائد المتفق عليها، خاصة التي تتعلق بالقروض والسندات.

4. **التقلبات في أسعار الصادرات:** ويؤدي انخفاض أسعار الصادرات إلى عدم مقدرة الشركات المصدرة على تسديد مستحقاتها تجاه المصارف، الأمر الذي ينجم عنه مخاطر عدم السداد، ومن ثم الانكشاف المصرفي.

5. **الدخل القومي ومن ثم الدخل الفردي:** يؤثر هذا المؤشر على حجم الادخار لدى الأفراد وبالتالي حجم الايداعات المصرفية والذي يؤثر بدوره على مستوى الكفاءة المصرفية.

6. **عادات وتقاليد المجتمع:** فعلى البنوك اكتساب سمعة طيبة لدى الأفراد، وتعزيز الوعي المصرفي لديهم لتفضيلهم لوضع مدخراتهم كودائع لديها بدلاً من الاحتفاظ بها لديهم.

7. **مستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي:** والذي يعكس مدى اعتماد ومواكبة المصارف للتطور التكنولوجي الحاصل للاندماج في الحركة المالية الدولية؛ أي استخدام البطاقات الالكترونية، خدمات الكترونية عوضاً عن الخدمات التقليدية كالشيكات الالكترونية، الاعتماد المستندي الالكتروني...إلخ.

### المطلب الثاني: مناهج الكفاءة المصرفية

للکفاءة المصرفية منهجين أساسيين واللذين يتمثلان في كل من منهج الإنتاج ومنهج الوساطة، بالإضافة إلى مناهج أخرى كالمناهج التشغيلية والمنهج الحديث.

### الفرع الأول: منهج الإنتاج (Production Approach)

طور منهج الإنتاج من طرف بانستن (Benston) سنة 1965، حيث يعرف البنك حسب هذا المنهج بأنه مؤسسة كوحدة إنتاجية وشركة توظف مدخلات معينة من أجل إنتاج مختلف المنتجات وأن المصارف تنتج خدمات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين تتمثل المجموعة الأولى في الموارد من الودائع (الودائع لأجل، الودائع الادخارية) وتتمثل المجموعة الثانية في الاستخدامات من قروض وأوراق تجارية وتتمثل

المدخلات المصرفية في العمل ورأس المال، ويعاب على مدخل الإنتاج أنه يتجاهل تكلفة الفوائد المدفوعة من قبل المصارف والتي قد تتجاوز 50% من نفقاته، وإعطاء اهتمام أكبر لتكلفة العمالة والتكاليف الثابتة والايجارات في تحديد المدخلات (سريح، 2018، صفحة 65). وبناء على ذلك لا يسمح الاعتماد على منهج الإنتاج بتمثيل جيد للنشاط البنكي (شيداد، 2012، صفحة 180).

وبناءً على ما تم الإشارة إليه تعتبر البنوك مؤسسات تستخدم رؤوس الأموال والموارد البشرية لإنتاج مختلف القروض والودائع، فالمخرجات هي عدد الحسابات أو عدد الصفقات الخاصة بكل عملية، ويرى هامفري (Humphrey) أن البنوك تختص بنوعين من الخدمات جمع الأموال واستخدامها، ولذلك المقياس المناسب هو عدد الحسابات، ويعاب على هذا المنظور الرؤية الضيقة والمحدودة للنشاط البنكي وحصره في الوظائف التقليدية، على الرغم من أن البنوك أصبحت من المؤسسات المالية التي أصبحت تقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات، وهو ما لا يعكس حقيقة العمل المصرفي من استشارات مالية، وتسيير محافظ الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان غيرها، وعليه لا يمكن حصر مخرجات البنك في عدد الحسابات أو الصفقات فحسب، إذا هذا المنهج يقيس الكفاءة من خلال مقارنة كمية الخدمات المقدمة قياساً بكمية الموارد المستخدمة، لذا يطلق عليه منهج أو عن طريق التدفقات، ولتقادي تلك النفاص جاء منهج الوساطة ليقوم على أنقاض المنهج الأول، ويصح بعض انتقاداته أخذاً بالحسبان خصوصية العمل المصرفي الذي يقوم على الوساطة بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض المالي (ضيف، 2015، صفحة 126).

### الفرع الثاني: منهج الوساطة (Intermediation Approach)

طور منهج الوساطة من طرف مل من سيللي وليندلي (Sealy & Lindley) خلال سنة 1977، تحت فرضية مفادها أن عملية الإنتاج في مؤسسة مالية تتطلب الوساطة المالية، حيث تعمل المصارف على جمع رؤوس الأموال ثم استخدامها من خلال الوساطة في منح القروض (Lang & Welzel, 1999, p. 278) فالدور التقليدي للمصارف كمؤسسات وساطة مالية والتي تتولى تحويل الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز بمعنى تحويل الوسائل المقترضة من أصحاب حسابات الودائع إلى ائتمانات مضمونة، إذ أن منهج الوساطة المالية يركز على البعد المالي في العمليات المصرفية وبموجبه فإن المصرف يمثل وسيطاً مالياً بين المودعين والمقترضين وحسب هذا المنهج فإن الودائع تمثل المدخلات فضلاً عن العمل ورأس المال أما القروض والاستثمارات فتتمثل بالمخرجات، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المالية في عملية التحليل (قريشي، 2006، صفحة 62)، والحجة في ذلك أن الودائع تولد تكاليف ولا تنتج عوائد إلى أن يتم تحويلها من خلال الوساطة إلى قروض

وأصول أخرى، ومن ثم فإن تكاليف التشغيل وتكاليف الفائدة تمثل مدخلات أساسية لحساب الكفاءة في حين تعكس المخرجات حجم الوحدات النقدية للقروض والخدمات الأخرى (ساعد إ.، 2017، صفحة 18) ويعد منهج الوساطة الأكثر استخداما في التطبيقات العملية، رغم أنه من الأفضل استخدام المنهجين معا في حساب الكفاءة لأغراض المقارنة، إلا أن منهج الإنتاج يحتاج إلى معلومات تكون غالبا غير منشورة، لذا نادرا ما يستخدم هذا المنهج، ويفضل استخدام منهج الإنتاج في حالة تقييم ومقارنة كفاءة الإنتاج لمختلف فروع المؤسسات المالية في حين يكون منهج الوساطة أكثر مناسبة عند تقييم كفاءة المؤسسة المالية ككل (عمرابي، 2013، صفحة 134).

إلا أن الأمر الذي تجدر الإشارة إليه بخصوص منهج الوساطة هو أنه حتى عند تحديد مدخلات ومخرجات المصرف وفق هذه الطريقة تظهر صعوبات أخرى تتمثل في أن الفائدة تبقى المكون الرئيسي في تكلفة الأموال ولا يمكن إدارة هذه التكلفة أو الرقابة عليها من خلال الأساليب التقليدية، ويرجع هذا إلى أن المواد الخام التي تتعامل بها المصارف هي الأموال التي تحصل عليها من الودائع أساسا، وبذلك يكون من الصعب تحديد رصيد الودائع ومعدل الفائدة المرتبط بها نظرا إلى الحجم الكبير للمعاملات التي تتقلب باستمرار تبعا لفترات الذروة والركود والظروف الاقتصادية السائدة، وعليه تؤثر هذه الصعوبات على اختيار وتحديد المنهج المناسب لقياس الكفاءة المصرفية وأيضا في دقة النتائج التي بالإمكان التوصل إليها (ساعد إ.، 2017، صفحة 18).

وانقسم الباحثون المستخدمون لمنهج الوساطة في الدراسات التطبيقية إلى ثلاثة آراء نوضحها فيما يأتي:

### أولا: طريقة الأصول أو الموجودات (Asset Approach)

تم اقتراح هذه الطريقة من قبل كل من سيالي وليندلي (Sealey & Lindley)، وتعتبر هذه الطريقة التزامات المصرف اتجاه الغير، كالودائع على سبيل المثال، مواد أولية أو مدخلات من أجل إنتاج قروض أو أصول تؤمن فوائد دخلية للمصارف، فالدور الأساسي للمصارف وفق هذه الطريقة هو إنتاج القروض المتعددة والاستثمارات المتنوعة، من خلال استخدام الودائع، والموارد الأخرى والعمل، وعليه فحسب هذه الطريقة تعتبر القروض أو الأصول المحملة للفوائد المقاييس المناسبة لمخرجات المصارف، وتبدو هذه الطريقة أكثر عقلانية من الجانب النظري، حيث لا يمكن للمصرف منح قروض أو تقديم تسهيلات مصرفية إلا من خلال الحصول على موارد في شكل ودائع بمختلف أنواعها أو التزامات اتجاه المساهمين أو الدائنين، ولكن تهمل هذه الطريقة الكثير من الخدمات المصرفية التي تتميز بخصائص المخرجة أو شبه المخرجة المصرفية (Output Like) (ضيف، 2015، صفحة 129).

### ثانياً: طريقة التكلفة المستعملة (User-Cost Approach)

حسب هذه الطريقة يتم تصنيف أي منتج مالي للمصارف على أنه مخرجة إذا كانت مساهمته الصافية في دخل المصارف موجبة أي أكبر من الصفر، ويصنف على أنه مدخلة إذا كانت مساهمته في دخل المصرف سالبة أي أقل من الصفر، وعليه فإنه وفقاً لهذه الطريقة تصنف أصول المصارف كمخرجات، إذا كان العائد المالي على الأصل يفوق تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، وتصنف الالتزامات كمخرجات إذا كانت التكلفة المالية للالتزام أقل من تكلفة فرصتها البديلة، وتسمح هذه الطريقة بإمكانية اعتبار بعض خدمات الودائع مخرجات تقدمها المصارف، ولكن من الصعب بناء أو إيجاد مقاييس دقيقة للتكلفة المستعملة، في ظل صناعة مصرفية دقيقة ومنظمة (عراوي، 2013، صفحة 135).

### ثالثاً: طريقة القيمة المضافة (Value-Added Approach)

تعتبر هذه الطريقة مخرجات المصرف أصناف المنتجات المالية التي تساهم في قيمة عمليات المصرف، بحيث يتم مثلاً تصنيف النشاطات التي يحقق من خلالها المصرف قيمة مضافة عالية، مثل القروض وودائع الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية على أنها المخرجات الأساسية الهامة، مع اعتبار العمل ورأس المال العيني ورأس المال النقدي مدخلات، ورغم الاختلاف في التفاصيل بين الطريقتين الأخيرتين (طريقة التكلفة المستعملة وطريقة القيمة المضافة) إلا أنهما تتجهان عملياً لتقديم نفس التصنيف للمدخلات والمخرجات والاستثناء الرئيسي يتمثل في تصنيف ودائع الطلب كمخرجة في معظم دراسات التكلفة المستعملة، وتصنيفها كمدخلة ومخرجة في نفس الوقت عند استخدام طريقة القيمة المضافة (قريشي، 2006، صفحة 63).

### الفرع الثالث: مناهج أخرى

بالإضافة إلى منهج الإنتاج ومنهج الوساطة هناك مناهج أخرى للكفاءة المصرفية وهي:

#### أولاً: المنهج التشغيلي

يدعى أيضاً بمنهج الدخل، وينظر للمصرف من خلال هذا المنهج على أنه وحدة تجارية غرضها النهائي هو تحقيق المداخل عن طريق مجموع التكاليف المتحملة، وعليه فإن مخرجات المصرف تتمثل في مجموع المداخل (مداخل الفائدة وغير الفائدة)، في حين تتمثل المدخلات في مجموع التكاليف (التكاليف المصرفية-المالية-والتكاليف التشغيلية) (منصوري، و عكاشة، 2010، صفحة 4).

ثانياً: المنهج الحديث

يحاول هذا المنهج إدخال بعض من مقاييس: الخطر، التكاليف، نوعية خدمات المصرف، وهي مكونات لما يسمى بنظام Camels الأمريكي (منصوري، و عكاشة، 2010، صفحة 4). والذي سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: طرق وصعوبات قياس الكفاءة المصرفية

لما كانت الكفاءة المصرفية تنطوي على ذلك القدر من الأهمية خصوصا في ظل التغيرات والتحويلات والمستجدات الطارئة والانفتاحات، والتي نتج عنها عدة أبعاد أبرزها احتدام شدة المنافسة بين البنوك ومواجهتها لمخاطر عدة متنوعة وسعيها الحتمي لتعزيز مكانتها وتوسيع حصصها السوقية وضمان البقاء والاستمرارية والنمو، ولا ريب أن كل هذا يتأتى بمدى تمتع البنوك بكفاءة، الأمر الذي ضاعف الاهتمام بالكشف عن قدرة البنوك على توظيف مختلف الموارد المتاحة لها من أجل استخدامات مثلى لتحقيق أكبر العوائد والأرباح وبأقل التكاليف، ومعرفة مدى تمتع البنوك بالكفاءة مصرفية، وتكون هذه المعرفة من خلال قياس هذه الأخيرة، وهناك العديد من الطرق المستخدمة في القياس، أبرزها التحليل المالي، نموذج ديبون، الأساليب المعلمية واللامعلمية، نموذج (Camels)، بطاقة الأداء المتوازن ومؤشرات خلق القيمة، كما أن هناك عدة صعوبات تعرقل عملية قياس الكفاءة المصرفية أهمها: صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات، صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات والمخرجات، بالإضافة إلى تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية، وخصصنا هذا المبحث لتلطيظ الضوء على مختلف طرق قياس الكفاءة المصرفية بالإضافة إلى صعوبات القياس، كما يلي:

✓ **المطلب الأول: طرق قياس الكفاءة المصرفية**

✓ **المطلب الثاني: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية**

### المطلب الأول: طرق قياس الكفاءة المصرفية

توجد العديد من الطرق لقياس الكفاءة المصرفية منها أسلوب التحليل المالي، نموذج دييون، والأساليب المعلمية كطريقة حد التكلفة العشوائية (SFA)، طريقة الحد السميك (TFA)، وطريقة التوزيع الحر (DFA)، والأساليب اللامعلمية كطريقة تحليل مغلف البيانات (DEA)، نموذج (Camels)، وبطاقة الأداء المتوازن ومؤشرات خلق القيمة والتي سنعرضها بشيء من التفصيل في العناصر اللاحقة.

### الفرع الأول: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي

يعد التحليل المالي مدخلا كلاسيكيا لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية على السواء، ولا زال يكتسي أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين والمدراء الماليين والمحاسبين، فمع التطور المستمر الذي عرفته الصناعة المصرفية فإن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية عمل المصارف التجارية، وهنا تبرز أهمية التحليل المالي الذي أصبح يعتبر أساسا من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة.

والتحليل المالي هو أداة من أدوات عملية قياس الأداء المالي حيث يقوم على تحويل الكم الهائل من البيانات المدونة في القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات حقوق الملكية) إلى كمية أقل من المعلومات ذات معنى وتفسير مالي تستفيد منها مختلف الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة وكذا هذه الأخير في عملية الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات المالية، كما يعتبر التحليل المالي ذلك النظام الذي يسمح بفهم الحالة المالية للمؤسسة من خلال إعطاء نظرة شاملة على مستوى الأداء المالي الحالي والمستقبلي، بالإضافة إلى أن تقنيات التحليل المالي تختلف باختلاف الأهداف التي يسعى المحلل المالي لتحقيقها من وراء عملية التحليل، ولنجاح عملية التحليل المالي لا بد أن تتصف المعلومات بالمصادقية والموثوقية والموضوعية والملاءمة (بنية، 2017، صفحة 7).

ويعرف كذلك بأنه عملية تحديد مواطن القوة والضعف في الوضع المالي للمؤسسة عن طريق إنشاء علاقات واضحة بين بنود القوائم المالية، وبذلك فإن تحليل القوائم المالية يقوم بمراجعة وتحليل التقارير المالية المنشورة للمؤسسات بهدف تقييم أدائها الحالي والمستقبلي للمساعدة في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، فالتحليل المالي يقوم باستخدام البيانات والمعلومات المالية المنشورة في فترات سابقة للمؤسسة من أجل محاولة التنبؤ بالأداء المالي مستقبلا، وكذا محاولة تحديد المشكلات والأخطاء ونقاط الضعف المحتملة وكيفية معالجتها (مشكور، 2018).

ويتم التحليل المالي على مستويين:

✓ **التحليل الرأسى:** من خلال دراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية خلال فترات زمنية مختلفة بغية تحديد الوزن النسبي لكل بند.

✓ **التحليل الأفقى:** والذي يقوم على مقارنة القوائم المالية لفترتين مختلفتين وحساب مقدار التغير لكل مفردة ومن ثم حساب إجمالي التغير من فترة لأخرى وتحديد نقاط التحول والتغير الطارئة ومعرفة اتجاهات المؤشرات المالية للمصرف.

ويتم تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية باستخدام النسب المالية، بغرض قياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها وتحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها التي قامت بتسطيرها، وتتمثل وظيفة تلك المعايير في قياس قدرة المصرف في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة (جعدي، 2014، صفحة 95).

### الفرع الثاني: نموذج ديبون (Dupont Model)

يعد نموذج العائد على حقوق الملكية أو نموذج (Dupont) واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الكفاءة، إذ بدأ استخدام هذا النموذج مع بداية القرن العشرين، وأطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى الشركة الأمريكية (Dupont Corporation)، حيث اقتصر في أول الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار عن طريق اشتقاقه من نسبتين، حيث تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، والتي تمثل نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، في حين تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات التي تحوزها، والتي تمثل نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات (Gitman, 1997, p. 40).

وفي سنة 1970، تم تطوير النموذج حيث انتقل من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك بإضافة نسبة أخرى له تتعلق بالمخاطر، وتخص هذه النسبة الرافعة المالية التي تمثل أحد نسب هيكل رأس المال ويتم قياسها من خلال إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية (Almazari, 2011, pp. 50-63). ويقصد بالرافعة المالية استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة، والتي قد تتمثل في قروض أو أسهم ممتازة، إذ أن لكلاهما تكلفة ثابتة تقع على عاتق المنشأة، فكما أشرنا ترتبط الرافعة المالية بهيكل تمويل المنشأة، أي كلما زاد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية من أجل التمويل تزداد بذلك درجة الرفع المالي (الشنطي و شقر، 2007). وباختصار تشرح نسبة الرافعة المالية إلى أي درجة تكون الأصول المملوكة من طرف المنشأة خالية من الديون.

وفي سنة 1973 استنتج "دافيد كول" (David Cole) أنه بالإمكان استخدام نموذج (Dupont) في تقييم كفاءة أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل النسب، ويمكن هذا النموذج المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك المتعلقة بعدة مخاطر تتمثل أساسا في: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة وكذا مخاطر التشغيل، واعتبر نموذج دييون لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة (أولاد حيمودة و آخرون، 2017، صفحة 28).

ووصف (Blimenthal) نموذج دييون (Dupont Model) بأنه: "إطار مفيد لتصور المعلومات المالية وهو أداة جيدة لمساعدة المديرين في فهم كيفية تأثير قرارات التشغيل والتمويل والاستثمار على الأداء المالي" (Michal, 2004, p. 76).

ويمكننا توضيح النموذج من خلال المعادلة التالية:

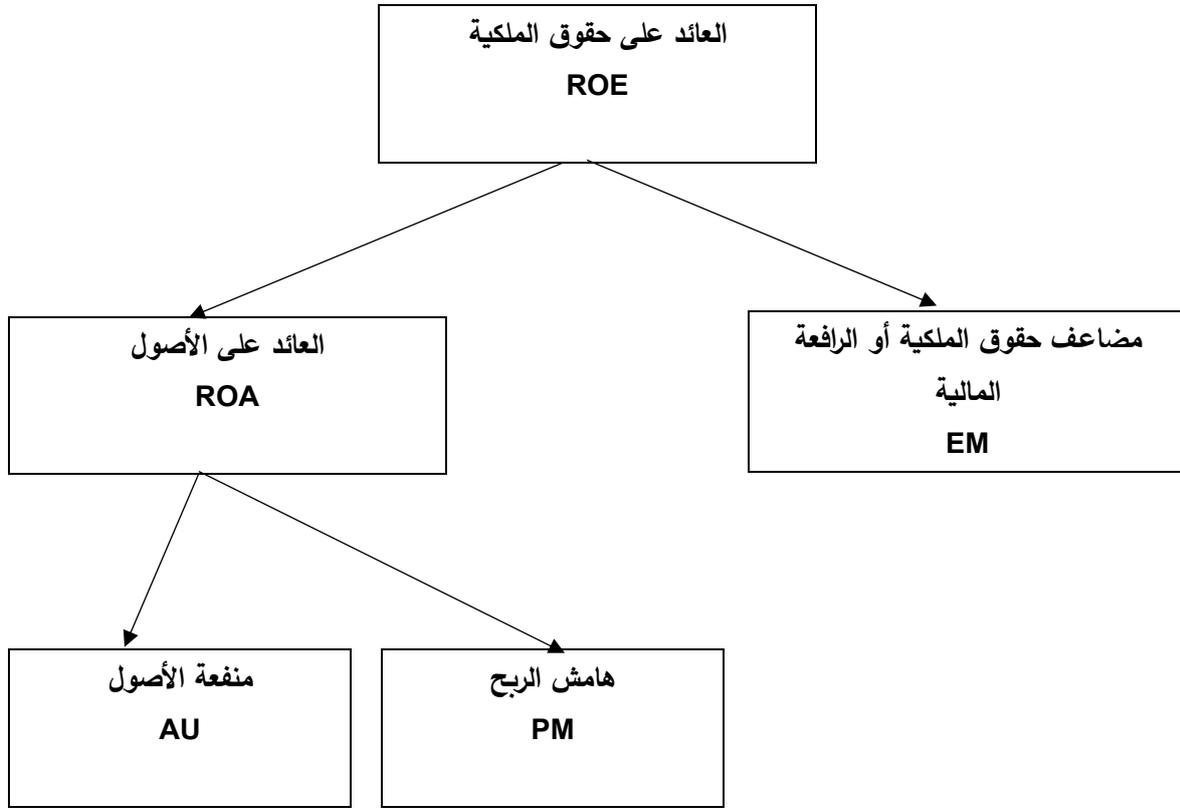
العائد على حقوق الملكية (ROE) = العائد على الأصول (ROA) × مؤشر الرافعة المالية (EM)  
كما أن:

العائد على الأصول (ROA) = مؤشر هامش الربح (PM) × مؤشر منفعة الأصول (AU)  
وعليه فإن:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = مؤشر هامش الربح (PM) × مؤشر منفعة الأصول (AU)  
× مؤشر الرافعة المالية (EM)

والشكل الموالي يوضح مكونات نموذج العائد على حقوق الملكية أو نموذج دييون:

الشكل رقم (2-3): مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية (نموذج ديبون)



المصدر: (حماد، 2011، صفحة 9).

وعليه يتكون نموذج العائد على حقوق الملكية أو نموذج ديبون من خمسة مؤشرات رئيسية والتي تتمثل في:

- معدل العائد على حقوق الملكية والذي يربط بين كل من:
  - ✓ مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة الملكية والذي يعكس درجة المخاطرة الناتجة عن استخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس المال.
  - ✓ مؤشر العائد على الأصول والذي يعكس مدى كفاءة البنك في استغلال الأصول التي يحوزها في تحقيق عوائد وأرباح، ويربط معدل العائد على الأصول هو الآخر بين مؤشرين هاميين هما:
    - مؤشر هامش الربح والذي يعكس كفاءة البنك في التحكم في تكاليفه وقدرته على السيطرة على الضرائب.
    - مؤشر منفعة الأصول والذي يعكس مستوى الإنتاجية لدى البنك ومدى قدرة الإدارة على تحقيق إيرادات ومنفعة اعتمادا على موجوداته.

ويحظى نموذج العائد على حقوق الملكية أو نموذج دييون بأهمية بالغة نوجزها فيما يلي:

- يتكون نموذج دييون من عدة أجزاء وأنظمة فرعية، الأمر الذي يمكن من تحليل ومعرفة مدى إسهام مختلف العناصر في الربحية، الرفع، هامش الربح، ودرجة استغلال الأصول الثابتة منها أو المتداولة أو كليهما، فهو يشجع على القيام بتحليل ممنهج بعيداً عن فقدان بعض العناصر المهمة، بالإضافة إلى تطرقه لبعض العلاقات والروابط بين مختلف المؤشرات، وبذلك فهو يزيد من قيمة وأهمية عملية التحليل.
- يساهم نموذج (Dupont) في إعطاء تقييم أكثر دقة لأهمية وأسباب التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكية للبنك، وذلك بالتركيز على هامش الربح واستغلال الأصول والرافعة المالية، حيث أنه بإمكان البنك العمل على تعزيز وتحسين أي من هذه العناصر أو جميعها بغية زيادة العائد على حقوق الملكية، وذلك من خلال الإدارة الرشيدة للتكاليف وبدائل التمويل والاستغلال الأمثل للأصول، أي أن نموذج دييون يمكن المستثمرين من تحديد مصادر الزيادة أو الانخفاض في عوائد الأسهم.
- لا يكتفي نموذج دييون بتحديد العائد الناتج عن الاستثمار في أسهم البنك فقط، بل يتيح أيضاً فرصة التعرف على العناصر التي من شأنها رفع قيمة العائد على الأموال المستثمرة داخل البنك، وبالتالي يصبح من السهل على صناع القرار تسطير مختلف السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالهيكل المالي والقدرة على التنسيق بين مختلف الوظائف والأقسام المتواجدة داخل البنك والسيطرة على مختلف المخاطر المحتملة أثناء ممارسة النشاط.

### الفرع الثالث: الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية

تتقسم الطرق الكمية المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية إلى أساليب معلمية وأخرى غير معلمية كما يلي:

أولاً: الأساليب المعلمية

#### 1. طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA)

تسمى أيضاً بنموذج الخطأ المركب، وتم تطوير من قبل كل من (Lovell)، (Aigner)، و (Schmidt) خلال سنة 1977، وطبقها كل من (Ferrier) و (Lovell) على المصارف سنة 1990 (جلس و الهبيل، 2014، صفحة 141)، وتستخدم بشكل عام نماذج تطبيقية لدالة التكلفة والربح أو الإنتاج، وقدمت نماذج محددة لتقييم حدود الكفاءة، حيث تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة

التكاليف الكلية كمتغير تابع للعديد من المتغيرات المستقلة تتضمن أسعار المدخلات ومستوى مزيج المخرجات، وتشكل التكلفة الكلية المقدرة (المتوقعة) الحد العشوائي الذي يفترض أنه يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن المصرف الذي تكلفه الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق مع افتراض مراقبة النموذج لجميع مكونات التكلفة باستثناء "كفاءة إكس" ونوه هنا إلى أن بعض محددات التكلفة بخلاف تكلفة إكس لا يمكن مراقبتها لأنها غير معروفة أو لا يمكن قياسها، تتمثل في الأخطاء العشوائية للانحدار، والتي تتوزع توزيعاً طبيعياً، بينما يفترض أن تتوزع الأخطاء الناتجة عن كفاءة إكس توزيعاً نصف طبيعياً أو تأخذ منحني اتجاه واحد، وبالرجوع للخصائص الإحصائية للتوزيعين (الطبيعي والنصف الطبيعي)، يمكن تمييز الانحراف بين التكلفة الحالية والتكلفة المتوقعة المتعلقة بكفاءة إكس عن الانحراف بين التكاليفين المتعلق بالعوامل الأخرى أو الأخطاء العشوائية (عطار، 2013، صفحة 17).

### أ. مميزات وسلبيات طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA) (الخرجي وبتال، صفحة 201)

- إن أهم ميزة للطريقة حد التكلفة العشوائية هي اعتمادها على مفهوم الخطأ العشوائي، وتهدف هذه الطريقة إلى فصل مكونات الخطأ عن حالة نقص الكفاءة، ولكن من الناحية التطبيقية قد لا ينجح هذا الافتراض النظري دائماً، ذلك أن تقدير مكون نقص الكفاءة يمثل جزءاً بسيطاً من إجمالي تشتت البواقي في طريقة حد التكلفة العشوائية، ونظراً للميزة السالفة الذكر، فإن طريقة حد التكلفة العشوائية تصبح مرتبطة بمفهوم القيم الشاذة، ووجود القيم الشاذة قد يسبب زيادة في مكون الخطأ العشوائي على حساب مكون نقص الكفاءة في طريقة حد التكلفة العشوائية، مما يعني أن جميع الوحدات الداخلة ضمن التقييم ستكون كفؤة بنسبة 100%، وذلك يجعل ميزة طريقة SFA بتجزئة البواقي إلى حد الخطأ العشوائي وحد نقص الكفاءة قد تتحول نقطة ضعف كبيرة.

- يمكن أن تعطي طريقة (SFA) استدلالاً إحصائياً للنموذج الدالي للكفاءة الحدودي ومعنوية إحصائية للمتغيرات المستقلة في النموذج، ولكن من جهة أخرى وبما أن طريقة (SFA) تعتمد على أسلوب الاحتمال الأعظم في التقدير، فإن هذه الطريقة قد لا تضمن أن تكون مقدرات SFA تحقق أي من الخصائص الإحصائية المرغوبة (عدم التحيز، الكفاءة، الاتساق) في العينات الصغيرة.

- تخضع طريقة SFA لقيود نظرية، وبشكل خاص تحاول طريقة حد التكلفة العشوائية أن تقدر الكفاءة الفنية لمجموعة من الوحدات المدروسة بالتمييز بين الخطأ العشوائي الإحصائي ونقص الكفاءة في بيانات العينة، ويتطلب ذلك افتراض وجود توزيع معين للصيغة الدالية لحالة نقص

الكفاءة، ومن هذه التوزيعات التوزيع النصف-معتدل، والتوزيع الأسي، تفترض هذه التوزيعات ضمناً أن عددا كبيرا من الوحدات تكون كفاءة نسبيا وعددا قليلا من الوحدات تكون غير كفاءة في العينة المدروسة، مما يعني انعكاس هذه التوزيعات على شكل المنحنى الحدودي، لكن في الواقع قد تكون معظم الوحدات التي ظهرت كفاءة تعاني من حالة نقص الكفاءة، وفي هذه الحالة فإن تلك التوزيعات تكون غير ملائمة في التطبيق.

ويمكن إيجاز خصائص النموذج المعلمي في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): خصائص طريقة حد التكلفة العشوائية

الخاصية	تعامل طريقة حد التكلفة العشوائية
فرضية شكل الدالة	دقيق
تمييز الخطأ عشوائيا من اختلاف الكفاءة	نعم
اختبار للمتغيرات المدرجة	ناقص
إمكانية ضم متغيرات خارجية	نعم
إمكانية احتواء مخرجات متعددة	ليس سهل
التزويد بالمعلومات عن الوحدات النظرية	ليس مباشرة
التأثر بالوحدات الشاذة	خفيف
مشكل الارتباط بين المتغيرات	يمكن اختباره
مشكل إن كان فعلا متغيرا داخليا	يمكن اختباره
مشكل عدم تجانس تباين الخطأ	يمكن اختباره
التأثر بحجم العينة الصغير	نعم

المصدر: (منصوري، 2014، صفحة 80)

## 2. طريقة الحد السميك (TFA)

طورت طريقة الحد السميك من قبل كل من (Berger) و (Humphrey) خلال سنة 1991، وتستمد عناصرها من طريقتي SFA و DEA فهي تتبنى فرضية مفادها أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بكفاءة إكس، وهو ما يتوافق مع طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA) وطبقا لما تطبقه طريقة (DEA) تفترض طريقة الحد السميك أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف، وعلى وجه التحديد تفترض هذه الطريقة أن المصارف التي تتمتع نسبيا بمتوسط تكلفة

منخفض (إجمالي التكاليف/ إجمالي الأصول) تشكل معيارا للكفاءة التشغيلية والتي يمكن من خلالها قياس الكفاءة للمصارف الأخرى (العنيزي، 2015، صفحة 115).

وحسب هذه الطريقة يتم تقسيم المصارف إلى أربعة أرباع يمثل كل ربع شريحة، ويتم تقسيمها على أساس التكلفة الإجمالية لكل وحدة من الأصول، وتعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك المصارف الواقعة في الربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن العينة او المجموعة حيث تفترض أنها المصارف الأكثر كفاءة، في حين أن المصارف ذات التكلفة المرتفعة فإنها تقع في الربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة وهي المصارف الأقل كفاءة، وتحدد هذه الطريقة أفضل تطبيق عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية المرصودة ضمن هذه المجموعة يوجد فيها انحرافات عن القيمة المتوقعة، ويرجع ذلك إلى الخطأ العشوائي بدلا من انحراف الكفاءة، وتعتبر هذه الطريقة أن الاختلاف بين دالة التكاليف المقدرة للمصارف في الربع الأقل من حيث متوسط التكلفة يفترض بها أن تعكس الاختلاف في الكفاءة فقط، ومن عيوب هذه الطريقة أن نتائجها تكون شديدة الحساسية لاختيار عدد الشرائح الربعية من كل عينة، بالإضافة إلى مشكلات الاقتصاد القياسي كمشكلات التوزيع الطبيعي واختيار الدالة المناسبة للتكاليف (الحموي، 2018، الصفحات 31-32).

### 3. طريقة التوزيع الحر (DFA)

حددت هذه الطريقة من طرف (Sickles & Schmidt) خلال سنة 1984، وقام (Berger) بتطويرها سنة 1993، وتعتمد هذه الطريقة على وضع نموذج دالي للحد، والذي يسمح بحساب نقاط الكفاءة على افتراض وجود اختلاف في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف، لذلك يتم تطبيق هذه الطريقة في حالة توافر المعلومات والبيانات لفترات طويلة ومتتالية، وتفترض هذه الطريقة أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن، مع توافر الأخطاء العشوائية خلال الفترة نفسها، ومن المعلوم شمولية الاضطرابات العشوائية لكل من اللاكفاءة والأخطاء العشوائية، وبالتالي فإن متوسط الاضطرابات العشوائية لمجموعة من السنوات لمصرف معين يعبر عن درجة اللاكفاءة خلال تلك الفترة (عمان، 2018، صفحة 46).

ثانيا: الأساليب اللامعلمية

### 1. طريقة تحليل مغلف البيانات (DEA Data Envelopment Analysis : DEA)

ظهر هذا الأسلوب على يد طالب الدكتوراه إيدواردو (Edwardo Rohdes)، خلال دراسته التي أجراها لقياس كفاءة المدارس في المناطق التعليمية المتماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978، حيث عمل على برنامج تعليمي في أمريكا، وتمثل التحدي الذي واجهه الباحث في قياس الكفاءة الفنية للمدارس

باستخدام مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن أسعارها، ومن أجل التغلب على هذا التحدي قام الباحث ومشرفيه بصياغة نموذج عوائد الحجم الثابت (CRS) والذي يسمى أيضا (CCR) نسبة لاسم الطالب ومشرفيه كوبر وشارن (CCR : Charnes-Cooper-Rhodes)، وما تمتاز به هذه الطريقة هو الفائدة التي أضافها (Edwardo) على (Farrell) والتي تتمثل في إمكانية استخدام مدخلات ومخرجات متعددة (الحميد، 2017، صفحة 48). وتعد طريقة تحليل البيانات المغلفة أحد أهم أدوات الأسلوب اللامعلمي الذي يستخدم أسلوب البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لمجموعة منشآت والتي تسمى وحدات اتخاذ القرار، وتم تطويره في البداية لتقييم الكفاءة النسبية لوحدات نفس المنظمة كفروع المصرف الواحد، وتكون وحدات اتخاذ القرار متجانسة من حيث استخدام نوعية متشابهة من المدخلات والمخرجات، ليبين كيفية الحفاظ على موارد تلك الوحدة دون التأثير على مخرجاتها أو زيادة كمية المخرجات من دون زيادة كمية المدخلات، ويرجع سبب تسمية البيانات المغلفة بهذا الاسم إلى الشكل الذي تتخذه حدود الكفاءة، والوحدات الإدارية التي تم دراستها إذ يكون توزيعها بأشكال مختلفة فتكون الوحدات الكفؤة إلى الأعلى متخذة منحنى مقعر باتجاه نقطة الأصل وتغلف الوحدات الأقل كفاءة، ويمكن قياس عدم الكفاءة من خلال المسافة الفاصلة بينها وبين المنحنى الذي يمثل الوحدة الكفؤة، ويكون اشتقاق الكفاءة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تشكل المنحنى الحدودي للأداء والذي يغلف كل المشاهدات، وتتمتع المؤسسات التي تقع على المنحنى الحدودي بالكفاءة في عملية التوزيع لمدخلاتها وإنتاج مخرجاتها، أما المؤسسات التي لا تقع على المنحنى الحدودي غير كفؤة بمعنى أن طريقة البيانات المغلفة تقوم على أساس تقييم كل مؤسسة بالنسبة لأفضل المؤسسات، ويطلق عليه الأداء الأفضل (عبد و جاسم، 2021، صفحة 219).

وعرفت طريقة (DEA) بأنها منهجية لقياس الكفاءة النسبية لمجموعة من وحدات صنع القرار التي تستخدم مدخلات متعددة لإنتاج مخرجات متعددة، إذ يتم تقييم كفاءة كل وحدة بالنسبة لحدود إمكانية الإنتاج المقدر المحددة من قبل كل وحدات اتخاذ القرار، كما تعريفها أيضا بأنها أداة كمية من أدوات بحوث العمليات يتم استخدامها لقياس الكفاءة الإنتاجية من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات ومخرجات وحدات إدارية متماثلة الأهداف والأنشطة، بهدف معرفة مستوى الكفاءة النسبية لكل وحدة إلى مجموعة الأدوات الأخرى وهو ما يطلق عليه بالكفاءة النسبية (الراعي و وآخرون، 2020، صفحة 1171).

وننوه إلى أن طريقة (DEA) تعتمد على دراسة (Farrell) سنة 1957 والتي أبرزت إمكانية تحديد الكفاءة بين مدخل واحد ومخرج واحد دون وضع أي فرضيات متعلقة بصيغة دالة الإنتاج، حيث قام

(Charnes) سنة 1978 بتعميم هذه الدراسة لتشمل قياس الكفاءة في حالة وجود عدة مدخلات وعدة مخرجات متباينة. كما تعتمد طريقة DEA كذلك في قياس الكفاءة في حالة تعدد المدخلات والمخرجات على أمثلية باريتو (Pareto Optimality) والتي تنص على أن: "أي وحدة اتخاذ قرار تكون غير كفؤة إذا استطاعت وحدة أخرى أو مزيج من الوحدات الأخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية مدخلات أقل وبدون زيادة في أي مورد آخر، وتكون الوحدة لها كفاءة باريتو إذا تحقق العكس" وهو ما يسمى بالكفاءة الفنية (الحميد، 2017، صفحة 49).

## 2. أهداف طريقة تحليل البيانات المغلفة

تعتبر طريقة تحليل البيانات المغلفة أداة مفيدة لقياس الكفاءة لمختلف الوحدات التي تقدم خدمات كالمصارف وتهدف إلى ما يلي (بورقبة، 2011، صفحة 109):

- تحديد أفضل مصرف من بين مختلف الوحدات من حيث الأداء؛
- تحديد أسوأ مصرف من بين مختلف الوحدات من حيث الأداء؛
- تساعد هذه الطريقة على تحديد الأهداف لرفع مستويات الكفاءة؛
- كما تساعد كذلك في عملية توزيع الموارد اللازمة لرفع مستويات الكفاءة؛
- مراقبة الكفاءة عبر فترات زمنية.

## 3. شروط استخدام طريقة تحليل البيانات المغلفة

لتقويم الكفاءة بشكل ناجح، وتقديم تحسينات واقعية قابلة للتطبيق المباشر بالنسبة للمصارف التي تتميز بالكفاءة يجب أن تتوفر ثلاثة شروط أساسية تتمثل فيما يلي (الزواوي و السريتي، 2017، صفحة 61):

- **اختيار الوحدات المتماثلة:** يجب أن تشمل عملية قياس الكفاءة مجموعة من المصارف التجارية فيما بينها أو مجموعة مصارف التنمية فيما بينها، أو مجموعة من المؤسسات المالية المختصة فيما بينها، وأساس هذا الشرط أن للمصارف التجارية مثلاً شروط وقوانين تحكم عملها ونشاطها وموارد متساوية يمكن الحصول عليها ومخرجات متساوية أيضاً يمكن الاختيار في إنتاجها، وهو الأمر الذي لا يتوفر لغيرها من المؤسسات.
- **العلاقة الخطية بين المدخلات والمخرجات:** بمعنى توفر العلاقة الطردية بين المدخلات والمخرجات، فمن الناحية النظرية يجب ان تساهم زيادة المدخلات إلى زيادة المخرجات، وعكس ذلك صحيح، بمعنى أن انخفاض المخرجات يجب أن يكون ناتجاً عن انخفاض المدخلات.

▪ **علاقة المتغيرات بحجم العينة:** فيجب أن يكون عدد المتغيرات يقل عن عدد الوحدات المقيمة، وتشير دراسة أجريت سنة 2006 إلى أن نجاح استعمال طريقة (DEA) يتوقف على تحقق إحدى القواعد الثلاثة التالية:

✓ **القاعدة الأولى:** يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات، فعدم تحقق ذلك يفقد النموذج قوته التمييزية بين الوحدات الكفوة والوحدات غير الكفوة.

✓ **القاعدة الثانية:** يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات مع المخرجات في العدد 3.

✓ **القاعدة الثالثة:** وتسمى قاعدة الثلث، حيث يتم التأكد من جودة النموذج في النتائج المحصلة، ولا يجب أن يفوق عدد الوحدات ذات الكفاءة الكاملة (100%) ثلث العينة المدروسة.

#### 4. إيجابيات وسلبيات طريقة تحليل البيانات المغلفة

لتقييم طريقة تحليل البيانات المغلفة نحدد جملة من إيجابيات وسلبيات هذه الطريقة فيما يلي (مفتاح، 2018، الصفحات 96-97):

##### أ. إيجابيات طريقة تحليل البيانات المغلفة

- يتم استخدام طريقة تحليل البيانات المغلفة في دراسة كفاءة مختلف الوحدات الإنتاجية خاصة بالنسبة للعينات الصغيرة؛
- إن دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات ليست محصورة في دالة محددة مسبقا حيث لا تتطلب الطريقة المعلمانية تقدير مختلف المعاملات لأي دالة، وعليه تعتبر ميزة مهمة بالنسبة لهذه الطريقة نظرا لمحدودية المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا المستعملة من قبل وحدات الإنتاج؛
- تسهل طريقة تحليل البيانات المغلفة دراسة الحالات المتعددة المدخلات والمخرجات، كما تتيح إدخال متغيرات إضافية بسهولة؛
- تأخذ طريقة تحليل البيانات المغلفة القيم القصوى في الحساب؛
- تسمح بتسيير مزدوج لكل من المدخلات والمخرجات من خلال قدرتها على تعظيم العلاقة بينهما؛
- تسمح بالتمييز بين عدم الكفاءة التقنية وعدم الكفاءة في الحجم والنطاق؛

ب. سلبيات طريقة تحليل البيانات المغلفة

- الحساسية الفعالة بالنسبة لنوعية البيانات، ذلك أن أي خطر صغير في العلاقة بين المدخلات والمخرجات من شأنه أن يغير في نتائج الدراسة؛
- كثرة الحسابات الناتجة عن حجم البرامج الخطية والواجب حلها بالنسبة لكل وحدة إنتاجية؛
- تعد هذه الطريقة نسبية وعليه لا يمكن التوصل إلى نتائج دقيقة تبين مدى كفاءة الوحدات المدروسة؛
- ليس بالإمكان معرفة مساهمة مختلف المتغيرات، ذلك أنه لا يتم تقدير مختلف معاملات الدالة كما هو الحال في الطرق المعلمانية؛
- حسب هذه الطريقة فإن مقدار الخطأ يساوي الصفر على عكس الطريقة المعلمانية التي تأخذ في الحسبان الخطأ في الدالة المقدره للكفاءة، وعليه فإن هذه الفرضية بإمكانها التأثير على نوعية النتائج ومنع التفسيرات، خاصة إذا كان المحيط المدروس يتميز بالصدمات العشوائية؛
- لا تأخذ هذه الطريقة الكفاءة التخصيصية في الحسبان عند عملية التحليل وعليه لا تأخذ في الحسبان تغير أسعار المعاملات.

والجدول الموالي يلخص أبرز أوجه الاختلاف بين طريقتي حد التكلفة العشوائية وتحليل البيانات المغلفة:

الجدول رقم (2-2): أوجه الاختلاف بين طريقتي (SFA) و (DEA)

طريقة تحليل البيانات المغلفة	طريقة حد التكلفة العشوائية
- أسلوب لا معلمي	- أسلوب معلمي
- أسلوب قائم على تقييم كل منتج بالنسبة لأفضل المنتجين، أو ما يسمى بالأداء الأفضل (Best Practice)	- أسلوب قائم على أساس مداخل النزعة المركزية (Central Tendency)
- مدخل تحديدي أسلوب محدد (Deterministic)	- مدخل إحصائي
- لا يتضمن التشويش العشوائي	- يضع في الاعتبار التشويش الإحصائي
- لا يسمح للفرضية الإحصائية أن تكون متغيرة	- يسمح للفرضية الإحصائية أن تكون متغيرة
- لا ينفذ الافتراضات على توزيع فترة عدم الكفاءة	- ينفذ الافتراضات على توزيع فترة عدم الكفاءة
- لا ينفذ الافتراضات على توزيع فترة عدم الكفاءة	- يتضمن خطأ التعبير المركب: واحد من جانب واحد والآخر متماثل (صفيين)
- لا يتضمن خطأ التعبير	- يتطلب تحديد نموذج الدالة الوظيفية
- لا يتطلب تحديد نموذج الدالة الوظيفية	- إمكانية حدوث الكفاءة مع التحديد السيء للنموذج

<p>- حساس مع عدم المتغيرات خطأ وشدوذ في القياس</p> <p>- طريقة التقدير: برمجة رياضية</p>	<p>- طريقة التقدير: اقتصاد قياسي</p>
---	--------------------------------------

المصدر: (عمرأوي، 2013، صفحة 148)

### ثالثاً: مقارنة بين الأساليب المعلمية والأساليب اللامعلمية

كما مر من قبل صنفت الطرق الكمية لقياس الكفاءة إلى مجموعتين وهي الأساليب المعلمية والأساليب غير المعلمية، فالأولى تحتاج إلى توصيف دالي مسبق قبل تقدير النموذج واستخراج منحنى الكفاءة الحدودي، أما الأسلوب الثاني فلا يحتاج إلى توصيف مسبق، وإنما يتم حساب الكفاءة مباشرة من المشاهدات، ولوقوف على أهم الفروقات ارتأينا عرض أهم الخصائص ضمن كل أسلوب ممثلة بأهم طريقة فيها وذلك من خلال النقاط التالية (ضيف، 2015، صفحة 160):

- تركزت الأساليب اللامعلمية بشكل أساسي في طريقة (DEA) وهي طريقة برمجة خطية تطبق على مشاهدة البيانات، لإنشاء منحنى الكفاءة الحدودي حيث يطوق جميع المشاهدات، ثم تقوم بحساب مؤشر الكفاءة لكل مشاهدة أو مؤسسة نسبة إلى المشاهدات الأخرى.
- يطلق على الأساليب اللامعلمية الأساليب الحدودية التامة، حيث تطوق كل بيانات المشاهدات بواسطة منحنى الكفاءة الحدودي، ومن خلال هذا المنحنى يمكن تحديد المسافة بين القيمة الحقيقية والقيمة المتوقعة، والذي يبرز أيضا حالة الكفاءة الفنية.
- تفترض الأساليب اللامعلمية أن كل الانحرافات (الفرق بين القيمة المقدرة والحقيقية) عن منحنى الكفاءة الحدودي يمكن السيطرة عليها من طرف المؤسسة، على الرغم من أنه في بعض الحالات تبرز عوامل طارئة لا تحقق هذا الافتراض مثل الظواهر الطبيعية، الطقس، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وجود تشريعات معينة...إلخ.
- تفترض الأساليب المعلمية أو التصادفية أن الخطأ الذي يتولد عن سوء التوصيف والعوامل التي يمكن السيطرة عليها يكون غير مرتبط بتقدير مؤشر الكفاءة، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأساليب تفترض وجود الخطأ العشوائي ذي الجانبين عند تشخيص منحنى الكفاءة الحدودي.
- يتشابه الأسلوب المعلمي والأسلوب غير المعلمي في وجوب تحديد حدود الكفاءة بإتباع دالة التكلفة أو (الربح، الدخل، الإنتاج) أين توجد البنوك الكفوة، وتحسب كفاءة البنوك الأخرى

بالمقارنة مع هذه الحدود الكفوءة، أما الاختلاف الجوهرى فى الكيفية التى تتحدد بها الحدود الكفوءة، فالأسلوب اللامعلمى لا يمكنه حلها إلا من خلال طرق الاقتصاد القياسى عن طريق خط الانحدار.

- تعتبر الأساليب المعلمية وخصوصاً حد التكلفة العشوائية (SFA) أحد أهم النماذج الجيدة فى قياس الكفاءة الاقتصادية، لإمكانية رصده للعوامل الخارجية المؤثرة كالظروف المناخية والأعطال فى الآلات... إلخ، ويمكن الاستفادة من الاختبارات النموذجية للتحقق من فرضيات النموذج، بالإضافة إلى سهولة دمج متغيرات أخرى كالمحيط والنوعية، لكن فقر النموذج إلى أساس نظرى يبنى عليه توزيع الخطأ يعتبر نقطة جد سلبية له، وبما أنه أسلوب معلمى فإنه يحتاج إلى صياغة دقيقة لشكل الدالة، خصوصاً فى المجال البنكى حيث تبدو المدخلات والمخرجات ذات علاقة معقدة يصعب وصفها، الأمر الذى يكسب الأساليب اللامعلمية أهمية معتبرة لتطبيقاتها فى البنوك، زيادة إلى ما تقتضيه من حجم المشاهدات الكبير.
- تقوم الأساليب المعلمية على نموذج إحصائى قائم على شكل وظيفى وقانون احتمالات معين، وهو الأمر الذى لا ينطبق على الأساليب اللامعلمية التى تستخدم قدراً أقل من المعطيات، مما يجعل من نتائجها تقتقد للدقة، وهذا الحكم لا يعتبر قطعياً ذلك أن افتراض شكل معين لدالة الإنتاج (التكلفة أو الربح) من شأنه أن يؤثر على النتائج خاصة إذا كانت الدالة غير مناسبة، إن الإشكال بين الأسلوبين يتوقف على الموازنة بين المرونة والقيود، مع العلم أن النماذج التى تقوم على قيود أكبر تمنح نتائج أفضل وأقوى وأدق.
- تهتم الأساليب اللامعلمية بالمؤسسات المجاورة للحافة وتعتمد عليها لبناء الحافة غير المعلمية، على عكس الأساليب المعلمية التى تعتمد فى ذلك على كل المشاهدات، كما تسهل الأساليب اللامعلمية التعامل مع التكنولوجيات متعددة المخرجات دون تحديد هذه التكنولوجيات، ذلك أنها تمنحنا مقدار الكفاءة الاقتصادية فحسب.

#### الجدول رقم (2-3): مفاضلة بين الأساليب المعلمية والأساليب اللامعلمية

الأساليب المعلمية	الأساليب اللامعلمية	المزايا
تحمل قيم الكفاءة المستخلصة خصائص إحصائية	لا يوجد شكل محدد لدالة أو تكنولوجيا الإنتاج	
تأخذ بعين الاعتبار متغيرات أخرى عدا اللاكفاءة	سهولة تجزئة مؤشر الكفاءة إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصيصية	

لا تحمل قيم الكفاءة المقدره خصائص إحصائية	يستلزم عرض الإنتاج في شكل كمي معلوماتي محدد	العيوب
تؤثر أخطاء القياس و/أو نسيان بعض المتغيرات على قيم الكفاءة	صعوبة تجزئة مؤشر الكفاءة إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصيصية خاصة في حالة الدوال متعددة الإنتاج	

المصدر: (ضيف، 2015، صفحة 162)

#### الفرع الرابع: نظام Camels

يعد نموذج Camels من بين أهم الطرق لقياس الكفاءة المصرفية، والذي سنتطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يلي:

#### أولاً: تطور نظام Camels

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي قامت باستخدام معايير الإنذار المبكر، وذلك نظراً للانهايات المصرفية التي تعرضت لها سنة 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4 آلاف مصرف. كما وتعرض النظام المصرفي بأكمله لفقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ومع مرور الزمن حصل انهيار مماثل سنة 1988 والذي نتج عنه فشل 221 مصرف (عاشوري، 2020، صفحة 38)، وبدأ استخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ سنة 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات المصرفية التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه ليقل العدد إلى 3 فقط سنة 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء المصارف في نهاية الربع الأول من سنة 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1 (بوخلخال، 2012، صفحة 207).

ولقد أثارت نتائج التحليل الذي قام بإجرائه البنك الاحتياطي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً قبل

استخدام المعيار، كما وأثبتت الدراسات كذلك مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة، ولهذا فقد طالب الكثير من الباحثين والمحليلين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغية تمليكهم الحقائق، وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع المصارف صاحبة المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (CAMELS) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق، وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية (المحمود، 2014، صفحة 58).

ولكن يوجد خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين مؤيد ومعارض، حيث يرى البعض أن تلك النتائج جد سرية ولا ينبغي أن تُنشر بل تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا تتأثر ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، في حين أن البعض الآخر يرى ضرورة في نشرها وذلك لتمليك الجمهور الحقائق المستنتجة ومن ثم يتخذ قراره وهو على بينة من الأمر، طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى تعثره وانهاره ككل (بوخلخال، 2012، صفحة 207).

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج قد مر بعدة مراحل إلى أن أخذ صورته النهائية المعروفة بـ CAMELS وذلك كما يلي (قويدر، 2021، الصفحات 157-158):

- **نموذج CAEL:** ويعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل التقارير السنوية المرسلة من المصارف إلى البنك المركزي، وبعدها إعداد تقييم وتصنيف سنوي لها استناداً إلى أربعة عناصر أساسية والمتمثلة في كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة.
- **نموذج CAMEL:** نظراً للانتقادات التي وجهت لنموذج CAEL تم تطويره إلى نموذج CAMEL وذلك من خلال إضافة معيار آخر وهو الإدارة ليصبح النموذج قائماً على خمس محاور أساسية، كما أصبح أداة للرقابة المكتبية والميدانية.
- **نموذج CAMELS:** في سنة 1998 تم استبدال نموذج CAMEL بنموذج CAMELS، إذ أضيف إليه معياراً سادساً والذي يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق، لأجل زيادة كفاءته وفعاليته في دعم نظام الرقابة المصرفية، وقد قامت المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع بإضافة هذا العنصر لتقييم قدرة المصرف على استيعاب الخسائر الناتجة عن التغيرات التي تحدث في أسعار الأسهم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف وأسعار السلع ومدى كفاية الأرباح ورأس المال في المصرف لامتناسها.

وبذلك أخذ النموذج شكله النهائي القائم على مجموعة من المؤشرات والنسب التي تغطي ست محاور رئيسية والتي نوضحها في الجدول التالي.

**الجدول رقم (2-4): عناصر نظام Camels**

العنصر	الرمز	الدلالة
رأس المال	<b>C</b>	Capital Adequacy
جودة الأصول	<b>A</b>	Assets
الإدارة	<b>M</b>	Management
الربحية	<b>E</b>	Earnings
السيولة	<b>L</b>	Liquidity
الحساسية لمخاطر السوق	<b>S</b>	Sensitivity to Market Risk

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما تقدم

**ثانيا. تعريف نظام CAMELS**

يعرف نظام CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، إذ يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني (المحمود، 2014).

وهو نظام يسمح بالتعرف المبكر على المشاكل في عمليات المصرف، من قبل السلطات الرقابية من خلال القيام بقياسات صحيحة (عاشوري، 2020، صفحة 38). كما يعرف بأنه: "نظام رقابي موحد فعال لتقويم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها باعتماد ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل من أجل تصحيح الانحرافات وحماية السلامة المالية للقطاع المصرفي" (الامام، 2010، صفحة 19).

ويقوم نظام CAMELS على أساس تصنيف خماسي يتراوح من واحد (1) إلى خمسة (5)، حيث أن التصنيف (1) يعد التصنيف الأفضل والذي يعكس سلامة عمليات المصرف ووجود ممارسات قوية للكفاءة وإدارة المخاطر، بينما يعد التصنيف (5) الأسوأ للمصرف لأنه يمثل انعكاسا لكفاءة البنك غير المرضية ويشير لوجود احتمالية كبيرة لفشل البنك، ووجود تحديات كبيرة تواجهها الإدارة، وفي هذه الحالة

## الفصل الثاني: التأصيل النظري والتطبيقي للكفاءة المصرفية

عادة ما تكون الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الرقابية تصفية المصرف، أو اللجوء للاندماج والاستحواذ (القيسي، 2017، صفحة 466).

### الجدول رقم (2-5): تقييم البنوك حسب مؤشر CAMELS

الإجراء الرقابي	وضعية الفرع	درجة التصنيف
يحتاج المصرف إلى رقابة أقل من اعتيادية.	<b>قوي:</b> يتمتع المصرف بمركز مالي سليم، ولا يوجد عنده مشاكل جوهرية	1 (1.4-1)
مستوى الرقابة المطلوب على هذا المصرف رقابة اعتيادية.	<b>مرضي:</b> يتمتع المصرف بمركز مالي سليم، إلا أنه يوجد لديه عدد من المشاكل، لكن هذه الأخيرة تعد مشاكلًا معروفة بصورة جيدة للإدارة كما أنها تحت السيطرة	2 (2.4-1.5)
مستوى الرقابة على المصرف الذي يأخذ هذا التصنيف ينبغي أن يكون فوق الاعتيادي، وقد يطلب من المصرف في هذه الحالة تقديم برنامج تصحيحي.	<b>معقول:</b> توجد لدى المصرف بعض المشاكل بحاجة إلى معالجة فورية من قبل الإدارة، وإذا لم تقم هذه الأخيرة بمعالجتها فإن الوضع سيتفاقم عنده،	3 (3.4-2.5)
مستوى الرقابة المطلوب على هذا المصرف ينبغي أن يكون حثيثًا، كما يجب أن تتم الزيارات التفتيشية للمصرف من قبل السلطات الرقابية على فترات متقاربة، بالإضافة إلى ذلك فإن السلطات الرقابية قد تطلب من المصرف وقف بعض النشاطات.	<b>حدي أو خطر:</b> يوجد لدى المصرف مشاكل حادة، وإذا لم يتم معالجة هذه المشاكل فإن المصرف قد يتعرض للإفلاس.	4 (4.4-3.5)
مستوى الرقابة يكون بأقصى حالاته، كما قد يقيم بعض المفتشين لدى المصرف، وقد يمنع البنك المركزي المصرف من ممارسة نشاطات معينة، وقد تقوم بعزل الإدارة التنفيذية وتعين لجنة إدارة بديلة عنها.	غير مرضي: تكون احتمالية تعثر / إفلاس المصرف في هذه الحالة عالية، حيث أن المشاكل التي يعاني منها هي مشاكل حادة، وغير مسيطر عليها من قبل إدارة المصرف.	5 (5-4.5)

المصدر: (عبد الله، 2011، صفحة 45).

### ثالثا: مميزات نظام CAMELS

نوجز أبرز مميزات نظام CAMELS فيما يلي (أحمد م.، 2005، صفحة 6):

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش والرقابة.
- اختصار زمن التفتيش والرقابة من خلال التركيز على ستة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية، أو مؤثرة على سلامة الموقف للمصرف.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي كافة وفق منهج موحد، وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة، ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة التي أشرنا إليها للجهاز المصرفي كافة.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تلي عملية التفتيش، كما يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي، ومدى مصداقية المراجع (القرشي و النخلاني، 2019، صفحة 97).

### رابعا: عيوب نظام CAMELS

وعلى الرغم من هذه المميزات، فإن تنفيذ مؤشر CAMELS يواجه عدة صعوبات على الصعيد العملي، من بينها مشاكل رئيسة تقترن بكفاية رأس المال، ومراقبة نوعية أصول المصرف، بالإضافة إلى صعوبات أخرى إذ تعد الإدارة متغير نوعي من الصعب قياسه، وأن العلاقة بين ربحية المصرف وسيولته هي علاقة يصعب تفسيرها، إذ يمكن ان يعزى تحقيق المصرف لأرباح عالية نتيجة قبوله لمخاطرة عالية، أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بمختلف العوامل، من بينها مصادر التمويل، وتباين آجال الاستحقاقات والإيرادات وكذا الإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير، وأخيرا فيما يتعلق بعنصر الحساسية، فتوجد عدة مشاكل تتجم عن زيادة تنوع عمليات المصارف، ودخولها مجالات كصفقات صرف العملة، وصفقات سوق الأسهم والسلع، وحتى العقارات، وتولد كل من هذه العمليات درجات متفاوتة من الخطر من الصعب قياسها (القرشي و النخلاني، 2019، الصفحات 97-98).

ويمكن تلخيص أبرز عيوب نظام CAMELS فيما يلي (المحمود، 2014، صفحة 64):

- يعتمد معيار CAMELS على تقسيم المصارف لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا وبالرغم من اختلاف المتوسط اختلافا ملحوظا من مصرف لآخر داخل المجموعة ذاتها إذ لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- يعتمد معيار CAMELS على قياس الأداء بالاستناد على المصارف الأخرى المنتمية لنفس المجموعة، إذ أنه وفي حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء المجموعة أو على أداء النظام المصرفي كافة فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم تبعا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.
- أعطى النظام لكل العناصر أوزانا وأنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طيلة فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا من شأنه أن يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.
- يقوم اختيار النسب المالية على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائيا، إذ توجد بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة، ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للبنك من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة معيار CAMELS لذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة أو استخدام الإثنين معا، الأمر الذي يعزز كفاءة استخدام المعيار (أحمد م.، 2005، صفحة 6).

#### الفرع الخامس: بطاقة الأداء المتوازن ومؤشرات خلق القيمة

هناك طرق أخرى تستخدم في قياس الكفاءة المصرفية منها بطاقة الأداء المتوازن ومؤشرات خلق القيمة والتي سنعرضها بشيء من التفصيل.

#### أولا: بطاقة الأداء المتوازن

##### 1. تطور بطاقة الأداء المتوازن

تعود فكرة بطاقة الأداء المتوازن إلى سنة 1987، حيث ظهرت في كتاب (Johnson-Kaplan) بعنوان (Relevant Loss)، وقد ظهر هذا المدخل كاتجاه رئيسي لمواجهة الانتقادات الموجهة للموازنة التقليدية وتقييم الأداء، ونادى بضرورة تطوير منهجية الموازنة من خلال الإدارة على أساس التكلفة، كما عالج مدخل قياس الأداء المتوازن انتقادا آخر يتمثل في الاعتماد على المقاييس المالية للأنشطة، فأخذ هذا المدخل بقياس أنشطة أخرى غير مالية (بوظيفة و أقاسم، 2021، صفحة 128).

وتم استخدام أول بطاقة تقييم متوازن في شركة (Analog Devices) سنة 1987، حيث استخدمت هذه الشركة بطاقة أكثر شمولية من المداخل السابقة لفحص وقياس الأداء، وشملت هذه البطاقة جوانب خاصة كسرعة التسليم للعميل، جودة ودورة العمليات التطبيقية، فاعلية تطوير منتجات جديدة إلى جانب المقاييس المالية (حساني، 2022، صفحة 33).

وكان أول ظهور رسمي للـ BSC بشكل كامل سنة 1992، بأمريكا الشمالية على يد المستشار (Robert Kaplan) والمستشار (David Norton) المؤسس لوحدة البحث (KPMG)، وذلك عقب دراسة دامت سنة كاملة على اثنتي عشرة مؤسسة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، بغية تقييم أدائها، وفي إطار الدراسة لاحظ الباحثان أن المسيرين لا يفضلون أسلوبا معيناً في التقييم على حساب الآخر، بل يبحثون عن تقييم يوازن بين الأداء المالي والأداء غير المالي، وهو الأمر الذي سمح بإيجاد مؤشر أداء شامل يعطي للمسيرين نظرة سريعة وكاملة حول نشاط المؤسسة (مزياني و بلاسكة، 2013، صفحة 244).

ومرت بطاقة الأداء المتوازن بعدة مراحل تتمثل في (جعدي، 2014، صفحة 132):

**المرحلة الأولى:** اعتمدت بطاقة الأداء المتوازن في بداية التسعينات على المؤشرات الاستراتيجية الموزعة على الأبعاد الأربعة، وتمثلت نقاط ضعف هذه المرحلة في عدم وجود انسجام بين الاستراتيجية والأهداف، كما تظهر علاقة السبب والنتيجة بشكل مباشر بين الأبعاد فقط.

**المرحلة الثانية:** نتيجة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن ظهرت مجموعة تحسينات وتطورات عملية في بناء الأهداف والمؤشرات، فقد أصبحت تعكس الاستراتيجيات كما أصبح هناك ترابط بين الأهداف.

**المرحلة الثالثة:** تتمثل هذه المرحلة في الصورة الحالية لبطاقة الأداء المتوازن.

### 2. تعريف بطاقة الأداء المتوازن

قدمت عدة تعريفات لبطاقة الأداء المتوازن حيث عرفها كل من (Kaplan) و(Norton) باعتبارهما أول من عرفها بأنها: "مجموعة من مقاييس الأداء المالية وغير المالية التي تقدم لمديري الإدارة العليا نظرة سريعة وشاملة وواضحة عن أداء منظماتهم فمقاييس الأداء المالية تحدد نتائج الإجراءات المتخذة فعليا ومقاييس الأداء غير المالية هي التي تقود الأداء المالي المستقبلي" (Kaplan & Norton, 1992, p. 71).

وعرفت على أنها: "إحدى أدوات نظام المحاسبة الإدارية الحديثة، تهتم بقياس الأداء في المؤسسات لزيادة قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة" (Kaplan & Norton , 2003, p. 22).

كما عرفها كل من (Kaplan) و (Atkinson) بأنها: "أداة تتم بواسطتها ترجمة رسالة المؤسسة واستراتيجياتها إلى أهداف ومقاييس تقوم على أربع ركائز أو أربعة أبعاد رئيسية، هي (الأداء المالي، رضا العملاء، كفاءة الأداء التشغيلي، والفرص التي توفرها المؤسسة للعاملين فيها للتعلم والنمو)، وبذلك يصبح التنافس فيما بين المؤسسات قائما على أساس ما يتوفر فيها من روح المبادرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، أكثر مما هو على أساس ما لديها من أصول ثابتة وملموسة" (بودودة، 2014، صفحة 44). ويمكن تعريفها أيضا: "نظام إداري يساعد المنشأة على ترجمة رؤيتها واستراتيجياتها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات المترابطة" (بوطيبة و أقاسم، 2021، صفحة 128).

### 3. أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن

تتم أهمية الـ BSC فيما يلي (بوطورة و رقام، 2021، صفحة 277):

- ترشيد القرارات الإدارية، إذ يتم ربط مقاييس الأداء بالأهداف واستراتيجيات المؤسسة وأقسامها.
- العمل على إيجاد التوافق بين الأهداف الفردية والخاصة للأقسام والاستراتيجية العامة للمؤسسة مما يجعل قياس التوازن للأداء نظام تغذية رقابي للمستقبل في مختلف المستويات الإدارية.
- تعمل البطاقة بمثابة الحجر الأساس للنجاح الحالي والمستقبلي للمؤسسة، إذ تغيد في تحسين الأداء مستقبلا.
- يعد قياس الأداء المتوازن نموذجا شاملا لقياس الأداء لاشتماله على مقاييس على مجموعة من مقاييس الأداء المالية وغير المالية الاستراتيجية.
- تبقي بطاقة الأداء المتوازن المعايير المالية كملخص مهم لأداء العاملين والإدارة وفي ذات الوقت تلقي الضوء على مقاييس أكثر تفاعلا وترابطا بين المستهلك والعمليات الداخلية والعاملين وأداء النظام لتحقيق نجاح مالي طويل.
- تعد بطاقة الأداء المتوازن فلسفة إدارية متقدمة نحو تحفيز العاملين لتحقيق أهدافها وتوجيه الجهود نحو استراتيجياتها من خلال تقييم الأداء المالي والتشغيلي.
- تمكن من توفير معلومات واضحة حول وضع ومركز المؤسسة (المصرف) والتي تقابل اهتمامات كافة أصحاب المصالح ذوي العلاقة بالمصرف (عزايبة و وآخرون، 2017، صفحة 368).

#### 4. أهداف بطاقة الأداء المتوازن

تهدف بطاقة الأداء المتوازن إلى ما يلي (حساني، 2022، صفحة 41):

- التوازن بين البيئة الداخلية الخاصة بالعمليات الداخلية والتعلم والنمو والبيئة الخارجية المتعلقة بالزبائن والمساهمين.
- التوازن بين المؤشرات المالية وغير المالية لتقييم الأداء في المدى القصير والمدى الطويل.
- نشر وترجمة الاستراتيجية في صورة أهداف ملموسة للمنفذين.
- التوازن بين المؤشرات الاستراتيجية الفائزة أي مقاييس محركات الأداء التي تساعد على التنبؤ بالأداء والمؤشرات العملية التابعة أي مقاييس أهداف الأداء التي توضح النتائج من قرارات سابقة.

ويرى (Kaplan) و(Norton) أن بطاقة الأداء المتوازن تهدف إلى ثلاثة أهداف أساسية هي (مزياني و بلاسكة، 2013، الصفحات 246-247):

**إيصال الاستراتيجية:** يتم نشر الاستراتيجية الموضوعة من طرف الإدارة العليا، كما أنها تسمح بوضع عوامل النجاح الرئيسية للمؤسسة، كما تسمح بتوجيه الأنشطة ومن ثم اقتناص الفرص وتفادي التهديدات، وعليه تعد البطاقة عملياتية واضحة، تقلص من مشكلات التفسير الخاطئ للاستراتيجية؛

**التوفيق بين الأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية:** (BSC) هي المسؤولة عن مختلف العوامل الخاصة بالمؤسسة، إذ تعمل على التنسيق فيما بينهم على مختلف المستويات بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية؛

**قياس الأداء:** وذلك في إطار مقولة "ما يمكن قياسه يمكن إدارته"، إذ يعتبر من أبرز الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، فقياس الأداء يمكن المؤسسة من معرفة حالتها ووضعيتها، وعليه اتخاذ القرارات، فبطاقة الأداء المتوازن تعد أداة ونظام للتقييم، وكذا أداة مفتاحية للقيادة والرقابة على الأداء.

#### 5. متطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن

هناك مجموعة من القواعد الأساسية والتي يعد توفرها ضروريا من أجل تنفيذ بطاقة الأداء المتوازن، وتتمثل أبرزها في (Hannabarger & Others, 2007, p. 47):

- ضرورة تدعيم الإدارة العليا لتطبيق مقياس الأداء المتوازن بالمؤسسة.
- الفهم الجيد لاستراتيجية المؤسسة والذي يعد نقطة الانطلاقة في مشروع بطاقة الأداء المتوازن.

- ضرورة الاعتماد على مدخل الاتصال من أسف إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل وذلك لمواكبة التغيرات المستمرة في المؤسسة.
- إشراك العاملين الذي يعتبر من المقومات التي تفتقر إليها أغلب المؤسسات، الأمر الذي يساهم في إبداع الأفراد وإيجاد اقتراحات وأفكار جديدة، مما ينعكس إيجاباً على أداء الأفراد وكذا رفع الروح المعنوية لهم.
- وجود رغبة وقابلية للتغيير في المؤسسة، الأمر الذي يسهل تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بصورة ناجحة وعدم ظهور مقاومة من طرف الإدارة أو العمال.
- العمل بمبادئ الإدارة الاستراتيجية أي وضوح الرؤية والرسالة والأهداف للمؤسسة ليسهل وضع الهيكل العام للبطاقة الذي ينطلق من الرؤية التنظيمية.
- ضرورة إتباع المؤسسة للأساليب الحديثة في القيادة والقياس عن طريق تبادل الخبرات مع منظمات أخرى وكذا القيام بدورات تكوينية في مجال الأساليب التسييرية الحديثة.
- التنظيم الإداري الجيد والمحكم للعمليات والإجراءات داخل المؤسسة، والتوزيع الدقيق للمسؤوليات والواجبات لتفادي الفوضى وتضارب المصالح.
- وضع أهداف مالية تتوافق مع إمكانيات المؤسسة وقابلة للتحقيق.

### 6. محاور (أبعاد) بطاقة الأداء المتوازن

تشتمل بطاقة الأداء المتوازن على أربعة محاور رئيسية لكل منها مؤشرات، وتتمثل هذه المحاور في المحور المالي، محور الزبائن، محور العمليات الداخلية، ومحور التعلم والنمو.

أ. المحور المالي: وهو المحور الأول والأهم ضمن الـ BSC وتتبع أهميته من خلال سعيه لإرضاء أهم طرف في المؤسسة والذي يتمثل في المساهمين، ويأخذ هذا البعد بعين الاعتبار الأهداف المالية قصيرة الأجل والأهداف المالية طويلة الأجل (بوظرة و رقام، 2021، صفحة 279). وتعد النتائج المالية المحققة الحصيلة النهائية لنجاح استراتيجية المصرف وأنشطته، وتكشف عن مدى مساهمة استراتيجية المصرف في التحسين المستمر لأهدافه وعملياته، ويحتوي المحور المالي في بطاقة الأداء المتوازن على الأهداف والتدابير والمقاييس المالية التي تمثل مقياس النجاح النهائي للمنظمات التي تسعى للربح (براي، 2014، صفحة 147)،

وقد بين كل من (Kaplan) و(Norton) استراتيجيتين أساسيتين لتحقيق الأداء المالي للمنظمة وهما (حساني، 2022، صفحة 47):

برنامج نمو إيرادات المنظمة: وذلك من خلال زيادة محفظة التسهيلات والودائع للزبائن الحاليين والجدد، وكذا من خلال التميز في طرح المنتجات والخدمات والتوسع في الأسواق الجديدة.

برنامج الإنتاجية: وذلك من خلال كفاءة استخدام مختلف موارد المنظمة والعمل على خفض التكاليف.

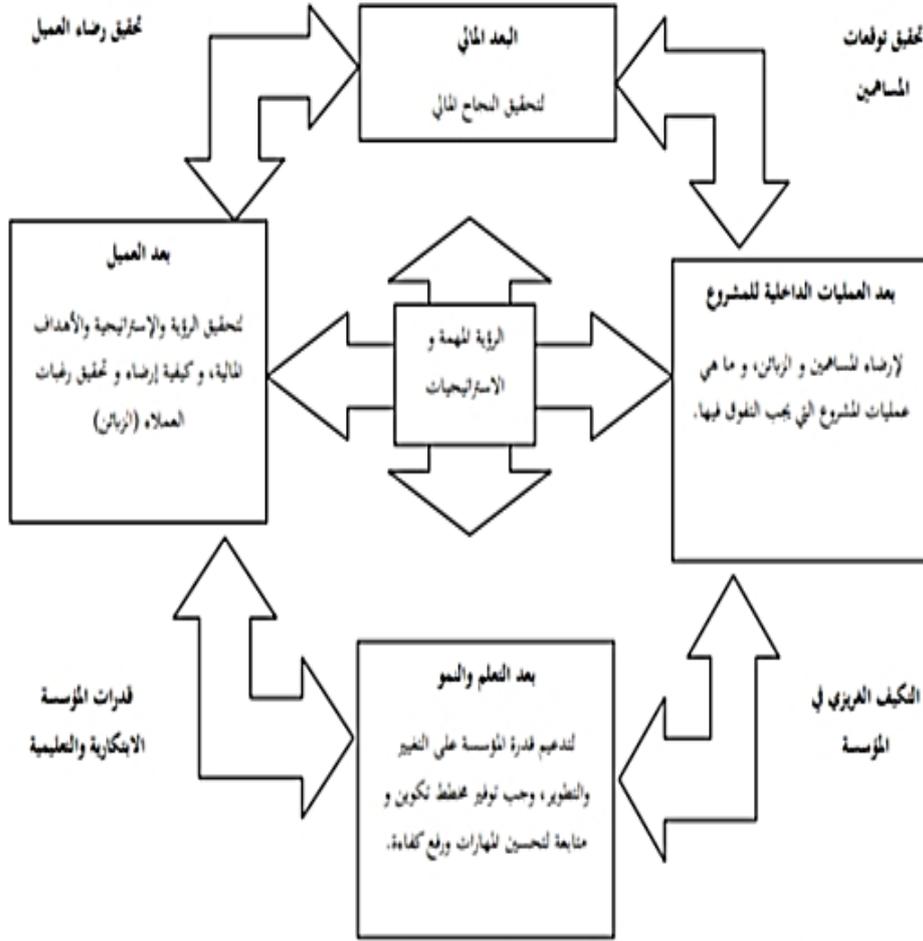
**ب. محور العملاء:** يمثل العملاء حجر الأساس لضمان استمرار ونجاح المصرف، لذلك يكون العمل على زيادة الحصة السوقية، من خلال المحافظة على العملاء الحاليين والسعي لجذب عملاء جدد (عزيزية و آخرون، 2017، صفحة 368). وبهدف الحفاظ على الزبائن ينبغي على المصرف أن يقوم بتحليل شرائح زبائنه على اختلاف أنواعهم وتحديد نوع العمليات التي يستخدمها لتوفير الخدمات التي يحتاجونها بتكلفة معقولة وجودة عالية (بن خالدي، 2015، صفحة 121).

**ج. محور العمليات الداخلية:** تعد العمليات الداخلية حجر الأساس في تكوين ودعم القدرة التنافسية للمؤسسة، وتشمل مجموعة الأنشطة والفعاليات الداخلية التي تقوم بها المنظمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات بجودة عالية وبأقل تكلفة، حيث أشار كل من كابن ونورتين إلى أن هذا العنصر يعتمد على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في الابتكار والابداع، دورة التشغيل والعمليات، دورة الخدمات ما بعد البيع (بوطورة و رقام، 2021، صفحة 281).

**د. محور النمو والتعليم:** يركز هذا الجانب على القدرات والمهارات الداخلية الواجب تنميتها لتحقيق أهداف المصرف في الأجل الطويل، إذ تتطلب المنافسة أن تعمل المصارف باستمرار على تنمية قدراتها لتحقيق قيمة للعملاء والمساهمين ولسد هذه الفجوة بين المهارات والقدرات الحالية والمهارات والقدرات المطلوبة لتحقيق أهداف المصرف في الأجل الطويل وذلك في ثلاثة مجالات رسمية هي: الأفراد، الأنظمة والإجراءات التنظيمية، كما يجب استثمار قدرات العاملين عن طريق التدريب وتنمية المهارات وتطوير كفاءتهم وإدخال أنظمة المعلومات الحديثة وتطوير الإجراءات التنظيمية، فيجب على كل العاملين في البنك أن يبحثوا باستمرار عن الابتكار والتحسين لكل جوانب العمل في المصرف وذلك للحفاظ على المزايا التنافسية وتحسينها مستقبلاً (بن خالدي، 2015، صفحة 122).

والشكل الموالي يوضح المحاور الرئيسية لبطاقة الأداء المتوازن:

الشكل رقم (2-4): نموذج بطاقة الأداء المتوازن



Source : (Kaplan & Norton, 1993, p. 134)

7. مكونات بطاقة الأداء المتوازن

تتكون بطاقة الأداء المتوازن من جملة من العناصر الأساسية يمكن من خلالها بلورة عمل الBSC وهي (عزليزية و وآخرون، 2017، صفحة 368):

أ. الرؤية الاستراتيجية: إذ ينبغي على مديري الإدارة العليا تحديد رسالة المصرف وقيمه –ما الذي يهدف المصرف لتحقيقه؟- وبذلك يمكن تحديد الرؤية الاستراتيجية للمصرف، فهي تعكس فلسفة المصرف بصورة شاملة وواقعية، حيث تؤدي معرفة الرؤية الاستراتيجية إلى إعطاء صورة واضحة عن الأهداف الاستراتيجية للمصرف التي تحقق له القدرة على تحقيق الميزة التنافسية.

ب. الأهداف الاستراتيجية: وهي النتائج الواجب تحقيقها من أجل تحقيق رسالة المصرف، والتي يجب أن تحظى بموافقة كل المستويات الإدارية في المصرف، وأن تكون واضحة لكل العاملين في المصرف، وأن يراعى العامل الزمني لتحقيقها، مع إمكانية قياسها بهدف استخدامها في مجال تقييم الأداء والرقابة.

ج. الاستراتيجية: تعبر الاستراتيجية عن الكيفية المنطقية التي يصل بها المصرف لتحقيق توجهه الاستراتيجي، فهي التحركات العامة والشاملة التي تستخدم في إرشاد وتوجيه التصرفات الرئيسية للمصرف، فهي الوسائل التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المحددة في رسالة المصرف.

د. المحور: وهو عنصر رئيسي في تحقيق استراتيجية المصرف، ويشتمل على مجموع أهداف يجب على المصرف تحقيقه من أجل ضمان تحقيق الأهداف التالية في المحاور الأخرى ع طريق علاقات السبب والأثر.

هـ. المقاييس: وهي الأدوات والأساليب التي تبين للمصرف مدى النجاح المتحقق في إنجاز الأهداف وعليه تنفيذ الاستراتيجية.

و. العلاقات السببية: إن المقاييس في مجالات الرؤية المختلفة ينبغي ألا تؤدي إلى القصور عن بلوغ المستوى الأمثل، بل ينبغي أن تتوافق مع الرؤية الشاملة والاستراتيجية العامة وتساندهما، فالتحدي يكمن في إيجاد علاقات السبب والنتيجة واضحة وخلق توازن بين مختلف المقاييس بحيث لا تتعارض التحسينات قصيرة المدى مع الأهداف ذات المدى الطويل.

المستهدفات: وتمثل المؤشرات الكمية المخططة لمقاييس الأداء في وقت مستقبلي محدد.

#### 8. معوقات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن

هناك بعض المعوقات التي تحول دون تطبيقها كنظام للتقويم وجمع المعلومات عن سير الأداء، وتتفاوت هذه المعوقات ودرجة إعاقتها حسب طبيعة عمل المنظمة، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي (حساني، 2022، الصفحات 80-81):

- ارتفاع التكلفة المادية لتطبيق النظام.
- عدم توفر الخبرات الفنية اللازمة لتصميم النظام وتطبيقه على الحاسوب وربطه مع بقية الأنظمة الالكترونية للمنظمة وعدم توافر الإطارات القادرة على تدريب الموظفين على النظام.
- طول الفترة الزمنية المطلوبة لوضع النظام وتطبيقه بشكل كامل.

- عائق الرؤية: والذي يتمثل في عدم وضوح الاستراتيجية بالقدر الكافي للأشخاص المعنيين بتطبيقها.
- عائق الإدارة: حيث أن نظم الإدارة مصممة لتتيح التحكم في العمليات وقلّة الوقت المستغرق في الاستراتيجية.
- عائق عمليات التنفيذ: في فصل النواحي المالية عن التخطيط الاستراتيجي في المنظمة.
- ثقافة المؤسسة: وتتمثل الصعوبة هنا في توجيه سلوك كل الموظفين في المؤسسة على اختلاف ثقافتهم وآرائهم نحو هدف مشترك.
- كثرة المعايير وغموضها: تلجأ المنظمة في بعض الأحيان إلى وضع معايير لقياس وتقييم الأداء، لكنها قد تفرط في عددها الأمر الذي يؤدي إلى فقدانها للمعنى والدور الذي وضعت من أجله، بالإضافة إلى أن كثرتها تؤدي إلى صعوبة تحقيقها كلها من قبل الموظفين، وبالتالي التأثير على معنوياتهم.
- عدم دقة المعلومات: إذ يتطلب تطبيق الـ BSC القيام بتشخيص عام للبيئة الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن عدم صدق المعلومات ومحدوديتها قد يؤدي إلى بناء النموذج بشكل خاطئ.

## ثانياً: قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة

### 1. التعريف بخلق القيمة

اهتم الاقتصاديون الأوائل والدارسون لمفهوم القيمة بمعدل الفائدة على التدفقات النقدية، وكذا الدراسات المعروفة لفيشر (1907-1930) وويليامز (Williams) (1938) اللذان عرضا معنى مالي للقيمة يجمع بين سعر الأصل أو ثمنه والدخل المحتمل الحصول عليه. فالفكر الأكاديمي الأكثر حداثة الأقرب إلى مفهوم خلق القيمة كان الاهتمام به بارزا في أعمال كل من (Hax) و(Majluf) (1984)، (Rappaport) (1986)، (Copeland) و(Koller) و(Murrin) (1990-1996)، (Ohlson) (1990-1992)، (Stewart) (1991) و(Feltham) (1995). إذ برز مفهوم خلق القيمة بوضوح في التسعينات من القرن العشرين، كما أصبح بمثابة مسار استراتيجي للعديد من المنشآت الاقتصادية، ونعني دائما بمصطلح خلق القيمة إيجاد قيمة للسهم وانطلاقاً من ذلك فهذا المفهوم يكرس وضع المساهم في خدمة استراتيجية المنشأة (دلول و مهدي، 2017، صفحة 469).

ولقد أصبح مفهوم خلق القيمة عنصراً أساسياً من الثقافة الإدارية لعديد المؤسسات، كما انتشر بشكل واسع في الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل الاقتصادية، التنظيمية والمالية، والتي تتمثل فيما يلي:

**1. الحاجة إلى الأموال والمنافسة:** إذ أدى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في سنوات الثمانينات إلى تسارع وتيرة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص منهم والعموميين في سوق رؤوس الأموال، وهو ما أدى إلى عدم التنظيم المالي وصعوبة اقتناء الأموال بحرية أكثر من السوق، الأمر الذي جعل المؤسسات تبحث عن معيار تحتكم إليه لتحقيق الاستقرار المالي، ففي ظل المنافسة من أجل الحصول على الأموال بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ونمو الاقتصاديات الدولية، برزت القواعد المحاسبية والمالية وظهرت مفاهيم جديدة كخلق القيمة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال نجاح بعض المؤسسات التي تهتم بالرفع المالي، إلى جانب الشروط التي يملها السوق في التقييم كانعكاس التوجهات العالمية على المستوى المالي (عطية، 2017، صفحة 81).

**2. بروز حملة الأسهم:** ظهور مجموعات عديدة تمثل نشاط حملة الأسهم، ففي التسعينات من القرن الماضي تجسد ذلك في صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد والمنظمات الأخرى المسيرة لمنتجات الادخار الجماعي، والتي كانت تهدف إلى إيجاد مكانة لحملة الأسهم لتحقيق استقرارهم وتمكينهم من المطالبة بمردودية مقبولة في إطار ظروف السوق، فتطور مفهوم خلق القيمة ميزته العودة القوية لحملة الأسهم في الدول الأوروبية، كما اتضح ذلك بعد تداول العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والتي أسهمت في ابداء شفافية الاستثمارات بتشكيل محفظة مالية تتميز بالتنوع في إطار التوجهات الاستراتيجية للشركات وهو ما منح مزيداً من الدعم لحملة الأسهم في ممارسة الضغط على هذه الشركات (دلول و مهدي، 2017، صفحة 469).

**3. التحول نحو الأصول الأكثر ربحية:** أدت المنافسة المتزايدة في سوق السلع والخدمات إلى دعم متطلبات المستثمرين في السوق المالي وتشجيع المؤسسات على إدارة تكاليفها من خلال التركيز على الموارد والنشاطات التي تسمح لها بتحقيق أعلى الأرباح، والتي تتيح لها فرصة الهيمنة على السوق، مما يسمح لها بتحقيق تدفقات نقدية كبيرة تغطي إلى حد كبير احتياجات استهلاك رأس المال لتغطية المخاطر، وعلى المؤسسة هنا البحث عن الأصول المرتبطة بالمشاريع التي تحقق لها أعلى ربحية، وبالتالي خلق قيمة مضافة (بريكة و مسعي، 2009، صفحة 7).

## 2. أهداف خلق القيمة

نتج مفهوم خلق القيمة نظرا للانفصال بين المسيرين والمالكين، ويتضمن الهدف الأساسي ما يلي (بريكة و مسعي، 2009، صفحة 7):

- سعي الإدارة المسيرة للمؤسسة إلى خلق قيمة للمساهم، بتعظيم قيمة الأسهم المشكلة لرأس مال المؤسسة المسعرة؛
- تحقيق تدفقات نقدية كافية لضمان حد أدنى لتوزيعات الأرباح؛
- القدرة على رسم استراتيجيات البقاء لمواجهة ما يصادفها من مشكلات من خلال التنبؤ وربط الأرباح المستقرة في الأجل المتوسط لتتنظر إلى الأمد البعيد؛
- تخفيض تكلفة الأموال المتعلقة بالديون والأموال الخاصة.

## 3. مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة

تقسم مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة حسب طبيعتها إلى ثلاثة أقسام متمثلة في:

### أ. مؤشرات ذات طبيعة محاسبية

استخدمت المؤسسات في السابق كل من النتيجة الصافية والعائد على السهم كمقياسين لخلق القيمة، وذلك لغاية ثمانينيات القرن الماضي، ومن ثم شرعت في استخدام المؤشرات المحاسبية التي تتمثل أساسا في معدل العائد على الأموال الخاصة ومعدل العائد على الاستثمار (Vernimmen & autres, 2002, p. 641).

### ب. مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية

تتمثل المؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية أساسا في القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والتي نوردها بشيء من التفصيل فيما يلي:

- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (**Economic Value Added**): يعد (Bannet Stewart) أول من ساهم في بناء مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة ومؤلفا للعديد من الأعمال بهذا الشأن، إذ يعرف القيمة الاقتصادية بأنها "مقياس للأداء المالي لتقدير الربح الحقيقي المرتبط بتعظيم ثروة المساهمين، والذي يمثل الفرق بين الربح التشغيلي الصافي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض" (بوزرية و يحيوي، 2021، صفحة 212).

كذلك يعرف مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على أنه: المبلغ السنوي للفرق بين الربح التشغيلي بعد الضريبة وتكلفة رأس المال الإجمالية، والذي يقيس الأداء الداخلي لأنشطة البنك خلال فترة زمنية معينة، إذ يبحث هذا التعريف في الطريقة المعتمدة من قبل البنوك لتقدير قيمة هذا المؤشر، ومنه تمكين البنوك من معرفة كفاءتها ومقارنتها بالبنوك الأخرى من جهة، وعلى فترات زمنية داخل البنك نفسه من جهة أخرى (مزعاش و قايدى، 2021، صفحة 213).

وتوجد طريقتين لحساب القيمة الاقتصادية المضافة وهي (بوزربة و يحيوي، 2021، صفحة 212):

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة (NOPAT) - تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر.

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - معدل تكلفة رأس المال) × رأس المال المستثمر.

- صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة (NOPAT) تقابلها نتيجة الاستغلال بعد الضريبة النظرية على الأرباح (قبل احتساب المصاريف المالية)؛
- معدل تكلفة رأس المال (WACC) وتمثل التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال والتي تحسب انطلاقاً من الهيكل المالي للمؤسسة، بين الديون ورأس المال.

وبالنظر إلى إمكانية استخدام (EVA) لقياس كفاءة المؤسسات، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتفاصيل أنشطتها، إذ لا يمكن تكرار إجراء نفس الحساب لمؤسسة مالية على مؤسسة أخرى مالية، وتم تطوير إجراءين منفصلين هما: (EVA) القياسي، و (EVA) المصرفي، فعند استخدام (EVA) بالنسبة للبنوك التجارية، لا يمكن تكرار إجراء الحساب الذي أشرنا إليه سابقاً، وذلك بسبب هيمنة الوساطة المالي في نشاطها، إذ يتم التعامل مع مطلوباتها كمساهمة "منتجة" في النشاط المصرفي، وليس كمصدر تمويلي، حيث أن تطبيق الحساب القياسي بالنسبة للبنوك يدل على الاعتراف المزدوج بتكلفة الالتزامات في حساب القيمة الاقتصادية المضافة، أي (في WACC و NOPAT)، فيما يخص البنوك ينبغي أن يكون رأس المال المستثمر معادلاً لحقوق الملكية، وهو متغير رئيسي يحدد فعاليتها المالية، وتحسب تكلفة رأس المال على أساس نموذج (CAPM)، معرباً عن العائد المتوقع من طرف المساهمين، تتكون قيمة رأس المال المستثمر في البنوك من حقوق الملكية، والتي يتم زيادتها عن طريق القروض الثانوية، يمكن افتراض مجموع الأموال الأساسية (المستوى الأول) والتكميلية (المستوى 2) كقيمتها (شواقفة، 2021، صفحة 498).

وباستخدام القيمة الاقتصادية المضافة لقياس الكفاءة المصرفية تعطى العلاقة كما يلي:

$$EVA = sNOPAT - (E * Ce)$$

حيث:

**sNOPAT**: صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضريبة، بما في ذلك تكلفة الفائدة على رأس المال الأجنبي.

**E**: قيمة حقوق الملكية.

**Ce**: تكلفة حقوق الملكية.

إذ أن تكلفة حقوق الملكية تتضمن تكلفة الأسهم العادية التي يتم قياسها بعدة طرق أبرزها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

وقام (Salmi & Virtenan) بإثبات وجود علاقة خطية بين كل من التغير في القيمة الاقتصادية المضافة والتغير في تكلفة حقوق الملكية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حساب تكلفة حقوق الملكية من أجل الوصول إلى القياس الصحيح للربح الاقتصادي، إذ يرى البعض أن تكلفة رأس المال تعتبر المكون الأكثر صعوبة في حساب القيمة الاقتصادية المضافة، والتي تعبر عن معدل العائد المتوقع من المقرضين وحملة الأسهم، ويمثل الحد الأدنى للعائد المقبول على الاستثمار الاقتصادي، وكما أشرنا بالنسبة للبنوك يتم حساب رأس مالها المستثمر باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (Capital Asset Pricing Model)، وذلك كما يلي (أبو وادي و الحيط، 2016، صفحة 2508):

$$RE = RF + \beta (RM - RF)$$

حيث:

**RE**: العائد المتوقع

**RF**: العائد الخالي من المخاطرة، وهو الذي العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاستثمار الخالي من المخاطر، ويمثل سعر الفائدة على أدوات الخزينة المصدرة من قبل الحكومة.

**$\beta$** : معامل بيتا للبنوك والذي يقيس المخاطر المنتظمة لسهم البنك، إذ يعرف هذا المعامل بأنه مقياس إحصائي للمخاطر النظامية لقياس حساسية عائد الورقة المالية إلى عائد محفظة السوق باستخدام الرقم

القياسي المرجح بالأسهم الحرة، وذلك على افتراض أن عائد السهم الواحد سينقلب صعوداً ونزولاً حسب تقلب المحفظة في السوق المالي.

✓ **إيجابيات القيمة الاقتصادية المضافة:** لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مجموعة من المزايا نوردتها فيما يلي:

- تقيس العوائد الاقتصادية الحقيقية لإجمالي رأس المال المستثمر.
- تعترف بصورة صريحة بتكلفة رأس المال سواء المملوك أو المقترض.
- ترتبط بالقيمة وبثروة حملة الأسهم بشكل وثيق، وتوجه نظر إدارة المؤسسة إلى الأداء الذي يؤدي إلى زيادة العائد لحملة الأسهم.
- تعمل على تخفيض مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المسيرين وتشجيعهم على التصرف كملاك للمؤسسة.
- تؤدي إلى تطابق أهداف المسيرين مع أهداف حملة الأسهم والمؤسسة ككل، إذ أن أي اقتراح استثماري يحقق قيمة اقتصادية مضافة موجبة يحقق مصلحة القسم وكذا المؤسسة، وذلك عكس البعض من المقاييس المالية الأخرى كالعائد على الاستثمارات والذي قد يؤدي إلى خلق نوع من التعارض بين مصلحة القسم والمؤسسة ككل.
- قدرة القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لخلق القيمة في الوصول وقدرتها على الربط بين الجانب الاستراتيجي والمالي، الأمر الذي يسهل على المسيرين من تحكمهم في نتائج الاستثمارات خصوصاً، وبوجه عام تسهيل اتخاذ القرارات وترشيدها، كما يؤدي إلى دفع المسيرين على المستوى التشغيلي بتحمل المسؤولية أكثر (سويسي، 2010/2009، صفحة 63).

وبالرغم من المزايا المشار إليها والتي جعلت من مؤشر ال EVA يحظى باستعمال واسع، إلا أنه يطرح عدداً من المشاكل والسلبيات والتي يمكن أن تحد من مزاياه وتتمثل هذه السلبيات في (عطية، 2017، صفحة 95):

- تشبه لحد كبير طريقة القيمة الحالية الصافية، حيث أنها لم تحمل أي جديد.
- تلقى القيمة الاقتصادية المضافة محدودية في كونها تحفز المسيرين على رعاية مصالح الملاك.
- تركز على الأداء لسنة مالية واحدة أي الأداء ذو الأجل القصير، وهو ما ينجر عنه ما يعرف بمخاطر الأجل القصير.
- باعتبار أن مقياس ال EVA كغيره من المقاييس المالية يتم حسابه انطلاقاً من البيانات المالية المعدة في نهاية الفترة -في أغلب الأحوال- فهو بذلك لا يساعد المسيرين على تحديد الأسباب

الحقيقية لعدم الكفاءة في الجوانب التشغيلية، بالإضافة إلى توفيره لمعلومات قد تكون محدودة لأولئك الذين يتحملون مسؤولية إدارة عمليات المؤسسة.

- لا يأخذ مقياس ال EVA الاختلافات في الحجم بعين الاعتبار.
- تلقى القيمة الاقتصادية المضافة على غرار بقية المقاييس الأخرى المطورة للأداء - من طرف شركات الاستشارة المبتكرة لها-، انتقاداً مفاده أن الدراسات المقدمة من قبل المنتسبين لهذه الشركات تتميز بعدم الحياد أو التحيز بالنظر للمصلحة التجارية من وراء تسويق هذه المقاييس.
- لا يمكن استخدام مؤشر EVA خلال أوقات التضخم لتقدير الربحية الفعلية (سويسي ورمضاني، 2017، صفحة 803).

### ج. مؤشرات ذات طبيعة بورصية

تعد القيمة السوقية المضافة أو ما يعرف بخلق القيم البورصية وكذا العائد الإجمالي للمساهمين أهم مؤشرين لقياس خلق القيمة.

### - القيمة السوقية المضافة (MVA : Market Value Added)

تعتبر القيمة السوقية المضافة أداة استثمارية تمثل الفرق بين القيمة السوقية للشركة وبين قيمتها الدفترية، فإذا كانت القيمة السوقية للشركة أكبر من قيمة رأس المال المستثمر فهذا يعني أن الشركة تخلق قيمة لحملة الأسهم، أما إذا كانت أقل من رأس المال المستثمر فيعني ذلك أن الشركة تدمر القيمة، وهي بذلك تماثل في معناها نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ويكون الفرق فقط في كون ال MVA هي مقياس ثابت بينما نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية هي مقياس نسبي تحسب على أساسه ال MVA بالوحدة النقدية بينما تظهر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية على شكل نسبة مئوية، وبالتالي إذا كانت MVA موجبة فيعني ذلك أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أقل من واحد (دلول و مهدي، 2017، صفحة 471). ويمكننا التعبير عن القيمة السوقية المضافة كما يلي:

**القيمة السوقية المضافة = رسملة البورصة + قيمة الديون الصافية - القيمة المحاسبية لمجموع الأصول.**

وفي حالة عدم توفر المعلومات الكافية نفترض أن قيمة الديون الصافية مساوية للقيمة المحاسبية، وبالتالي تصعب المعادلة كما يلي:

**القيمة السوقية المضافة = رسملة البورصة - القيمة المحاسبية للأموال الخاصة.**

- العائد الإجمالي للمساهمين (Total Shareholders Return : TSR)

وهو عبارة عن معدل العائد على السهم مع معدل القيمة المضافة ويعبر عنه بالنسبة المئوية إذا ما اعتبرنا أن العائد الإجمالي للمساهمين (TSR) (تقييم الأسهم + توزيعات الأرباح) كمقياس لخلق القيمة، فمنطوقيا يعد العائد الإجمالي المرتفع أفضل من العائد الإجمالي المنخفض، لكن حقيقة لا يدل العائد الإجمالي فعلا على أن مؤسسة ما حققت نجاحا أكثر من مؤسسة أخرى، إذ أن معدل العائد المطلوب من المؤسسة أو تكلفة رأس المال يرتفع بارتفاع المخاطر (Al Ehrbal, 2000, p. 92).

ويتم حساب العائد الإجمالي للمساهمين (TSR) كما يلي:

$$TSR = \frac{V_t - V_0}{V_0} + \frac{DPAT}{V_0}$$

حيث أن:

$V_0$ : سعر السهم في بداية الفترة.

$V_t$ : سعر السهم في نهاية الفترة.

DPAT: الأرباح المتراكمة بين بداية ونهاية الفترة.

وللتمييز بين مضمون (EVA) و (MVA)، فإن معيار القيمة الاقتصادية المضافة يشكل نمطا ومنهاجا لتقييم الأداء الداخلي (Internal Performance)، بينما معيار القيمة السوقية المضافة فيعرض تقييما للأداء الخارجي (External Performance)، أي أن معيار (MVA) لا يعكس ثروة حملة الأسهم فحسب، بل يعكس كذلك تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للشركة ككل، إذ يمكن القول أن القيمة السوقية المضافة تعد بمثابة مقياس جوهري وهام يلخص الأداء الإداري، ويبين مدى نجاح الشركة في توزيع وإدارة الاستثمار لمواردها المحددة والنادرة لأجل تعظيم ثروة الملاك (أبو وادي و الحيط، 2016، صفحة 2510).

والجدول الموالي يمثل أهم مؤشرات خلق القيمة:

الجدول رقم (2-6): أهم مؤشرات خلق القيمة

مؤشرات محاسبية	مؤشرات بورصية	مؤشرات اقتصادية	مؤشرات مالية	المؤشرات
ROA/ROE	TSR	MVA	EVA	VAN
				الرمز

## الفصل الثاني: التأصيل النظري والتطبيقي للكفاءة المصرفية

مفهوم بسيط	يعكس على المدى المتوسط والطويل مردودية المساهم.	يعكس خلق القيمة الإجمالية وليس السنوية.	يأخذ في الحسبان مفهوم التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.	أفضل مقياس	مواطن القوة
مؤشر محاسبي وبالتالي لا يأخذ المخاطر بالحسبان، محدود بنسبة واحدة وينبغي مقارنته بنسب معينة لكي يصبح له معنى.	يتم حسابه في فترة قصيرة جدا ويتأثر بحركية الأسواق المالية.	يتأثر بحركية الأسواق المالية وكذا يصعب تطبيقه على الشركات غير المدرجة في البورصة.	محدود على سنة واحدة، ويصعب توقعه عبر الزمن.	يصعب حسابه من طرف المحلل الخارجي.	مواطن الضعف

Source : (Vernimmen & autres, 2002, p. 681).

### المطلب الثاني: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية

توجد عدة صعوبات عند قياس الكفاءة المصرفية لعل أبرزها: صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات، صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات، وتعدد مقاييس الكفاءة المصرفية، وسنتطرق من خلال هذا المطلب لهذه الصعوبات بشيء من التفصيل.

### الفرع الأول: صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات

توجد صعوبة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف ذلك انها قد تكون عبارة عن مدخلات ومخرجات في نفس الوقت، وتظهر مشكلة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف من خلال صعوبة تحديد ما يتم إنتاجه من قبل المصرف بدقة، بمعنى ماذا تنتج المصارف بالضبط؟ وعلى سبيل المثال، تعتبر الودائع والمدخرات مدخلات للعملية الإنتاجية في المصارف حيث أنها مصادر هامة للأموال المستخدمة لتمويل القروض، ويمكن اعتبارها مخرجات في نفس الوقت وذلك بحسب دراسة أمريكية أوضحت أن ما يقارب نصف نفقات التشغيل التي تتكبدها المصارف التجارية الأمريكية مكرسة للحسابات الجارية وحسابات التوفير وهي بذلك تعد أحد أهم الخدمات التي تقدمها المصارف للجمهور، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات (الهيبل، 2013، صفحة 39).

ومما لا شك أن تحديد المدخلات والمخرجات في المؤسسات غير المصرفية، تتم بشكل سهل وواضح، حيث أن مخرجات أي مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات، في حين ان المؤسسات المصرفية، ونظرا لتعدد أنشطتها وتداخلها، فإنه من الصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة وما يمكن اعتباره مخرجة (الهبيل، 2013، صفحة 40).

إضافة إلى أن تحديد مدخلات ومخرجات المصرف وفق طريقة الوساطة، تبرز صعوبات أخرى تتمثل في أن الفائدة تبقى تمثل المكون الرئيسي في تكلفة الأموال ولا يمكن إدارة هذه التكلفة أو الرقابة عليها عن طريق الأساليب التقليدية ويعود هذا إلى أن المواد الخام التي تتعامل بها المصارف هي الأموال التي يتحصل عليها من الودائع أساسا، وبالتالي يصعب تحديد رصيد الودائع ومعدل الفائدة المرتبط بها ويعود ذلك إلى الحجم الكبير للمعاملات المالية المتقلبة باستمرار تبعا لفترات الذروة والركود ومختلف الظروف الاقتصادية السائدة (دريدي، 2021، صفحة 117).

وبالرغم من أن طريقة الوساطة وطريقة الإنتاج التي تم الإشارة إليهما قد مهلتا وسهلتا عملية التعامل مع المدخلات والمخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة، إلا أنها أوجدت أشكالاً أخرى تمثل في اختلاف النتائج المتوصل إليها باستخدام هذه الطرق، وبالتالي وجود حساسية للكفاءة لتجاه طريقة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف، حيث أن عدد الصفقات أو عدد حسابات الودائع على سبيل المثال، وفق طريقة الإنتاج، يختلف تماما عنها بالدنانير حسب طريقة الوساطة، الأمر الذي يولد تأثيراً على مؤشرات الكفاءة و منه مؤشرات الربحية أو مؤشرات تقييم الأداء، ونتيجة لذلك وجد توجه عام لكثير من الدراسات نحو تطبيق طريقة الوساطة لقياس الكفاءة المصرفية، لما تتميز به عن طريقة الإنتاج، ذلك أنها أكثر تعبيراً عن طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، وتأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف (تكاليف الاستغلال وخارج الاستغلال) (مفتاح، 2018، صفحة 84).

### الفرع الثاني: صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات

يصعب على المصرف تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات بصورة موضوعية، ذلك أنه لا توجد قوانين محددة لعمليات المصرف، وليس بإمكان غير الخبراء الاستدلال على أفضل أداء مصرفي يمكن بلوغه "أفضل الممارسات"، ويقوم الاقتصاديون بدلا من ذلك باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات/المخرجات في المصارف الفعلية، وفي المقابل لا يمكن لأحد ببساطة اعتبار المصرف الكفاء وفقا لأعلى قيمة مخرجات لكل وحدة نقدية من المدخلات، وذلك نظرا لأنه يتم تحديد هذه النسبة جزئياً من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة، كمزيج المخرجات والمدخلات وأسعار المخرجات،

فمع انخفاض نسبة المدخلات/المخرجات يمكن للمصارف الحصول على عمالة رخيصة غير عادية، ومساحات مكتبية أو تخصص في أنواع من القروض غير المكلفة (جعدي، 2014، صفحة 46).

#### الفرع الثالث: تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية

تعددت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية، ويمكن النظر إلى هذا التنوع من مدخلين رئيسيين هما (قريشي، 2006، صفحة 94):

- مدخل أدوات التحليل الاقتصادي، حيث تعددت أدوات التحليل الاقتصادي للتعبير عن مؤشرات الكفاءة أو وفرات الحجم أو غيرها من المقاييس؛
- فالإنتاج أو دالة الإنتاج على سبيل المثال استخدمت كأداة لقياس وفرات الحجم في المصارف، كما تم استخدام الربح أو دالة الربح كأداة لاشتقاق الكفاءة المصرفية، وفي الآونة الأخيرة ركزت أغلب الدراسات على دالة التكاليف لقياس مؤشرات الكفاءة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم تسليط الضوء على الإطار النظري والتطبيقي للكفاءة المصرفية، إذ تطرقنا أولاً لمفهوم الكفاءة والذي يتبلور حول الأليات الجيدة في استغلال المؤسسة لمواردها لعرض خدماتها، ويتداخل مفهوم الكفاءة مع مفاهيم أخرى، فالكفاءة تعبر عن القدرة على تحقيق النتائج المرتقبة، والإنتاجية التي تتمثل في القدرة على الإنتاج، الأداء الذي يجمع بين كيفية استخدام الموارد (الكفاءة) والنتائج المحققة (الفعالية)، والكفاية التي تركز على جانب الكم فقط دون الكيف، والمردودية التي تهتم بالوضع المالي المحقق من ربح أو خسارة، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فتم تخصيصه للكفاءة المصرفية، إذ نقول عن بنك ما أنه يتمتع بكفاءة مصرفية إذا وُفق في توظيف موارده المتاحة على نحو يمكنه من تحقيق أكبر عوائد ممكنة بأقل قدر ممكن من الأعباء المكلفة، كما تطرقنا لعدة أنواع من الكفاءة المصرفية منها كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح، كفاءة وفيات الحجم، وكفاءة وفيات النطاق، بالإضافة إلى أن هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على الكفاءة في البنوك أبرزها: الربحية، المخاطر، المنافسة، الأنظمة التشريعية، ومختلف الظروف الاقتصادية، وللكفاءة المصرفية عدة مناهج أهمها منهج الإنتاج الذي يعد البنك وحدة إنتاجية توظف مختلف المدخلات من موارد مالية وبشرية لإنتاج مختلف المخرجات من قروض وودائع، وكذا منهج الوساطة الذي يمثل البنك في إطاره وسيطاً مالياً بين المودعين والمقترضين، وفي المبحث الأخير من هذا الفصل قمنا باستعراض طرق قياس الكفاءة المصرفية والتي تمثلت أساساً في طريقة التحليل المالي، نموذج ديبيون والذي نعتمده في دراستنا ونستخدمه في الفصل الثالث، الطرق الكمية كالأساليب المعلمية واللامعلمية، نموذج كاملز، بطاقة الأداء المتوازن ومؤشرات خلق القيمة، ولا شك أن هناك عدة صعوبات تعيق قياس الكفاءة المصرفية والتي تمثلت في صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات، صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة هذه الأخيرة، وتعدد المقاييس بالنسبة للكفاءة المصرفية.

## الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية

والملاءة المالية على الكفاءة

المصرفية لمجموعة من البنوك

الخاصة في الجزائر خلال الفترة

(2010-2020)

## تمهيد

بعد عرض الأطر النظرية للأهداف المصرفية الثلاثة وكذا الكفاءة المصرفية ومختلف طرق قياسها، خصصنا هذا الفصل التطبيقي لدراسة العلاقة والأثر بين مؤشرات كل من (السيولة والربحية والملاءة المالية) والمتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية، حيث سيتم إسقاط الدراسة على مجموعة من البنوك الخاصة العاملة بالجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، وسنقوم بدراسة مالية أين نستعرض أولاً عينة البنوك محل الدراسة والتي بلغ عددها ستة بنوك، ومن ثم يتم عرض وتحليل مختلف المؤشرات المستخدمة في القياس وتفسير نتائجها، كما سنقوم بدراسة قياسية من خلال عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والعلاقة الارتباطية بينها، ومن ثم قياس أثر مؤشرات كل من السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية، من خلال قياس المتغيرات المستقلة بمجموعة من المؤشرات المالية الدالة عليها، أما الكفاءة المصرفية فيتم قياسها باستخدام نموذج ديبيون الذي يعد من بين أفضل الطرق والنماذج لقياس الكفاءة في البنوك، حيث سيتم استخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية لقياس كفاءة الأرباح، ومؤشر هامش الربح لقياس كفاءة التكاليف، وذلك بالاعتماد على نماذج البانل (Panel Data Model)، من خلال البرنامج الإحصائي (Eviews)، وقمنا بتقسيم هذا الفصل لمبحثين رئيسيين:

✓ المبحث الأول: دراسة مالية للمؤشرات المستخدمة في القياس لعينة البنوك محل الدراسة

خلال الفترة (2010-2020)

✓ المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة

المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة  
من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المبحث الأول: دراسة مالية للمؤشرات المستخدمة في القياس لعينة البنوك محل الدراسة خلال  
الفترة (2010-2020)

تعد المؤشرات المالية من بين أهم الأدوات المستخدمة في القياس، وخصصنا هذا المبحث لإجراء دراسة مالية لهذه المؤشرات في عينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، إذ سنستعرض أولاً بنوك العينة المختارة في الدراسة والبالغ عددها ستة بنوك وهي: بنك فرانسابنك -الجزائر، بنك بي أن بي باريبا -الجزائر، بنك الخليج -الجزائر، بنك سوسيتيه جنيرال -الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر، وترست بنك الجزائر، ومن ثم عرض وتحليل المؤشرات المالية المستخدمة في القياس لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، ثم تفسير ومناقشة النتائج. وتم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب كما يلي:

✓ **المطلب الأول: تقديم بنوك العينة محل الدراسة**

✓ **المطلب الثاني: عرض وتحليل المؤشرات المالية المستخدمة في القياس لعينة البنوك محل**

**الدراسة خلال الفترة (2010-2020)**

✓ **المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج**

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المطلب الأول: تقديم بنوك العينة محل الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة بالقطاع المصرفي الخاص والبالغ عددها 14 بنك منها بنك مختلط، أما بشأن عينة الدراسة فتشمل ستة (06) بنوك من البنوك الخاصة العاملة بالبيئة المصرفية الجزائرية وهي:

- ✓ بنك فرانسابنك -الجزائر FRANSABANK؛
- ✓ بنك بي آن بي باريبا -الجزائر BNP PARIBAS؛
- ✓ بنك الخليج -الجزائر AGB؛
- ✓ بنك سوسيتي جينيرال -الجزائر SGA؛
- ✓ بنك المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر ABC؛
- ✓ ترست بنك -الجزائر TBA.

وتم اختيار هذه التشكيلة كعينة للدراسة نظرا لجملة من الاعتبارات المتمثلة أساسا في:

- الالتفاتة إلى البنوك الخاصة العاملة بالجزائر، إذ أن جل الدراسات في هذا الإطار تقتصر على دراسة حالة البنوك العمومية.
- كونها من البنوك الناشطة وذات سمعة في السوق المصرفية والمالية بالجزائر.
- توفر التقارير السنوية والمعطيات اللازمة للدراسة حول البنوك المختارة.
- ✓ **بنك فرانسابنك - الجزائر (FRANSABANK EL DJAZAIR):** بدأ فرانسبنك نشاطه المصرفي في الجزائر في 1 أكتوبر 2006 وهو عبارة عن شركة لبنانية مساهمة؛ تم تأسيسها برأس مال مختلط، وهو اليوم واحد من أهم البنوك الرائدة في القطاع، ويعمل على خدمة نسبة عالية من العملاء، إذ يضم كوادر مؤهلة ومدربة من الموظفين، الأمر الذي يضمن تلبية احتياجات ومتطلبات كافة المتعاملين معه؛ والمؤلفين من الشركات على اختلاف أحجامها؛ سواء كانت صغيرة أو متوسطة، إلى جانب المجموعات الوطنية والدولية الكبيرة ويضم 14 وكالة برأس مال يقدر ب 15 مليار مملوك بشكل رئيسي من طرف:
  - فرانسابنك - لبنان %52.74.
  - شركة النقل البحري CMA CGM - فرنسا %34.37.
  - شركة ميريت MERIT - لبنان %9.37.
  - شركة مغرب للشاحنات واس - الجزائر %3.50.

وسرعان ما بنى البنك سمعة راسخة بين الفاعلين الاقتصاديين العاملين بالجزائر، الأمر الذي سمح له بفرض تواجد في عدة مدن وولايات وهي: الجزائر وقسنطينة ووهران وسطيف والبليدة وباتنة وبجاية وعنابة وتلمسان وبرج بوعريريج وسيدي بلعباس وبسكرة وتيزي وزو والعلمة.

✓ **بنك بي آن بي باريبا - الجزائر (BNP PARIBAS):** هو أحد فروع المجموعة البنكية الفرنسية وتم تأسيس بنك بي إن بي باريبا في الجزائر خلال عام 2002؛ بهدف التوسع وبناء شبكة واسعة من الوكالات فيها، فيما بات اليوم يمثل واحداً من أهم وأكبر البنوك المتواجدة على الأراضي الجزائرية، حيث استطاع خلال عدة سنوات بأن يصبح مصنفاً ضمن أفضل البنوك التي تنتمي للقطاع الخاص في البلاد، ويعود ذلك بفضل ما يتميز بتقديمه من خدمات ومنتجات وحلول مالية ومصرفية على مستوى عالي من الجودة والكفاءة، حيث يعمل على خدمة شريحة واسعة من العملاء؛ والذين يصنفون بدورهم كأفراد وشركات ومؤسسات ويضم 73 وكالة برأس مال 20 مليار دج.

✓ **بنك الخليج - الجزائر (Gulf Bank Algeria):** تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري، برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، يملكه ثلاثة بنوك ذات سمعة دولية وهي بنك برقان (Burgan Bank) بقيمة 60%، بنك تونس العالمي (Tunis International Bank) بقيمة 30%، والبنك الأردني الكويتي (Jordan Kuwait Bank) بقيمة 10%، وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة "كيبكو" (KIPCO) ويعد بنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004، ومن بين أكبر مهامه المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر بتقديم خدمات ومنتجات مالية واسعة ومتطورة، بالإضافة إلى منتجات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

✓ **بنك سوسيتي جينرال - الجزائر (Société générale - Algérie):** يعد بنك سوسيتي جينرال الجزائر أحد فروع بنك سوسيتي جينرال الفرنسي، إذ تم فتح مكتب يمثله في الجزائر سنة 1987، وقد منح له الاعتماد بالجزائر وذلك بموجب القرار رقم 03/99 المؤرخ في 4 نوفمبر 1999 كشركة ذات صفة البنك برأسمال اجتماعي قدر بـ 500 مليون دج موزع على ثلاثة أطراف وهي: الشركة الأم بـ 70%، الشركة المالية الدولية بـ 1%، ومساهمون خواص جزائريون بـ 28%، وفي شهر مارس من سنة 2000 تم فتح الوكالة الأولى للعملاء في بئر خادم الجزائر. وخلال نهاية سنة 2004 تم رفع رأسمال البنك إلى 2.5 مليار دج ليصبح ملكاً للمؤسسة الأم بنسبة 100%، وتوسع نشاطه في تقديم الخدمات المصرفية لمختلف العملاء سواء أفراد أو مؤسسات عبر مختلف ربوع الوطن إذ تم إنشاء 7 وكالات سنة 2012، واستمر

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

نمو شبكات البنك إلى 19 فرع موزعة على 31 ولاية بما فيها 13 مركزا تجاريا صممت خصيصا لنشاط عملاء الشركات، ليصل عدد عملاء البنك إلى أكثر من 230000 عميل يلبي رغباتهم أكثر من 1500 موظف.

✓ **بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر (ABC):** تأسس بنك المؤسسة العربية المصرفية في البحرين وذلك سنة 1980 ويتواجد في خمس قارات حول العالم العالم، وذلك عبر شبكته الواسعة من الشركات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا والأمريكتين، وقد تم إنشاء مكتب تمثيلي له في الجزائر سنة 1995. وإن ما ساهم في كينونة المؤسسة العربية المصرفية هو تطوير وكذا تعزيز أواصر التعاون بينها وبين المؤسسات المالية الجزائرية الأخرى، إلى جانب التعايش مع الإصلاحات الاقتصادية التي برزت بداية التسعينيات، منها خاصة التي سمحت بإنشاء بنوك خاصة بالجزائر.

ونظراً لتنامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض الصادر في 24 سبتمبر 1998. وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، والتي تعد أول بنك خاص دولي استقر في الجزائر.

بدأ البنك نشاطه في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح فرعه الرئيسي بالجزائر العاصمة في بئر مراد رايس تحديدا. ويشمل مساهموا بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر الأطراف التالية:

- المؤسسة العربية المصرفية - البحرين: 82.62%.
- الشركة العربية للاستثمار - السعودية: 04.18%.
- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين: 02.09%.
- مؤسسة التمويل الدولية IFC - واشنطن: 01.85%.
- شركات جزائرية خاصة أخرى: 04.26%.

✓ **ترست بنك - الجزائر (Trust Bank - Algeria):** ترست بنك الجزائر هو عضو في مجموعة NEST INVESTMENTS HOLDING الواقعة بقبرص مملوكة من طرف عائلة "أبو نحل"، وتستثمر المجموعة في عدة قطاعات بما فيها القطاع المالي والمصرفي، قطاع التأمين وإعادة التأمين، القطاع العقاري، قطاع الصناعة، وقطاع السياحة، وتتواجد المجموعة ممثلة بشركاتها التابعة في 22 دولة من بينها: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا،

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

قبرص، قطر، إسبانيا، المملكة العربية السعودية، فلسطين، إسبانيا، البحرين، لبنان، الأردن...إلخ.

وتأسس ترست بنك الجزائر بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص وذلك في شهر أفريل من سنة 2003 برأس مال ابتدائي قدر ب 750 مليون دينار جزائري، وارتفع خلال سنة 2012 إلى 13 مليار دينار جزائري.

ويشمل مساهمو ترست بنك الجزائر الأطراف التالية:

- ترست الجزائر التأمين وإعادة التأمين: 14.40%.
- الشركة الأردنية القابضة للاستثمارات: 15%.
- القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين: 8%.
- ترست الدولية للتأمين (رام الله - فلسطين): 5%.
- ترست الجزائر للاستثمار: 37.60%.
- ترست العالمية للتأمين شركة (قبرص): 2%.
- جمال أبو نحل: 5%.
- راضي شاكور: 2%.
- غازي كمال أبو نحل: 6%.
- الشيخ ناصر سعود آل ثانيك: 2%.
- كمال أبو نحل: 1%.
- فادي أبو نحل: 1%.
- حامد أبو نحل: 1%.

والجدول الموالي يبين بنوك العينة محل الدراسة:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الجدول رقم (3-1): بنوك العينة محل الدراسة

شعار البنك	تاريخ التأسيس	اسم البنك
	2006	فرنسبنك-الجزائر
	2002	بي آن بي باريبا
 بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria	2003	بنك الخليج الجزائر
	1999	بنك سوسييتي جينيرال
	1998	بنك المؤسسة المصرفية العربية
	2003	ترست بنك-الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المؤشرات المالية المستخدمة في القياس لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

من أجل دراسة طبيعة العلاقة بين عناصر الفاعلية المصرفية والمتمثلة في السيولة، الربحية والملاءة المالية ومن ثم الكشف عن أثر هذه العناصر على الكفاءة المصرفية نقوم بدراسة مالية لمؤشرات كل من السيولة والربحية والملاءة المالية بحسابها وتحليلها وذلك اعتمادا على التقارير السنوية لعينة البنوك محل الدراسة والمتمثلة أساسا في الميزانيات الختامية لتلك الأخيرة وكذا جدول حسابات النتائج.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الفرع الأول: مؤشرات السيولة المصرفية

اعتمدنا في قياس السيولة المصرفية للبنوك محل الدراسة على أربعة مؤشرات وهي: مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD)، مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA)، مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD)، ومؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA). والجدول التالي يبين هذه المؤشرات.

الجدول رقم (3-2): مؤشرات السيولة المصرفية المستخدمة في القياس

رمزه	طريقة قياسه	المؤشر
CTD	النقدية / إجمالي الودائع	النقدية إلى إجمالي الودائع
CTA	النقدية / إجمالي الأصول	النقدية إلى إجمالي الأصول
LTD	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	القروض إلى إجمالي الودائع
LTA	إجمالي القروض / إجمالي الأصول	مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة.

أولاً: مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (Cash to Total Deposits : CTD)

الجدول رقم (3-3): مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

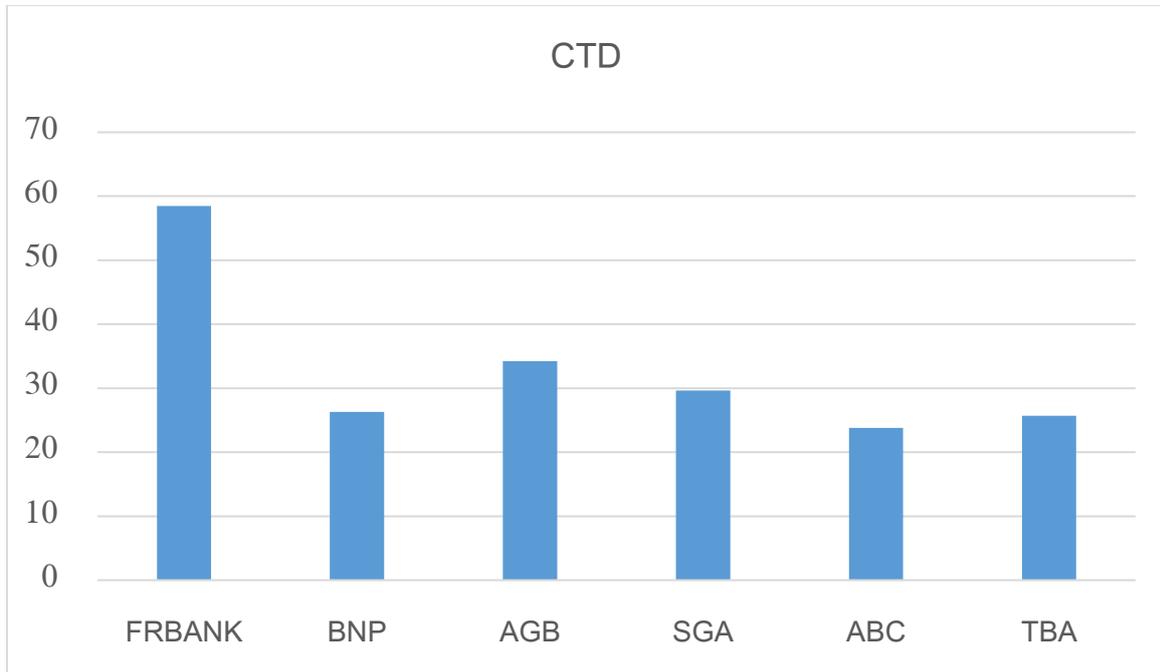
TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRANSA BANK	CTD
%40.32	%17.66	%22.40	%66.99	%16.80	%82.34	2010
%30.07	%19.27	%26.64	%41.84	%20.25	%86.66	2011
%52.29	%16.79	%32.75	%41.79	%34.49	%88.65	2012
%26.69	%21.93	%38.56	%44.77	%20.57	%90.50	2013
%23.87	%23.15	%40.86	%44.34	%17.94	%59.37	2014
%25.74	%32.56	%25.22	%35.94	%24.50	%64.63	2015
%17.98	%29.04	%28.41	%19.98	27.74	%35.29	2016
%13.72	%32.84	%26.61	%29.19	%25.17	%49.79	2017
%14.17	%29.02	%28.32	%15.87	%31.16	%24.53	2018
%13.52	%20.32	%30.63	%19.55	%29.13	%31.38	2019
%24.47	%19.21	%25.91	%16.07	%38.49	%30.05	2020
%25.71	%23.80	%29.66	%34.21	%26.28	%58.47	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

من خلال الجدول رقم (3-3) يتبين أن بنك FRANSABANK قد احتل الصدارة من حيث نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع بمتوسط قدره 58.47% يليه بنك AGB بمتوسط 34.21%، ثم بنك SGA بمتوسط 29.66%، ثم بنك BNP بمتوسط 26.28%، ثم بنك TBA بمتوسط 25.71%، وأخيرا بنك ABC بمتوسط قدره 23.80%، ونبرز هذا في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-1): متوسط مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الجدول رقم (3-3) باستخدام برنامج Excel

ثانيا. مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (Cash to Total Assets : CTA)

الجدول رقم (3-4): مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	CTA
%18.99	%10.75	%16.69	%45.03	%12.36	%31.11	2010
%13.93	%11.83	%21.08	%27.94	%15.58	%27.05	2011
%22.91	%10.95	%26.10	%30.14	%26.04	%35.42	2012
%13.55	%12.90	%31.56	%33.66	%16.92	%41.83	2013
%12.57	%14.03	%33.25	%34.06	%14.54	%28.10	2014
%14.10	%20.99	%20.11	%27.82	%19.12	%33.22	2015

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة

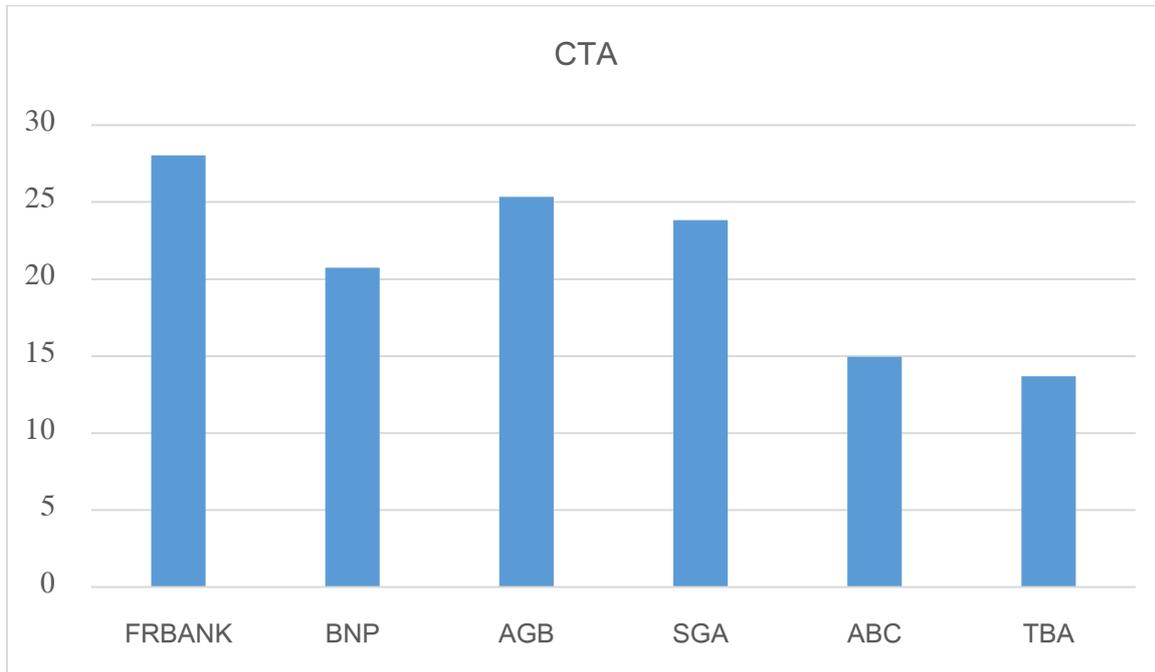
من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

%10.12	%18.90	%23.14	%15.60	%24.88	%20.67	<b>2016</b>
%8.95	%21.16	%21.95	%23.92	%20.23	%33.23	<b>2017</b>
%9.75	%17.91	%22.92	%12.64	%24.93	%17.36	<b>2018</b>
%8.91	%12.99	%24.36	%15.09	%23.21	%21.31	<b>2019</b>
%16.67	%12.02	%20.87	%12.92	%30.34	%19.06	<b>2020</b>
<b>%13.68</b>	<b>%14.95</b>	<b>%23.82</b>	<b>%25.35</b>	<b>%20.74</b>	<b>%28.03</b>	<b>المتوسط</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يبين الجدول رقم (3-4) أن بنك FRANSABANK قد حقق أعلى متوسط قدره 28.03% من حيث نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول، يعقبه بنك AGB بمتوسط قدره 25.35%، ثم بنك SGA بمتوسط 23.82%، ثم بنك BNP بمتوسط 20.74%، ليعقبه بنك ABC بمتوسط 14.95%، وأخيرا بنك الثقة بمتوسط قدره 13.68%، والشكل الموالي يبرز ذلك بوضوح.

الشكل رقم (3-2): متوسط مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-4) باستخدام برنامج Excel

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

ثالثا. مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (Loans to Total Deposits : LTD)

الجدول رقم (3-5): مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

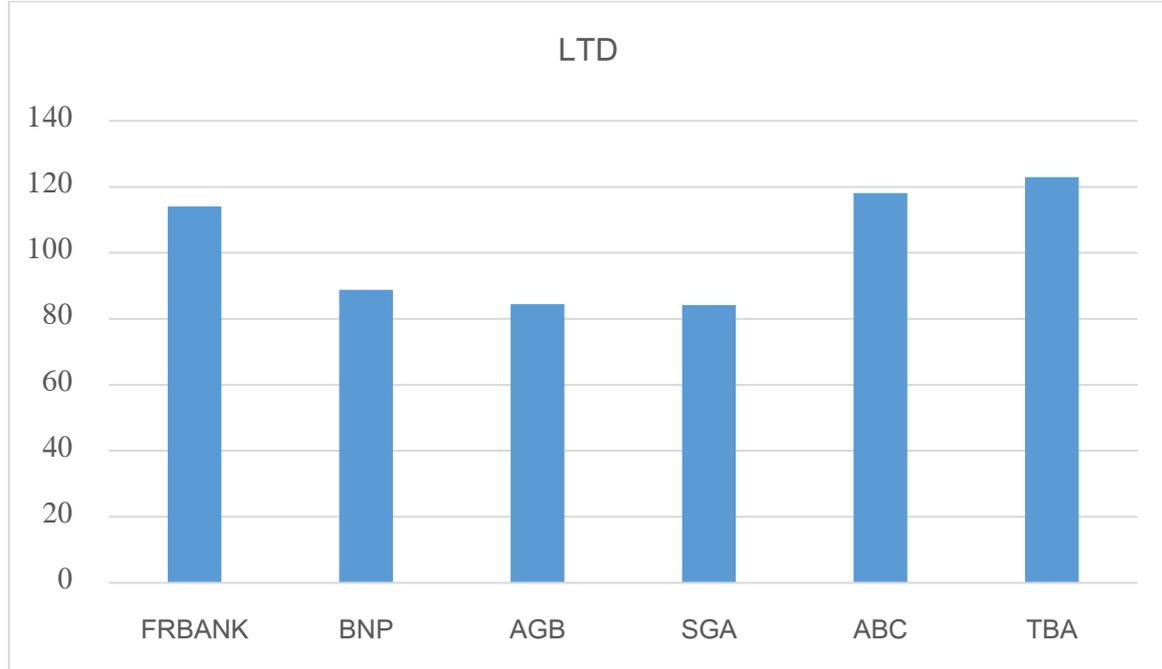
TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	LTD
%128.21	%126.85	%98.61	%68.83	%105.52	%148.45	<b>2010</b>
%131.62	%125.49	%94.64	%88.89	%102.31	%190.00	<b>2011</b>
%118.12	%122.61	%88.37	%85.60	%90.73	%123.07	<b>2012</b>
%128.43	%136.48	%80.08	%77.79	%92.27	%97.24	<b>2013</b>
%132.69	%131.31	%75.98	%74.54	%96.53	%112.82	<b>2014</b>
%131.39	%113.30	%93.73	%83.06	%93.93	%104.14	<b>2015</b>
%132.06	%108.68	%83.63	%92.15	%81.35	%106.67	<b>2016</b>
%119.54	%89.96	%78.28	%80.07	%81.72	%82.84	<b>2017</b>
%115.68	%109.93	%84.90	%96.35	%80.02	%95.74	<b>2018</b>
%118.09	%118.94	%80.33	%91.46	%81.46	%92.15	<b>2019</b>
%97.25	%115.83	%67.56	%90.01	%70.59	%101.82	<b>2020</b>
<b>%123.01</b>	<b>%118.12</b>	<b>%84.19</b>	<b>%84.43</b>	<b>%88.77</b>	<b>%114.08</b>	<b>المتوسط</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-5) أن TBA قد حاز على أكبر متوسط مقدر ب %123.01، يعقبه بنك ABC بمتوسط %118.12، ثم بنك FRANSABANK بمتوسط %114.08، وبعده بنك BNP بمعدل %88.77، ثم بنك AGB بمتوسط قدر ب %84.43، ويعقبه أخيرا بنك SGA بمتوسط %84.19، ونبين هذا من خلال الشكل الموالي.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الشكل رقم (3-3): متوسط مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-5) باستخدام برنامج Excel

رابعاً: مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (Loans to Total Assets : LTA)

الجدول رقم (3-6): مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	LTA
%60.39	%77.27	%73.49	%46.27	%77.66	%56.09	2010
%60.97	%77.04	%74.87	%59.36	%78.70	%59.32	2011
%51.75	%79.97	%70.42	%61.73	%68.51	%49.75	2012
%65.21	%80.30	%65.54	%58.48	%75.81	%44.94	2013
%69.91	%79.60	%61.84	%57.26	%78.25	%53.41	2014
%71.95	%73.04	%74.73	%64.28	%73.30	%53.53	2015
%74.33	%70.72	%68.12	%71.93	%66.12	%62.49	2016
%77.98	%57.95	%64.58	%65.62	%65.71	%55.29	2017
%79.58	%67.83	%68.69	%76.72	%64.02	%67.77	2018
%77.86	%76.02	%63.91	%70.63	%64.92	%62.56	2019

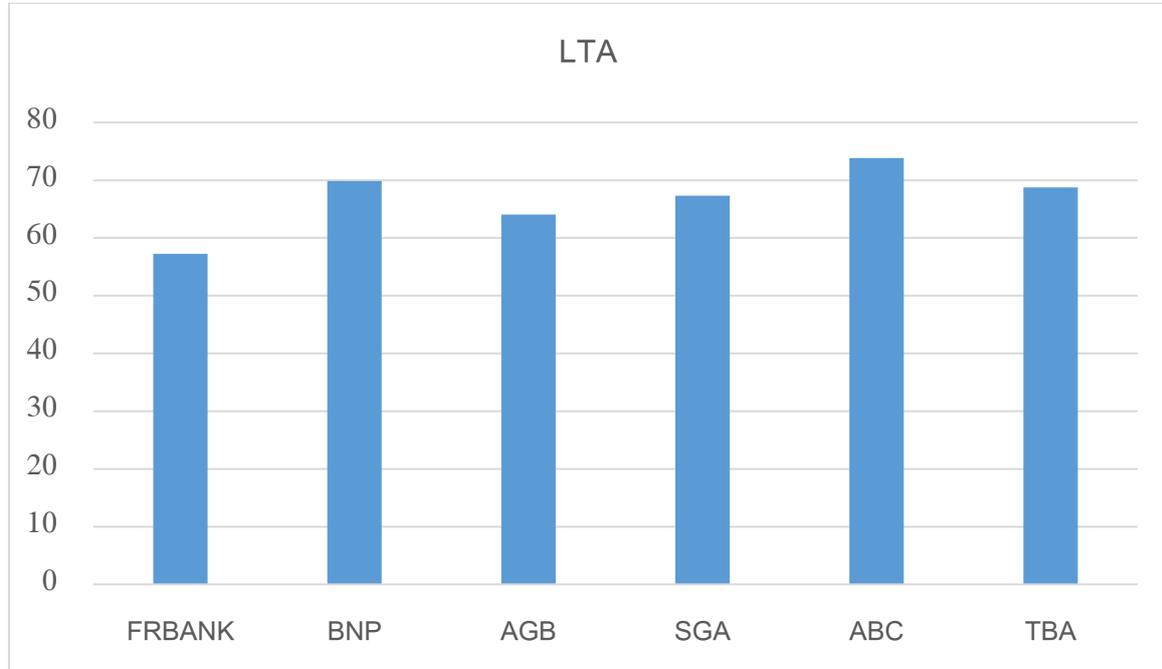
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

%66.24	%72.48	%54.42	%72.36	%55.65	%64.58	2020
%68.74	%73.84	%67.33	%64.06	%69.88	%57.25	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يوضح الجدول رقم (3-6) أن بنك SGA قد تصدر قائمة البنوك محل الدراسة من حيث نسبة القروض إلى إجمالي الأصول بمتوسط قدر ب %73.84، ليأتي بعقبه بنك BNP في المركز الثاني بمتوسط مقدر ب %69.88، ثم بنك TBA بمتوسط قدر ب %68.74، ونبرز هذا من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-4): متوسط مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-6) باستخدام برنامج Excel

### الفرع الثاني: مؤشرات الربحية المصرفية

اعتمدنا في قياس الربحية المصرفية للبنوك محل الدراسة على نموذج ديبون (Modified Dupont Formula) الذي يبين الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول ROA، كما يوضح قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) ليقف العائد على الأصول (ROA).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

كما أنه وبالاعتماد على نموذج Dupont فإنه يمكننا تفسير العائد على حقوق الملكية على وجه أفضل، فإذا ما حقق بنك من بنوك العينة ارتفاع أو انخفاض في العائد على حقوق الملكية (ROE) فيمكن تفسير ذلك لحدوث ارتفاع أو انخفاض في معدل العائد على الأصول (ROA) أو ارتفاع أو انخفاض في الرافعة المالية (EM) أو في كليهما معا، فإذا كان الارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية دلالة على ارتفاع حاصل في العائد على الأصول (ROA) فيدل هذا على كفاءة البنك في إدارة موجوداته، في حين إذا كان الارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) دلالة على الارتفاع في معدل الرافعة المالية (EM) فإن هذا يمكننا من الكشف عن مستوى الخطر الذي يتحمله البنك ليؤدي به إلى ذلك المستوى من العائد، وعليه فإن نموذج Dupont يعمل على الربط بين العائد والمخاطرة. كما تم إضافة مؤشر العائد على الودائع (ROD) لقياس مدى كفاءة البنوك محل الدراسة في تحقيق أرباح وعوائد اعتمادا على أهم مورد لديها والمتمثل في الودائع. والجدول التالي يوضح المؤشرات المستخدمة في ذلك.

الجدول رقم (3-7): مؤشرات الربحية المصرفية المستخدمة في القياس

القياس	المؤشر	طريقة قياسه	رمزه
كفاءة الأرباح	العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية	ROE
	العائد على الأصول	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	ROA
	العائد على الودائع	النتيجة الصافية / إجمالي الودائع	ROD
	معدل منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	AU
	مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	EM
كفاءة التكاليف	هامش الربح	النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات	PM

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity : ROE)

الجدول رقم (3-8): معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

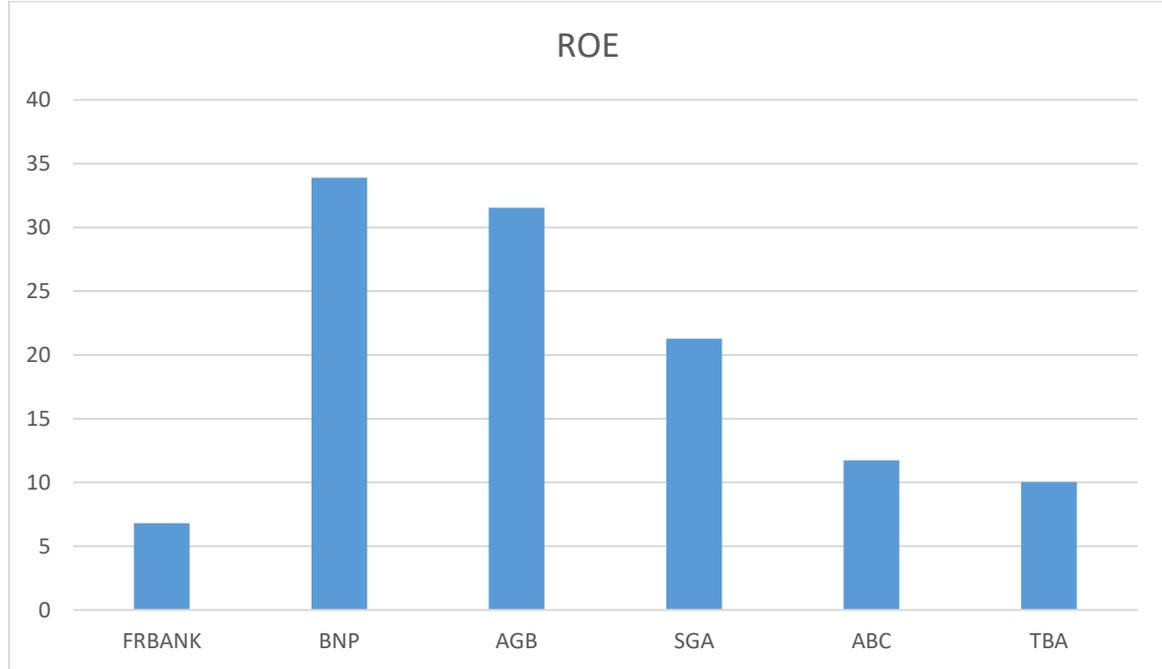
TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBANK	ROE
%19.80	%9.50	%25.63	%19.98	%38.43	%3.63	<b>2010</b>
%7.19	%8.28	%29.17	%25.91	%46.49	%5.99	<b>2011</b>
%7.00	%11.91	%29.53	%38.46	%41.72	%9.53	<b>2012</b>
%8.69	%11.92	%20.75	%47.51	%34.77	%6.34	<b>2013</b>
%9.73	%12.97	%23.12	%36.96	%39.42	%2.27	<b>2014</b>
%9.87	%11.55	%15.81	%33.44	%33.85	%3.56	<b>2015</b>
%5.49	%12.81	%20.22	%23.92	%33.22	%6.23	<b>2016</b>
%6.36	%15.07	%17.58	%33.07	%20.92	%7.37	<b>2017</b>
%9.42	%15.72	%25.42	%43.06	%47.79	%9.64	<b>2018</b>
%11.43	%8.74	%15.26	%27.83	%23.08	%11.69	<b>2019</b>
%15.44	%10.59	%11.52	%16.93	%13.18	%8.71	<b>2020</b>
<b>%10.04</b>	<b>%11.73</b>	<b>%21.27</b>	<b>%31.55</b>	<b>%33.90</b>	<b>%6.81</b>	<b>المتوسط</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

يبين الجدول رقم (3-8) أن بنك BNP قد سجل أعلى متوسط قدر ب %33.90 من حيث معدل العائد على حقوق الملكية، يعقبه بنك AGB بمتوسط %31.55، ثم بنك SGA الذي قدر متوسطه ب %21.27، وبعده بنك ABC بمتوسط %11.73، ثم بنك TBA الذي سجل متوسط قدر ب %10.64، وأخيرا بنك FRANSABANK بمتوسط %6.81، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-5): متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة

(2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-8) باستخدام برنامج Excel

ثانيا: معدل العائد على الأصول (Return On Assets : ROA)

الجدول رقم (3-9): معدل العائد على الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

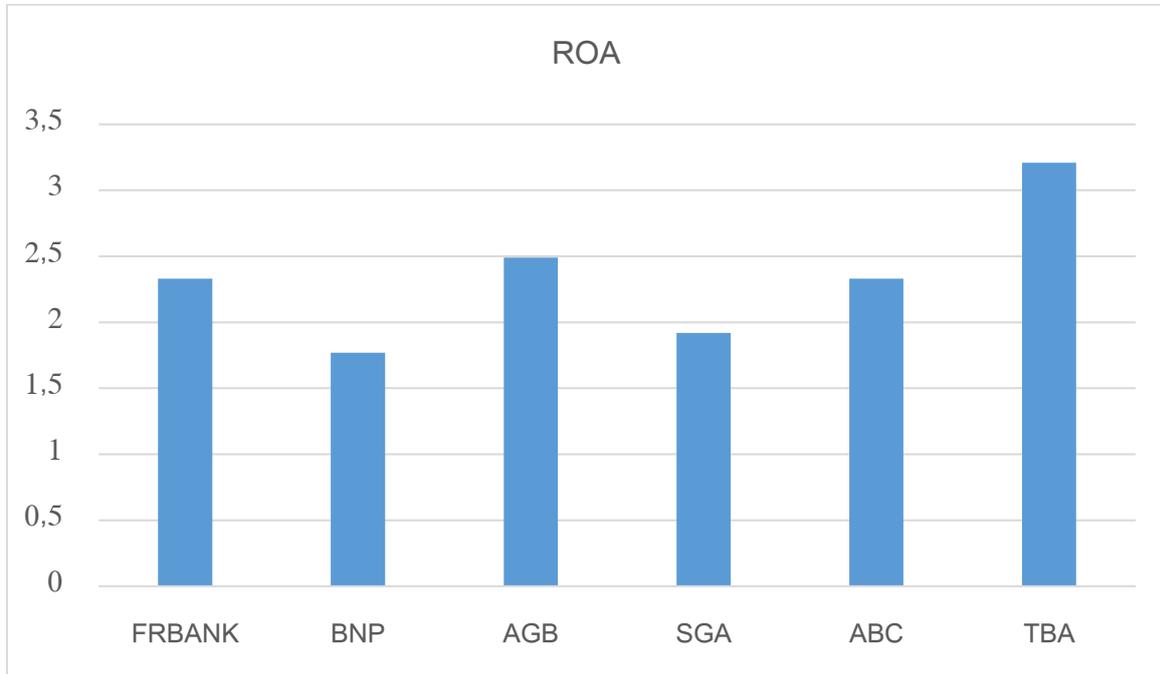
TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	ROA
%6.58	%2.51	%2.16	%3.54	%2.42	%1.73	<b>2010</b>
%3.12	%2.20	%2.61	%3.44	%2.87	%3.47	<b>2011</b>
%2.82	%2.82	%2.55	%3.80	%2.20	%4.44	<b>2012</b>
%3.43	%2.65	%1.80	%3.62	%1.63	%2.82	<b>2013</b>
%3.60	%2.72	%2.11	%2.27	%1.70	%1.10	<b>2014</b>
%3.53	%2.08	%1.77	%2.04	%1.47	%1.54	<b>2015</b>
%2.05	%2.08	%1.88	%1.39	%1.47	%2.08	<b>2016</b>
%1.81	%1.90	%1.49	%1.42	%0.90	%1.94	<b>2017</b>
%2.18	%2.45	%2.18	%1.80	%2.01	%2.02	<b>2018</b>
%2.72	%1.83	%1.43	%2.34	%1.79	%2.68	<b>2019</b>
%3.43	%2.42	%1.12	%1.71	%1.02	%1.78	<b>2020</b>
<b>%3.21</b>	<b>%2.33</b>	<b>%1.92</b>	<b>%2.49</b>	<b>%1.77</b>	<b>%2.33</b>	<b>المتوسط</b>

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-9) فقد حقق بنك TBA أعلى متوسط قدره 3.21% وهذا من حيث معدل العائد على الأصول، وبعده بنك AGB بمتوسط 2.49%، ليأتي في المركز الثالث كل من بنك FRANSABANK وبنك ABC بنفس المتوسط المقدر بـ 2.33%، ثم بنك SGA بمتوسط 1.92%، ثم بنك BNP بأدنى متوسط والذي قدر بـ 1.77%، وهو ما نبينه من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-6): متوسط معدل العائد على الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-9) باستخدام برنامج Excel

ثالثا: معدل العائد على الودائع (Return On Deposits : ROD)

الجدول رقم (3-10): معدل العائد على الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	ROD
13.97	%4.12	%2.90	%5.27	%3.28	%4.59	2010
%6.75	%3.58	%3.30	%5.16	%3.73	%11.11	2011
%6.44	%4.33	%3.20	%5.27	%2.92	%10.97	2012
%6.76	%4.50	%2.21	%4.82	%1.99	%6.10	2013
%6.84	%4.48	%2.59	%2.95	%2.10	%2.33	2014

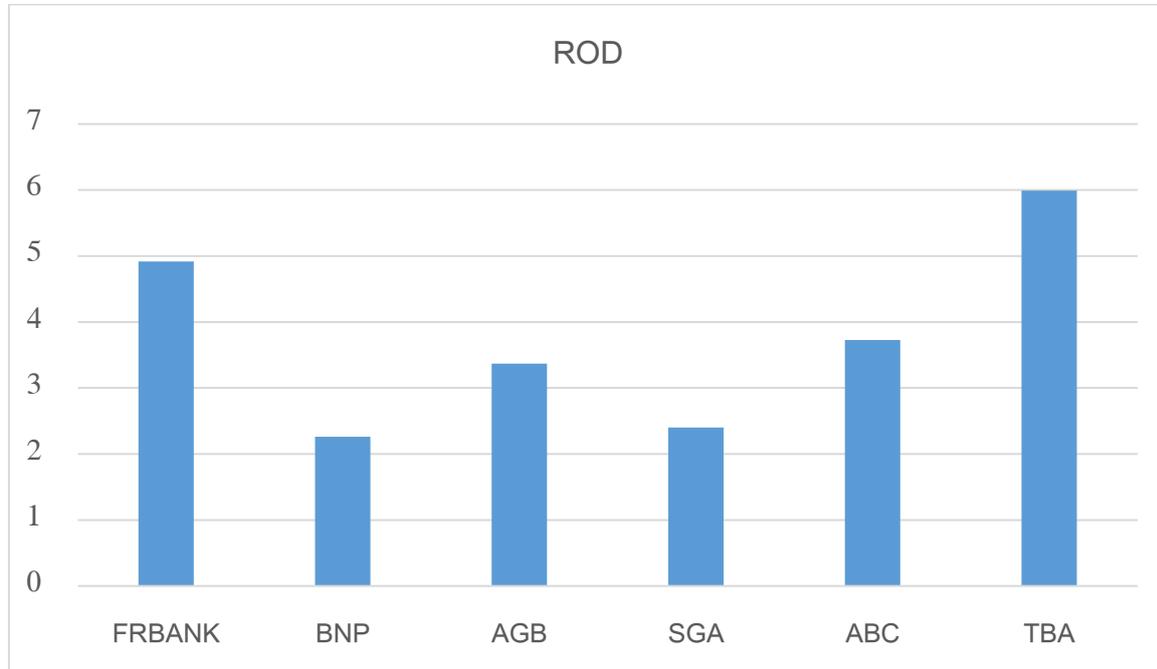
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

%6.45	%3.23	%2.23	%2.64	%1.89	%2.99	<b>2015</b>
%3.64	%3.19	%2.31	%1.78	%1.81	%3.55	<b>2016</b>
%2.78	%2.95	%1.80	%1.73	%1.12	%2.91	<b>2017</b>
%3.17	%3.96	%2.69	%2.26	%2.51	%2.85	<b>2018</b>
%4.12	%2.87	%1.79	%3.03	%2.25	%3.95	<b>2019</b>
%5.03	%3.87	%1.39	%2.13	%1.29	%2.81	<b>2020</b>
<b>%5.99</b>	<b>%3.73</b>	<b>%2.40</b>	<b>%3.37</b>	<b>%2.26</b>	<b>%4.92</b>	<b>المتوسط</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

يبين الجدول رقم (3-10) أن بنك TBA سجل أعلى متوسط مقدر ب 5.99% من حيث معدل العائد على الودائع، يليه بنك FRANSABANK بمتوسط قدر ب 4.92%، ثم بنك ABC الذي بلغ متوسطه 3.73%، وبعده بنك AGB بمتوسط 3.37%، ثم بنك SGA بمتوسط 2.40%، وأخيرا بنك BNP بمتوسط 2.26%، ونبرز هذا بوضوح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-7): متوسط معدل العائد على الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-10) باستخدام برنامج Excel

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

رابعاً: مؤشر هامش الربح (Profit Margin : PM)

الجدول رقم (3-11): مؤشر هامش الربح لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

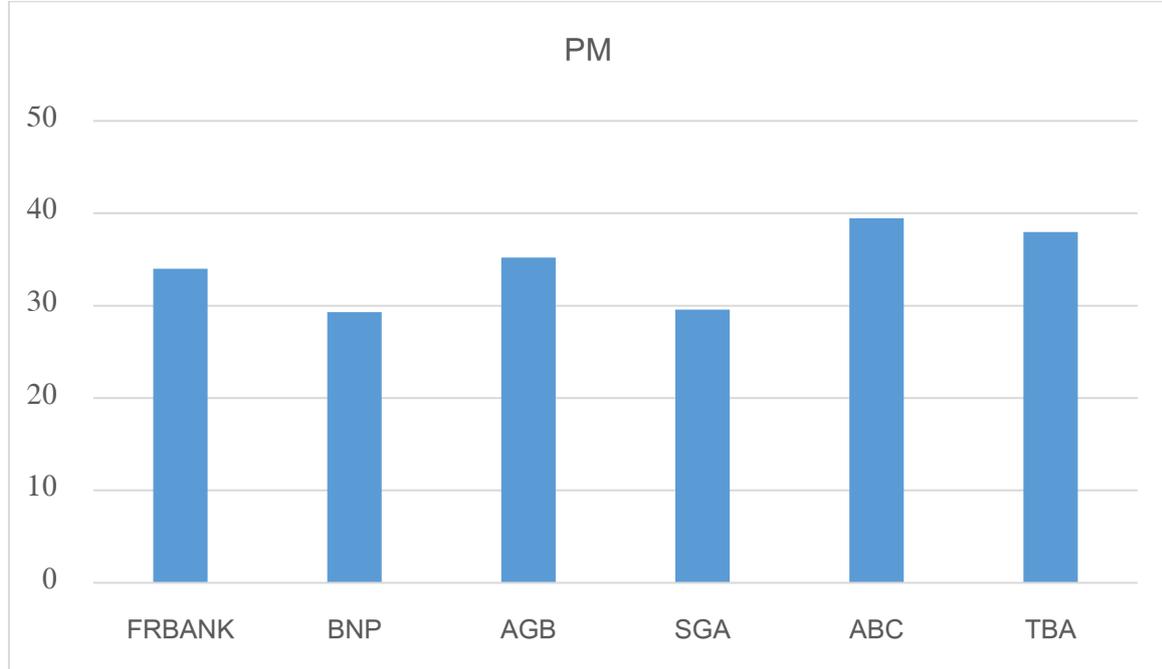
TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	
%51.73	%44.39	%28.53	%43.73	%36.64	%25.87	<b>2010</b>
%24.33	%37.82	%30.78	%40.99	%38.88	%32.70	<b>2011</b>
%42.60	%41.87	%33.61	%41.82	%34.51	%42.74	<b>2012</b>
%38.81	%41.12	%27.41	%47.86	%29.47	%36.24	<b>2013</b>
%45.16	%42.13	%38.60	%37.91	%34.77	%23.23	<b>2014</b>
%44.98	%35.24	%29.15	%33.29	%27.28	%30.32	<b>2015</b>
%29.61	%37.69	%31.88	%25.30	%27.47	%39.74	<b>2016</b>
%29.57	%39.46	%26.91	%26.81	%16.58	%34.76	<b>2017</b>
%33.21	%39.84	%37.32	%28.19	%30.40	%35.44	<b>2018</b>
%33.09	%35.00	%21.74	%32.04	%28.67	%39.26	<b>2019</b>
%44.55	%39.65	%19.35	%29.28	%17.61	%33.86	<b>2020</b>
<b>%37.97</b>	<b>%39.47</b>	<b>%29.57</b>	<b>%35.20</b>	<b>%29.30</b>	<b>%34.01</b>	<b>المتوسط</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-11) الذي يبين هامش الربح لعينة البنوك المدروسة خلال الفترة (2010-2020)، يتضح أن بنك ABC قد حقق أعلى متوسط قدره 39.47%، ليأتي بعقبه بنك TBA بمتوسط 37.97%، وبعده بنك AGB الذي قدر متوسطه 35.20%، ثم بنك FRANSABANK بمتوسط قدره 34.01%، ثم بنك SGA بمتوسط 29.57%، وأخيراً بنك BNP بمتوسط 29.30%، وهو ما يظهره الشكل الموالي.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الشكل رقم (3-8): متوسط مؤشر هامش الربح لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-11) باستخدام برنامج Excel

خامسا. مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM : Equity Multiplier)

الجدول رقم (3-12): مؤشر مضاعف حقوق الملكية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	EM
%3.01	%3.79	%11.85	%5.64	%15.90	%2.09	<b>2010</b>
%2.30	%3.76	%11.19	%7.52	%16.22	%1.73	<b>2011</b>
%2.26	%4.21	%11.57	%10.12	%18.93	%2.15	<b>2012</b>
%2.53	%4.50	%11.49	%13.11	%21.26	%2.25	<b>2013</b>
%2.70	%4.77	%10.95	%16.30	%23.12	%2.06	<b>2014</b>
%2.79	%5.54	%8.91	%16.35	%22.96	%2.32	<b>2015</b>
%2.68	%6.17	%10.73	%17.22	%22.63	%3.00	<b>2016</b>
%3.51	%7.91	%11.81	%23.35	%23.25	%3.79	<b>2017</b>
%4.32	%6.42	%11.66	%23.91	%23.82	%4.78	<b>2018</b>
%4.21	%4.76	%10.69	%11.89	%12.87	%4.36	<b>2019</b>
%4.50	%4.37	%10.30	%9.89	%12.95	%4.89	<b>2020</b>

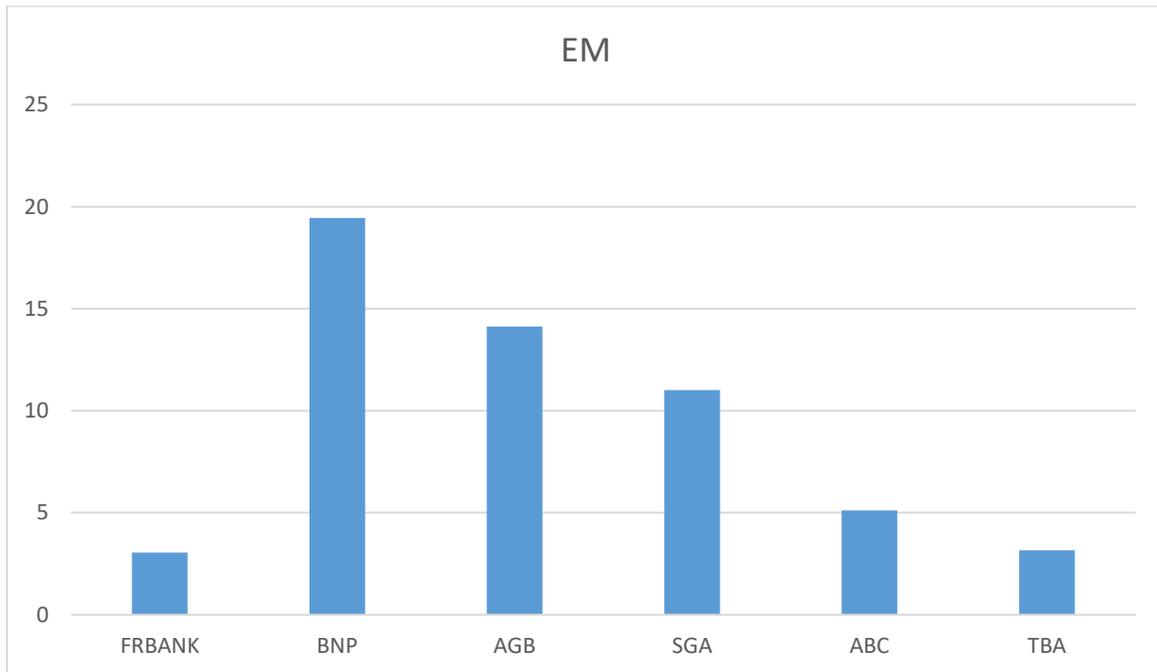
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المتوسط	%3.04	%19.45	%14.12	%11.01	%5.11	%3.16
---------	-------	--------	--------	--------	-------	-------

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

يظهر الجدول رقم (3-12) أن بنك BNP قد حاز على أعلى متوسط بشأن مؤشر مضاعف حقوق الملكية والذي قدر بـ 19.45%، يعقبه بنك AGB بمتوسط قدره 14.12%، ثم بنك SGA الذي حقق متوسط مقدر بـ 11.01%، وبعده بنك ABC الذي بلغ متوسطه 5.11%، ثم بنك TBA بمتوسط 3.16%، وأخيرا بنك FRANSABANK الذي سجل متوسط قدره 3.04%، ونبين ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-9): متوسط مؤشر مضاعف حقوق الملكية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-12) باستخدام برنامج Excel

سادسا: مؤشر منفعة الأصول (AU : Asset Utilization)

الجدول رقم (3-13): مؤشر منفعة الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	AU
%12.72	%5.65	%7.58	%9.34	%6.60	%6.71	2010
%12.85	%5.82	%8.47	%8.40	%7.37	%10.61	2011

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة

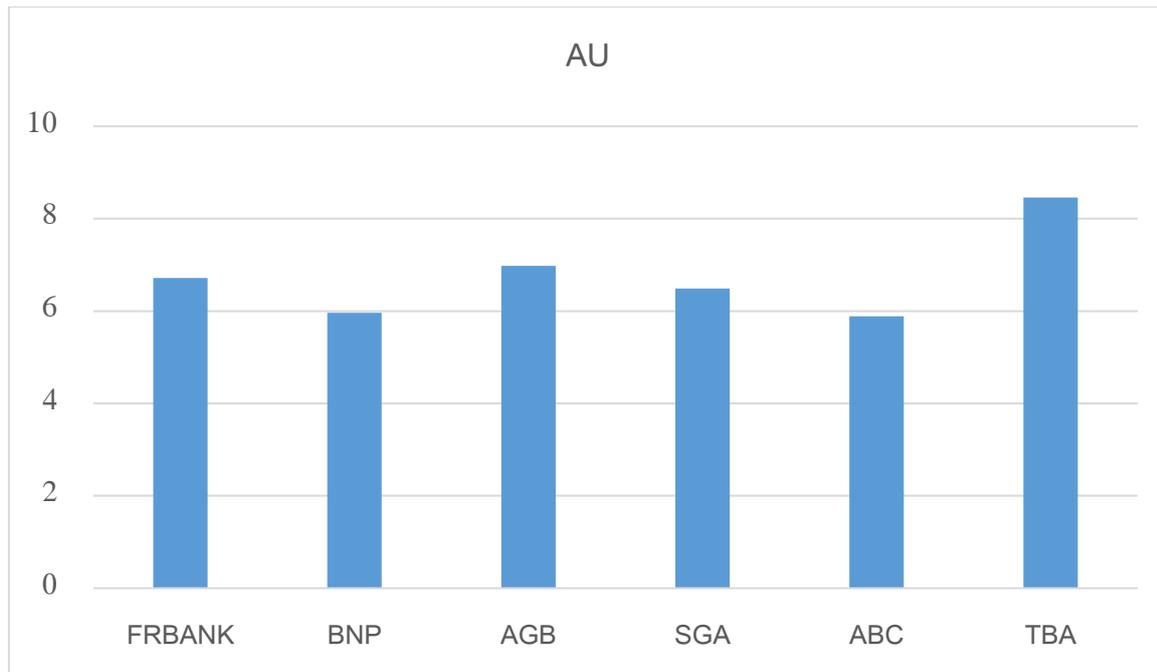
من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

%7.28	%6.74	%7.59	%9.09	%6.39	%10.38	<b>2012</b>
%8.85	%6.45	%6.59	%7.57	%5.55	%7.77	<b>2013</b>
%7.97	%6.45	%5.47	%5.98	%4.90	%4.74	<b>2014</b>
%7.85	%5.91	%6.09	%6.14	%5.40	%5.07	<b>2015</b>
%6.92	%5.51	%5.91	%5.49	%5.34	5.23%	<b>2016</b>
%6.13	%4.82	%5.53	%5.28	%5.43	%5.59	<b>2017</b>
%6.57	%6.14	%5.84	%6.39	%6.60	%5.69	<b>2018</b>
%8.21	%5.24	%6.56	%7.30	%6.25	%6.83	<b>2019</b>
%7.69	%6.10	%5.78	%5.85	%5.78	%5.26	<b>2020</b>
<b>%8.46</b>	<b>5.89</b>	<b>%6.49</b>	<b>%6.98</b>	<b>%5.96</b>	<b>%6.72</b>	<b>المتوسط</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يظهر الجدول رقم (3-13) أن بنك TBA قد حقق أعلى متوسط بشأن معدل منفعة الأصول والذي قدر بـ 8.46%، يعقبه بنك AGB بمتوسط 6.98%، وبعده بنك FRANSABANK الذي سجل متوسط قدره 6.72%، ثم بنك SGA بمتوسط 6.49%، يليه بنك BNP بمتوسط 5.96%، ثم بنك ABC بمتوسط 5.89%، ونبين هذا من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-10): متوسط مؤشر منفعة الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-13) باستخدام برنامج Excel

الفرع الثالث: مؤشرات الملاءة المالية

اعتمدنا في قياس الملاءة المالية للبنوك محل الدراسة على أربعة مؤشرات: مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD)، ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL). والجدول التالي يبين هذه المؤشرات.

الجدول رقم (3-14): مؤشرات الملاءة المالية المستخدمة في القياس

رمزه	طريقة قياسه	المؤشر
ETA	رأس المال الممتلك / إجمالي الأصول	رأس المال إلى إجمالي الأصول
ERA	رأس المال الممتلك / الأصول الخطرة	رأس المال إلى الأصول الخطرة
ETD	رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع	رأس المال إلى إجمالي الودائع
ETL	رأس المال الممتلك / إجمالي القروض	رأس المال إلى إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الطالبة.

أولا. مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (Equity Capital to Total Assets : ETA)

الجدول رقم (3-15): مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	ETA
42.36	30.15	13.91	22.84	10.77	50.50	2010
49.39	32.80	14.67	19.22	12.16	%63.46	2011
49.64	32.04	13.70	16.54	11.14	%53.42	2012
45.09	32.98	12.75	14.69	10.79	50.34	2013
42.12	31.56	12.93	12.52	10.05	50.91	2014
40.84	26.31	15.19	13.83	11.26	45.86	2015
40.80	24.39	14.45	14.08	12.43	36.50	2016
31.68	19.72	13.43	11.83	12.89	29.31	2017
26.73	24.99	14.41	13.37	13.98	24.11	2018
28.16	25.81	15.61	14.65	14.26	26.93	2019

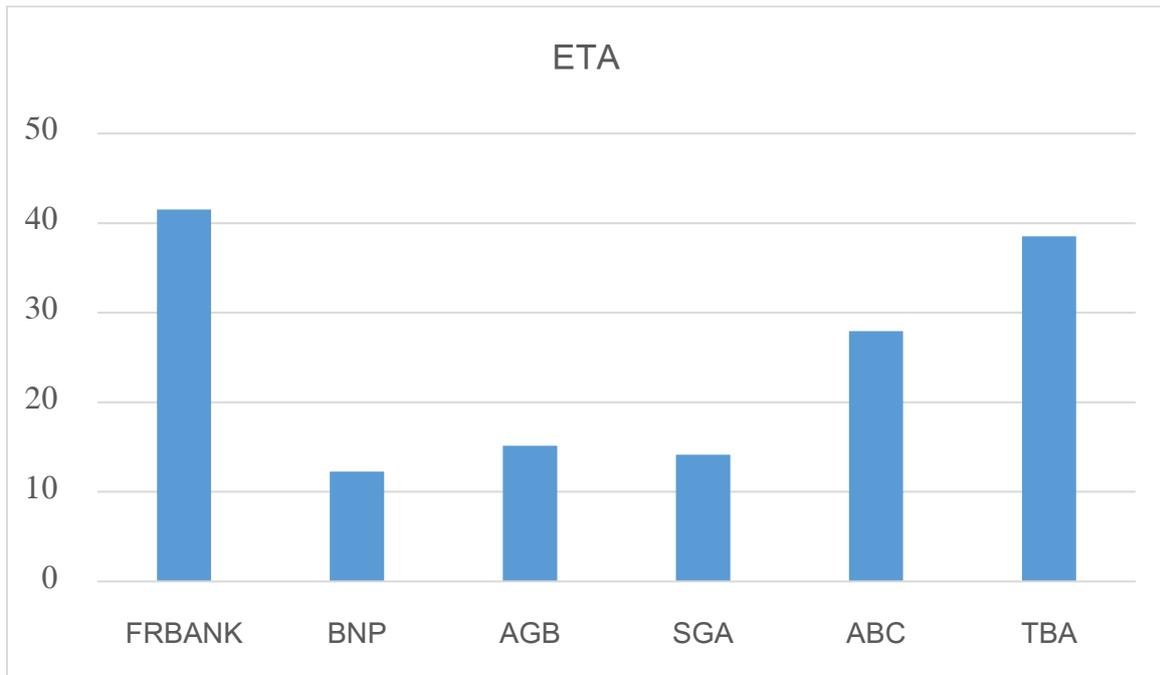
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

27.09	26.60	14.53	13.11	15.18	25.54	2020
38.54	27.94	14.14	15.15	12.26	41.53	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يوضح الجدول رقم (3-15) أن بنك FRANSABANK قد حقق أعلى متوسط مقدر ب 41.53%، يعقبه في المركز الثاني بنك TBA بمتوسط 38.54%، ثم بنك ABC الذي بلغ متوسطه 27.94%، وبعده بنك AGB بمتوسط مقدر ب 15.15%، يليه بنك SGA بمتوسط 14.14%، وأخيرا بنك BNP بأدنى متوسط مقدر ب 12.26%، ونبين ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-11): متوسط مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-15) باستخدام برنامج Excel

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

ثانيا: مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة (Equity Capital to Risk ERA)

Assets :

الجدول رقم (3-16): مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

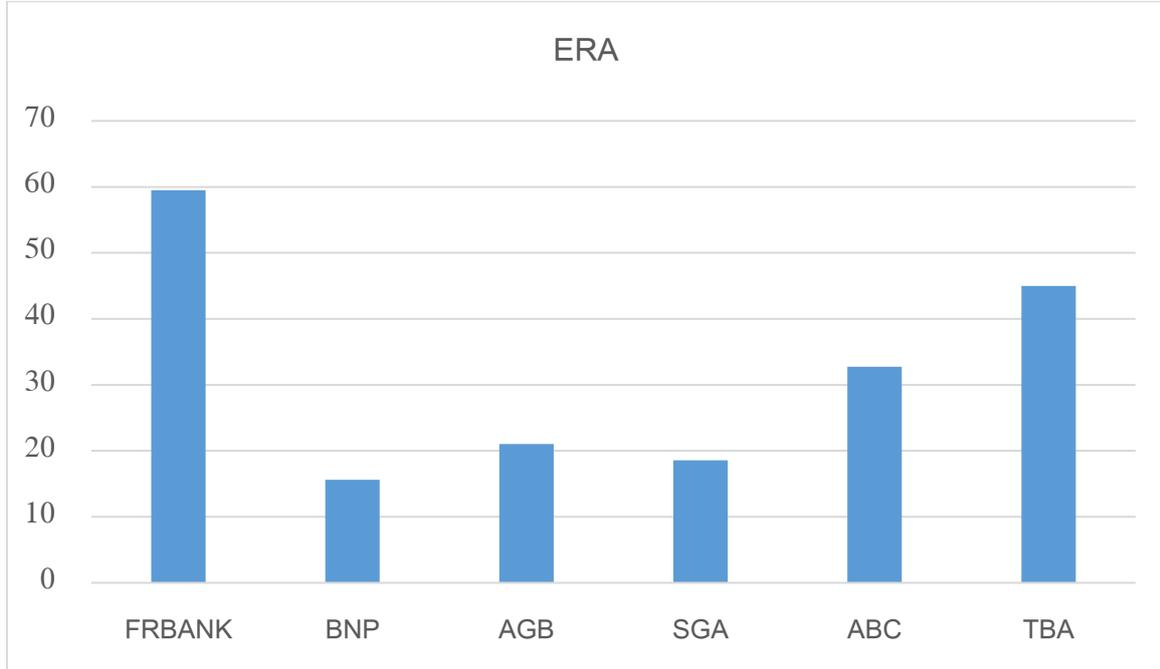
TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	ERA
52.29	33.78	16.69	41.66	12.29	73.31	2010
57.39	37.20	18.59	26.18	14.40	87.00	2011
64.39	35.98	18.54	23.68	15.06	83.27	2012
52.16	37.86	18.62	22.14	12.98	86.53	2013
48.18	36.71	19.37	18.99	11.76	70.81	2014
47.54	33.30	19.02	19.17	13.92	68.68	2015
45.39	30.07	18.80	16.68	16.05	46.02	2016
34.79	25.02	17.21	15.55	16.16	43.90	2017
29.62	30.44	18.69	15.31	18.63	29.17	2018
30.91	29.66	20.64	17.25	18.57	34.22	2019
32.51	30.23	18.36	15.05	21.79	31.56	2020
45.01	32.75	18.59	21.06	15.60	59.50	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يوضح الجدول رقم (3-16) أن بنك FRBANK قد سجل أعلى متوسط مقداره 59.50%، يعقبه بنك TBA بمتوسط مقداره 45.01%، بعده بنك ABC بمتوسط 32.75%، ثم بنك AGB بمتوسط 21.06%، يليه بنك SGA الذي حقق متوسط قدره 18.59%، ثم بنك BNP بمتوسط 15.60%، ونوضح هذا من خلال الشكل الموالي.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الشكل رقم (3-12): متوسط مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الجدول رقم (3-16) باستخدام برنامج Excel

ثالثا: مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع (Equity Capital to Total

Deposits :

الجدول رقم (3-17): مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBANK	ETD
89.93	49.49	18.66	34.07	14.64	133.66	2010
106.63	53.42	18.54	28.25	15.80	203.27	2011
113.29	49.12	17.19	22.94	14.76	132.14	2012
88.81	56.04	15.57	19.54	13.11	108.92	2013
79.95	52.07	15.89	16.30	12.40	107.54	2014
74.57	40.81	19.06	17.87	14.42	89.23	2015
72.49	37.48	17.74	18.03	15.30	62.32	2016
48.56	30.62	16.28	14.43	16.03	43.91	2017
38.86	40.49	17.81	16.79	17.48	34.06	2018

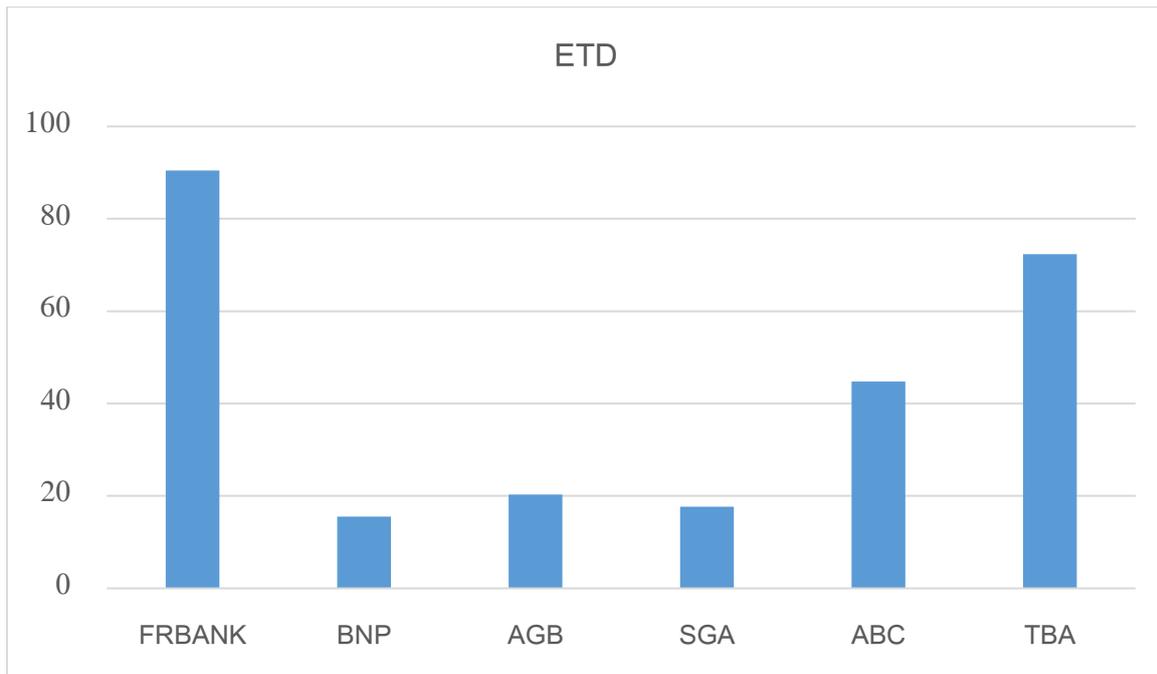
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

42.71	40.38	19.62	18.97	17.89	39.66	2019
39.77	42.50	18.04	16.31	19.25	40.27	2020
72.32	44.76	17.67	20.32	15.55	90.45	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-17) يتبين أن بنك FRANSABANK قد بلغ متوسطه أعلى متوسط بقدر 90.45%، يعقبه بنك TBA بمتوسط 72.32%، ثم بنك ABC بمتوسط 44.76%، يليه بنك AGB بمتوسط 20.32%، ثم بنك SGA بمتوسط 17.67%، ثم بنك BNP بمتوسط 15.55%، ونظهر ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-13): متوسط مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الجدول رقم (3-17) باستخدام برنامج Excel

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

رابعاً: مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض (Equity Capital to Total ETL)

Loans :

الجدول رقم (3-18): مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

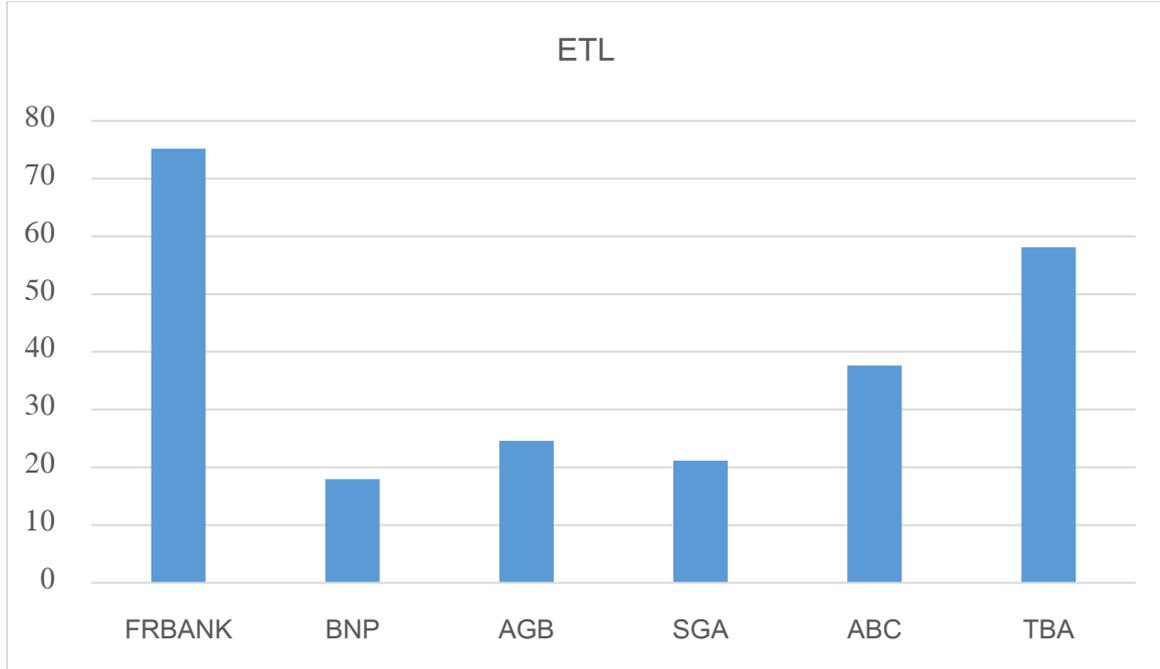
TBA	ABC	SGA	AGB	BNP	FRBNK	ETL
70.14	39.01	18.92	49.49	13.87	90.03	2010
81.01	42.57	19.59	31.78	15.45	106.98	2011
95.91	40.06	19.45	26.80	16.26	107.37	2012
69.15	41.06	19.45	25.12	14.23	112.01	2013
60.25	39.65	20.91	21.87	12.85	95.32	2014
56.76	36.02	20.33	21.52	15.35	85.67	2015
54.89	34.49	21.21	19.57	18.80	58.42	2016
40.62	34.04	20.80	18.03	19.61	53.01	2017
33.59	36.84	20.98	17.43	21.84	35.57	2018
36.16	33.95	24.43	20.74	21.96	43.04	2019
40.90	36.70	26.70	18.12	27.27	39.55	2020
58.12	37.67	21.16	24.59	17.95	75.18	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتبين من خلال الجدول رقم (3-18) أن بنك FRANSABANK قد حقق أعلى متوسط قدره 75.18%، يعقبه بنك TBA بمتوسط 58.12%، ثم بنك ABC بمتوسط قدره 37.67%، بعده بنك AGB بمتوسط 24.59%، يليه بنك SGA بمتوسط 21.16%، ثم بنك BNP بمتوسط 17.95%، ونهر هذا من خلال الشكل الموالي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الشكل رقم (3-14): متوسط مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الجدول رقم (3-18) باستخدام برنامج Excel

### المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج

من خلال هذا المطلب نقوم بتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها بعد عرض وتحليل المؤشرات المستخدمة في القياس، وذلك من عدة جوانب:

**جانب السيولة:** تم تقييم السيولة من خلال ثلاثة مؤشرات وهي مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD)، مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA)، ومؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA)، وأظهرت النتائج خلال فترة الدراسة (2010-2020) أن فرنسبنك هو أفضل بنك من بين البنوك المدروسة وذلك من حيث مؤشري النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) والنقدية إلى إجمالي الأصول (CTA) وهو ما يعكس كفاءة فرنسبنك في مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين لاحتفاظه بنقدية في صندوقه قياسا ببقية البنوك الأخرى محل الدراسة.

**جانب الربحية:** تم قياس كفاءة الأرباح من خلال ثلاثة مؤشرات للربحية وهي العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الأصول (ROA)، والعائد على الودائع (ROD)، وأظهرت النتائج خلال فترة الدراسة (2010-2020) أن بنك بي أن بي باريبا (BNP) يعد أفضل بنك من بين تشكيلة البنوك

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المدرسة وذلك من حيث العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهو ما يعكس قدرة البنك وكفاءته في توظيف الأموال الخاصة لتوليد الأرباح، أما بشأن العائد على الأصول (ROA) وكذا العائد على الودائع (ROD) فيعد ترست بنك الجزائر (TBA) أحسن بنك من بين البنوك عينة الدراسة، إذ أبدى كفاءته في توليد العوائد والأرباح اعتمادا على موجوداته المتاحة، بالإضافة إلى كفاءته في استثمار ودائعه على الوجه الذي يسمح له من تحقيق أعلى العوائد.

**جانب التكاليف:** تم قياس كفاءة التكاليف من خلال مؤشر هامش الربح (PM)، وأظهرت النتائج أن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) يعد الأكثر كفاءة في التحكم في تكاليفه قياسا بالبنوك المدرسة، ونرجح ذلك لاكتسابه خبرة في البيئة المصرفية الجزائرية مكنته من ذلك، باعتباره أول بنك أجنبي خاص في الجزائر.

**جانب الإنتاجية:** أظهرت النتائج وحسب مؤشر منفعة الأصول أن ترست بنك قد سجل أفضل معدل وهو ما يعكس استغلاله الأمثل لأصوله، إذ أنه حقق أفضل إنتاجية بأقل مخاطرة، وعموما حققت البنوك المدرسة معدلات مقاربة من حيث مؤشر منفعة الأصول خلال فترة الدراسة، ويمكن ترجيح ذلك إلى عدم التنوع في المحفظة المصرفية وكذا غياب سوق مالي حقيقي يمكن البنوك من المنافسة نظرا لسيطرة البنوك العمومية على الساحة المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى الاحتشام البارز في عرض الابتكارات والمنتجات الجديدة والاكتفاء بالمنتجات التقليدية الشائعة.

**جانب المخاطرة:** تم قياس المخاطرة بالاعتماد على مؤشرين هما مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD) ومؤشر الرافعة المالية (EM)، وبناء على النتائج يتبين أن ترست بنك يعد الأكثر مخاطرة بالنظر إلى مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD) إذ حقق أعلى نسبة من حيث هذا الأخير الأمر الذي يعكس مدى استخدام ترست بنك لودائع عملائه في منح الائتمان وقدرته على تلبية طلبات القروض الجديدة، كما يشير ذلك إلى انخفاض كفاية السيولة به وتعرضه لمخاطرة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين. في حين يبين مؤشر الرافعة المالية (EM) مدى مخاطرة البنك بأموال الغير من أجل تمويل استثماراته، وأظهرت النتائج أن بنك بي آن بي باريبا (BNP) هو البنك الأكثر مخاطرة من بين تشكيلة البنوك المدرسة الأمر الذي يعود لاعتماده على الديون للتمويل.

**جانب الملاءة:** تم تقييم الملاءة المالية من خلال أربعة مؤشرات وهي مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة  
من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

---

الودائع(ETD)، ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض(ETL)، واتضح من خلال النتائج المبينة أن بنك فرانسابنك -الجزائر هو الأكفأ من بين عينة البنوك محل الدراسة من حيث الملاءة المالية إذ حقق أعلى معدل فيما يخص النسب الأربعة مما يعكس اعتماده على رأس ماله الممتلك في تمويل موجوداته الكلية، كما يدل على قدرة رأس ماله على استيعاب الخسائر غير المتوقعة الناجمة عن الاستثمار في الأصول ذات المخاطرة، وقدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في رد الودائع وذلك باستخدام أمواله الخاصة، وكذا قدرته على التصرف بشأن تعرضه لخطر عدم السداد من قبل من منحهم ائتماناً، الأمر الذي يجعله محل اطمئنان.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

بعد قيامنا بالدراسة المالية أين تم استعراض بنوك العينة محل الدراسة، ومن ثم عرض المؤشرات المالية المستخدمة في القياس وتحليلها وتفسير ومناقشة النتائج، خصصنا هذا المبحث لإجراء دراسة قياسية لأثر السيولة، الربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، إذ سيتم أولاً التعريف بالإطار النظري القياسي للدراسة والذي تمثل في بيانات البائل الساكنة بنماذجها الثلاثة (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية)، وكذا الاختبارات المعتمدة للمفاضلة بين هذه النماذج للكشف عن النموذج الملائم، ومن ثم عرض متغيرات ونماذج الدراسة، إذ تم بناء ثمانية نماذج قياسية، لنقوم في الأخير بتقدير هذه النماذج وتحليل النتائج، ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب كما يلي:

- ✓ **المطلب الأول: الإطار القياسي النظري للدراسة**
- ✓ **المطلب الثاني: متغيرات ونماذج الدراسة**
- ✓ **المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة**
- ✓ **المطلب الرابع: تقدير النماذج القياسية وتحليل النتائج**

### المطلب الأول: الإطار القياسي النظري للدراسة

من خلال هذا المطلب يتم عرض الإطار النظري للجانب القياسي من الدراسة والمتمثل في بيانات البائل.

#### الفرع الأول: ماهية بيانات البائل

##### أولاً: تعريف بيانات البائل

تعرف بيانات البائل بأنها مجموعة البيانات التي تمكن الاقتصاديين من تسجيل ملاحظات دورية عن بيانات اقتصادية تخص دول، أسر، بنوك... إلخ، وتسمى هذه الوحدات بالأفراد وذلك خلال فترة زمنية معينة (Trognon , 2003, pp. 727-728).

كما تعرف بأنها: تلك البيانات التي تربط بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، إذ تصف البيانات المقطعية سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات خلال فترة زمنية معينة، في حين تصف السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة عند مجال زمني، أي أن بيانات البائل تعنى بدمج البيانات المقطعية والزمنية معاً، الأمر الذي تبرز من خلاله أهمية استخدام بيانات البائل لاحتوائها على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن (T) وكذا مفردات متعددة (N) وجمعها من أجل الحصول على (NT) مشاهدة (Dielman, 1989, p. 2).

وننوه إلى أنه إذا كانت الفترة الزمنية نفسها بالنسبة لجميع المشاهدات المقطعية نسمي بيانات البائل في هذه الحالة "بيانات البائل المتزنة" (Balanced Panel Data)، أما في حالة اختلاف الفترة الزمنية من مشاهدة مقطعية لأخرى فنسميها "بيانات البائل غير المتزنة" (Unbalanced Panel Data) (Gujarati, 2004, p. 460). في حين عندما يكون عدد المقاطع (N) يقل عن عدد الفترات الزمنية (T) تسمى بالبيانات المقطعية الطويلة (Long Panel Data)، أما إذا كان عدد المقاطع (N) يفوق عدد الفترات الزمنية (T) تسمى بالبيانات المقطعية القصيرة (Short Panel Data).

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية البيانات المدمجة متعددة، فقد تسمى بيانات البائل Panel Data، وقد تسمى بالبيانات المدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) Pooled Time Series-Crosse Section Data، كما تسمى كذلك بالبيانات الطويلة Longitudinal Data في حالة احتوائها على

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السلاسل الزمنية الطويلة، وكل هذه التسميات متماثلة إذ أن استخدامها في الأدب التطبيقي يكون عاما (Frees, 2007, p. 2). وفي دراستنا اعتمدنا تسمية بيانات البانل Panel Data.

### ثانيا: أهمية بيانات البانل

تتمتع بيانات البانل ببعد مضاعف (بعد زمني وبعد فردي)، مما جعل دراستها أكثر فعالية ونشاطا في القياس الاقتصادي مقارنة بالبيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، ونوجز الأهمية التي تكتسبها بيانات البانل في النقاط التالية (Baltagi, 2005, pp. 4-9):

- التحكم في التباين الفردي، الذي يمكن أن يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يؤدي إلى تحيز النتائج؛
- احتواء بيانات البانل على جانب المعلوماتية، قياسا بالبيانات المقطعية أو الزمنية، مما يزيد من إمكانية الحصول على تقديرات عالية الثقة، بالإضافة إلى أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز بيانات البانل بعدد أكبر من درجات الحرية وكفاءة أفضل؛
- توفر نماذج البانل إمكانية أحسن من أجل دراسة ديناميكية التعديل، التي قد لا تظهرها البيانات المقطعية، بالإضافة إلى أنها تعد مناسبة لدراسة فترات الأوضاع الاقتصادية كالنمو والفقر والبطالة... إلخ، ومن ناحية أخرى فإنه وبالاعتماد على بيانات البانل يمكن الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى؛
- تساهم بيانات البانل في الحد من إمكانية بروز مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables)، التي تنتج عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي عادة ما تؤدي إلى تقديرات متحيزة (Biased Estimates)، والتقليل من بروز مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity)، والتي يعد ظهورها شائع عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.
- تتجلى أهمية استخدام بيانات البانل أكثر في كونها تأخذ بعين الاعتبار ما يعرف بـ "عدم التجانس" أو الاختلاف غير الملحوظ (Unobserved Heterogeneity) التي تخص مفردات العينة سواء الزمنية أو المقطعية (مسعودي، 2012، صفحة 104)؛
- كما تبرز أهمية إعداد نماذج وبيانات البانل عند رغبة الباحث بتقدير نموذج لمقطع عرضي تكون بياناته غير كافية لوصف سلوكه، وعليه تسمح هذه النماذج بوصف سلوك مجموعة معينة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

من الدول الأفراد، المنشآت، البنوك، كل واحد خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يمكن من الحصول على تقديرات تعبر عن معلومات أكثر كما تعكس حقائق أدق باعتبارها تعبر عن معلومات مستنبطة من بيانات المقطع العرضي فضلا عن المعلومات التي تمنحها السلسلة الزمنية (جبوري، 2013، الصفحات 327-328).

الفرع الثاني: نماذج بيانات البائل الساكنة

وتأخذ نماذج البائل الساكنة ثلاثة أشكال رئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، وسنتطرق أولا إلى الشكل العام لهذه النماذج ثم نفصل في كل نموذج على حدة.

واقترح W.Green صيغة أساسية عامة لانحدار بيانات البائل فإذا كانت N تمثل المشاهدات المقطعية خلال فترات زمنية عددها T، يكون الشكل العام لبيانات البائل كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{(it)} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots(1)$$

حيث:

$Y_{it}$ : المتغير التابع.

$\alpha_i$ : الأثر الفردي خلال الزمن t.

$\beta$ : ميل خط الانحدار.

$x_{it}$ : المتغيرات التفسيرية.

$\varepsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي للحد i خلال الفترة t.

i: عدد الوحدات.

t: الزمن.

وعليه يكون ترتيب البيانات في نماذج البائل وفق بعدين، إذ يمثل البعد الأول الأثر الفردي، أما البعد الثاني فيعبر عن الزمن الذي تم من خلاله مشاهدة بيانات المفردات، وبالتالي يتم ملاحظة n

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

فرد خلال كل فترة زمنية  $t$ ، ويكون عدد المشاهدات الإجمالية في النموذج عبارة عن محصلة جداء كل من  $n$  و  $t$ .

أولاً: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model: PRM)

يعد نموذج الانحدار التجميعي أبسط نماذج البانل إذ يقوم على افتراض أن كل المعاملات المقدره بما فيها الثابت تكون ثابتة في جميع الفترات الزمنية وجميع المقاطع (شرماط، 2018، صفحة 113)، ونعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية (Mecran & and others, 2013, p. 7):

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(2)$$

حيث:

$$E(\varepsilon_{it})=0 \text{ و } \text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$$

ويفترض في نموذج الانحدار التجميعي تجانس تباينات حدود الخطأ بين الوحدات المدروسة وكذا وجود تغاير مساو للصفر بينها، كما يفترض ثبات معاملات الحد الثابت ومعاملات الميل لكل الوحدات خلال الزمن.

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model: FEM)

يهدف نموذج التأثيرات الثابتة إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة وذلك من خلال جعل معلمة القطع  $\beta_0$  متفاوتة من مجموعة لأخرى، لكن تبقى معاملات الميل  $\beta_j$  ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي التعامل هنا مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، ونعبر عن نموذج التأثيرات الثابتة بالصيغة التالية (رتيعة، 2014، صفحة 155):

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j (it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(3)$$

حيث:

$$E(\varepsilon_{it})=0 \text{ و } \text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$$

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

ويعني مصطلح التأثيرات الثابتة أن المعلمة  $\beta_0$  لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير عبر الزمن، ولكن يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية بغية تقدير معالم النموذج في المعادلة ( ) والسماح لمعلمة القطع  $\beta_0$  بالتغير بين المجاميع المقطعية في العادة تستخدم متغيرات وهمية لتجنب حالة التعدد الخطي التام ومن ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية من أجل تقدير النموذج. كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model)، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة ( ) يصبح النموذج بالصيغة التالية (بعول، 2018، صفحة 187):

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(4)$$

حيث يمثل المقدار  $a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d$  التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع  $\beta_0$  ليصبح النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \sum_{d=1}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(05)$$

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model: REM)

يكون حد الخطأ  $\varepsilon_{it}$  في نموذج التأثيرات العشوائية ذو توزيع طبيعي بمتوسط قيمته صفر وتباين قدره  $\sigma^2_\varepsilon$ ، ولكي تكون معالم نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة يفترض عادة أن يكون تباين الخطأ ثابت (متجانس) لكل المشاهدات المقطعية ولا يوجد أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية خلال فترة زمنية معينة (علي، 2023، صفحة 169).

ويعد نموذج التأثيرات العشوائية (REM) ملائماً في تقدير المعالم في حالة عدم اكتمال الفروض التي ذكرناها سابقاً في نموذج التأثيرات الثابتة، إذ يقوم هذا النموذج على معاملة معامل القطع  $\beta_{0(i)}$  كمتغير عشوائي له وزن مقداره  $\mu$  كما يلي (سريح، 2018، صفحة 163):

$$B_{0i} = \mu + v_i \quad , i = 1,2 \dots \dots \dots N \dots \dots \dots (6)$$

وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) يصبح نموذج التأثيرات العشوائية على الشكل التالي:

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(7)$$

حيث تمثل  $v_i$  حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية  $i$ .

وأحيانا يسمى نموذج التأثيرات العشوائية بنموذج مكونات الخطأ (Error Comonents Model)، ذلك أن النموذج في المعادلة (7) يتكون من مركبين للخطأ وهما:  $v_i$  و  $\varepsilon_{it}$ ، ويمتلك نموذج التأثيرات

$$E(v_i) = 0, \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2, E(\varepsilon_{it}) = 0 \text{ و } \text{var}(v_i) = \sigma^2$$

$$E(w_{it}) = 0 \text{ ومنه ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي: } w_{it} = v_i + \varepsilon_{it} \text{، حيث أن: } \text{var}(w_{it}) = \sigma^2$$

تخفق طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية، إذ أنها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة وهو ما يؤثر في اختبار المعلمات فالتباين المشترك بين  $w_{it}$  و  $w_{is}$  لا يساوي الصفر بمعنى:  $\text{COV}(w_{it}, w_{is}) = \sigma^2 \neq 0$  و  $t \neq s$ .

وبهدف تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية تستخدم في العادة طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS : Generalized Least Squares).

### الفرع الثالث: الاختبارات الأساسية لاختيار النموذج الملائم

إن وجود ثلاثة نماذج رئيسية لبيانات البانل (والتي أشرنا إليها سابقا) يجعلنا نتساءل بشأن النموذج الأكثر ملائمة لدراسة ما، ولمعرفة هذا النموذج (النموذج الملائم) هناك مجموعة من الاختبارات الواجب القيام بها والتي سنتطرق إليها بشيء من التفصيل.

#### أولا: اختبار فيشر (F-test)

يسمح اختبار فيشر (F-test) بالمفاضلة بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وذلك للتحقق من الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم ( $H_0$ ): تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

- الفرضية البديلة ( $H_1$ ): تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وتكتب الصيغة العامة للقانون الخاص باختبار فيشر (F-test) كما يلي:

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT - N - K)} \rightarrow F_{(N-1, NT-N-K)}$$

حيث:

N : عدد الوحدات.

T : الزمن.

K : عدد المعلمات المقدرة.

$R_{FEM}^2$ : معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة.

$R_{PRM}^2$ : معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

يتم حساب الصيغة السابقة ومن ثم المقارنة بين النتيجة المحصل عليها  $F_{cal}$  (المحسوبة) مع  $F_{tab}$  (الجدولية) وبنفس درجة الحرية، فإذا كانت:

$F_{cal} < F_{tab}$  نقبل فرضية العدم ومنه نعتمد نموذج الانحدار التجميعي إذ يعد الأنسب للدراسة.

$F_{cal} > F_{tab}$  نقبل الفرضية البديلة ومنه نعتمد نموذج التأثيرات الثابتة إذ يعد الأنسب للدراسة.

### ثانيا: اختبار مضاعف لاغرنج (Lagrange Multiplier)

تم اقتراح هذا النموذج من طرف كل من Pagan و Breusch سنة 1980، وذلك بهدف اختبار وجود الأثر العشوائي، إذ يعتمد على مضاعف Lagrange المرتبط بالأخطاء  $\epsilon_{it}$  التي تنتج عن طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[ \frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^N \hat{\epsilon}_{it}^2)}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^N \hat{\epsilon}_{it}^2} - 1 \right] \rightarrow \chi_1^2$$

ويتبع اختبار مضاعف لاغرنج توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، وتكون فرضياته كما يلي:

$$H_0: \hat{\epsilon}_{it}^2 = 0$$

$$H_1: \hat{\epsilon}_{it}^2 \neq 0$$

ونعبر عنهما كما يلي:

• فرضية العدم ( $H_0$ ): تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

• الفرضية البديلة ( $H_1$ ): تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة و/أو العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

فإذا كانت قيمة LM المحسوبة تفوق قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، كما يمكن الحكم بالاعتماد على إحصائية "ماكينون" Mackinnon فإذا كانت (P value) أقل من مستوى معنوية 5% ترفض الفرضية الصفرية.

#### ثالثاً: اختبار هوسمان (Hausman-Test)

يستخدم اختبار Hausman عند وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، إذ يعبر عن المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، وتستند فرضية العدم على عدم وجود هذا الارتباط وهنا تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية متنسقة ولكن مقدرات التأثيرات العشوائية تكون الأكثر كفاءة، كما أنه يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية قدرها K (Hausman, 1978, p. 1251). وتكون فرضياته كما يلي:

• فرضية العدم ( $H_0$ ): تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

- الفرضية البديلة ( $H_1$ ): تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وتعطى علاقة اختبار Hausman كما يلي (Bourbonnais, 2015, p. 358):

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [VAR(\hat{\beta}_{FEM}) - VAR(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \rightarrow \chi_k^2$$

حيث:

$var(\hat{\beta}_{FEM})$  تمثل مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعاملات نموذج التأثيرات الثابتة.

$var(\hat{\beta}_{REM})$  تمثل مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعاملات نموذج التأثيرات العشوائية.

إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية فإن نموذج التأثيرات الثابتة يعد النموذج الملائم للدراسة، حيث أنه إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة كبيرة يدل ذلك على أن الفرق بين المقدرتين معنوي، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي مفادها أن الآثار العشوائية متسقة، ونقبل نموذج الآثار الثابتة، في حين إذا كانت القيمة المحسوبة صغيرة وليست معنوية، يكون نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لبيانات الدراسة (Hausman, 1978, p. 1251).

#### المطلب الثاني: متغيرات ونماذج الدراسة

تناولت دراستنا قياس أثر كل من مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، ومؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية كمتغير تابع، وبغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة، والتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الموضوعية وكذا الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، نقوم بتحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة وكذا النماذج القياسية المسطرة للوصول إلى معرفة وتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

**الفرع الأول: متغيرات الدراسة:** تم تقسيم متغيرات الدراسة كما يلي:

**أولاً: المتغير التابع:** يتمثل المتغير التابع في دراستنا في الكفاءة المصرفية التي تم تقسيمها إلى كفاءة الأرباح التي سيتم قياسها باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، وكفاءة التكاليف والتي سيتم قياسها باستخدام مؤشر هامش الربح (PM).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

ثانيا: المتغيرات المستقلة: والتي تتمثل في كل من:

1. مؤشرات السيولة وهي: مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD)، مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA)، مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD)، ومؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA).

2. مؤشرات الربحية وهي: مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مؤشر العائد على الودائع (ROD)، مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)، مؤشر منفعة الأصول (AU).

3. مؤشرات الملاءة المالية وهي: مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر راس المال إلى إجمالي الودائع (ETD)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL).

والجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (3-19): متغيرات الدراسة

مؤشرات القياس	متغيرات الدراسة		نوع المتغيرات
ROE	كفاءة الأرباح	الكفاءة المصرفية	المتغيرات التابعة
PM	كفاءة التكاليف		
CTD	السيولة المصرفية		المتغيرات المستقلة
CTA			
LTD			
LTA			
ROA	الربحية المصرفية		
ROD			
EM			
AU	الملاءة المالية		
ETA			

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

ERA		
ETD		
ETL		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما تقدم

الفرع الثاني: نماذج الدراسة: تم تسطير جملة من النماذج القياسية للوصول إلى أهداف الدراسة وتتمثل هذه النماذج فيما يلي:

أولاً: النموذج الأول: يقيس هذا النموذج أثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح)، إذ سيتم استخدام خمسة متغيرات متمثلة في: مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD)، مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA)، مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD)، ومؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA)، كمتغيرات مستقلة، ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$ROE = F (CTD, CTA, LTD, LTA)$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة التالية:

$$ROE = C + \alpha CTD + \beta CTA + \gamma LTD + \delta LTA + \varepsilon$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\log ROE = C + \alpha \log CTD + \beta \log CTA + \gamma \log LTD + \delta LTA + \varepsilon$$

ثانياً: النموذج الثاني: يقيس هذا النموذج أثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح (PM)، إذ سيتم استخدام مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA)، مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA) كمتغيرين مستقلين ومؤشر هامش الربح (PM) كمتغير تابع، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$PM = F (CTA, LTA)$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة التالية:

$$PM = C + \alpha CTA + \beta LTA + \varepsilon$$

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$PM = C + \alpha \log CTA + \beta \log LTA + \varepsilon$$

**ثالثا: النموذج الثالث:** يقيس هذا النموذج أثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، إذ سيتم استخدام خمسة متغيرات متمثلة في: مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مؤشر العائد على الودائع (ROD)، مؤشر الرافعة المالية (EM)، ومؤشر منفعة الأصول (AU) كمتغيرات مستقلة، ومؤشر العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$ROE = F (ROA, ROD, EM, AU)$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة التالية:

$$ROE = C + \alpha ROA + \beta ROD + \gamma EM + \delta AU + \varepsilon$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\log ROE = C + \log ROA + \log ROD + \log EM + \log AU + \varepsilon$$

**رابعا: النموذج الرابع:** يقيس هذا النموذج أثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف)، إذ سيتم استخدام أربعة مؤشرات متمثلة في: مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مؤشر الرافعة المالية (EM)، مؤشر منفعة الأصول (AU)، كمتغيرات مستقلة، ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$F = (ROA, EM, AU)$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة التالية:

$$PM = C + \alpha ROA + \beta EM + \gamma AU + \varepsilon$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\log PM = C + \log ROA + \log EM + \log AU + \varepsilon$$

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

**خامسا: النموذج الخامس:** يقيس هذا النموذج أثر الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح)، إذ سيتم استخدام خمسة مؤشرات متمثلة في: مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD)، ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$ROE = F (ETA, ERA, ETD, ETL)$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة التالية:

$$ROE = C + \alpha ETA + \beta ERA + \gamma ETD + \delta ETL + \varepsilon$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\log ROE = C + \log ETA + \log ERA + \log ETD + \log ETL + \varepsilon$$

**سادسا: النموذج السادس:** يقيس هذا النموذج أثر الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح (PM)، إذ سيتم استخدام ثلاثة مؤشرات متمثلة في: مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، ومؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA) كمتغيرين مستقلين، ومؤشر هامش الربح (PM) كمتغير تابع، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$PM = F (ETA, ERA)$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة التالية:

$$PM = C + \alpha ETA + \beta ERA + \varepsilon$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\log PM = C + \log ETA + \log ERA + \varepsilon$$

**سابعا: النموذج السابع:** يقيس هذا النموذج أثر كل من السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح)، إذ سيتم استخدام أربعة متغيرات متمثلة في: مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD)، مؤشر العائد على الأصول (ROA)، ومؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA) كمتغيرات مستقلة، ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

$$ROE = F (LTD, ROA, ERA)$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة التالية:

$$ROE = C + \alpha LTD + \beta ROA + \gamma ERA + \varepsilon$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\log ROE = C + \log LTD + \log ROA + \log ERA + \varepsilon$$

**ثامنا: النموذج الثامن:** يقيس هذا النموذج أثر كل من السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف)، إذ سيتم استخدام أربعة مؤشرات متمثلة في: مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA)، مؤشر العائد على الأصول (ROA)، ومؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA) كمتغيرات مستقلة، ومؤشر هامش الربح (PM) كمتغير تابع، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$PM = F (CTA, ROA, ERA)$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة التالية:

$$PM = C + \alpha CTA + \beta ROA + \gamma ERA + \varepsilon$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\log PM = C + \log CTA + \log ROA + \log ERA + \varepsilon$$

### المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

قبل التعرض إلى النماذج القياسية المراد اعتمادها، سنحاول من خلال هذا المطلب عرض البيانات التي تتعلق بالمتغيرات المستخدمة في دراستنا، وذلك بعرضها وتحليلها، استنادا إلى العديد من الأساليب الإحصائية.

### الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

استخدمنا التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وذلك بحساب مختلف الإحصائيات الوصفية لقيم المتغيرات والمتمثلة أساسا في كل من الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وكذا مستوى المعنوية من أجل

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة  
من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

---

التأكد من مدى سلامة البيانات وتجانسها وقابليتها للقياس ونبين من خلال الجدول رقم (3-20) أدناه نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الجدول رقم (3-20): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	CTD	CTA	LTD	LTA	ROE	ROA	ROD	PM	EM	UA	ETA	ERA	ETD	ETL
Mean	32.98030	21.09455	102.1014	66.84879	19.21803	2.340606	3.780758	34.25439	9.315000	6.751515	24.92879	32.08621	43.51439	39.11318
Median	28.36500	20.45000	96.44000	67.00500	15.35000	2.135000	3.100000	34.63500	6.970000	6.320000	21.28000	27.67500	32.34000	33.77000
Maximum	90.50000	45.03000	190.0000	80.30000	47.79000	6.580000	13.97000	51.73000	23.91000	12.85000	63.46000	87.00000	203.2700	112.0100
Minimum	13.52000	8.910000	67.56000	44.94000	2.270000	0.900000	1.120000	16.58000	1.730000	4.740000	10.05000	11.76000	12.40000	12.85000
Std. Dev.	18.00927	8.258226	22.53604	8.893617	12.46298	0.920647	2.314385	7.406073	6.839931	1.673950	13.68286	19.16297	37.53792	25.72384
Skewness	1.778373	0.663896	1.040626	-0.417930	0.758805	1.709113	2.279465	-0.166878	0.827350	1.769532	0.906501	1.347076	1.888458	1.394445
Kurtosis	5.798593	2.945940	4.818487	2.433461	2.446639	8.275093	9.263692	2.695156	2.524707	6.510682	2.764872	4.109526	6.975302	4.044807
Jarque-Bera	56.32704	4.856379	21.00589	2.803978	7.175715	108.6549	165.0486	0.561886	8.150820	68.33713	9.191212	23.34613	82.68732	24.39119
Probability	0.000000	0.088196	0.000027	0.246107	0.027658	0.000000	0.000000	0.755071	0.016985	0.000000	0.010096	0.000009	0.000000	0.000005
Sum	2176.700	1392.240	6738.690	4412.020	1268.390	154.4800	249.5300	2260.790	614.7900	445.6000	1645.300	2117.690	2871.950	2581.470
Sum Sq. Dev.	21081.69	4432.889	33011.74	5141.267	10096.19	55.09338	348.1645	3565.245	3041.002	182.1370	12169.35	23869.26	91591.20	43011.55
Observations	66	66	66	66	66	66	66	66	66	66	66	66	66	66

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة  
من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

من خلال الجدول رقم (3-20) نلاحظ ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) 32.98% بانحراف معياري قدره 18.01%، وتراوحته قيمه بين 90.50% كأعلى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK) و13.52% كأدنى قيمة لبنك الثقة (TBA).
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA) 21.09% بانحراف معياري قدره 8.26%، وتراوحته قيمه بين 45.03% كأعلى قيمة لبنك الخليج (AGB) و8.91% كأدنى قيمة لبنك الثقة (TBA).
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD) 102.10% بانحراف معياري قدره 22.54%، وتراوحته قيمه بين 190% كأعلى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK) و67.56% كأدنى قيمة لبنك سوسيتيه جينيرال (SGA).
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA) 66.85% بانحراف معياري قدره 8.89%، وتراوحته قيمه بين 80.30% كأعلى قيمة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) و44.94% كأدنى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK).
- بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) 19.22% بانحراف معياري قدره 12.46%، وتراوحته قيمه بين 47.79% كأعلى قيمة لبنك بينبيه باريبا (BNP) و2.27% كأدنى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK).
- بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (ROA) 2.34% بانحراف معياري قدره 0.92%، وتراوحته قيمه بين 6.58% كأعلى قيمة لبنك الثقة (TBA) و0.90% كأدنى قيمة لبنك بينبيه باريبا (BNP).
- بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الودائع (ROD) 3.78% بانحراف معياري قدره 2.31%، وتراوحته قيمه بين 13.97% كأعلى قيمة لبنك الثقة (TBA) و1.12% كأدنى قيمة لبنك بينبيه باريبا (BNP).
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر هامش الربح (PM) 34.25% بانحراف معياري قدره 7.41%، وتراوحته قيمه بين 51.73% كأعلى قيمة لبنك الثقة (TBA) و16.58% كأدنى قيمة لبنك بينبيه باريبا (BNP).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM) 9.31% بانحراف معياري قدره 6.84%، وتراوحت قيمه بين 23.91% كأعلى قيمة لبنك الخليج (AGB) و1.73% كأدنى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK).
- بلغ المتوسط الحسابي لمعدل منفعة الأصول (UA) 6.75% بانحراف معياري قدره 1.67%، وتراوحت قيمه بين 12.85% كأعلى قيمة لبنك الثقة (TBA) و4.74% كأدنى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK).
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA) 24.93% بانحراف معياري قدره 13.68%، وتراوحت قيمه بين 63.46% كأعلى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK) و10.05% كأدنى قيمة لبنك بينيه باريبا (BNP).
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA) 32.09% بانحراف معياري قدره 19.16%، وتراوحت قيمه بين 87% كأعلى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK) و11.76% كأدنى قيمة لبنك بينيه باريبا (BNP).
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) 43.51% بانحراف معياري قدره 37.54%، وتراوحت قيمه بين 203.27% كأعلى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK) و12.40% كأدنى قيمة لبنك بينيه باريبا (BNP).
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL) 39.11% بانحراف معياري قدره 25.72%، وتراوحت قيمه بين 112.01% كأعلى قيمة لفرنسا بنك (FRANSABANK) و12.85% كأدنى قيمة لبنك بينيه باريبا (BNP).

الفرع الثاني: العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

- تم من خلال هذا العنصر دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة وذلك على ثلاثة مستويات:
- ✓ عرض مصفوفة الارتباط بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية للكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة.
  - ✓ عرض مصفوفة الارتباط بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية للكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين السيولة والملاءة في البنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة.
  - ✓ عرض مصفوفة الارتباط بين مؤشرات الربحية ومؤشرات الملاءة للكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الربحية والملاءة في البنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الجدول رقم (3-21): مصفوفة الارتباط لمؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية

Covariance Analysis: Ordinary										
Date: 07/25/23 Time: 12:53										
Sample: 2010 2020										
Included observations: 66										
Correlation										
t-Statistic										
Probability										
	CTD	CTA	LTD	LTA	ROE	ROA	ROD	PM	EM	UA
CTD	1.000000									
	-----									
	-----									
CTA	0.812588	1.000000								
	11.15352	-----								
	0.0000	-----								
LTD	0.141905	-0.414187	1.000000							
	1.146845	-3.640435	-----							
	0.2557	0.0005	-----							
LTA	-0.817079	-0.826704	0.233818	1.000000						
	-11.33797	-11.75472	1.923874	-----						
	0.0000	0.0000	0.0588	-----						
ROE	-0.228541	0.123175	-0.525258	0.187215	1.000000					
	-1.878028	0.992961	-4.938130	1.524674	-----					
	0.0649	0.3245	0.0000	0.1323	-----					
ROA	0.256284	0.052992	0.394122	-0.146761	-0.015115	1.000000				
	2.121116	0.424530	3.430662	-1.186938	-0.120933	-----				
	0.0378	0.6726	0.0011	0.2396	0.9041	-----				
ROD	0.470417	0.086682	0.623114	-0.279280	-0.259023	0.903531	1.000000			

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-

(2020)

	4.264671	0.696072	6.373492	-2.326822	-2.145400	16.86782	-----			
	0.0001	0.4889	0.0000	0.0232	0.0357	0.0000	-----			
PM	0.084734	-0.020031	0.289809	0.019986	-0.006123	0.774206	0.601835	1.000000		
	0.680321	-0.160284	2.422432	0.159923	-0.048983	9.785624	6.028740	-----		
	0.4988	0.8732	0.0183	0.8734	0.9611	0.0000	0.0000	-----		
EM	-0.305651	0.053805	-0.598943	0.202840	0.847941	-0.419586	-0.534152	-0.410200	1.000000	
	-2.568106	0.431063	-5.983516	1.657166	12.79690	-3.697954	-5.054742	-3.598258	-----	
	0.0126	0.6679	0.0000	0.1024	0.0000	0.0005	0.0000	0.0006	-----	
UA	0.316839	0.088567	0.388400	-0.228606	-0.048758	0.827929	0.828757	0.334297	-0.340132	1.000000
	2.672393	0.711329	3.371922	-1.878599	-0.390528	11.80997	11.84764	2.837634	-2.893575	-----
	0.0095	0.4795	0.0013	0.0649	0.6974	0.0000	0.0000	0.0061	0.0052	-----

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

توضح مصفوفة الارتباط لمؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ما يلي:

▪ فيما يخص علاقة ارتباط مؤشرات السيولة فيما بينها:

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) ومؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.812588 واحتمال قيمته 0.0000 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وغير معنوية إحصائياً بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) ومؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.141905 واحتمال قيمته 0.2557 وهو أكبر من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA) وكل من مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) ومؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.817079 و -0.826704 واحتمال قيمته 0.0000 لكلاهما وهو يقل عن 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وغير معنوية إحصائياً بين مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA) ومؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.232818 واحتمال قيمته 0.0588 وهو أكبر من 0.05.

▪ فيما يخص علاقة ارتباط مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية:

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وغير معنوية إحصائياً بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.228541 واحتمال قيمته 0.0649 وهو أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) وكل من معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على الودائع (ROD)، ومؤشر منفعة الأصول (AU)، وقدر معامل الارتباط ب 0.256284، 0.470417، و 0.316839 على التوالي، يقابلها احتمال 0.0378 و 0.0001 و 0.0095 على الترتيب وهي أقل من 0.05.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وغير معنوية إحصائياً بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) ومؤشر هامش الربح (PM)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.084734 واحتمال قيمته 0.4988 وهو أكبر من 0.05.
- ✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) ومؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.305651 واحتمال قيمته 0.0126 لكلاهما وهو يقل عن 0.05.
- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وغير معنوية إحصائياً بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA) وكل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على الودائع (ROD)، مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)، ومؤشر منفعة الأصول (UA)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.123175، 0.052992، 0.086682، 0.053805، و 0.088567 على التوالي، واحتمال قيمته 0.3245، 0.6726، 0.4889، 0.6679، و 0.4795 على الترتيب وهي أكبر من 0.05.
- ✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وغير معنوي إحصائياً بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA) ومؤشر هامش الربح (PM)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.020031 واحتمال قيمته 0.89732 وهو أكبر من 0.05.
- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD) وكل من معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على الودائع (ROD)، مؤشر هامش الربح (PM)، ومؤشر منفعة الأصول (UA)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.394122، 0.623114، 0.289809، و 0.388400 على التوالي، واحتمال قيمته 0.0011، 0.0000، 0.0183، و 0.0013 وهي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD) وكل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.525258 و -0.598943 على التوالي واحتمال قيمته 0.0000 لكليهما وهو أقل من 0.05.
- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وغير معنوية إحصائياً بين مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA) وكل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، مؤشر هامش الربح (PM)، ومؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.019986، 0.187215،

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

و0.202840 على التوالي، واحتمال قيمته 0.1323، 0.8734، و0.1024 على الترتيب وهي أكبر من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA) ومعدل العائد على الودائع (ROD)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.279280 واحتمال قيمته 0.0232 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA) وكل من معدل العائد على الأصول (ROA) وكذا معدل منفعة الأصول (UA)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.146761 و-0.228606 على التوالي، واحتمال قيمته 0.2396 و0.0649 أي أقل من 0.05.

▪ فيما يخص علاقة ارتباط مؤشرات الربحية فيما بينها:

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وغير معنوية إحصائياً بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وكل من معدل العائد الأصول (ROA)، مؤشر هامش الربح (PM)، ومعدل منفعة الأصول (UA)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.015115، -0.006123، و-0.048758 على التوالي، واحتمال قيمته 0.9041، 0.9611، و0.6974 على الترتيب وهي أكبر من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الودائع (ROD)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.259023 واحتمال قيمته 0.0357 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.847941، واحتمال قيمته 0.0000 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين معدل العائد على الأصول (ROA) وكل من معدل العائد على الودائع (ROD)، مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)، ومعدل منفعة الأصول (A)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.903531، 0.774206، و0.827929 على التوالي، واحتمال قدره 0.0000 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين معدل العائد على الأصول (ROA) ومؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.419586 واحتمال قيمته 0.0005 وهو أقل من 0.05.

- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين معدل العائد على الودائع (ROD) وكل من مؤشر هامش الربح (PM) ومعدل منفعة الأصول (UA)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.601535 و 0.828757 على التوالي واحتمال قيمته 0.0000 لكليهما وهو أقل من 0.05.
- ✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين معدل العائد على الودائع (ROD) مؤشر الرافعة المالية (EM)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.534152 واحتمال قيمته 0.0000 وهو أقل من 0.05.
- ✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين مؤشر هامش الربح (PM) ومؤشر الرافعة المالية (EM)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.410200 واحتمال قيمته 0.0006 وهو أقل من 0.05.
- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر هامش الربح (PM) ومعدل منفعة الأصول (UA)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.334297 واحتمال قيمته 0.0061 وهو أقل من 0.05.
- ✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين معدل منفعة الأصول (UA) ومؤشر الرافعة المالية (EM)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.340132 واحتمال قيمته 0.0052 وهو أقل من 0.05.

الجدول رقم (3-22): مصفوفة الارتباط لمؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءة المالية

Covariance Analysis: Ordinary								
Date: 07/25/23 Time: 20:20								
Sample: 2010 2020								
Included observations: 66								
Correlation								
t-Statistic								
Probability	CTD	CTA	LTD	LTA	ETA	ERA	ETD	ETL
CTD	1.000000							
	-----							
	-----							
CTA	0.812588	1.000000						
	11.15352	-----						
	0.0000	-----						
LTD	0.141905	-0.414187	1.000000					
	1.146845	-3.640435	-----					
	0.2557	0.0005	-----					
LTA	-0.817079	-0.826704	0.233818	1.000000				
	-11.33797	-11.75472	1.923874	-----				
	0.0000	0.0000	0.0588	-----				
ETA	0.539631	0.025627	0.787061	-0.329354	1.000000			
	5.127732	0.205085	10.20708	-2.790524	-----			
	0.0000	0.8382	0.0000	0.0069	-----			
ERA	0.723263	0.252631	0.662417	-0.499186	0.967185	1.000000		
	8.378703	2.088807	7.073945	-4.608780	30.45374	-----		
	0.0000	0.0407	0.0000	0.0000	0.0000	-----		
ETD	0.644903	0.113652	0.792939	-0.380446	0.962459	0.956565	1.000000	

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

	6.750571	0.915146	10.41114	-3.291041	28.36746	26.25045	-----	
	0.0000	0.3636	0.0000	0.0016	0.0000	0.0000	-----	
ETL	0.717471	0.252430	0.626843	-0.542873	0.960993	0.992892	0.951321	1.000000
	8.239839	2.087030	6.436207	-5.171353	27.79717	66.73873	24.69353	-----
	0.0000	0.0409	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-----

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

توضح مصفوفة الارتباط لمؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءة المالية ما يلي:

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.539631، 0.723263، 0.644903، و0.717471 على التوالي، واحتمال قيمته 0.0000 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وغير معنوية إحصائياً بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA) ومؤشر مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.025627 و0.113652 على التوالي، واحتمال قيمته 0.8382 و0.3636 على الترتيب وهما أكبر من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (CTA) وكل من مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.252631 و0.252430 على التوالي واحتمال قيمته 0.0407 و0.0409 على الترتيب وهما أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (LTD) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.787061، 0.662417، و0.792939، و0.626843 على التوالي واحتمال قيمته 0.0000 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول (LTA) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب -0.329354، -0.499186، -0.380446، و-0.542873 على التوالي، واحتمال قيمته 0.0069، 0.0000، 0.0016، و0.0000 على الترتيب وهي أقل من 0.05.

■ فيما يخص علاقة ارتباط مؤشرات الملاءة المالية فيما بينها

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA) وكل من مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.967185، 0.962459 و 0.960993 على التوالي، واحتمال قيمته 0.0000 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.956565 و 0.992892 على التوالي واحتمال قيمته 0.0000 لكليهما وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين كل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.951321 واحتمال قيمته 0.0000 وهو أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (3-23): مصفوفة الارتباط لمؤشرات الربحية والملاءة المالية

Covariance Analysis: Ordinary										
Date: 07/25/23 Time: 23:10										
Sample: 2010 2020										
Included observations: 66										
Correlation										
t-Statistic										
Probability	ROE	ROA	ROD	PM	EM	AU	ETA	ERA	ETD	ETL
ROE	1.000000									
	-----									
	-----									
ROA	-0.015115	1.000000								
	-0.120933	-----								
	0.9041	-----								
ROD	-0.259023	0.903531	1.000000							
	-2.145400	16.86782	-----							
	0.0357	0.0000	-----							
PM	-0.006123	0.774206	0.601835	1.000000						
	-0.048983	9.785624	6.028740	-----						
	0.9611	0.0000	0.0000	-----						
EM	0.847941	-0.419586	-0.534152	-0.410200	1.000000					
	12.79690	-3.697954	-5.054742	-3.598258	-----					
	0.0000	0.0005	0.0000	0.0006	-----					
AU	-0.048758	0.827929	0.828757	0.334297	-0.340132	1.000000				
	-0.390528	11.80997	11.84764	2.837634	-2.893575	-----				
	0.6974	0.0000	0.0000	0.0061	0.0052	-----				
ETA	-0.730802	0.428297	0.700134	0.270965	-0.787366	0.448807	1.000000			

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-

(2020)

	-8.565046	3.791762	7.844514	2.251967	-10.21748	4.017842	-----			
	0.0000	0.0003	0.0000	0.0278	0.0000	0.0002	-----			
ERA	-0.671146	0.405659	0.684820	0.238617	-0.731019	0.435327	0.967185	1.000000		
	-7.242659	3.550529	7.518136	1.965715	-8.570504	3.868397	30.45374	-----		
	0.0000	0.0007	0.0000	0.0537	0.0000	0.0003	0.0000	-----		
ETD	-0.623377	0.416979	0.733524	0.196949	-0.672891	0.492488	0.962459	0.956565	1.000000	
	-6.377902	3.670123	8.633970	1.607066	-7.277034	4.526963	28.36746	26.25045	-----	
	0.0000	0.0005	0.0000	0.1130	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-----	
ETL	-0.661614	0.400945	0.683242	0.216878	-0.712105	0.446400	0.960993	0.992892	0.951321	1.000000
	-7.058679	3.501317	7.485616	1.777331	-8.114314	3.990914	27.79717	66.73873	24.69353	-----
	0.0000	0.0008	0.0000	0.0803	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	-----

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

توضح مصفوفة الارتباط لمؤشرات الربحية والملاءة المالية ما يلي:

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب (0.730802-)، (0.671146-)، (-0.623377) و (0.661614-) واحتمال قيمته 0.0000 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر معدل العائد على الأصول (ROA) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.428297، 0.405659، 0.416979 و 0.400945 على التوالي واحتمال قيمته 0.0003، 0.0007، 0.0005، و 0.0008 على الترتيب وهي أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر معدل العائد على الودائع (ROD) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.700134، 0.684820، 0.733524، و 0.683242 على الترتيب واحتمال قيمته 0.0000 وهو أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر هامش الربح (PM) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.270965 و 0.238617 على التوالي واحتمال قيمته 0.0278 و 0.0537 على الترتيب وهما أقل من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وغير معنوية إحصائياً بين مؤشر هامش الربح (PM) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب 0.196949 و 0.216878 على التوالي واحتمال قيمته 0.1130 و 0.0803 وهما أكبر من 0.05.

✓ وجود علاقة ارتباط سلبية وذات معنوية إحصائية بين مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب  $-0.787366$ ،  $-0.731019$ ،  $-0.672891$ ،  $-0.712105$  على التوالي واحتمال قيمته  $0.0000$  وهو أقل من  $0.05$ .

✓ وجود علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر منفعة الأصول (AU) وكل من مؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (ETA)، مؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (ERA)، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع (ETD) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض (ETL)، إذ قدر معامل الارتباط ب  $0.448807$ ،  $0.435327$ ،  $0.492488$ ، و  $0.446400$  على التوالي واحتمال قيمته  $0.0002$ ،  $0.0003$ ،  $0.0000$ ، و  $0.0002$  على الترتيب وهي أقل من  $0.05$ .

#### المطلب الرابع: تقدير النماذج القياسية وتحليل النتائج

بعد تحديد كل من متغيرات ونماذج الدراسة، نستعرض نتائج نماذج التقدير، ومن ثم نقوم بالمفاضلة بين النماذج الثلاثة باستخدام الاختبارات التي أشارنا إليها، ليتسنى لنا الكشف عن النموذج الملائم لكل نموذج مسطر، ومن ثم تحليل النتائج المتوصل إليها.

#### الفرع الأول: أثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية

أولاً: أثر مؤشرات السيولة على كفاءة الأرباح

#### 1. نتائج اختيار النموذج الأول للدراسة

الجدول رقم (3-24): نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

نماذج التقدير			المتغيرات التفسيرية
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	
-10.38090	-9.612772	-8.089484	C
0.0047	0.0107	0.0747	Prob(C)
1.009778	1.257301	-1.300004	LogCTD
0.7747	0.7229	0.7858	Prob (logCTD)
-0.040001	-0.385360	2.140113	LogCTA
0.9909	0.9130	0.6541	Prob(logCTA)
-1.869780	-1.742568	-0.584592	LogLTD

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

0.6006	0.6280	0.9036	Prob(logLTD)
4.393547	4.115915	2.753442	LogLTA
0.2304	0.2656	0.5750	Prob(logLTA)
0.306198	0.811532	0.597125	R-squared
6.7303550	26.79260	22.60295	F-statistic
0.000149	0.000000	0.000000	Prob(F-statistic)
1.102348	1.331363	0.641925	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- تتمتع النماذج الثلاثة بمعنوية كلية، إذ تقل القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر عن 0.05.
- كما تشير قيمة Durbin-Watson إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في النماذج الثلاثة.

## 2. المفاضلة بين النماذج الثلاثة

### أ. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

نقوم بالمفاضلة بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة للكشف عما إذا كانت البنوك محل الدراسة تتبع سلوكا واحدا فيما يتعلق بالآثار الثابتة أم أن هذا الأخير يختلف من بنك لآخر، وتتم المفاضلة بالاستعانة باختبار (Ration Likelihood) الذي يتضمن نتائج اختبار فيشر (F) المقيد واختبار كاي مربع، والجدول الموالي يبين نتائج المفاضلة بين النموذجين:

الجدول رقم (3-25): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار

### التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	نوع الاختبار
0.0000	12.741514	Cross-Section F

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

0.0000	50.140209	Cross-Section Chi-Square
--------	-----------	--------------------------

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تقل عن (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة قياسا بنموذج الانحدار التجميعي.

ب. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نجري اختبار هوسمان (Hausman-test) للمفاضلة بين كل من نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ونبين نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-26): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج

الآثار العشوائية

القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	نوع الاختبار
0.0340	10.414168	Cross-Section random

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman) تقل عن (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وعليه يمكننا تمثيل نتائج تقدير النموذج في المعادلة التالية:

$$\log ROE = - 9.612772 + 1.257301 \log CTD - 0.385360 \log CTA - 1.742568 \log LTD + 4.115915 \log LTA + \varepsilon_{it}$$

3. تحليل نتائج النموذج الملائم

بعدما اتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) واستنادا إلى نتائج التقدير التي أشارت إلى ما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

- وجود أثر إيجابي غير دال إحصائيا لمؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (logCTD) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، إذ بلغ معامل التأثير (1.257301)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.7229) وهي أكبر من (0.05).
- وجود أثر إيجابي غير دال إحصائيا لمؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (logLTA) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، إذ بلغ معامل التأثير (4.115915)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.2656) وهي أكبر من (0.05).
- وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا لمؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول (LOGCTA) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (LOGROE)، إذ بلغ معامل التأثير (-0.385360)، وقدرت القيمة الاحتمالية لكليهما بـ (0.9130) وهي أكبر من (0.05).
- وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا لمؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (logLTD) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، إذ بلغ معامل التأثير (-1.742568)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.6280) وهي أكبر من (0.05).
- تعد القوة التفسيرية للنموذج المقدر قوية، إذ بلغ معامل التحديد  $R^2 = (0.811532)$  أي أن المتغيرات المستقلة محل النموذج تفسر 81.15% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، بينما 18.85% فتعود إلى اعتبارات أخرى خارج نطاق النموذج.
- والملاحظ أن كل القيم الاحتمالية للمتغيرات المستقلة الأربعة أكبر من 5% وعليه فإن مؤشرات السيولة محل النموذج لا تفسر المتغير التابع في هذا النموذج.
- ويبين الجدول أدناه الأثر الثابت الخاص بكل بنك، إذ يفترض نموذج الآثار الثابتة أن لكل وحدة أثرا مختلفا.

الجدول رقم (3-27): نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك للنموذج الأول

البنك	الأثر
FRBANK	-0.712189

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

0.522542	BNP
0.557695	AGB
0.010027	SGA
-0.248370	ABC
-0.129705	TBA

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباينا في الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك من البنوك محل الدراسة، إذ قدر أعلى أثر بـ (0.557695) لبنك (AGB)، ثم بنك (BNP) بـ (0.522542)، ثم بنك (SGA) بـ (0.010027)، ثم بنك (TBA) بـ (-0.129705)، ثم بنك (ABC) بـ (-0.248370)، وأخيرا بنك (FRBANK) بـ (-0.712189) كأدنى أثر.

ثانيا: أثر مؤشرات السيولة على كفاءة التكاليف

1. نتائج الدراسة للنموذج الثاني

الجدول رقم (3-28): نتائج التقدير باستخدام مؤشر هامش الربح (PM)

طريقة التقدير			المتغيرات التفسيرية
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	
0.559468	-2.598727	4.037622	C
0.7638	0.2237	0.0283	Prob(C)
0.226478	0.498141	-0.070244	LogCTA
0.0962	0.0024	0.5757	Prob(logCTA)
0.542689	1.103225	-0.076381	LogLTA
0.1366	0.0087	0.8301	Prob(logLTA)
0.038517	0.372917	0.007494	R-squared
1.261899	4.9273896	0.237858	F-statistic
0.29901793	0.000204	0.789019	Prob(F-statistic)
1.339487	1.582018	1.200097	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

- يختص نموذج الآثار الثابتة بمعنوية كلية، إذ تقل قيمته الاحتمالية لإحصائية فيشر عن 0.05، على عكس نموذجي الانحدار التجميعي والآثار العشوائية التي لا تتمتع بمعنوية كلية.
- تشير قيمة Durbin-Watson إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في النماذج الثلاثة.

## 2. المفاضلة بين النماذج الثلاثة

### أ. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار (Ration Likelihood) الذي يتضمن نتائج اختبار فيشر (F) المقيد واختبار كاي مربع للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.

الجدول رقم (3-29): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار

#### التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section F	6.759705	0.0001
Cross-Section Chi-Square	30.304112	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviexs11.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تقل عن (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة قياسا بنموذج الانحدار التجميعي.

### ب. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نجري اختبار هوسمان (Hausman-test) للمفاضلة بين كل من نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ونبين نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-30): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج

#### الآثار العشوائية

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section random	11.094345	0.0039

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman) أقل من (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وعليه يمكننا تمثيل نتائج تقدير النموذج في المعادلة التالية:

$$\log PM = -2.598727 + 0.498141 \log CTA + 1.103225 \log LTA + \varepsilon_{it}$$

### 3. تحليل نتائج النموذج الملائم

بعدما اتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ ) واستنادا إلى نتائج التقدير التي أشارت إلى ما يلي:

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول ( $\log CTA$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، إذ بلغ معامل التأثير (0.498141)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0024) وهي أقل من (0.05).
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر القروض إلى إجمالي الأصول ( $\log LTA$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، إذ بلغ معامل التأثير (1.103225)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0087) وهي أقل من (0.05).
- تعد القوة التفسيرية قريبة من المتوسط، إذ بلغ معامل التحديد  $R^2 = (0.372917)$  أي أن المتغيرات المستقلة محل النموذج تفسر 37.29% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، بينما 62.71% فتعود إلى اعتبارات أخرى خارج نطاق النموذج.
- ويبين الجدول أدناه الأثر الثابت الخاص بكل بنك، إذ يفترض نموذج الآثار الثابتة أن لكل وحدة أثرا مختلفا.

#### الجدول رقم (3-31): نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك

البنك	الأثر
FRBANK	-0.004285
BNP	-0.210354

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

-0.003315	AGB
-0.235713	SGA
0.191651	ABC
0.262016	TBA

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباينا في الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك من البنوك محل الدراسة، إذ قدر أعلى أثر بـ (0.262016) لبنك (TBA)، ثم بنك (ABC) بـ (0.191651)، ثم بنك (AGB) بـ (-0.003315)، ثم بنك (FRBANK) بـ (-0.004284)، ثم بنك (BNP) بـ (-0.210354)، وأخيرا بنك (SGA) بـ (-0.235713) كأدنى حد.

الفرع الثاني: أثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية

أولا: أثر مؤشرات الربحية على كفاءة الأرباح

1. نتائج الدراسة للنموذج الثالث:

الجدول رقم (3-32): نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

طريقة التقدير			المتغيرات التفسيرية
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	
0.007398	0.047486	0.002788	C
0.6959	0.0894	0.8842	Prob(C)
0.979322	0.966343	0.983037	LogROA
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(logROA)
0.024821	0.043549	0.020291	LogROD
0.0821	0.0096	0.1594	Prob(logROD)
1.002744	0.999520	1.002125	LogEM
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(logEM)
-0.012926	-0.037343	-0.008514	logAU
0.2621	0.0121	0.4612	Prob(logAU)
0.999683	0.999794	0.999746	R-squared
48154.94	30208.69	60120.71	F-statistic
0.000000	0.000000	0.000000	Prob(F-statistic)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

2.074144	2.038923	2.083444	Durbin-Watson stat
----------	----------	----------	--------------------

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- تتمتع النماذج الثلاثة بمعنوية كلية، إذ تقل القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر عن 0.05.
- كما تشير قيمة Durbin-Watson إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في النماذج الثلاثة.

## 2. المفاضلة بين النماذج

### أ. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.

الجدول رقم (3-33): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section F	2.592073	0.0353
Cross-Section Chi-Square	13.739894	0.0173

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تقل عن (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة قياسا بنموذج الانحدار التجميعي.

### ب. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نجري اختبار هوسمان (Hausman-test) للمفاضلة بين كل من نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ونبين نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-34): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section random	9.542342	0.0489

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman) تقل عن (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وعليه يمكننا تمثيل نتائج تقدير النموذج في المعادلة التالية:

$$\log ROE = 0.047486 + 0.966343 \log ROA + 0.043549 \log ROD + 0.999520 \log EM - 0.037343 \text{ LOGAU} + \varepsilon_{it}$$

### 3. تحليل نتائج النموذج الملائم

بعدما اتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) واستنادا إلى نتائج التقدير التي أشارت إلى ما يلي:

✓ وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر العائد على الأصول ( $\log ROA$ )، على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، إذ بلغ معامل التأثير (0.966343)، وقدرت القيم الاحتمالية بـ (0.0000)، وهي تقل عن (0.05). وتوافق هذه النتيجة النظرية الاقتصادية (نموذج دييون تحديدا)، إذ أنه كلما كان هناك ارتفاع في العائد على الأصول ( $\log ROA$ )، يؤدي ذلك إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية (ROE) وهو ما أشرنا إليه في الجانب النظري من دراستنا.

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر العائد على الودائع ( $\log ROD$ )، على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، إذ بلغ معامل التأثير (0.043549)، وقدرت القيم الاحتمالية بـ (0.0096) وهي تقل عن (0.05).

✓ وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الرفاعة المالية ( $\log EM$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، إذ بلغ معامل التأثير ( $0.999520$ )، وقدرت القيم الاحتمالية بـ ( $0.0000$ ) وهي أقل من ( $0.05$ ). وتوافق هذه النتيجة النظرية الاقتصادية (نموذج ديبيون تحديداً)، إذ أنه كلما كان هناك ارتفاع في مؤشر الرفاعة المالية ( $\log EM$ )، يؤدي ذلك إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية ( $ROE$ ) وهو ما أشرنا إليه في الجانب النظري من دراستنا.

- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر منفعة الأصول ( $\log AU$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، إذ بلغ معامل التأثير ( $-0.037343$ ) وقدرت القيمة الاحتمالية بـ ( $0.0121$ ) وهي أقل من ( $0.05$ ).

- تعد القوة التفسيرية للنموذج المقدر قوية جداً، إذ بلغ معامل التحديد ( $R^2 = 0.999794$ ) أي أن المتغيرات المستقلة محل النموذج تفسر  $99.97\%$  من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، بينما  $0.03\%$  فتعود إلى اعتبارات أخرى خارج نطاق النموذج.

- ويبين الجدول أدناه الأثر الثابت الخاص بكل بنك:

الجدول رقم (3-35): نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك

البنك	الأثر
FRBANK	-0.014275
BNP	0.005259
AGB	0.005352
SGA	0.007837
ABC	-0.008443
TBA	0.004271

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباينا في الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك من البنوك محل الدراسة، إذ قدر أعلى أثر بـ ( $0.007837$ ) لبنك (SGA)، ثم بنك (AGB) بـ ( $0.005352$ )، ثم بنك (BNP) بـ ( $0.005259$ )، ثم بنك (TBA) بـ ( $0.004271$ )، ثم بنك (ABC) بـ ( $-0.008443$ )، ثم بنك (FRBANK) بـ ( $-0.014275$ ) كأدنى أثر ثابت.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

ثانيا. أثر مؤشرات الربحية على كفاءة التكاليف

1. نتائج الدراسة للنموذج الرابع

الجدول رقم (3-36): نتائج التقدير باستخدام مؤشر هامش الربح (PM)

طريقة التقدير			المتغيرات التفسيرية
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	
4.584282	4.705122	4.584282	C
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(C)
1.002949	1.009587	1.002949	LogROA
0.0000	0.0000	0.0000	Prob (logROA)
-0.001499	-0.031975	-0.001499	LogEM
0.6666	0.0020	0.6855	Prob(logEM)
-0.986580	-1.022009	-0.986580	LogAU
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(logAU)
0.992281	0.993732	0.992281	R-squared
2656.565	1129.569	2656.565	F-statistic
0.000000	0.000000	0.000000	Prob(F-statistic)
1.584386	1.680490	1.584386	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviexs11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- تتمتع النماذج الثلاثة بمعنوية كلية، إذ تقل القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر عن (0.05).
- كما تشير قيمة Durbin-Watson إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في النماذج الثلاثة.

2. المفاضلة بين النماذج الثلاثة

أ. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الجدول رقم (3-37): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section F	2.639382	0.0325
Cross-Section Chi-Square	13.744702	0.0173

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تقل عن (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة قياسا بنموذج الانحدار التجميعي.

ب. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نجري اختبار هوسمان (Hausman-test) للمفاضلة بين كل من نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ونبين نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-38): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section random	12.524720	0.0058

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviexs11.

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman) تقل عن (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وعليه يمكننا تمثيل نتائج تقدير النموذج في المعادلة التالية:

$$\log PM = 4.705122 + 1.009587 \log ROA - 0.031975 \log EM - 1.022009 \log AU + \varepsilon_{it}$$

3. تحليل نتائج النموذج الملائم للدراسة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

بعدما اتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (PM) واستنادا إلى نتائج التقدير التي أشارت إلى ما يلي:

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر العائد على الأصول (logROA) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح (logPM)، إذ بلغ معامل التأثير (1.009587)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0000) وهي أقل من (0.05). وتوافق هذه النتيجة المنطق الاقتصادي (نموذج دييون).
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الرافعة المالية (logEM) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح (logPM)، إذ بلغ معامل التأثير (-0.031975)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0020) وهي أقل من (0.05). وتوافق هذه النتيجة المنطق الاقتصادي (نموذج دييون).
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر منفعة الأصول (logAU) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح (logPM)، إذ بلغ معامل التأثير (-1.022009)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0000) وهي أقل من (0.05). وتوافق هذه النتيجة المنطق الاقتصادي (نموذج دييون).
- تعد القوة التفسيرية للنموذج المقدر قوية جدا، إذ بلغ معامل التحديد  $R^2 = (0.993732)$  أي أن المتغيرات المستقلة محل النموذج تفسر 99.37% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، بينما 0.63% فتعود إلى اعتبارات أخرى خارج نطاق النموذج.
- ويبين الجدول أدناه الأثر الثابت الخاص بكل بنك:

الجدول رقم (3-39): نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك

البنك	الأثر
FRBANK	-0.032881
BNP	0.028625
AGB	0.029235

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

0.012024	SGA
-0.017611	ABC
-0.019392	TBA

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباينا في الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك من البنوك محل الدراسة، إذ قدر أعلى أثر بـ (0.029235) لبنك (AGB)، يليه بنك (BNP) بـ (0.028625)، ثم بنك (SGA) بـ (0.012024)، ثم بنك (ABC) بـ (-0.017611)، ثم بنك (TBA) بـ (-0.019392)، وأخيرا بنك (FRBANK) بـ (-0.032881) كأدنى أثر ثابت.

الفرع الثالث: أثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية

أولا. أثر مؤشرات الملاءة المالية على كفاءة الأرباح

1. نتائج الدراسة للنموذج الخامس

الجدول رقم (3-40): نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

طريقة التقدير			المتغيرات التفسيرية
نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية	
7.322166	6.998164	7.041340	C
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(C)
-2.956737	-3.657641	-3.570421	LogETA
0.0002	0.0006	0.0001	Prob (logETA)
1.001092	2.093235	1.973320	LogERA
0.2264	0.0109	0.0130	Prob(logERA)
1.408419	1.433343	1.430748	LogETD
0.0119	0.0091	0.0065	Prob(logETD)
-1.068158	-1.421051	-1.393676	LogETL
0.1207	0.0245	0.0262	Prob(logETL)
0.768988	0.844418	0.469291	R-squared
50.76381	33.77089	13.48514	F-statistic
0.000000	0.000000	0.000000	Prob(F-statistic)
1.106516	1.557467	1.486885	Durbin-Watson stat

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- تتمتع النماذج الثلاثة بمعنوية كلية، إذ تقل القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر عن (0.05).
- كما تشير قيمة Durbin-Watson إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في النماذج الثلاثة.

## 2. المفاضلة بين النماذج الثلاثة

### أ. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.

الجدول رقم (3-41): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section F	5.430020	0.0004
Cross-Section Chi-Square	26.089516	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviexs11.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تقل عن (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة قياسا بنموذج الانحدار التجميعي.

### ب. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نجري اختبار هوسمان (Hausman-test) للمفاضلة بين كل من نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ونبين نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-42): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section random	1.747932	0.7820

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman) أكبر من (0.05)، وعليه نقبل فرضية العدم، أي أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وعليه يمكننا تمثيل نتائج تقدير النموذج في المعادلة التالية:

$$\log ROE = 7.041340 - 3.570421 \log ETA + 1.973320 \log ERA + 1.430748 \log ETD - 1.393676 \log ETL + \varepsilon_{it}$$

### 3. تحليل نتائج النموذج الملائم

بعدها تبين أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم لدراسة أثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ ) واستنادا إلى نتائج التقدير التي أشارت إلى ما يلي:

- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول ( $\log ETA$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، إذ بلغ معامل التأثير (-3.570421)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0001) وهي أقل من (0.05).

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة ( $\log ERA$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، إذ بلغ معامل التأثير (1.973320)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0130) وهي أقل من (0.05).

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع ( $\log ETD$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، إذ بلغ معامل التأثير (1.430748)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0065) وهي أقل من (0.05).

- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض ( $\log ETL$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )،

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

إذ بلغ معامل التأثير (-1.393676)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0262) وهي أقل من (0.05).

- تعد القوة التفسيرية للنموذج المقدره حسنة، إذ بلغ معامل التحديد  $R^2 = (0.469291)$  أي أن المتغيرات المستقلة محل النموذج تفسر 46.93% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، بينما 53.07% فتعود إلى اعتبارات أخرى خارج نطاق النموذج.
- ويبين الجدول أدناه الأثر العشوائي الخاص بكل بنك:

الجدول رقم (3-43): نتائج الآثار العشوائية الخاص بكل بنك

البنك	الأثر
FRBANK	-0.295746
BNP	0.025934
AGB	0.197938
SGA	-0.176523
ABC	0.015020
TBA	0.233377

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين في الآثار العشوائية من بنك لآخر، إذ حقق بنك ( ) أعلى أثر عشوائي قدر بـ (0.233377) لبنك (TBA)، يليه بنك (AGB) بـ (0.197938)، ثم بنك (BNP) بـ (0.025934)، ثم بنك (ABC) بـ (0.015020)، ثم بنك (SGA) بـ (-0.176523)، وأخيرا بنك (FRBANK) بـ (-0.295746) كأدنى أثر عشوائي محقق.

ثانيا: أثر مؤشرات الملاءة المالية على كفاءة التكاليف

1. نتائج نموذج الدراسة السادس

الجدول رقم (3-44): نتائج التقدير باستخدام مؤشر هامش الربح (PM)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

طريقة التقدير			المتغيرات التفسيرية
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	
3.169745	3.842268	3.073260	C
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(C)
-0.115164	-0.811020	0.164198	logETA
0.6939	0.0494	0.5284	Prob (logETA)
0.208805	0.651338	-0.021124	logERA
0.4453	0.0508	0.9340	Prob(logERA)
0.035716	0.312737	0.102601	R-squared
1.166737	3.770385	3.601434	F-statistic
0.318018	0.001962	0.033041	Prob(F-statistic)
1.398953	1.539881	1.298092	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- يتمتع كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بمعنوية كلية، إذ تقل القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر المقابلة لهما عن (0.05) على عكس نموذج الآثار العشوائية الذي لا يتمتع بمعنوية كلية، إذ تتجاوز القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المقابلة له (0.05).
- كما تشير قيمة Durbin-Watson إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في النماذج الثلاثة.

## 2. المفاضلة بين النماذج الثلاثة

### أ. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.

الجدول رقم (3-45): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار

### التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section F	3.546788	0.0073
Cross-Section Chi-Square	17.607703	0.0035

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11. تبين نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تقل عن (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة قياسا بنموذج الانحدار التجميعي.

ب. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نجري اختبار هوسمان (Hausman-test) للمفاضلة بين كل من نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ونبين نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-46): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج

الآثار العشوائية

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section random	6.221122	0.0446

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman) أقل من (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وعليه يمكننا تمثيل نتائج تقدير النموذج في المعادلة التالية:

$$\log PM = 3.842268 - 0.811020 \log ETA + 0.651338 \log ERA + \varepsilon_{it}$$

3. تحليل نتائج النموذج الملائم

بعدها اتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، واستنادا إلى نتائج التقدير التي أشارت إلى ما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول (logETA) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح (logPM)، إذ بلغ معامل التأثير (-0.811020)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0494) وهي أقل من (0.05).
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (logERA) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح (logPM)، إذ بلغ معامل التأثير (0.651338)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0508) والتي نرجحها إلى الأقلية (أي معنوية المؤشر).
- تعد القوة التفسيرية قريبة من المتوسط، إذ بلغ معامل التحديد  $R^2 = (0.312737)$  أي أن المتغيرات المستقلة محل النموذج تفسر 31.27% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، بينما 68.73% فتعود إلى اعتبارات أخرى خارج نطاق النموذج.
- ويبين الجدول أدناه الأثر الثابت الخاص بكل بنك:

الجدول رقم (3-47): نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك

البنك	الأثر
FRBANK	0.038428
BNP	-0.248773
AGB	-0.067046
SGA	-0.230237
ABC	0.254756
TBA	0.252872

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباينا في الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك من البنوك محل الدراسة، إذ قدر أعلى أثر بـ (0.254756) لبنك (ABC)، يليه بنك (TBA) بـ (0.252872)، ثم بنك (FRBANK) بـ (0.038428)، ثم بنك (AGB) بـ (-0.067046)، ثم بنك (SGA) بـ (-0.230237)، وأخيرا بنك (BNP) بـ (-0.248773) كأدنى أثر ثابت.

الفرع الرابع: أثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

أولاً: أثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على كفاءة الأرباح

1. نتائج الدراسة للنموذج السابع

الجدول رقم (3-48): نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

طريقة التقدير			المتغيرات التفسيرية
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	
5.570118	5.130607	6.625993	C
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(C)
-0.003579	-0.002958	-0.005315	LogLTD
0.0183	0.0540	0.0042	Prob (logLTD)
0.973440	0.960359	0.974605	LogROA
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(logROA)
-0.975091	-0.858711	-1.240038	LogERA
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(logERA)
0.792926	0.948296	0.893351	R-squared
79.13683	130.6789	173.1158	F-statistic
0.000000	0.000000	0.000000	Prob(F-statistic)
0.824122	0.973043	0.568425	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- تتمتع النماذج الثلاثة بمعنوية كلية، إذ تقل القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر عن (0.05).
- كما تشير قيمة Durbin-Watson إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في النماذج الثلاثة.

2. المقاضلة بين النماذج الثلاثة

أ. المقاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الجدول رقم (3-49): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section F	11.194925	0.0000
Cross-Section Chi-Square	45.151391	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تقل عن (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة قياسا بنموذج الانحدار التجميعي.

ب. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نجري اختبار هوسمان (Hausman-test) للمفاضلة بين كل من نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ونبين نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-50): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section random	8.629686	0.0346

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviexs11.

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman) تقل عن (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وعليه يمكننا تمثيل نتائج تقدير النموذج في المعادلة التالية:

$$\log ROE = 6.498893 - 0.353033 \log LTD + 0.966370 \log ROA - 0.873696 \log ERA + \varepsilon_{it}$$

3. تحليل نتائج النموذج الملائم

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

بعدما اتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE) واستنادا إلى نتائج التقدير التي أشارت إلى ما يلي:

- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر القروض إلى إجمالي الودائع على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، إذ بلغ معامل التأثير (-0.353033)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0397) وهي أقل من (0.05).
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر العائد على الأصول (logROA) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، إذ بلغ معامل التأثير (0.966370)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0000) وهي أقل من (0.05).
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة (logERA) على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، إذ بلغ معامل التأثير (-0.873696)، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ (0.0000) وهي أقل من (0.05).
- تعد القوة التفسيرية للنموذج المقدر قوية جدا، إذ بلغ معامل التحديد  $R^2 = (0.948767)$  أي أن المتغيرات المستقلة محل النموذج تفسر 94.88% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (logROE)، بينما 5.12% فتعود إلى اعتبارات أخرى خارج نطاق النموذج.

ويبين الجدول أدناه الأثر الثابت الخاص بكل بنك:

الجدول رقم (3-51): نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك

البنك	الأثر
FRBANK	-0.263934
BNP	0.429322
AGB	0.275236
SGA	0.034231
ABC	-0.140327
TBA	-0.334528

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباينا في الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك من البنوك محل الدراسة، إذ قدر أعلى أثر بـ (0.429322) لبنك (BNP)، يليه بنك (AGB) بـ (0.275236)، ثم بنك (SGA) بـ (0.034231)، ثم بنك (ABC) بـ (-0.140327)، ثم بنك (FRBANK) بـ (-0.263934)، وأخيرا بنك (TBA) بـ (-0.334528) كأدنى أثر ثابت محقق.

ثانيا. أثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على كفاءة التكاليف

1. نتائج الدراسة للنموذج الثامن

الجدول رقم (3-52): نتائج التقدير باستخدام مؤشر هامش الربح (PM)

نماذج التقدير			المتغيرات التفسيرية
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	
3.459561	3.635213	3.222491	C
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(C)
0.064138	0.139861	-0.024046	LogCTA
0.1969	0.0166	0.5712	Prob(logCTA)
0.572352	0.574461	0.545327	LogROA
0.0000	0.0000	0.0000	Prob(logROA)
-0.177890	-0.299124	-0.021108	LogERA
0.0016	0.0000	0.5446	Prob(logERA)
0.727828	0.826385	0.688839	R-squared
55.26566	33.91414	45.75126	F-statistic
0.000000	0.000000	0.000000	Prob(F-statistic)
1.523026	1.651934	1.207693	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- تتمتع النماذج الثلاثة بمعنوية كلية، إذ تقل القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر عن (0.05).
- كما تشير قيمة Durbin-Watson إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في النماذج الثلاثة.

2. المفاضلة بين النماذج الثلاثة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

أ. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.

الجدول رقم (3-53): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section F	9.031645	0.0000
Cross-Section Chi-Square	38.509124	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تقل عن (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة قياسا بنموذج الانحدار التجميعي.

ب. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نجري اختبار هوسمان (Hausman-test) للمفاضلة بين كل من نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ونبين نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-54): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-Section random	8.872348	0.0310

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman) تقل عن (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

وعليه يمكننا تمثيل نتائج تقدير النموذج في المعادلة التالية:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

$$\log PM = 3.635213 + 0.139861 \log CTA + 0.574461 \log ROA - 0.299124 \log ERA + \varepsilon_{it}$$

### 3. تحليل نتائج النموذج الملائم

بعدما اتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ ) واستنادا إلى نتائج التقدير التي أشارت إلى ما يلي:

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول ( $\log CTA$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، إذ بلغ معامل التأثير ( $0.139861$ ) وقدرت القيمة الاحتمالية بـ ( $0.0166$ ) وهي أقل من ( $0.05$ ).
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر العائد على الأصول ( $\log ROA$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، إذ بلغ معامل التأثير ( $0.574461$ )، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ ( $0.0000$ ) وهي أقل من ( $0.05$ ).
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال إلى الأصول الخطرة ( $\log ERA$ ) على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، إذ بلغ معامل التأثير ( $-0.299124$ )، وقدرت القيمة الاحتمالية بـ ( $0.0000$ )، وهي أقل من ( $0.05$ ).
- تعد القوة التفسيرية للنموذج قوية جدا، إذ بلغ معامل التحديد ( $R^2 = 0.826385$ ) أي أن المتغيرات المستقلة محل النموذج تفسر 82.64% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، بينما 17.36% فتعود إلى اعتبارات أخرى خارج نطاق النموذج.

ويبين الجدول أدناه الأثر الثابت الخاص بكل بنك:

الجدول رقم (3-55): نتائج الآثار الثابتة الخاص بكل بنك

البنك	الأثر
FRBANK	0.170815
BNP	-0.190351

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

-0.124824	AGB
-0.192304	SGA
0.224454	ABC
0.112210	TBA

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباينا في الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك من البنوك محل الدراسة، إذ قدر أعلى أثر بـ (0.224454) لبنك (ABC)، يليه بنك (FRBANK) بـ (0.170815)، ثم بنك (TBA) بـ (0.112210)، ثم بنك (AGB) بـ (-0.124824)، ثم بنك (BNP) بـ (-) (0.190351)، وأخيرا بنك (SGA) بـ (-0.192304) كأدنى أثر ثابت محقق.

الفرع الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

أولا: اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

- استنادا إلى نتائج تقدير النموذج الأول والنموذج الثاني والتي بينت أثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية، إذ تضمنت نتائج النموذج الأول أثر مؤشرات السيولة على كفاءة الأرباح والتي توصلنا من خلالها إلى أن مؤشرات السيولة الأربعة محل النموذج غير دالة إحصائيا ولا تفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة الأرباح المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية، الأمر الذي يجعلنا نرفض الفرضية الأولى، على الرغم من أن مؤشرات السيولة محل النموذج الثاني تفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة التكاليف المعبر عنها بمؤشر هامش الربح، وعليه فليس لمؤشرات السيولة أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام) التي خلصت إلى وجود أثر غير دال إحصائيا بين مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما تختلف معها فيما توصلت إليه وجود أثر دال إحصائيا بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما تتفق مع دراسة (Hariatih & Indrawan Aziz)، وتختلف مع دراسة (خليفة الحاج).

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

استنادا إلى نتائج تقدير النموذجين الثالث والرابع وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة، واتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، والذي أظهر أن المؤشرات الأربعة ( $\log ROA$ ،  $\log ROD$ ،  $\log EM$ ،  $\log AU$ ) دالة إحصائيا وتفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة الأرباح المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ ) وهذا فيما يخص النموذج الثالث، كذلك هو الشأن بالنسبة للنموذج الرابع، إذ تبين أن المؤشرات الثلاثة ( $\log ROA$ ،  $\log EM$ ،  $\log AU$ ) دالة إحصائيا وتفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة التكاليف المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، وعليه نقبل الفرضية الثانية، أي أن مؤشرات الربحية ذات أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

✓ استنادا إلى نتائج تقدير النموذجين الخامس والسادس، وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة واتضح أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم بالنسبة للنموذج الخامس، أين تبين أن مؤشرات الملاءة الأربعة ( $\log ERA$ ،  $\log ETA$ ،  $\log ETD$ ،  $\log ETL$ ) دالة إحصائيا وتفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة الأرباح المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أمجد إبراهيم آدم محمد) التي خلصت هي الأخرى إلى وجود علاقات ذات دلالات إحصائية بين كل من متغيرات الملاءة ونسبة العائد على حقوق الملكية ما عدا نسبة حقوق الملكية إلى الودائع ونسبة حقوق الملكية الأصول. كما أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم بالنسبة للنموذج السادس، أين تبين أن مؤشري الملاءة ( $\log ERA$ ،  $\log ETA$ ) دالة إحصائيا وتفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة التكاليف المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، وعليه نقبل الفرضية الثالثة، أي أن مؤشرات الملاءة المالية ذات أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

استنادا إلى نتائج تقدير النموذجين السابع والثامن، وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة، واتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، وهذا بالنسبة للنموذجين، إذ تبين أن مؤشرات كل من السيولة ( $\log LTD$ )، والربحية ( $\log ROA$ )، والملاءة المالية ( $\log ERA$ ) دالة إحصائيا وتفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة الأرباح المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية ( $\log ROE$ )، وهذا بالنسبة للنموذج السابع، كذلك هو الشأن بالنسبة للنموذج الثامن إذ تبين أن مؤشرات كل من السيولة ( $\log CTA$ )، والربحية ( $\log ROA$ )، والملاءة المالية ( $\log ERA$ ) دالة إحصائيا وتفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة التكاليف المعبر عنها بمؤشر هامش الربح ( $\log PM$ )، وعليه نقبل الفرضية الرابعة، أي أن مؤشرات كل من السيولة والربحية والملاءة المالية ذات أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

خامسا: اختبار الفرضية الرئيسية: عدم الموازنة بين مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية بشكل متبادل يؤثر سلبيا وبدرجات متفاوتة على الكفاءة المصرفية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

تعتبر هذه الفرضية الرئيسية فرضية صحيحة، إذ تبين أن عدم موازنة البنوك الخاصة محل الدراسة بين مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية بشكل متبادل، من شأنه أن يؤثر سلبيا على الكفاءة المصرفية وبدرجات متفاوتة بين المؤشرات، وذلك خلال الفترة (2010-2020).

والجدول الموالي يبين نتيجة اختبار الفرضيات:

الجدول رقم (3-56): نتيجة اختبار الفرضيات

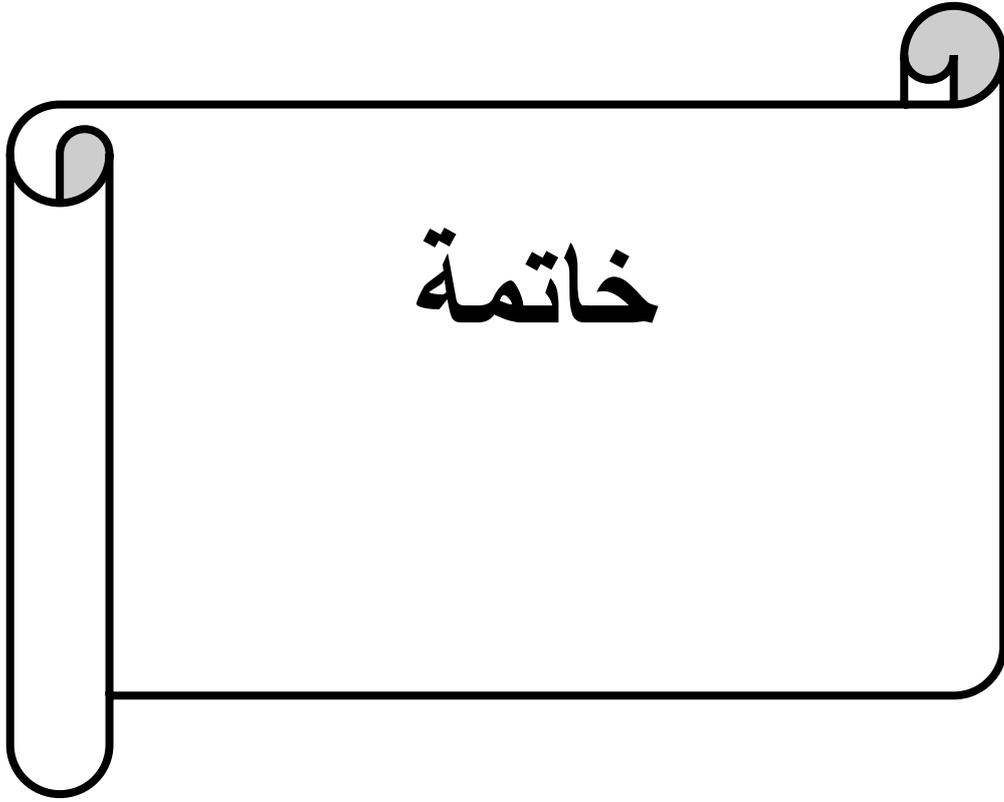
الفرضية	نتيجة اختبار الفرضية
الفرضية الرئيسية	صحيحة
الفرضية الأولى	منفية
الفرضية الثانية	صحيحة
الفرضية الثالثة	صحيحة
الفرضية الرابعة	صحيحة

المصدر: من إعداد الطالبة

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم إجراء دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الخاصة العاملة بالجزائر والتي بلغ عددها ستة (06) بنوك وهي: بنك فرانسابنك، بنك بي آن بي باريبا، بنك الخليج الجزائر، بنك سوسيتيه جينرال الجزائر، وترست بنك الجزائر، وذلك خلال الفترة (2010-2020)، وتم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى دراسة مالية ودراسة قياسية، حيث تناولنا من خلال الدراسة المالية تقديم عينة البنوك محل الدراسة، ومن ثم عرض المؤشرات التي قمنا باستخدامها في القياس والتي تم جمع بياناتها استنادا إلى التقارير المالية السنوية للبنوك الستة بالاعتماد تحديدا على ميزانياتها الختامية وكذا جداول حسابات النتائج، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة المالية إلى أن بنك فرانسابنك يعد كفاً من ناحية السيولة وذلك لتمتعه بقدرة على مواجهة طلبات سحب المودعين، أما من ناحية الربحية فيعد بنك بي آن بي باريبا الأفضل من حيث استخدام الأموال الخاصة لتوليد الأرباح، كما يعد ترست بنك الجزائر الأفضل في توليد أرباح اعتمادا على موجوداته المتاحة وكذا قدرته على استثمار الودائع، ويعتبر بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر الأكثر تحكما في التكاليف والأكثر تحقيقا للإنتاجية اعتمادا على أصوله، كما يعد الأكثر مخاطرة في استخدام ودائه لمنح الائتمان، ويعد بنك بي آن بي باريبا الجزائر الأكثر مخاطرة بأموال الغير لتمويل استثماراته، ويعتبر بنك فرانسابنك الجزائر الأكثر كفاءة من ناحية الملاءة المالية.

أما فيما يخص الدراسة القياسية فقد تم من خلالها إجراء دراسة إحصائية أولا، والتي تناولنا فيها الإحصاءات الوصفية الخاصة بكل متغيرات الدراسة، كما قمنا بدراسة العلاقات الارتباطية بينها، ومن ثم قياس أثر مؤشرات كل من السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية والتي تم تقسيمها إلى كفاءة الأرباح المقاسة باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية، وكفاءة التكاليف المقاسة باستخدام مؤشر هامش الربح، حيث تم بناء ثمانية (08) نماذج قياسية هدفنا من خلالها إلى قياس مؤشرات المتغيرات المستقلة الثلاثة على كفاءة الأرباح وعلى كفاءة التكاليف، وبينت النتائج أنه ليس لمؤشرات السيولة أثر على كفاءة الأرباح، في حين أنها تؤثر على كفاءة التكاليف، وأن لمؤشرات الربحية وكذا مؤشرات الملاءة المالية أثر على كل من كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف، كما أن مؤشرات كل من السيولة والربحية والملاءة المالية مجتمعة تؤثر هي الأخرى على الكفاءتين (كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف).



خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية رئيسية مفادها التعرف على طبيعة العلاقة بين فاعلية البنك والتي تتمثل في الأهداف المصرفية الثلاثة (السيولة، الربحية والملاءة المالية) وكفاءته، وكذا المفاضلة بين إمكانية الاعتماد على مؤشرات الفاعلية (مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، ومؤشرات الملاءة المالية) من أجل الوصول إلى تحديد الكفاءة المصرفية من جهة، ووجود أثر لتلك المؤشرات على الكفاءة المصرفية من جهة ثانية، وذلك بإسقاط الدراسة على عينة من البنوك الخاصة الناشطة بالجزائر، خلال الفترة (2010-2020)، وللوصول لهدفنا المنشود وغايتنا المبتغاة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، إثنين منها خصصت للأطر والأدبيات النظرية، أما الفصل الثالث فتناولنا من خلاله الدراسة التطبيقية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري، والمنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى جانب منهج دراسة حالة في الشق التطبيقي، بالإضافة إلى استخدام نماذج البنابل، وأدوات الإحصاء الوصفي والتطبيقي، وكذا البعض من البرامج الإحصائية.

واعتمدنا في التعبير على المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية على مؤشرين: معدل العائد على حقوق الملكية الدال على كفاءة الأرباح، ومؤشر هامش الربح الذي يدل على كفاءة التكاليف، أما المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في عناصر الفاعلية المصرفية الثلاثة فقد تم التعبير عنها هي الأخرى بعدة مؤشرات كما يلي: السيولة (مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع، مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول، مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع، ومؤشر القروض إلى إجمالي الأصول)، الربحية (مؤشر العائد على الأصول، مؤشر العائد على الودائع، مؤشر مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)، ومؤشر منفعة الأصول)، الملاءة المالية (مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول، مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة، مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض)

وفي ظل تجزئة المتغير التابع (الكفاءة المصرفية) إلى متغيرين تابعين (كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف)، تم بناء ثمانية نماذج قياسية: تناول النموذج الأول أثر مؤشرات السيولة على كفاءة الأرباح، وتناول النموذج الثاني أثر مؤشرات السيولة على كفاءة التكاليف، في حين أن النموذج الثالث تناول أثر مؤشرات الربحية على كفاءة الأرباح، أما النموذج الرابع فخصص لدراسة أثر مؤشرات الربحية على كفاءة التكاليف، وشمل النموذج الخامس أثر مؤشرات الملاءة المالية على كفاءة الأرباح، بينما تم التطرق لأثر مؤشرات الملاءة المالية على كفاءة التكاليف في النموذج السادس، وتضمن النموذج السابع أثر مؤشرات كل من السيولة والربحية والملاءة المالية على كفاءة الأرباح، أما النموذج الثامن والأخير فتم من خلاله تسليط الضوء على أثر مؤشرات كل من السيولة والربحية والملاءة المالية على كفاءة التكاليف.

وبعد قيامنا بالدراسة النظرية والدراسة التطبيقية والتي اشتملت على دراسة مالية ودراسة قياسية تم التوصل لجملة من النتائج أهمها:

- ✓ يتلخص جوهر مفهوم السيولة المصرفية في قدرة البنك التجاري على تنفيد موجوداته (أي تحويلها إلى نقد جاهز) ببسر وسرعة وتكلفة معقولة لا تؤدي به لموضع خسارة، وذلك بغية الاستجابة لطلبات السحب من قبل المودعين وتلبية طلبات الائتمان والإيفاء بمختلف الالتزامات ذات الأجل القصير خاصة، وأن السيولة عماد المصارف الذي تركز عليه حتى لا تتعثر وتتهار إذا ما آلت بها مختلف الأوضاع والظروف الناشئة عن العمل المصرفي إلى تصفية الأصول.
- ✓ إن السيولة سيف ذو حدين، ففي حالة احتفاظ البنك بمستويات سيولة زائدة عن حاجته سيؤدي به إلى إضاعة فرص استثمارية مربحة، وبالتالي ستؤثر سيولة البنك هنا سلبا على ربحيته، أما إذا تهاون البنك بأمر سيولته واحتفظ بمستويات منخفضة تقل عن الحد المطلوب سيجعله ذلك معرض لعسر مالي ويضعف كفاءته في مواجهة التزاماته ذات الأجل القصير خاصة تجاه المودعين، وبالتالي كلما قلت السيولة لدى البنك كلما زادت احتمالية تعرضه لمشاكل وأزمات.
- ✓ تعكس نظريات السيولة إيلاء المصارف اهتماما كبيرا للسيولة، مما يجعلها تبحث عن شتى السبل والآليات والاستراتيجيات الفعالة والتي من شأنها أن تكسبها مستوى مناسب من السيولة وبالتالي تعزيز مركزها المالي وتقوية موقفها التنافسي في الساحة المصرفية والمالية.
- ✓ يعتبر الربح مفهوم مطلق، بينما تعد الربحية مفهوما نسبيا، على الرغم من أنهما يرتبطان ارتباطا وثيقا ومتداخلا فيما بينهما، وكذا وجود أدوار متميزة بينهما في حيز النشاطات التجارية.
- ✓ نخلص إلى أنه وباعتبار طبيعة نشاط المصارف وبيئة العمل التنافسية يعد رأس المال خط الدفاع الأول للتصدي لمختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف، كما يعتبر مصدر أمان وثقة لمختلف الأطراف المتعاملين مع المصرف من مودعين ودائنين ومستثمرين، الأمر الذي يكسب المصرف سمعة طيبة ويقوي مركزه المالي ويدعم مركزه التنافسي في الساحة المصرفية والمالية.
- ✓ يتداخل مفهوم الكفاءة مع مفاهيم أخرى، فالكفاءة تعبر عن القدرة على تحقيق النتائج المرتقبة، والإنتاجية التي تتمثل في القدرة على الإنتاج، أما الأداء فيجمع بين كيفية استخدام الموارد (الكفاءة) والنتائج المحققة (الفعالية)، في حين أن الكفاية تركز على جانب الكم فقط دون الكيف، والمردودية تهتم بالوضع المالي المحقق من ربح أو خسارة.

- ✓ نقول عن بنك أنه يتمتع بكفاءة مصرفية إذا ما وُفق في توظيف موارد المتاحة على نحو يمكنه من تحقيق أكبر عوائد ممكنة بأقل قدر ممكن من الأعباء المكلفة.
- ✓ يعد نموذج دييون من بين أفضل الطرق لقياس الكفاءة المصرفية، إذ يبين الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول (ROA)، كما يوضح قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى حد يفوق فيه العائد على الأصول (ROA). كما أنه يمكن من تفسير العائد على حقوق الملكية على وجه أفضل، إذ أن ارتفاع أو انخفاض ذلك الأخير يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أو انخفاض في معدل العائد على الأصول أو مؤشر مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)، أو لكليهما معا.
- ✓ يعد بنك فرنسا بنك أفضل بنك من بين البنوك المدروسة من حيث مؤشري النقدية إلى إجمالي الودائع والنقدية إلى إجمالي الأصول، وهو ما يعكس كفاءة فرنسا بنك في مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين لاحتفاظه بنقدية في صندوقه قياسا ببقية البنوك الأخرى محل الدراسة.
- ✓ يعتبر بنك بي آن بي باريبا - الجزائر (BNP Paribas) أفضل بنك من بين تشكيلة البنوك المدروسة وذلك من حيث معدل العائد على حقوق الملكية، وهو ما يعكس قدرته وكفاءته في توظيف الأموال الخاصة لتوليد الأرباح، أما بشأن معدل العائد على الأصول وكذا معدل العائد على الودائع فيعد ترست بنك الجزائر (TBA) أحسن بنك من بين البنوك عينة الدراسة، إذ أبدى كفاءته في توليد العوائد والأرباح اعتمادا على موجوداته المتاحة، بالإضافة إلى كفاءته في استثمار ودائعه على الوجه الذي يسمح له من تحقيق أعلى العوائد.
- ✓ يعد بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر (ABC) الأكثر كفاءة في التحكم في تكاليفه قياسا بالبنوك المدروسة، ونرجح ذلك لاكتسابه خبرة في البيئة المصرفية الجزائرية مكنته من ذلك، باعتباره أول بنك أجنبي خاص في الجزائر.
- ✓ حسب مؤشر منفعة الأصول سجل ترست بنك - الجزائر أفضل معدل وهو ما يعكس استغلاله الأمثل لأصوله، إذ أنه حقق أفضل إنتاجية بأقل مخاطرة، وعموما حققت البنوك المدروسة معدلات متقاربة من حيث مؤشر منفعة الأصول خلال فترة الدراسة، ويمكن ترجيح ذلك إلى عدم التنوع في المحفظة المصرفية وكذا غياب سوق مالي حقيقي يمكن البنوك من المنافسة نظرا لسيطرة البنوك العمومية على الساحة المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى الاحتشام البارز في عرض الابتكارات والمنتجات الجديدة والاكتفاء بالمنتجات التقليدية الشائعة.
- ✓ يعد ترست بنك - الجزائر الأكثر مخاطرة بالنظر إلى مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع، إذ حقق أعلى نسبة من حيث هذا الأخير الأمر الذي يعكس مدى استخدام ترست بنك لودائع

عملائه في منح الائتمان وقدرته على تلبية طلبات القروض الجديدة، كما يشير ذلك إلى انخفاض كفاية السيولة به وتعرضه لمخاطرة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين، في حين يعد بنك بي أن بي باريا - الجزائر الأكثر مخاطرة بأموال الغير من أجل تمويل استثماراته أي أنه يعتمد على الديون للتمويل وذلك لتحقيقه أكبر معدل فيما يخص مؤشر مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية).

✓ بنك فرانسابنك - الجزائر هو الأكفأ من بين عينة البنوك محل الدراسة من حيث الملاءة المالية إذ حقق أعلى معدل فيما يخص النسب الأربعة للملاءة المالية (مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول، مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة، مؤشر رأس المال إلى إجمالي الودائع، ومؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض) مما يعكس اعتماده على رأس ماله الممتلك في تمويل موجوداته الكلية، كما يدل على قدرة رأس ماله على استيعاب الخسائر غير المتوقعة الناجمة عن الاستثمار في الأصول ذات المخاطرة، وقدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في رد الودائع وذلك باستخدام أمواله الخاصة، وكذا قدرته على التصرف بشأن تعرضه لخطر عدم السداد من قبل من منحهم ائتماناً، الأمر الذي يجعله محل اطمئنان.

✓ أسفرت نتائج النموذج الأول الذي تضمن دراسة أثر مؤشرات السيولة على كفاءة الأرباح عن اختيار نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج للدراسة والذي تبين من خلاله أن مؤشرات السيولة الأربعة: مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع، مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول، مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع، ومؤشر القروض إلى إجمالي الأصول ليس لها أثر معنوي على كفاءة الأرباح، أي أن مؤشرات السيولة الأربعة التي تعكس المتغير المستقل (السيولة) لا تفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة الأرباح لعينة البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2020-2020).

✓ أسفرت نتائج النموذج الثاني الذي تضمن دراسة أثر مؤشرات السيولة على كفاءة التكاليف عن اختيار نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج للدراسة والذي تبين من خلاله أن مؤشري السيولة: مؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول ومؤشر القروض إلى إجمالي الأصول لها أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على كفاءة التكاليف لعينة البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، إذ يساهم هذان المؤشران في تفسير (37.29%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وتعد هذه القوة التفسيرية قريبة من المتوسط.

✓ أسفرت نتائج النموذج الثالث الذي تضمن دراسة أثر مؤشرات الربحية على كفاءة الأرباح عن اختيار نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج للدراسة والذي تبين من خلاله أن مؤشرات الربحية:

مؤشر العائد على الأصول، مؤشر العائد على الودائع، مؤشر مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)، ومؤشر منفعة الأصول)، لها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على كفاءة الأرباح لعينة البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، حيث أن للمؤشرات الثلاثة الأولى أثر إيجابي، وللمؤشر الرابع أثر سلبي، وتساهم هذه المؤشرات الأربعة في تفسير (99.97%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وتعد هذه القوة التفسيرية قوية جدا.

✓ أسفرت نتائج النموذج الرابع الذي تضمن دراسة أثر مؤشرات الربحية على كفاءة التكاليف عن اختيار نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج للدراسة والذي تبين من خلاله أن مؤشرات الربحية: مؤشر العائد على الأصول، مؤشر مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)، ومؤشر منفعة الأصول)، لها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على كفاءة التكاليف لعينة البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، حيث للمؤشر الأول أثر إيجابي، وللمؤشر الثاني والثالث مؤشر سلبي، وتساهم هذه المؤشرات الثلاثة في تفسير (99.37%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وتعد هذه القوة التفسيرية هي الأخرى قوية جدا.

✓ أسفرت نتائج النموذج الخامس الذي تضمن دراسة أثر مؤشرات الملاءة المالية على كفاءة الأرباح عن اختيار نموذج الآثار العشوائية كأفضل نموذج للدراسة والذي تبين من خلاله أن مؤشرات الملاءة المالية الأربعة: مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول، مؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة، مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، ومؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض، لها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على كفاءة الأرباح لعينة البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، حيث للمؤشر الأول والرابع أثر سلبي، بينما للمؤشر الثاني والثالث أثر إيجابي، وتساهم هذه المؤشرات الأربعة في تفسير (46.93%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وتعد هذه القوة التفسيرية حسنة.

✓ أسفرت نتائج النموذج السادس الذي تضمن دراسة أثر مؤشرات الملاءة المالية على كفاءة التكاليف عن اختيار نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج للدراسة والذي تبين من خلاله أن مؤشري الملاءة المالية: مؤشر رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول ومؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة لها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على كفاءة التكاليف لعينة البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، حيث للمؤشر الأول أثر سلبي، وللمؤشر الثاني أثر إيجابي، ويساهم هذان المؤشران في تفسير (31.27%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وتعد هذه القوة التفسيرية قريبة من المتوسط.

✓ أسفرت نتائج النموذج السابع الذي تضمن دراسة أثر مؤشرات كل من السيولة والربحية والملاءة المالية على كفاءة الأرباح عن اختيار نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج للدراسة والذي تبين من خلاله أن السيولة المعبر عنها بمؤشر القروض إلى إجمالي الودائع، والربحية المعبر عنها بمؤشر العائد على الأصول، والملاءة المالية المعبر عنها بمؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة، لها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على كفاءة الأرباح لعينة البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، حيث للأولى والثالثة أثر سلبي وللثانية أثر إيجابي، وتساهم هذه المؤشرات الثلاثة في تفسير (94.88%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وتعد هذه القوة التفسيرية قوية جدا.

✓ أسفرت نتائج النموذج الثامن الذي تضمن دراسة أثر مؤشرات كل من السيولة والربحية والملاءة المالية على كفاءة التكاليف عن اختيار نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج للدراسة والذي تبين من خلاله أن السيولة المعبر عنها بمؤشر النقدية إلى إجمالي الأصول، والربحية المعبر عنها بمؤشر العائد على الأصول، والملاءة المالية المعبر عنها بمؤشر رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة، لها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على كفاءة التكاليف لعينة البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)، حيث للأولى والثانية أثر إيجابي وللثالثة أثر سلبي، وتساهم هذه المؤشرات الثلاثة في تفسير (82.64%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وتعد هذه القوة التفسيرية قوية جدا.

✓ تؤدي المواءمة بين مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية بشكل متبادل إلى الأثر الإيجابي وبدرجات متفاوتة على الكفاءة المصرفية لعينة البنوك الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

وعلى ضوء نتائج الدراسة التي توصلنا إليها ارتأينا أن نقدم مجموعة من التوصيات وهي:

- ضرورة الاهتمام بالفاعلية والكفاءة المصرفية، إذ تمثلان أهم مؤشرين للكشف عن المكانة المالية للبنوك وأكبر مساهم في تعزيز قدرتها على البقاء والنمو والاستمرارية.
- على البنوك أن تسعى دائما لتحقيق المواءمة بين ثلاثية السيولة والربحية والملاءة المالية من أجل تفعيل الفاعلية المصرفية وبالتالي تحقيق كفاءة مصرفية.
- العمل على تأهيل وتكوين الكوادر البشرية في شتى مجالات العمل المصرفي باعتبارها عنصرا فعلا في تحقيق الكفاءة المصرفية.

- تفعيل مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات المصرفية، لإسهاماتها الكبيرة في تعزيز الفاعلية والكفاءة المصرفية، لا سيما مبدأ الإفصاح والشفافية، إذ لاحظنا نقص في هذا الأخير من قبل البنوك محل الدراسة بحجة السرية المهنية.
  - السعي لمواكبة مختلف التطورات والتقنيات التكنولوجية المعتمدة في الصناعة البنكية، من أجل تحسين إنتاجية البنوك وخفض تكاليفها، ومنه تحقيق كفاءتي الأرباح والتكاليف أي التمتع بكفاءة مصرفية، وكذا تقوية القدرات التنافسية.
  - إزالة القيود والعوائق أمام فتح بنوك خاصة ناشطة بالجزائر، لرفع مستوى المنافسة فيما بينها وبين البنوك العمومية، مع سن قوانين وتشريعات صارمة ووضع عقوبات ردية، بتفعيل الدور الإشرافي والرقابي للبنك المركزي، لتعزيز ثقة الجمهور وتقادي الوقوع في مشاكل كمشكلة بنك الخليفة.
  - التشجيع على إقامة بنوك إسلامية بالجزائر، والتي لا ريب أن تستقطب عدد كبير من الزبائن، ذلك أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم ينفر مما لا يوافق تعاليم الشريعة الإسلامية، وعدم الاقتصار على بنكي البركة والسلام والبعض من النواظف الإسلامية، وهذا بهدف عرض منتجات إسلامية ذات كفاءة عالية، والتي تنعكس على المنافسة في البيئة المصرفية الجزائرية.
- وتجدر الإشارة في الأخير إلى ضرورة إجراء دراسات أخرى في هذا الشأن مع توسيع عينة الدراسة لتشمل عدد أكبر من البنوك المدروسة، وكذا فترة زمنية أطول، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاهدات، وعليه تحسين جودة النتائج الإحصائية.

كما يمكننا تسطير بعض الدراسات المستقبلية في نطاق دراستنا كآفاق للبحث منها:

- أثر المخاطر المالية على الكفاءة المصرفية.
- فعالية مبادئ الحوكمة في تعزيز الفاعلية والكفاءة المصرفية.
- دور المواءمة بين السيولة والربحية والملاءة المالي في تحسين الأداء المصرفي.
- أثر الفاعلية المصرفية على الكفاءة المصرفية -دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة العاملة بالجزائر.
- تقييم الكفاءة المصرفية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الجزائر.



قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: الكتب

1. القرآن الكريم
2. ابن منظور. (1988). لسان العرب (الإصدار الطبعة 1، المجلد المجلد 12). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
3. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1986). فتح الباري شرح صحيح البخاري (الجزء 4). دار الريان للتراث.
4. أسامة عزمي سلام، و شقيري نوري موسى. (2010). إدارة الخطر والتأمين (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
5. الصيرفي محمد عبد الفتاح. (1993). إدارة البنوك. عمان، الأردن. دار المناهج للنشر والتوزيع.
6. الغالي بن ابراهيم ، و محمد عدنان بن ضيف . (2019). الأسواق المالية الدولية -تقييم الاسهم والسندات. بسكرة، الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر.
7. أيمن الشنطي، و عامر شقر. (2007). مقدمة في الإدارة والتحليل المالي. عمان: دار البداية .
8. حدة رايس. (2009). دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية في ظل نظام لا ربوي. القاهرة، مصر: إتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
9. حمدي فؤاد علي. (1981). التنظيم والإدارة الحديثة: الإدارة العلمية والعملية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
10. خالد أمين عبد الله، و اسماعيل ابراهيم الطراد. (2006). إدارة العمليات المصرفية -المحلية والدولية-. عمان: دار وائل للنشر.
11. خليل محمد الشماع. (1992). الإدارة المالية (الإصدار الطبعة 4). بغداد: مطبعة الإخاء البغدادية.
12. دريد كامل آل شبيب. (2012). إدارة البنوك المعاصرة . دار الميسرة.
13. رحيم حسين. (2006). النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

14. رضا صاحب أبو أحمد. (2002). *إدارة المصارف (الطبعة الأولى)*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
15. رفاه شهاب الحمداني. (2014). *نظرية الاقتصاد الكلي (مقدمة رياضية)*. الأردن: دار وائل للنشر.
16. زياد رمضان، و محفوظ جودة. (2013). *الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (الإصدار الطبعة الرابعة)*. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
17. سعود جايد مشكور. (2018). *تحليل القوائم المالية*. بغداد: العالمية للطباعة.
18. سعيد عبد العزيز عثمان. (1997). *اقتصاديات الخدمات والمشروعات*. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
19. سمير أسعد مرشد. (1988). *مفهوم الكفاءة والفعالية في نظرية الإدارة العامة*. مجلة الاقتصاد والإدارة (العدد 48).
20. سمير الخطيب. (2005). *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
21. صادق راشد الشمري. (2012). *إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية*. بغداد، العراق: مطبعة الكتاب.
22. صادق راشد الشمري. (2014). *إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
23. صبحي العتيبي. (2002). *تطور الفكر والأنشطة الإدارية*. عمان، الأردن: دار ومكتبة الحامد.
24. ضياء مجيد. (2008). *الاقتصاد النقدي*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
25. طارق حماد. (2001). *التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك*. القاهرة: الدار الجامعية .
26. طارق عبد العال حماد . (2012). *إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية .

27. طارق عبد العال حماد . (2007). *إدارة المخاطر: أفراد- إدارات- شركات- بنوك*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
28. طارق عبد العال حماد. (2000). *دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية*. القاهرة: المكتب العربي.
29. طارق عبد العال حماد. (2003). *التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
30. طارق عبد العال حماد. (2005). *حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
31. طارق عبد العال حماد. (2011). *تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"*. الدار الجامعية.
32. عبد الحميد عبد المطلب. (2014). *اقتصاد النقود والبنوك (الأساليب والمستحدثات)*. مصر: الدار الجامعية.
33. عبد الرحمن بن خلدون. (2010). *مقدمة ابن خلدون*. القاهرة: دار ابن الجوزي.
34. عبد السلام لفته سعيد. (2013). *إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي*. الذاكرة للنشر والتوزيع.
35. عبد الغفار حنفي. (2007). *إدارة المصارف (السياسات المصرفية -تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية) في البنوك التجارية والإسلامية*. الاسكندرية: الدار الجامعة.
36. عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياص. (2000). *أسواق المال*. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع .
37. عبد المطلب عبد الحميد . (2002). *البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.
38. عبد الله علي القرشي، و سعد عبد الكريم النخلاوي. (2019). *اختبارات الضغط والاستقرار المالي للبنوك* . القاهرة، الشارقة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية.

39. فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري. (2006). *إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
40. فلاح حسن عداي الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري. (2000). *إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
41. مجيد الكرخي. (2007). *تقييم الأداء باستخدام النسب المالية*. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
42. محمد صالح الحناوي، و سيدة عبد الفتاح عبد السلام. (2000). *المؤسسات المالية -البورصة والبنوك التجارية-*. الإسكندرية: الدار الجامعية .
43. محمد سعيد سلطان. (2005). *إدارة البنوك*. (جامعة الإسكندرية) دار الجامعة الجديدة.
44. محمد صالح جابر. (1982). *الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية (الطبعة الأولى)*. الكويت: مؤسسة الخليج للطباعة والنشر.
45. محمد عباس حجازي. (2000). *نظرية المحاسبة*. القاهرة: الدار الهندسية للطباعة والنشر.
46. محمود عزت اللحام، و مصطفى يوسف كافي . (2017). *إدارة المصارف*. عمان: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.
47. مضر نزار العاني. (2016). *حركة السيولة النقدية في المصارف*. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
48. مفلح عقل. (2006). *وجهات نظر مصرفية (الإصدار الطبعة الأولى)*. عمان: مكتبة المجتمع العربي.
49. منير ابراهيم هندي. (1993). *الأوراق المالية وأسواق رأس المال*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
50. منير صالح هندي. (2010). *إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات*. الاسكندرية.
51. هيل عجمي، و جميل الجنابي. (2015). *إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية*. الأردن: دار وائل للنشر.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

1. أباي ولد الدي. (2008). العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية والكفاءة التسويقية وأثرهما على تطور المؤسسة في ظل العولمة، مع دراسة حالة: موريتل موبيل بموريتانيا خلال الفترة 2001-2005. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر.
2. ابتسام ساعد. (2009). تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد (مذكرة ماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية والتسيير / قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة : جامعة محمد خيضر .
3. إبتسام ساعد. (2017). دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي -التجربة الماليزية نموذجاً- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
4. إبتسام قويدر. (2021). استخدام نموذج CAMELS في قياس الأداء المصرفي ودعم نظام الرقابة -دراسة مقارنة- . أطروحة دكتوراه في علوم التسيير . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.
5. أحمد حسين أحمد المشهراوي. (2007). أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف التجارية. مذكرة ماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية.
6. أحمد عباس نادية محمد علي. (2021). أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في الأداء المالي للمصارف العراقية التجارية الخاصة (2003-2018). أطروحة دكتوراه الفلسفة في البنوك والتمويل . كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
7. أحمد علي حسين. (2019). نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصرف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة (2012-2017). أطروحة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية. كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
8. أحمد عمان. (2018). فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية -دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015). أطروحة دكتوراه.

- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة غرداية.
9. أحمد قارون. (2013). مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل. *مذكرة ماجستير في العلوم التجارية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
10. إسماعيل بيشي. (2019). دور سياسة راس المال في تقليل مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية دراسة حالة بنك "Bnp Paribas" خلال الفترة (2008-2017). *أطروحة دكتوراه*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة غرداية.
11. الشيخ الداوي. (1995). دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية للمؤسسات الصناعية النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة 1988-1993. *مذكرة ماجستير*. جامعة الجزائر.
12. إيمان سمير البيج. (2020). العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة المصارف الإسلامية السورية. *مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال التخصصي*. سورية: الجامعة الافتراضية السورية.
13. أيمن علي سليمان سليمان. (2017). أثر الحصة السوقية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي (دراسة تحليلية على شركات الأدوية الأردنية). *رسالة ماجستير في المحاسبة*. كلية الأعمال، عمان، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
14. أيهم محمود الحميد. (2017). قياس الكفاءة الفنية في المصارف التجارية الخاصة في سورية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات /DEA/. *مذكرة ماجستير في التمويل والمصارف*. كلية الاقتصاد/ قسم التمويل والمصارف، سورية: جامعة حماة.
15. باسل جبر حسن أبو زعيتير. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين. *مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل*. كلية التجارة: الجامعة الإسلامية - غزة.
16. باسل محمد الحموي. (2018). الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مذكرة ماجستير في علوم الإدارة*. سورية: المعهد العالي لإدارة الأعمال.

17. باسل ناهض أحمد غربية. (2021). العلاقة بين فائض ومخاطر السيولة والفرص الاستثمارية وأثرها على الربحية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين). رسالة ماجستير في المحاسبة . غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: جامعة الأزهر.
18. بشير دريدي. (2021). دراسة تحليلية وقياسية لكفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري في ظل تحديات التحرير المصرفي "دراسة ميدانية لعينة من البنوك للفترة (2009-2016)". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المسيلة : جامعة محمد بوضياف.
19. تسنيم سليمان العميره. (2012). تقدير محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية. مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال . جامعة مؤتة.
20. حسن مفتاح. (2018). أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية -دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر - (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
21. حسين محمود. (2014). إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير في المصارف والتأمين. كلية الاقتصاد، دمشق: جامعة دمشق.
22. حسين جميل البديري. (1996). البنوك مدخل إداري ومحاسبي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
23. حياة نجار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل "دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1 .
24. حيزية بنية. (2017). دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدية: جامعة يحي فارس.

25. خالد عبد المصلح عمايرة. (2005). أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية. *أطروحة دكتوراه*. كلية العلوم المالية والمصرفية/ قسم الإدارة المالية ، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .
26. خليل محمد الخنيسة. (2016). أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية "دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة في سورية". *مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية*. كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، سورية: جامعة تشرين.
27. رامي أكرم مزيق، و وآخرون. (2016). دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية. *مذكرة ماجستير*. سورية: جامعة تشرين.
28. رانيا عطار. (2013). قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية "دراسة تطبيقية: مصرف سورية الدولي الإسلامي". *مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية*. كلية الاقتصاد ، سورية: جامعة حلب.
29. روفية ضيف. (2015). أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على كفاءة المصارف -دراسة مقارنة- . *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة.2.
30. ريم حساني. (2022). مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية. *أطروحة دكتوراه في علوم التسيير*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة البلدية 2.
31. زاهية لعراف. (2020). تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة (2011-2017) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية ، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

32. زهراء ناجي عبيد المالكي. (2013). معايير كفاية راس المال والمخاطر الائتمانية على وفق مقررات بازل (1و2). بحث دبلوم عالي معادل للماجستير. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية: جامعة بغداد.
33. زينب عمراوي. (2013). قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات -DEA-. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3 .
34. سارة ادبوب. (2020). إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001-2019. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
35. سعدية حديوش. (2020). أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
36. سيرين سميح أبو رحمه. (2009). السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية . مذكرة ماجستير. كلية التجارية ، غزة: الجامعة الإسلامية.
37. شريفة جعدي. (2014). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية -دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجاري، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح .
38. شوقي بورقية. (2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة- (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
39. شيماء عبد الله أبو زيد الحسن. (2019). العوامل المؤثرة في كفاءة محفظة التمويل العقاري المصرفي في السودان "دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية". أطروحة دكتوراه في الدراسات المصرفية . كلية الدراسات العليا ، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

40. صورية عاشوري. (2020). محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2007-2017). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف 1 .
41. صيام خريوش. (2002). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن. مذكرة ماجستير. عمان: الجامعة الهاشمية.
42. طاهر شرماط. (2018). استخدام نماذج بانل في تحديد تقارب اقتصاديات مجموعة من الدول النامية دراسة قياسية للفترة (1990-2016). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . المدية: جامعة يحيى فارس.
43. عائشة بوقليمينة. (2018). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (دراسة مقارنة) . أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط: جامعة عمار ثلجي.
44. عبد الحسين جاسم محمد الاسدي. (2005). إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية. مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال. كلية الغدرة والاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء.
45. عبد الكريم منصور. (2014). قياس الكفاءة النسبية ومحدداتها للأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل -نمذجة قياسية-. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
46. عبد الكريم منصور. (2010). محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام اسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA -دراسة حالة الجزائر-. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
47. علي جعريف. (2017). النظام المصرفي الجزائري وإشكالية تطبيق مقررت لجنة بازل 3. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.

48. عمر بوجميلة. (2021). دور الهندسة المالية في تطوير آليات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية -دراسة تحليلية لبعض التجارب-. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة علي لونيبي -البليدة-2.
49. فاطمة بشير قره فلاح. (2018). أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية. مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية. سورية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد: جامعة تشرين.
50. فائز هليل سريح. (2018). قياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية في بعض المصارف العراقية الخاصة (2009-2017). أطروحة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية. كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
51. فائزة بودربالة. (2008). إشكالية فائض السيولة في الجهاز البنكي الجزائري زآلية امتصاصه خلال الفترة 2000-2007. مذكرة ماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
52. فطيمة الزهراء نوي. (2010). تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008 (مذكرة ماجستير). الأردن: جامعة اليرموك .
53. كلتوم حميدي. (2017). محاولة تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3 .
54. لخضر عبد الرزاق مولاي. (2006). إدارة الموارد البشرية ودورها في تحسين الإنتاجية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة العامة لصناعة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية. رسالة ماجستير . تلمسان: جامعة تلمسان.
55. محمد الجموعي قريشي. (2006). قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية "دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر .

56. محمد الطيب موسى القذافي. (2012). محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية "دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (1995-2005) (مذكرة ماجستير). ليبيا، كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة: جامعة بنغازي.
57. محمد جبوري. (2013). تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
58. محمد جعفر هني. (2012). إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
59. محمد حسينو. (2018). أثر هيكل السوق في العلاقة بين الكفاءة المصرفية وتنوع مصادر الدخل "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة في سورية". مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية. كلية الاقتصاد، سوريا: جامعة حلب.
60. محمد حمدان علي الخزاعلة. (2018). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. مذكرة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن: جامعة آل البيت.
61. محمد عبد المومن. (2017). السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية (حالة الجزائر: 1963-2011). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
62. مروج طاهر هذال المرسومي. (2017). أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014 (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية). أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية. كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء.
63. مريم بودودة. (2014). استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمقارنة المرجعية لتقويم الأداء الشامل للمؤسسة. رسالة ماجستير. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قسنطينة 2.

64. مريم بونيهي. (2017). آفاق تطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة وآثارها على تمويل التجارة الخارجية - تجارب بعض البنوك العربية- *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. جامعة يحي فارس، المدية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
65. مريم خوبيزي. (2018). إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية. *أطروحة دكتوراه*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3 .
66. مريم زايدي. (2017). اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية راس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي . *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
67. مريم نايت عطية. (2017). مساهمة الأطراف ذات المصالح في خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية -دراسة تطبيقية للفترة 2011-2014-. *أطروحة دكتوراه* . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.
68. مفيدة بن عثمان. (2015). قياس الكفاءة النسبية للوكالات البنكية -دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي- . *أطروحة دكتوراه في العلوم المالية*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح .
69. مولاي لخضر عبد الرزاق. (2006/2005). إدارة الموارد البشرية ودورها في تحسين الإنتاجية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة العامة لصناعة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية. *رسالة ماجستير*. جامعة تلمسان.
70. ميرفا جورج حلاق . (2017). العوامل المؤثرة في الملاءة المالية بالمصارف التجارية السورية الخاصة. *مذكرة ماجستير في علوم الإدارة*. قسم الإدارة المالية والمصرفية، سورية: المعهد العالي لإدارة الأعمال.
71. نادية مسعودي. (2012). دراسة مقارنة لآثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL. *رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر . 3

72. ندى الجبيلي الأمين أحمد. (2014). التحليل المالي ودوره في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل. كلية الدراسات العليا ، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
73. نصر رمضان احلاسه. (2013). دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة" (مذكرة ماجستير) . كلية التجارة/قسم المحاسبة والتمويل ، غزة: الجامعة الإسلامية .
74. نهاد ناهض فؤاد الهبيل. (2013). قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA -دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين- (مذكرة ماجستير). غزة ، كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين: الجامعة الإسلامية .
75. نور الدين بوكريدي. (2006). أحكام الربح بين الفقه الغسلامي والإقتصاد الوضعي. أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية. الجزائر، كلية العلوم الإسلامية/قسم الشريعة: جامعة الجزائر.
76. نوفل بعلول. (2018). أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والاقصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي .
77. هاجر زراقي. (2020). أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
78. هاني أحمد محمود ديبك. (2015). العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين. مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل. كلية التجارة/قسم المحاسبة والتمويل، غزة: الجامعة الإسلامية.
79. يعقوب فرح. (2017). إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي. مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال. سورية: الجامعة الافتراضية السورية.

ثالثاً: المقالات

1. ابراهيم علي عبد الله القاضي. (2016). أثر جاذبية محافظ الاستثمار على ربحية البنوك التجارية -دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة من 2012-2014-. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، الصفحات 9-42.
2. إبراهيم مسعود الفرجاني، و عبد الله جاد المولى الدرسي. (2021). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية. مجلة الجامعي(العدد 33)، الصفحات 201-220.
3. أحلام بوعبدلي،، و أحمد عمان. (2016). قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010-2015. مجلة رؤية اقتصادية(العدد 11)، الصفحات 313-328.
4. أحلام بوعبدلي، و حمزة عمي سعيد . (2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7 (العدد 2)، الصفحات 100-114.
5. أحمد عمان. (جانفي، 2019). دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية -دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)-. مجلة آفاق للبحوث والدراسات(العدد 3)، الصفحات 179-195.
6. المهدي حجاج، لطفي زعباط، و نعيمة سداوي. (جوان، 2019). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، الصفحات 129-140.
7. الهادي براي. (جانفي، 2014). بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي. مجلة الاقتصاد والتنمية(العدد 2)، الصفحات 142-163.
8. الهواري سويسي، و حميدة رمضان. (2017). قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة، دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2010-2015. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10(العدد2)، الصفحات 795-820.

9. أمجد إبراهيم آدم محمد. (جوان, 2020). العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية السعودية. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7 (العدد 1)*، الصفحات 172-201.
10. أمجد إبراهيم آدم محمد. (2021). العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السوري. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 29 (العدد 3)*، الصفحات 35-59.
11. ايهاب احمد فاضل، و هيثم عبد الخالق اسماعيل. (2019). تأثير تسهيلات الايداع القائمة في جودة السيولة المصرفية بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2010-2017). *مجلة دراسات محاسبية ومالية*.
12. براج بوطيبة، و حسنة أقاسم. (ديسمبر, 2021). دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ترانس كنال. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5 (العدد 2)*، الصفحات 124-143.
13. بشير دريدي. (2018). قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة للفترة (2010-2015). *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11 (العدد 1)*، الصفحات 139-155.
14. بشير زناقي، صباح غربي، و محمد معاريف. (2020). إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية "دراسة تحليلية مقارنة". *مجلة التنوع الاقتصادي، المجلد 1 (العدد 2)*، الصفحات 14-33.
15. بلال نوري سعيد، و عبد الحسين جاسم محمد . (2021). أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية -دراسة مقارنة بين مصرفي الأردنني الكويتي والراجحي للاستثمار. *المجلة العراقية للعلوم الادارية (العدد 22)*، الصفحات 276-297.
16. بلال نوري سعيد الكروي. (2009). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة -دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية (العدد 24)*.
17. بلال نوري سعيد، و عبد السلام لفته سعيد. (2016). تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية دراسة مقارنة بين مصرفي Bank of Co & JP Morgan Chase و

- America الأمريكيين. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1 (العدد 37)، الصفحات 109-125.
18. بلال نوري سعيد، و عقيل مشعان حسين. (2022). تقييم المحددات الداخلية للربحية المصرفية وتأثيرها في الشركات المساهمة -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 3 (العدد 2)، الصفحات 298-312.
19. بوبكر سعدي، و عيسى بدروني. (2022). أثر الابتكار المالي في تحسين ربحية البنوك الإسلامية: مصرف السلام الجزائري نموذجا. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7 (العدد 1)، الصفحات 275-286.
20. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، و احمد حسين بتال. (بلا تاريخ). الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18 (العدد 66)، الصفحات 189-207.
21. جورج ناصر شواقفة. (2021). القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 6 (العدد 1).
22. حدة رايس، و فاطمة الزهراء نوي. (جانفي، 2012). قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية -دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 1 (العدد 26)، الصفحات 55-84.
23. حدة فروحات ، و وآخرون. (2018). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية -دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016). مجلة الباحث، المجلد 18 (العدد 1)، الصفحات 521-534.
24. حسن كريم الذبحاوي، و نورة عواد عبد العزيز الموسوي. (2017). إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 (العدد 4).
25. حسن مفتاح. (جوان، 2018). تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية. مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5 (العدد 12)، الصفحات 237-251.

26. حمزة عبد الله الأمين، و نور الدين ناصر الصديق. (2022). مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 3 (العدد 2)*، الصفحات 759-778.
27. حيدر جواد المرشدي، و ضرغام أصيل الغانمي. (2020). أثر بعض متغيرات السياسة المالية في السيولة المصرفية لعينة من المصارف الحكومية. *مجلة مركز دراسات الكوفة (العدد 57)*، الصفحات 253-292.
28. خالد أمين عبد الله. (2011). نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها-المحلية والأجنبية-. *مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19 (العدد 3 - 4)*.
29. خالد لافي النيف، و خلود ضيف الله القلاب. (2020). العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 16 (العدد 1)*، الصفحات 105-122.
30. خلف محمد حمد، و أحمد فريد ناجي. (2017). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد 52)*.
31. خليفة الحاج. (ديسمبر، 2019). قياس أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية المؤسسات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة 2013-2017. *مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7 (العدد 12)*، الصفحات 303-320.
32. درر الصباغ، و رانيا الزرير. (2021). أثر حجم المشتقات المالية في السيولة المصرفية (دراسة حالة بنك دبي التجاري). *مجلة جامعة البعث، المجلد 43 (العدد 24)*، الصفحات 11-46.
33. رامي أبو وادي، و نهيل سقف الحيط. (2016). القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 30 (العدد 12)*.
34. رشيد بوزرية، و سمير يحيىوي. (2021). القيمة الاقتصادية المضافة كنموذج فعال لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة ALGAL PLUS بالمسيلة. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 5 (العدد 1)*، الصفحات 204-222.

35. رميسة كلاش، و إلهام نايلي. (2021). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية (دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006-2018)). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8 (العدد 3)، الصفحات 611-631.*
36. رنا محمد البطراني. (مارس، 2017). الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي دراسة تطبيقية خلال الفترة (2010-2014). *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31 (العدد 1)، الصفحات 1-32.*
37. زاهية لعراف، و عباس فرحات. (2017). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي-*، المجلد 34 (العدد 1)، الصفحات 346-359.
38. زياد نجم عبد، و رائد عبد الخالق العبيدي. (2011). أثر التغيير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارف (دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار). *مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 6 (العدد 17)، الصفحات 114-136.*
39. سارة ادبوب، و سعدية قصاب. (2020). إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2001-2015) "دراسة حالة بنك البركة وسوسبيتي جينيرال". *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 (العدد 23)، الصفحات 83-96.*
40. سارة عزيزية، و وآخرون. (2017). المعوقات المؤثرة على استخدام بطاقة الأداء المتوازن- دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية-. *مجلة الباحث (العدد 17)، الصفحات 365-374.*
41. سالم عبد الله حلس، و نهاد ناهض فؤاد الهبيل. (جانفي، 2014). قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA -دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين-. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 2 (العدد 1)، الصفحات 131-173.*
42. سعد نوري الحمداني. (2019). أثر انخفاض أسعار النفط على كفاءة المصارف الإسلامية في الأردن. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 (العدد 1)، الصفحات 59-76.*

43. سندس ماجد الجعفري، و حسن جميل خضير. (2021). العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية (العدد 28)، الصفحات 331-354.
44. سيدة أحمد أحمد حسن. (جويلية، 2019). قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49 (العدد 2)، الصفحات 111-164.
45. صبري مقيح. (2014). محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري. مجلة الحقيقة (العدد 31)، الصفحات 378-408.
46. صلاح الدين محمد امين الامام. (2010). استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة. مجلة المنصور (العدد 13).
47. صورية عاشوري، و نوازي مهدي. (2019). أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية "دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية". مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5 (العدد 1)، الصفحات 92-108.
48. عبد الحميد برحومة. (2008). الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (العدد 1)، الصفحات 55-72.
49. عبد السلام حامد. (2020). آثار مشكلة السيولة على المصارف الإسلامية. *Millennium Journal of Economic and Administrative Sciences*، المجلد 1 (العدد 1).
50. عبد الكريم قندوز، و حكيم براضية. (ديسمبر، 2014). تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (العدد 2)، الصفحات 11-30.
51. عبد اللطيف أولاد حيمودة، و وآخرون. (2017). قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية -دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والبركة الجزائري للفترة (2014-2016). مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6 (العدد 2)، الصفحات 24-33.

52. عبد الملوك مزهوده. (نوفمبر, 2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الانسانية(العدد 1)، الصفحات 85-100.
53. عز الدين مصطفى الكور،، و نضال أحمد الفيومي. (2007). أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3(العدد 3).
54. علا سمير سبتي جاسم، و محمود إسماعيل محمد. (2020). نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف/بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15(العدد 51)، الصفحات 113-130.
55. علي محمود محمد، و علي كنعان. (2014). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر (ش.م.م)). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية(العدد الأول)، الصفحات 531-559.
56. علي احمد فارس الكعبي، و هشام أحمد مهدي اليساري. (جوان, 2020). تأثير الكفاءة المصرفية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية "دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للفترة من (2005-2016)". مجلة واريث للبحث العلمي، المجلد 2(العدد 1)، الصفحات 60-74.
57. علي بن ساحة. (2013). قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي. مجلة الواحات للبحوث والدراسات(العدد18)، الصفحات 93-103.
58. علي حامد عبد، و احمد محمد جاسم. (2021). قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) للفترة (2010-2019). مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد 32(العدد 4)، الصفحات 215-243.
59. علي عبد الحفيظ الزواوي، و ايمان عمر السريتي. (جوان, 2017). اثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6(العدد 1)، الصفحات 56-71.
60. علي علي غازي. (2014). اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) في ميزان الفقه الإسلامي المقارن. مجلة الشريعة والقانون، المجلد 2(العدد 29)، الصفحات 397-481.

61. عماد الدين إبراهيم علي. (2023). استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية. *المجلة العربية للإدارة، المجلد 43* (العدد 2)، الصفحات 163-176.
62. عماد عبد الحسين دلول، و محمد فوزي مهدي. (2017). تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة (دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23* (العدد 99)، الصفحات 466-491.
63. عمارية بختي. (جوان، 2018). تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار camels -دراسة حالة بنك السلام الجزائري-. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية* (العدد 2)، الصفحات 84-103.
64. غسان طارق ظاهر، و علي كريم محمد. (2018). تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء إدارة المخاطر المصرفية. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8* (العدد 1).
65. فاروق فخاري، و نورة زبيري. (ديسمبر، 2018). الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2* (العدد 2)، الصفحات 174-190.
66. فاطمة الزهراء بوطورة، و ليندة رقام. (جانفي، 2021). دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10* (العدد 1)، الصفحات 275-289.
67. فريد بن ختو، و محمد الجموعي قريشي. (2013). قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA. *مجلة الباحث* (العدد 12)، الصفحات 139-147.
68. فوزان عبد القادر القيسي. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014. *المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13* (العدد 4).
69. فوزي لوالبية، و مجيد نبو. (2021). دور حوكمة المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر. *دراسات اقتصادية، المجلد 19* (العدد 1)، الصفحات 231-239.

70. فيصل شياد. (2012). قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالكويسيت "دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة 2003-2009". *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18 (العدد 2)*، الصفحات 149-209.
71. كزار نزار نوري، و بلال نوري سعيد. (2017). استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييم الربحية المصرفية- دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الأردن والقاهرة عمان. *مجلة جامعة بابل، المجلد 25 (العدد 1)*، الصفحات 239-258.
72. لانا نبيل زاهر. (2014). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36 (العدد 6)*، الصفحات 393-411.
73. مالك الرشيد أحمد. (2005). مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق -كيف يستخدم معيار CAMEL في قياس أداء فروع المصرف وتصنيفها. *مجلة المصرفي (العدد 35)*.
74. محمد الراعي، و وآخرون. (2020). قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام تحليل مغلف البيانات. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، المجلد 34 (العدد 7)، الصفحات 1163-1196.
75. محمد إليفي. (جانفي، 2016). أثر متغيرات العمل المصرفي على السيولة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 1992-2010. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة (العدد 7)*، الصفحات 96-108.
76. محمد بدر داود، سليمان موصلي، و عفيف صندوق. (2021). تحليل العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية للمصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة البعث، المجلد 43 (العدد 27)*، الصفحات 105-142.
77. محمد حسن رشم، و علاء داشي دغيم . (2018). تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8 (العدد 1)*، الصفحات 136-162.

78. محمد حسن رشم، و و آخرون. (جوان، 2020). قياس راس المال التحوطي وفق متطلبات لجنة بازل 3 وتأثيره على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي".  
مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 3 (العدد 5)، الصفحات 22-36.
79. محمد رتيعة. (2014). استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* (العدد 2)، الصفحات 152-171.
80. محمد علي عبود مجيد الحريث، و حسن أحمد اسماعيل حزوري. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية). *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 2 (العدد 43)*.
81. محمد نواف عابد. (ديسمبر، 2018). دراسة مقارنة لتقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة (2010-2017).  
*مجلة اقتصاديات المال والأعمال* (العدد 8).
82. محمد نواف عابد، و اياد زملط. (2019). أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 (العدد 1)*، الصفحات 114-131.
83. مطيع أسعد الشلبي. (2022). أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة سورية. *مجلة جامعة البحث، المجلد 44 (العدد 17)*، الصفحات 39-75.
84. مناهل مصطفى عبد الحميد، و حسن عبد نزال كاظم. (2020). السيولة المصرفية وإمكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق. *Journal of economics and administrative sciences، المجلد 26 (العدد 119)*، الصفحات 345-370.
85. منذر مرهج، و نور لؤي دنوره. (2017). أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39 (العدد 6)*، الصفحات 417-433.
86. منذر مرهج، و وآخرون. (2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة

- اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36 (العدد 2)، الصفحات 325-345
87. مورد تهتان، و زين الدين شروقي. (أفريل، 2014). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية -دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011). *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* (العدد 1)، الصفحات 28-48.
88. نزيهة مرسلي، و احلام بوعبدلي. (جوان، 2019). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة (2006-2015). *مجلة معارف، المجلد 14* (العدد 1)، الصفحات 340-360.
89. نزيهة مرسلي، و أحلام بوعبدلي. (جوان، 2019). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015. *مجلة معارف، المجلد 14* (العدد 1)، الصفحات 340-360.
90. نضال أحمد الفيومي، و عز الدين مصطفى الكور. (2008). كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية "طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة". *مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35* (العدد 1).
91. نضال رؤوف أحمد. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية*.
92. نوال بن خالدي. (2015). بطاقة الأداء المتوازن كمدخل لتقييم أداء البنوك الجزائرية في ظل أخذها بنموذج الصيرفة الشاملة. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية* (العدد 1)، الصفحات 119-131.
93. نور الدين مزياني، و صالح بلاسكة. (2013). أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في القيادة الاستراتيجية للمؤسسة. *مجلة الباحث الاقتصادي* (العدد 1)، الصفحات 238-263.
94. هوارى سويسى. (2010/2009). دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة. *مجلة الباحث* (العدد 7).

95. هيبة مزعاش، و خميسي قايدى. (2021). قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) خلال الفترة (2011-2019). مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 4 (العدد 1).
96. وسام حسين علي العنيزي. (2015). قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12 (العدد 35)، الصفحات 110-139.
97. وهيبة رجراج. (2014). إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (العدد 5)، الصفحات 261-282.
98. يوسف بوخلخال. (2012). أثر تطبيق نظام القيم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-. مجلة الباحث (العدد 10)، الصفحات 205-216.

#### رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

1. أكرم لال الدين، و سعيد بوهراوة. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية-دراسة تحليلية نقدية-. الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي.
2. السعيد بريكة، و سمير مسعي. (2009). تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. الجزائر: جامعة محمد بوضياف .
3. براهيم بلقطة، و عبد الله الحرتسي. (2009). نحو إطار جديد لقياس كفاية راس المال في البنوك الإسلامية وفقاً لإطار منسجم مع Basel 2. ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً. المركز الجامعي خميس مليانة / معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
4. حسين بلعجوز. (2005). إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات. جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى .

5. حسين سعيد، و علي أبو العز . (2014). كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق . المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية.
6. خليل عبد الرزاق، و أحلام بوعبدلي. (2004). تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة. بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف.
7. زبيدة محسن، و سهام بوخلالة. (2006). المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري. الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحويلات القانونية والاقتصادية. المركز الجامعي بشار.
8. صالح خالص. (2004). تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي . مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الواقع والتحديات- (الصفحات 381-398). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
9. عبد الحميد بوخاري، و علي بن ساحة . (2011). التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر. مداخلة في الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. الجزائر: جامعة ورقلة.
10. عبد الرحيم شبيبي، و جازيه بن بوزيان. (2006). تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحويلات القانونية والاقتصادية. بشار.
11. عبد الكريم منصور،، و رزين عكاشة. (2010). قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد المعايير "التحليل التطويقي للبيانات DEA". ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول الطرق المتعددة المعايير (الأهداف) لإتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية: دراسة نظرية وتطبيقية. تلمسان: الملحق الجامعية مغنية.
12. عز الدين مصطفى الكور. (2010). أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية". ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

13. علي محي الدين القرّة داغي. (2010). إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية -دراسة فقهية اقتصادية-. الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي مكة المكرمة. تاريخ الاسترداد 25-29 ديسمبر , 2010
14. ماهر الشيخ حسن. (2005). قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

#### خامسا: التقارير

1. التقارير السنوية لبنك فرنسابنك -الجزائر (2010-2020)
2. التقارير السنوية لبنك بي آن بي باريبا -الجزائر (2010-2020)
3. التقارير السنوية لبنك الخليج -الجزائر (2010-2020)
4. التقارير السنوية لبنك سوسيتيه جينرال -الجزائر (2010-2020)
5. التقارير السنوية لبنك المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر (2010-2020)
6. التقارير السنوية لترست بنك -الجزائر (2010-2020)

#### المراجع باللغة الأجنبية

#### أولا: الكتب

1. Ahuja, H. (2009). *Advanced Economic Theory: Microeconomic Analysis*. New Delhi: S.Chand and Company Limited.
2. Al Ehrbal, E. (2000). *EVA: les défis de la création de valeur*. Paris: Village Mondial.
3. Baltagi , B. (2005). *Econometrics Analysis of Panel Data* (éd. 03rd Edition). Wiley and Sons.
4. Bourbonnais, R. (2015). *Econometrie (cours et exercices corrigés)* (éd. 9émé édition ). Paris: Dunod.
5. Coussergues, S. (2002). *Gestion de la banque: du diagnostic à la stratégie*. Paris: Dunod.
6. Darmon, J. (1998). *Stratégies bancaires et gestion de bilan*. Paris: Economica.
7. Drucker, P. (2007). *People and performance*. Harvard business school press.
8. Frees, A. (2007). *Longitudinal And Panel Data*. Madison: Cambridge

9. Gitman, L. (1997). *Principles of Managerial Finance* . Massachusetts: Addison-Wesley.
10. Griffiths, A., & Wall, S. (2000). *Intermediate Microeconomics: Theory and applications* (second edition). Unitea Kingdom: Longman group .
11. Gujarati, D. (2004). *Basic Econometrics* . The Mc Graow-Hill .
12. Hannabarger, C., & Others. (2007). *Balanced Scorecard Strategy for Dummies*. Canada: Wiley Publishing.
13. Howells, P., & Bain, K. (2007). *Financial Markets and Institutions* (Fifth Edition). UK: Prentice Hall.
14. Kaplan, R., & Norton , D. (2003). *Le Tableau de Bord Prospectif*. Paris: éditions d'Organisation.
15. Kaplan, R., & Norton, D. (1993). *Putting The Ballanced Secorecard to Work*. Harvard Business.
16. Lorino, P. (1998). *Méthodes et pratique de la performance*. Paris: Edition d'organisation.
17. Rede, L. (1998). *Profitability trends and business cycles*. New Delhi: Discovery Publishing Hosuse.
18. Rose, P. (1999). *Commercial Bank Management* (Fourth Edition ). USA: Irwin McGraw-Hill.
19. Teresa, F. (1997). Capital Management in the 1990s: Choices Facing Financial Institutions, Bank Accounting and Finance. *Autuman*.
20. Vernimmen, P., & autres. (2002). *Finance d'entreprise* (éd. 5éme édition). Dalloz.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

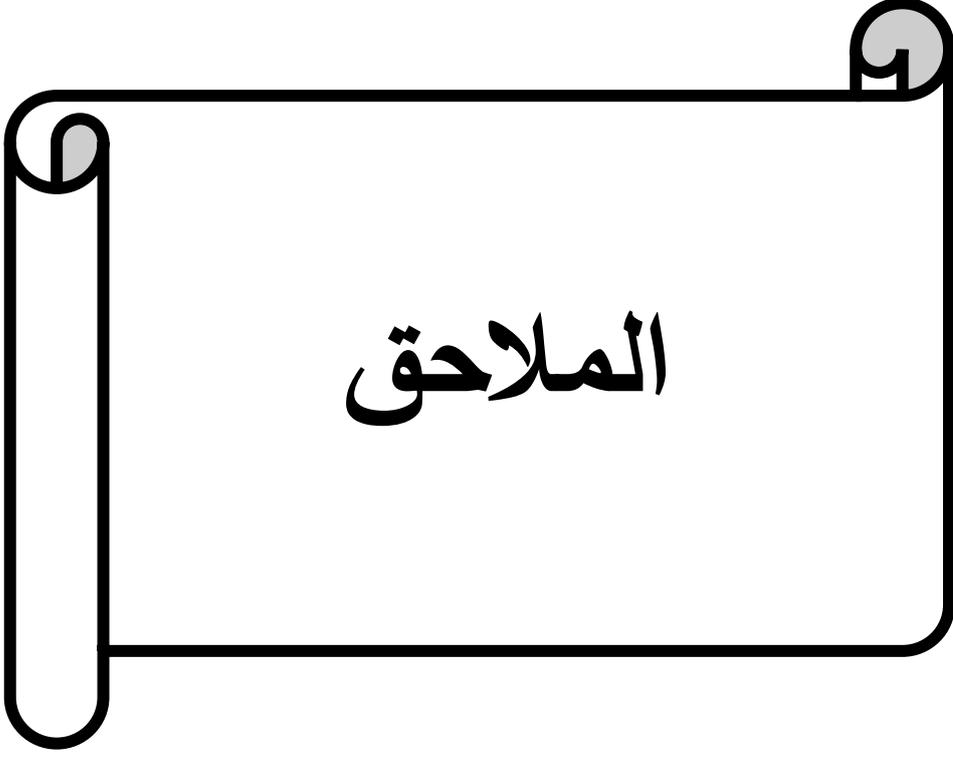
1. Bansal, D. (2010). Impact of Liberalization on Productivity and Profitability of Public Sector Banks in India. *Unpublished Dissertation*. Rajkot, Indian: Saurashtra University.
2. Barad, M. (2010). A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry. *Unpublished Dissertation*. Rajkot, Indian: Saurashtra University.
3. Jong, R. (2016). Estimating The Financial of Data Quality Issues . *Ms Thesis in Financial Engineering and Management*. University of Twente.
4. Trivedi, S. (2010). An analysis of financial performance of state Road Transport Corporation in Gujarat. *Unpublished Dissertation* . Rajkot, Indian: Saurashtra University .

ثالثاً: المقالات

1. Almazari, A. (2011). Financall Performance Evaluation of Some Selected Jordanion Commercial Banks. *International Research Journal and Economics* .

2. Al-Qudah, K. A., & Orthers. (2012, November). Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability: The Rate of Return on Owners Equity Model "An Empirical Study". *Interdisciplinary Journal of Contemporary In Business, Vol 4(N° 7)*, pp. 828-841.
3. Badreldin, F., & Zaroug, O. (2016). The Impact of Liquidity Management on Financial Performance on Omani Banking Sector. *IJABER, Vol 14(N° 1)*.
4. BCBS. (2000, February). Basel Committee on Banking Supervision. *sound practices for managing liquidity in banking organizations*.
5. Dahiyat, A. (2016). Does Liquidity and Solvency Affect Banks Profitability? Evidence from Listed Banks in Jordan. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol 6(N° 1)*.
6. Dielman. (1989). *Pooled Gross - Sectional and Time Series Data Analysis*. USA: Texas Christian University. Vol 97
7. Farrell, M. (1957). The Measurement of productive efficiency. *Journal of the Royal Statistical Society, vol 9 (20)* , pp. 253-281.
8. Fethi, M. D., & Pasiouras, F. (2010, July). Assessing bank efficiency and performance operational research and artificial intelligence techniques: A Survey. *European Journal of Operational Research, Vol 204*, pp. 189-198.
9. Hariatih; Indrawan, Aziz. (2022). Effect of Liquidity and Solvency on Profitability of Banking Companies Indonesia. *Jurnal Economic Resources, Vol 5(N° 2)*.
10. Hausman, J. (1978). Specification Tests in Econometrics. *Econometrica, Vol 46(N°6)*.
11. Ibrahim, Sardar Shaker. (2017). The Impacts of Liquidity on Profitability in Banking Sectors of Iraq: A Case of Iraqi Commercial Banks. *Jornal of Finance & Banking Studies, Vol 6(N° 1)*, pp. 113-121.
12. Ishaq Hacini ,Abir Boulenfad و ,Khadra Dahou .(2021) .The Impact of Liquidity Risk Management on the Financial Performance of Saudi Arabian Banks .*Emerging Markets Journal ,Vol 11 (N°1)*
13. Kaplan, R., & Norton, D. (1992, January-February). The Balanced Scorecard- Measures that Drive Performance. *Harvard Business Review*.
14. Lang, G., & Welzel, P. (1999). Mergers Among German Cooperative Banks: A Panel-based Stochastic Frontier Analysis . *Small Business Economics 13*, pp. 273-286.
15. Mecran, M., & and others. (2013). The Effect of Openness on Economic Growthfor BRIC-T Countries: Panel Data Analysis. *Eurasian Journal of Business and Economics, Vol 6(N° 11)*.
16. Mekonnen, Y. (2015). Determinants of Capital Adequacy of Ethiopia Commercial Banks. *European Scientific Journal, Vol 11(N° 25)*, pp. 315-331.

17. Michal, W. (2004, May). The Dupont Profitability Analysis Model . *Agricultural Finance Review* .
18. Miller, K., & Bromiley, P. (1990). strategic risk and corporate performance, an analysis of alternative risk measures. *Academy of management journal*, Vol 33(N°4).
19. Sheefeni, J. P. (2015). Examining the Bank Specific Determinants of Profitability among Commercial Banks in Namibia. *Global Advanced Research Journal of Management and Business Studies*, Vol 4(N° 6), pp. 216-226.
20. Trognon , A. (2003). L'econométrie des panels en prespective. *Revue D'économie Politique*, Vol 113, pp. 727-748.
21. Valla, N., & autres. (2006, Décembre). Liquidité bancaire et stabilité financière. *Revue de la stabilité financière*(N°9), pp. 93-110.



## الملحق رقم (01): الميزانية الختامية لسنتي 2010 و 2011

ACTIF		
En milliers de Dinars Algériens	2011	2010
Caisse, Banque Centrale, Trésor public, centre des chèques postaux	4 957 161	6 666 556
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
Prêts et créances sur les institutions financières	170 103	1 321 027
Prêts et créances sur la clientèle	10 698 301	10 698 398
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants - Actif	147 632	93 623
Impôts différés - Actif	2 851	4 741
Autres actifs	377 495	1 209 591
Comptes de régularisation	335 386	1 022 768
Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	15 675	15 675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	1 597 964	373 007
Immobilisations incorporelles	20 041	22 993
Écart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL</b>	<b>18 322 609</b>	<b>21 428 379</b>

PASSIF		
En milliers de Dinars Algériens	2011	2010
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	-	-
Dettes envers la clientèle	5 560 148	7 992 198
Dettes représentées par un titre	160 180	104 135
Impôts courants - Passif	281 170	232 667
Impôts différés - Passif	-	-
Autres passifs	384 829	1 113 166
Comptes de régularisation	308 711	1 164 873
Provisions pour risques et charges	-	-
Subventions d'équipement - Autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	403 313	232 927
Dettes subordonnées	-	-
Capital social	10 000 000	10 000 000
Primes liées au capital social	-	-
Réserves	612 523	240 607
Écart d'évaluation	-	-
Écart de réévaluation	-	-
Report à nouveau	(24 110)	(24 110)
Résultat de l'exercice	635 845	371 916
<b>TOTAL</b>	<b>18 322 609</b>	<b>21 428 379</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2011.

## الملحق رقم (02): الميزانية الختامية لسنتي 2012 و2013

Ordre	Passif	Montant 31/12/2013	Montant 31/12/2012
1	Banque centrale	-	-
2	Dettes envers les institutions financières	871	646
3	Dettes envers la clientèle	11 933 943	9 066 907
4	Dettes représentées par un titre	11 102	428 079
5	Impôts courant - passif	275 010	475 498
6	Impôts différé - passif	-	-
7	Autres passif	245 971	348 265
8	Comptes de régularisation	368 943	619 535
9	Provisions pour risques et charges	94 000	-
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	707 494	571 428
12	Dettes subordonnées	-	-
13	Capital	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au capital	-	-
15	Réserves	1 481 374	934 258
16	Ecart dévaluation	-	-
17	Ecart de réévaluation	-	-
18	Report à nouveau	-	-
19	Résultat de l'exercice	728 261	1 042 125
<b>TOTAL PASSIF</b>		<b>25 846 969</b>	<b>23 486 741</b>

Ordre	Actif	Montant 31/12/2013	Montant 31/12/2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	10 810 888	8 418 120
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	267 325	431 427
5	Prêts et créances sur la clientèle	11 348 508	11 254 477
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
7	Impôts courants - actif	372 092	227 812
8	Impôts différés - actif	12 077	12 459
9	Autres actifs	33 862	78 609
10	Compte de régularisation	529 537	764 175
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement	-	-
13	Immobilisations corporelles	2 412 460	2 253 533
14	Immobilisations incorporelles	44 545	30 454
15	Écart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL ACTIF</b>		<b>25 846 969</b>	<b>23 486 741</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرنسا بنك الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (03): الميزانية الختامية لسنتي 2014 و2015

Actif	MONTANT 31-12-2015	MONTANT 31-12-2014
Caisse, Banque centrale, Trésor public, centre des chèques postaux	9 241 290	6 878 079
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
Prêts et créances sur les institutions financières	2 638 058	1 745 523
Prêts et créances sur la clientèle	12 253 011	11 325 128
Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	-	-
Impôts courant - actif	313 465	537 019
Impôts différé - actif	13 496	10 683
Autres actifs	32 808	20 952
Compte de régularisation	393 398	1 637 290
Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	15 675	15 675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	2 880 742	2 257 585
Immobilisations incorporelles	35 388	45 984
Écart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>27 817 331</b>	<b>24 473 918</b>

Passif	MONTANT 31-12-2015	MONTANT 31-12-2014
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	912	1 996
Dettes envers la clientèle	14 252 900	11 554 192
Dettes représentées par un titre	44 644	29 601
Impôts courants - passif	201 170	97 376
Impôts différés - passif	-	-
Autres passifs	80 326	95 030
Comptes de régularisation	479 434	236 161
Provisions pour risques et charges	11 760	-
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissement	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	313 218	326 268
Dettes subordonnées	-	-
Capital	10 000 000	10 000 000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	2 005 242	1 863 711
Ecart d'évaluation	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Report à nouveau (+/-)	-	-
Résultat de l'exercice (+/-)	427 725	269 583
<b>TOTAL PASSIF</b>	<b>27 817 331</b>	<b>24 473 918</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (04): الميزانية الختامية لسنتي 2016 و2017

	Actif	Note	Exercice 2017	Exercice 2016
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	2.11	15 921 008	7 576 014
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-	-	-
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2.12	500 638	95 497
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2.13	25 988 033	22 805 996
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	2.14	512 329	518 835
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	2.15	289 605	236 200
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	2.16	14 139	11 529
9	AUTRES ACTIFS	2.17	242 485	165 756
10	COMPTE DE RÉGULARISATION	2.18	364 327	1 845 746
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	2.19	15 675	15 675
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	2.110	4 000 594	3 335 479
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	2.110	58 209	42 450
15	ÉCART D'ACQUISITION	-	-	-
	<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>47 907 042</b>	<b>36 649 177</b>

	Passif	Note	Exercice 2017	Exercice 2016
1	BANQUE CENTRALE	-	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2.2.1	8 453	1 537
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2.2.2	31 267 730	21 440 605
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	2.2.3	699 615	27 084
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	2.2.4	428 161	347 365
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	-	-	-
7	AUTRES PASSIFS	2.2.5	152 577	228 848
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	2.2.6	1 308 793	1 224 738
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	2.2.7	5 148	2 674
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	-	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	2.2.8	475 352	384 030
12	DETTES SUBORDONNÉES	-	-	-
13	CAPITAL	2.2.9	10 000 000	10 000 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-	-
15	RÉSERVES	2.2.10	2 630 110	2 229 798
16	ECART D'ÉVALUATION	-	-	-
17	ECART DE RÉÉVALUATION	-	-	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	-	-	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4.13	931 103	762 498
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>47 907 042</b>	<b>36 649 177</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (05): الميزانية الختامية لسنتي 2018 و2019

Bilan en milliers de DA

	Actif	Note	Exercice 2019	Exercice 2018
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	2.1.1	14 240 233	10 884 842
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-	-	-
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2.1.2	466 446	463 501
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2.1.3	41 346 473	42 015 090
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	2.1.4	415 700	1 032 121
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	2.1.5	507 001	404 569
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	2.1.6	19 715	16 179
9	AUTRES ACTIFS	2.1.7	50 537	235 972
10	COMPTE DE RÉGULARISATION	2.1.8	567 887	487 292
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	2.1.9	15 675	15 675
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	2.1.10	9 115 549	7 087 791
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	2.1.10	89 675	39 670
15	ÉCART D'ACQUISITION	-	-	-
	<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>66 834 891</b>	<b>62 682 702</b>

Bilan en milliers de DA

	Passif	Note	Exercice 2019	Exercice 2018
1	BANQUE CENTRALE	-	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRE	2.2.1	2 691	1 076 033
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2.2.2	44 693 024	42 694 463
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	2.2.3	680 119	598 801
5	IMPÔTS COURANT - PASSIF	2.2.4	825 385	719 872
6	IMPÔTS DIFFÉRÉ - PASSIF	-	-	-
7	AUTRES PASSIFS	2.2.5	212 768	163 329
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	2.2.6	2 423 065	2 319 660
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	2.2.7	10 016	5 548
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	2.2.8	860 832	721 280
12	DETTES SUBORDONNÉES	-	-	-
13	CAPITAL	2.2.9	15 000 000	10 000 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-	-
15	RÉSERVES	2.2.10	333 722	3 118 939
16	ECART DÉVALUATION	-	-	-
17	ECART DE RÉÉVALUATION	-	-	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	-	-	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4.13	1 793 269	1 264 777
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>66 834 891</b>	<b>62 682 702</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (06): الميزانية الختامية لسنة 2020

Bilan en milliers de DA

	Actif	Note	Exercice 2020	Exercice 2019
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	2.11	14 380 015	14 240 233
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-	-	-
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2.12	351 521	466 446
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2.13	48 377 907	41 346 473
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	2.14	311 711	415 700
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	2.15	694 925	507 001
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	2.16	43 582	19 715
9	AUTRES ACTIFS	2.17	72 067	50 537
10	COMPTE DE RÉGULARISATION	2.18	727 534	567 887
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	2.19	15 675	15 675
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	2.110	10 364 353	9 115 549
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	2.110	112 438	89 675
15	ÉCART D'ACQUISITION	-	-	-
	<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>75 451 728</b>	<b>66 834 891</b>

Bilan en milliers de DA

	Passif	Note	Exercice 2020	Exercice 2019
1	BANQUE CENTRALE	-	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2.21	89 604	2 691
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2.22	47 076 009	44 683 024
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	2.23	694 116	680 119
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	2.24	615 649	825 385
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	-	-	-
7	AUTRES PASSIFS	2.25	5 187 100	212 768
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	2.26	2 515 592	2 423 065
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	2.27	13 414	10 016
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	-	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	2.28	789 989	860 832
12	DETTES SUBORDONNÉES	-	-	-
13	CAPITAL	2.29	15 000 000	15 000 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-	-
15	RÉSERVES	2.210	423 386	333 722
16	ÉCART D'ÉVALUATION	-	-	-
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	-	-	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	-	1 703 605	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4.13	1 344 264	1 793 269
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>75 451 728</b>	<b>66 834 891</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2020.

## الملحق رقم (07): الميزانية الختامية لسنتي 2010 و2011

<b>Actif</b> en milliers de dinars	31 décembre 2011	31 décembre 2010
Caisse, Banque Centrale, CCP	27 022 782	20 629 466
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	49 999	101 780
Prêts et Créances sur les institutions financières	56 967 813	59 548 416
Prêts et Créances sur la clientèle	79 542 646	70 002 500
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants-Actifs	1 451 797	990 672
Impôts différés-Actifs	370 188	140 156
Autres actifs	3 321 084	10 891 268
Comptes de régularisation	1 306 361	899 373
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	15 675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	3 228 453	3 434 499
Immobilisations incorporelles	178 351	171 831
Ecart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>173 457 149</b>	<b>166 825 637</b>

<b>Passif</b> en milliers de dinars	31 décembre 2011	31 décembre 2010
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	1 893 255	1 116 798
Dettes envers la clientèle	130 429 669	119 522 385
Dettes représentées par un titre	1 102 725	2 131 821
Impôts courants-Passif	2 058 948	1 340 886
Impôts différés-Passif	269 718	233 041
Autres passifs	14 661 146	22 965 592
Comptes de régularisation	1 953 201	1 543 797
Provisions pour risques et charges	233 510	93 662
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2 799 255	2 393 988
Dettes subordonnées	-	-
Capital social	10 000 000	10 000 000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	695 806	494 155
Ecart d'évaluation (+/-)	-	-
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	2 387 859	956 502
Résultat de l'exercice (+/-)	4 972 059	4 033 008
<b>TOTAL PASSIF</b>	<b>173 457 149</b>	<b>166 825 637</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي آن بيه الجزائر لسنة 2011.

## الملحق رقم (08) الميزانية الختامية لسنتي 2012 و2013

<b>ACTIF</b> en milliers de dinars	31/12/2013	31/12/2012
Caisse, Banque Centrale, CCP	39.577.274	53.947.763
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	66.689	49.698
Prêts et Créances sur les institutions financières	67.249.553	60.352.495
Prêts et Créances sur la clientèle	110.043.069	81.580.201
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants-Actifs	1.429.743	1.853.053
Impôts différés-Actifs	270.813	275.692
Autres Actifs	9.170.485	3.565.975
Comptes de régularisation	879.044	1.566.528
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	4.917.439	3.750.058
Immobilisations incorporelles	247.013	205.568
Ecart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL BILAN ACTIF</b>	<b>233.868.797</b>	<b>207.164.708</b>

<b>PASSIF</b> en milliers de dinars	31/12/2013	31/12/2012
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	3.681.823	1.090.214
Dettes envers la clientèle	188.452.271	154.654.487
Dettes représentées par un titre	306.029	684.445
Impôts courants- Passif	1.625.834	1.588.603
Impôts différés- Passif	236.887	313.481
Autres passifs	12.560.976	23.201.636
Comptes de régularisation	1.778.846	2.548.192
Provisions pour risques et charges	961.517	301.101
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	3.204.158	2.549.231
Dettes subordonnées	-	-
Capital	10.000.000	10.000.000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	1.000.000	944.409
Ecart d'évaluation (+/-)	1.485	-301
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	6.233.620	4.723.456
Résultat de l'exercice (+/-)	3.825.349	4.565.756
<b>TOTAL BILAN PASSIF</b>	<b>233.868.797</b>	<b>207.164.708</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي آن بيه الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (09): الميزانية الختامية لسنتي 2014 و2015

<b>ACTIF</b> en milliers de dinars	31/12/2015	31/12/2014
Caisse, Banque Centrale, CCP	48.291.206	36.987.480
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	4.447.866	4.068.371
<b>Prêts et Créances sur les institutions financières</b>	<b>45.957.808</b>	<b>83.688.282</b>
À vue	559.762	961.361
À terme	45.398.046	82.726.921
<b>Prêts et Créances sur la clientèle</b>	<b>139.202.453</b>	<b>115.293.255</b>
Comptes ordinaires débiteurs	17.913.759	16.388.484
Créances commerciales	12.562.796	11.167.557
Autres encours à la clientèle	108.725.898	87.737.214
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants-Actifs	1.618.950	1.463.251
Impôts différés-Actifs	785.741	566.966
Autres Actifs	3.493.447	4.222.224
Comptes de régularisation	1.110.977	536.088
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	7.395.756	7.177.542
Immobilisations incorporelles	265.657	264.249
Ecart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL BILAN ACTIF</b>	<b>252.587.536</b>	<b>254.285.383</b>

<b>PASSIF</b> en milliers de dinars	31/12/2015	31/12/2014
Banque Centrale	-	-
<b>Dettes envers les institutions financières</b>	<b>4.280.218</b>	<b>4.566.887</b>
À vue	4.280.218	4.566.887
À terme	0	0
<b>Dettes envers la clientèle</b>	<b>192.778.690</b>	<b>201.370.801</b>
Comptes d'épargne	24.023.091	21.003.627
À vue	24.023.091	21.003.627
À terme	-	-
Autres dettes	168.755.598	180.367.173
À vue	126.847.602	167.021.123
À terme	41.907.996	13.346.050
<b>Dettes représentées par un titre</b>	<b>61.702</b>	<b>186.070</b>
Bons de caisse	61.702	186.070
Impôts courants - Passif	1.275.612	1.798.833
Impôts différés - Passif	101.148	51.073
Autres passifs	21.712.179	18.279.788
Comptes de régularisation	3.945.417	2.470.359
Provisions pour risques et charges	334.344	350.851
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	3.997.183	3.330.513
Dettes subordonnées	-	-
Capital	10.000.000	10.000.000
Réserves	1.000.000	1.000.000
Ecart d'évaluation (+/-)	(18.131)	(15.499)
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	9.395.708	6.558.969
Résultat de l'exercice (+/-)	3.723.465	4.336.739
<b>TOTAL BILAN PASSIF</b>	<b>252.587.536</b>	<b>254.285.383</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي أن بيه الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (10): الميزانية الختامية لسنتي 2016 و2017

<b>ACTIF</b> en milliers de dinars	31/12/2017	31/12/2016
Calcoe, Banque Centrale, CCP	51.765.780	61.928.267
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	14.968.689	9.884.323
<b>Prêts et Créances sur les institutions financières</b>	<b>3.801.529</b>	<b>12.466.128</b>
À vue	620.755	538.321
À terme	3.180.774	11.927.807
<b>Prêts et Créances sur la clientèle</b>	<b>164.290.161</b>	<b>146.317.053</b>
Comptes ordinaires débiteurs	14.391.905	13.116.141
Créances commerciales	11.222.113	11.946.268
Autres encours à la clientèle	138.676.143	121.254.645
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants-Actifs	1.150.700	1.148.051
Impôts différés-Actifs	1.166.522	977.685
Autres Actifs	7.548.871	6.019.899
Comptes de régularisation	2.922.592	2.050.266
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	7.842.462	7.823.689
Immobilisations incorporelles	338.007	279.994
Ecart d'acquisition	-	-
	<b>255.812.988</b>	<b>248.913.031</b>

<b>PASSIF</b> en milliers de dinars	31/12/2017	31/12/2016
Banque Centrale	-	-
<b>Dettes envers les institutions financières</b>	<b>4.806.504</b>	<b>4.319.431</b>
À vue	4.806.504	4.319.431
À terme	-	-
<b>Dettes envers la clientèle</b>	<b>200.809.848</b>	<b>197.919.388</b>
Comptes d'épargne	26.343.376	25.871.245
À vue	26.343.376	25.871.245
À terme	-	-
Autres dettes	174.466.472	172.048.143
À vue	125.294.306	142.139.849
À terme	39.172.166	29.908.294
<b>Dettes représentées par un titre</b>	<b>61.702</b>	<b>61.702</b>
Bons de caisse	61.702	61.702
Impôts courants - Passif	1.298.543	1.278.555
Impôts différés - Passif	8.756	2.159
Autres passifs	11.046.337	10.644.193
Comptes de régularisation	4.811.856	3.741.496
Provisions pour risques et charges	1.199.874	526.838
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	4.722.666	4.169.639
Dettes subordonnées	-	-
Capital	10.000.000	10.000.000
Réserves	1.000.000	1.000.000
Ecart d'évaluation (-/-)	(27.684)	(23.555)
Ecart de réévaluation (-/-)	-	-
Report à nouveau (-/-)	13.773.135	11.619.173
Résultat de l'exercice (-/-)	2.301.448	3.653.962
	<b>255.812.988</b>	<b>248.913.031</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي آن بيه الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (11): الميزانية الختامية لسنتي 2018 و2019

ACTIF	31 / 12 / 2019	31 / 12 / 2018	Variation
Caisse, Banque Centrale, CCP	62 737 946	65 329 674	(2 591 728)
Actifs financiers disponibles à la vente	15 029 115	14 361 458	667 657
Prêts et Créances sur les institutions financières	12 218 243	4 484 028	7 734 215
Prêts et Créances sur la clientèle	163 251 100	163 244 953	6 148
Impôts courants - Actif	1 988 248	1 168 689	819 559
impôts différés - Actif	2 289 205	1 290 776	998 429
Autres actifs	2 384 612	2 465 621	(81 009)
Comptes de régularisation	2 460 924	1 566 418	894 506
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	17 675	0
Immobilisations corporelles	7 518 295	7 687 052	(168 757)
Immobilisations incorporelles	368 791	391 201	(22 411)
<b>Total actif</b>	<b>270 264 154</b>	<b>262 007 545</b>	<b>8 256 608</b>

Montants en milliers de DA

PASSIF	31 / 12 / 2019	31 / 12 / 2018	Variation
Dettes envers les institutions financières	4 340 940	4 241 317	99 623
Dettes envers la clientèle	211 027 220	205 346 494	5 680 726
Dettes représentées par un titre	30 437	31 071	(635)
Impôts courants - Passif	2 664 039	2 209 165	454 875
impôts différés - Passif	4 931	5 774	(843)
Autres actifs	8 688 177	8 882 530	(194 352)
Comptes de régularisation	4 971 041	4 653 722	317 319
Provisions pour risques et charges	1 951 609	1 138 924	812 685
Fonds pour risques bancaires généraux	4 813 390	4 695 186	118 204
Capital	20 000 000	10 000 000	10 000 000
Réserves	1 000 000	1 000 000	0
Écart d'évaluation (+/-)	(32 538)	(28 541)	(3 997)
Report à nouveau (+/-)	5 958 753	14 574 583	(8 615 831)
Résultat de l'exercice (+/-)	4 846 154	5 257 319	(411 166)
<b>Total passif</b>	<b>270 264 154</b>	<b>262 007 545</b>	<b>8 256 608</b>

Montants en milliers de DA

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي آن بيه الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (12): الميزانية الختامية لسنة 2020

ACTIF	31 / 12 / 2020 en 1 000 DA	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Caisse, Banque Centrale, CCP	83 512 378	62 737 946	20 774 432
Actifs financiers disponibles à la vente	19 470 610	15 029 115	4 441 495
Prêts et Créances sur les institutions financières	2 634 456	12 218 243	(9 583 786)
Prêts et Créances sur la clientèle	150 531 472	163 251 100	(12 719 628)
Impôts courants - Actif	2 397 635	1 988 248	409 387
impôts différés - Actif	3 043 602	2 289 205	754 397
Autres actifs	3 647 684	2 384 612	1 263 072
Comptes de régularisation	2 550 005	2 460 924	89 081
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	17 675	0
Immobilisations corporelles	7 065 588	7 518 295	(452 707)
Immobilisations incorporelles	335 291	368 791	(33 500)
<b>Total actif</b>	<b>275 206 397</b>	<b>270 264 154</b>	<b>4 942 243</b>

PASSIF	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Dettes envers les institutions financières	4 194 439	4 340 940	(146 501)
Dettes envers la clientèle	212 761 489	211 027 220	1 734 269
Dettes représentées par un titre	30 437	30 437	0
Impôts courants - Passif	2 175 058	2 664 039	(488 982)
Impôts différés - Passif	2 958	4 931	(1 974)
Autres actifs	8 310 484	8 688 177	(377 693)
Comptes de régularisation	6 011 196	4 971 041	1 040 155
Provisions pour risques et charges	4 661 361	1 951 609	2 709 751
Fonds pour risques bancaires généraux	4 481 417	4 813 390	(331 973)
Capital	20 000 000	20 000 000	0
Réserves	1 242 308	1 000 000	242 308
Écart d'évaluation (+/-)	27 734	32 538	4 804
Report à nouveau (+/-)	8 562 599	5 958 753	2 603 846
Résultat de l'exercice (+/-)	2 800 387	4 846 154	(2 045 767)
<b>Total passif</b>	<b>275 206 397</b>	<b>270 264 154</b>	<b>4 942 243</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي آن بيه الجزائر لسنة 2020.

## الملحق رقم (13): الميزانية الختامية لسنتي 2010 و2011

		En milliers DA	
NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
2. A 1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	21 013 680	25 806 751
	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
2.A 2	Créances sur les Institutions Financières	21 163	102 882
2. A 3	Créances sur la Clientèle	44 622 412	26 412 155
	Actif détenu jusqu'à l'échéance		
2. A 4	Impôt Courant Actif	658 704	513 008
	Impôt Différé Actif		
2. A 5	Autres actifs	5 854 505	1 681 445
2. A 6	Comptes de régularisation	160 302	165 900
2. A 7	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	15 675	15 675
	Immeubles de placement		07
2. A 8	Immobilisations corporelles	2 830 037	2 583 160
2. A 9	Immobilisations incorporelles	35 004	27 787
	Ecart d'acquisition		
	Total actif	75 211 482	57 308 763

		En milliers DA	
NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
	Banque centrale, CCP		
2.P1	Dettes envers les institutions financières	235 163	334 822
2.P2	Dettes envers la clientèle	43 726 586	32 617 304
2.P3	Dettes représentées par des titres	6 263 544	5 568 889
2.P4	Impôt Courant Passif	1 120 793	713 389
	Impôts Différés Passif		
2.P5	Autres Passifs	8 864 210	4 784 667
2.P6	Comptes de régularisation	545 944	166 356
2.P7	Provisions pour risques et charges	61 016	34 146
	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
2.P8	Provisions pour Risques Bancaires Généraux	913 129	694 395
	Dettes subordonnées		
2.P9	Capital Social	10 000 000	10 000 000
	Primes liées au capital		
	Réserves légales		166 795 276.67
	Ecart d'évaluation		
2.P10	Ecart de réévaluation	268 348	166 795
2.P11	Report à nouveau	621 452	196 946
	Résultat de l'exercice	2 591 296	2 031 054
	Total Passif	75 211 482	57 308 763

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2011.

## الملحق رقم (14): الميزانية الختامية لسنتي 2012 و2013

<b>ACTIF</b>		<b>31/12/2013</b>	<b>31/12/2012</b>
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	46 775 312	31 721 782
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les institutions financières	24 376	18 351
5	Prêts et créances sur la clientèle	81 240 932	64 949 392
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impôt courant actif	1 407 058	882 001
8	Impôt différé actif	89 485	48 593
9	Autres actifs	124 306	133 628
10	Comptes de régularisation	2 228 363	3 166 571
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	6 915 727	4 205 129
14	Immobilisations incorporelles	141 300	98 143
15	Ecart d'acquisition		
<b>TOTAL ACTIF</b>		<b>138 962 534</b>	<b>105 239 265</b>
<b>PASSIF</b>		<b>31/12/2013</b>	<b>31/12/2012</b>
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions financières	32 024	135 816
3	Dettes envers la clientèle	91 645 524	65 459 325
4	Dettes représentées par un titre	12 793 331	10 304 827
5	Impôts courants Passif	1 873 911	1 796 690
6	Impôts Différés Passif		
7	Autres Passifs	7 450 637	5 766 180
8	Comptes de régularisation	4 754 711	4 365 969
9	Provisions pour risques et charges	272 340	279 725
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 199 395	1 435 535
12	Capital	10 000 000	10 000 000
13	Primes liées au Capital		
14	Réserves	597 867	397 913
15	Ecart d'évaluation		
16	Ecart de réévaluation		
17	Report à nouveau	3 307 722	1 298 205
18	Résultat de l'exercice	5 035 072	3 999 080
<b>TOTAL PASSIF</b>		<b>138 962 534</b>	<b>105 239 265</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (15): الميزانية الختامية لسنتي 2014 و2015

ACTIF		Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différé actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'acquisition			
<b>TOTAL ACTIF</b>			<b>177 377 511</b>	<b>176 819 451</b>

PASSIF		Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	849 620	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réévaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
<b>TOTAL PASSIF</b>			<b>177 377 511</b>	<b>176 819 451</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (16): الميزانية الختامية لسنتي 2016 و2017

<b>BILAN</b>		Unité : 000 DZD		
<b>ACTIF</b>	<b>Note</b>	<b>2017</b>	<b>2016</b>	<b>Variation</b>
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	61 446 277	29 544 542	31 901 735
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	14 721 310	18 351 676	-3 630 366
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 825 301	117 870 550	35 954 751
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	5 131 507	0
Impôt courant Actif	2.A.5	1 267 805	1 372 832	-105 027
Impôt différé Actif	2.A.6	197 093	164 383	32 710
Autres actifs	2.A.7	37 664	32 957	4 707
Comptes de régularisation	2.A.8	400 055	708 244	-308 189
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		-	-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	19 552 174	15 989 552	3 562 622
Immobilisations incorporelles	2.A.11	265 938	200 495	65 443
Ecart d'acquisition				
<b>TOTAL ACTIF</b>		<b>256 860 824</b>	<b>189 382 415</b>	<b>67 478 409</b>

<b>PASSIF</b>	<b>Note</b>	<b>2017</b>	<b>2016</b>	<b>Variation</b>
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	199 946 331	136 255 900	63 690 431
Dettes représentées par un titre	2.P.2	10 549 836	11 574 456	-1 024 620
Impôts courants Passif	2.P.3	2 054 657	1 330 377	724 280
Impôts Différés Passif		-	-	
Autres Passifs	2.P.4	8 869 385	8 675 252	194 133
Comptes de régularisation	2.P.5	5 057 602	4 886 720	170 882
Provisions pour risques et charges	2.P.6	438 412	406 055	32 357
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 919 085	1 550 243	1 368 842
Dettes subordonnées		-	-	
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au Capital		-	-	
Reserve	2.P.8	1 000 000	1 000 000	0
Ecart d'évaluation		-	-	
Ecart de réévaluation		-	-	
Report à nouveau	2.P.9	12 387 516	11 071 620	1 315 896
Résultat de l'exercice		3 637 975	2 631 793	1 006 182
<b>TOTAL PASSIF</b>		<b>256 860 824</b>	<b>189 382 415</b>	<b>67 478 409</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (17): الميزانية الختامية لسنتي 2018 و2019

## ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	38 803 618	33 235 445	5 568 173
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	27 912 022	32 470 209	-4 558 187
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 664 521	169 327 668	-15 663 147
Actif détenue jusqu'à l'échéance				
Impôts courants Actif	2.A.5	2 191 180	1 831 942	359 238
Impôts différés Actif	2.A.6	262 765	224 911	37 854
Autres actifs	2.A.7	55 627	219 488	-163 861
Comptes de régularisation	2.A.8	474 149	537 946	-63 798
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	33 372 102	24 824 807	8 547 295
Immobilisations incorporelles	2.A.11	316 424	326 709	-10 285
Ecart d'acquisition				
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>257 068 083</b>	<b>263 014 799</b>	<b>-5 946 717</b>

## PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	3 121		3 121
Dettes envers la clientèle	2.P.2	184 555 537	197 487 980	-12 932 442
Dettes représentées par un titre	2.P.2	13 964 378	11 951 739	2 012 639
Impôts courants Passif	2.P.3	2 524 224	2 595 270	-71 047
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P.4	9 524 586	8 637 323	887 263
Comptes de régularisation	2.P.5	8 832 957	7 170 811	1 662 146
Provisions pour risques et charges	2.P.6	542 492	445 134	97 358
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	5 292 226	4 782 872	509 354
Dettes subordonnées				
Capital	2.P.8	20 000 000	10 000 000	10 000 000
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P.9	1 622 810	1 000 000	622 810
Ecart d'évaluation				
Ecart de réévaluation				
Report à nouveau	2.P.10	4 187 572	14 206 504	-10 018 932
Résultat de l'exercice		6 018 180	4 737 168	1 281 012
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>257 068 083</b>	<b>263 014 799</b>	<b>-5 946 717</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (18): الميزانية الختامية لسنة 2020

## ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	34 904 907	38 803 618	-3 898 711
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	-
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	-
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	26 322 340	27 912 022	-1 589 682
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 135 315	153 664 521	15 470 793
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	-	-
Impôts courants Actif	2.A.5	2 157 103	2 191 180	-34 077
Impôts différés Actif	2.A.6	300 403	262 765	37 638
Autres actifs	2.A.7	62 000	55 627	6 373
Comptes de régularisation	2.A.8	972 462	474 149	498 314
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 929 553	33 372 102	2 557 451
Immobilisations incorporelles	2.A.11	319 071	316 424	2 647
Ecart d'acquisition		-	-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>270 118 830</b>	<b>257 068 083</b>	<b>13 050 747</b>

## PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Banque centrale, CCP		-	-	-
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	1 648	3 121	-1 474
Dettes envers la clientèle	2.P.2	203 475 674	184 555 537	18 920 137
Dettes représentées par un titre	2.P.2	13 663 484	13 964 378	-300 894
Impôts courants Passif	2.P.3	2 436 296	2 524 224	-87 927
Impôts Différés Passif		-	-	-
Autres Passifs	2.P.4	8 494 283	9 524 586	-1 030 303
Comptes de régularisation	2.P.5	6 634 730	8 832 957	-2 198 226
Provisions pour risques et charges	2.P.6	627 547	542 492	85 054
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 845 824	5 292 226	-2 446 402
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital		20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au Capital		-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	1 622 810	5 692 117
Ecart d'évaluation		-	-	-
Ecart de réévaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	-	4 187 572	-4 187 572
Résultat de l'exercice		4 624 416	6 018 180	-1 393 764
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>270 118 830</b>	<b>257 068 083</b>	<b>13 050 747</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2020.

## الملحق رقم (19): الميزانية الختامية لسنتي 2010 و 2011

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	35 211 911	26 415 066	8 796 845
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	124 560	-49 857
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	13 324 785	11 453 886	1 870 899
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	111 745 712	104 829 904	6 915 808
Impôts courants - Actif		1 629 944	1 167 065	462 879
Impôts différés - Actif		903 676	486 895	416 781
Autres actifs	2.4	560 517	1 195 466	-634 949
Comptes de régularisation - Actif	2.4	1 697 964	10 475 589	-8 777 625
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 849 387	2 012 405	-163 019
Immobilisations incorporelles	2.6	42 620	49 195	-6 574
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>167 056 894</b>	<b>158 225 705</b>	<b>8 831 189</b>

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	220 957	306 491	-85 533
Dettes envers la clientèle	2.8	123 816 897	109 299 451	14 517 446
Dettes représentées par un titre	2.9	8 111 659	8 317 997	-206 338
Impôts courants - Passif		2 137 164	1 823 658	313 506
Impôts différés - Passif		0	22 107	-22 107
Autres passifs	2.10	3 914 878	2 921 555	993 323
Comptes de régularisation - Passif	2.10	4 349 560	13 530 693	-9 181 133
Provisions pour risques et charges		150 924	154 064	-3 140
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 670 878	4 685 157	-14 279
Dettes subordonnées				0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital				0
Réserves		4 931 450	3 353 623	1 577 827
Ecart de réévaluation				0
Report à nouveau (+/-)		388 082	388 082	0
Résultat de l'exercice		4 364 443	3 422 827	941 616
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>167 056 894</b>	<b>158 225 705</b>	<b>8 831 189</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2011.

## الملحق رقم (20): الميزانية الختامية لسنتي 2012 و 2013

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	70 247 631	52 841 513	17 406 118
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	74 703	0
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	32 979 224	39 635 781	-6 656 557
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	112 917 823	102 966 504	9 951 318
Impôts courants - Actif		2 138 059	1 931 296	206 763
Impôts différés - Actif		1 272 419	1 420 352	-147 933
Autres actifs	2.4	261 628	161 267	100 361
Comptes de régularisation - Actif	2.4	909 028	1 605 367	-696 339
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 617 253	1 737 157	-119 903
Immobilisations incorporelles	2.6	172 069	95 866	76 203
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>222 605 512</b>	<b>202 485 482</b>	<b>20 120 030</b>

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	40 803	132 101	-91 298
Dettes envers la clientèle	2.8	175 898 919	153 408 358	22 490 561
Dettes représentées par un titre	2.9	6 237 234	7 821 607	-1 584 372
Impôts courants - Passif		1 124 983	2 375 621	-1 250 639
Impôts différés - Passif		57 287	0	57 287
Autres passifs	2.10	3 878 173	2 549 461	1 328 712
Comptes de régularisation - Passif	2.10	6 993 370	8 456 563	-1 463 192
Provisions pour risques et charges		647 375	622 624	24 751
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 332 778	4 444 638	-111 860
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves		9 374 509	7 505 255	1 869 254
Écart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		4 020 080	5 169 254	-1 149 174
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>222 605 512</b>	<b>202 485 482</b>	<b>20 120 029</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (21): الميزانية الختامية لسنتي 2014 و 2015

**ACTIF**

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2015	MONTANT 2014	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	50 025 382	80 916 328	-30 890 946
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
Actifs financiers disponibles à la vente	2.2	5 512 278	5 504 964	7 314
Prêts et créances sur les institutions financières	2.3	31 137 804	33 444 177	-2 306 372
Prêts et créances sur la clientèle	2.4	154 750 493	117 035 242	37 715 251
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		1 544 657	1 785 578	-240 921
Impôts différés - Actif		1 110 667	710 605	400 062
Autres actifs	2.5	396 288	218 937	177 351
Comptes de régularisation - Actif	2.5	2 427 624	1 936 084	491 540
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.6	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		0	0	0
immobilisations corporelles	2.7	1 586 804	1 529 001	57 803
Immobilisations incorporelles	2.7	224 290	241 725	-17 435
Ecart d'acquisition		0	0	0
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>248 731 962</b>	<b>243 338 316</b>	<b>5 393 646</b>

**PASSIF**

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2015	MONTANT 2014	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.8	3 774	41 283	-37 509
Dettes envers la clientèle	2.9	194 960 964	194 360 367	600 596
Dettes représentées par un titre	2.10	3 356 368	3 636 413	-280 045
Impôts courants - Passif		2 932 583	1 816 436	1 116 146
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.11	1 330 819	1 390 367	-59 548
Comptes de régularisation - Passif	2.11	8 352 903	10 631 832	-2 278 928
Provisions pour risques et charges		941 111	800 999	140 112
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.12	4 504 729	3 303 122	1 201 607
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.13	17 925 257	12 220 466	5 704 791
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		7 055	0	7 055
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice (+/-)		4 416 399	5 137 029	-720 630
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>248 731 962</b>	<b>243 338 316</b>	<b>5 393 646</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (22): الميزانية الختامية لسنة 2016 و 2017

**ACTIF**

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2017	2016	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	77 572 100	68 754 739	8 817 361
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		299 050	0	299 050
Actifs financiers disponibles à la vente		27 346 795	17 042 720	10 304 074
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	2 252 077	7 758 694	-5 506 618
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	225 943 380	194 654 500	31 288 880
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		2 324 030	2 196 398	127 632
Impôts différés - Actif		1 685 784	1 150 980	534 804
Autres actifs	2.4	363 814	369 162	-5 347
Comptes de régularisation - Actif	2.4	12 773 202	3 018 099	9 755 104
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	17 675	15 675	2 000
Immeubles de placement		0	0	0
Immobilisations corporelles	2.6	2 189 364	1 734 908	454 457
Immobilisations incorporelles	2.6	556 976	440 932	116 044
Écart d'acquisition		0	0	0
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>353 324 248</b>	<b>297 136 807</b>	<b>56 187 441</b>

**PASSIF**

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2017	2016	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	13 055 403	49 742	13 005 662
Dettes envers la clientèle	2.8	275 543 611	239 064 525	36 479 087
Dettes représentées par un titre	2.9	2 892 981	2 910 148	-17 168
Impôts courants - Passif		3 757 847	3 148 936	608 911
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	1 481 127	1 384 016	97 111
Comptes de régularisation - Passif	2.10	9 377 759	7 826 871	1 550 888
Provisions pour risques et charges		1 400 534	1 089 651	310 884
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	10 880 688	8 571 932	2 308 756
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.12	19 919 690	17 681 178	2 238 512
Écart d'évaluation		0	0	0
Écart de réévaluation		-244 264	-186 470	-57 793
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		5 258 872	5 596 279	-337 407
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>353 324 248</b>	<b>297 136 807</b>	<b>56 187 441</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (23): الميزانية الختامية لسنتي 2018 و2019

<b>ACTIF</b>					Unité : 000 DZD
LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION	
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	93 761 751	86 255 182	7 506 570	
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	1 724 661	897 397	827 264	
Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	29 159 742	18 851 599	10 308 143	
Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	596 249	984 386	(388 136)	
Prêts et créances sur la clientèle	2.5	245 329 855	257 545 165	(12 215 310)	
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	-	-	-	
Impôts courants - Actif	2.7	3 174 488	2 809 934	364 553	
Impôts différés - Actif	2.8	4 318 508	1 848 092	2 470 416	
Autres actifs	2.9	582 927	662 107	(79 179)	
Comptes de régularisation - Actif	2.10	1 684 400	2 948 111	(1 263 711)	
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	17 675	17 675	-	
Immeubles de placement	2.12	-	-	-	
Immobilisations corporelles	2.13	3 688 477	2 843 281	845 196	
Immobilisations incorporelles	2.14	770 015	727 566	42 449	
Ecart d'acquisition	2.15	-	-	-	
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>384 808 750</b>	<b>376 390 494</b>	<b>8 418 255</b>	

<b>PASSIF</b>					Unité : 000 DZD
LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION	
Banque centrale	2.16	-	-	-	
Dettes envers les institutions financières	2.17	5 776 504	3 756 363	(2 979 779)	
Dettes envers la clientèle	2.18	297 413 640	292 955 047	4 458 601	
Dettes représentées par un titre	2.19	2 846 630	2 004 017	141 013	
Impôts courants - Passif	2.20	5 607 793	4 325 641	1 282 152	
Impôts différés - Passif	2.21	-	-	-	
Autres passifs	2.22	1 515 035	1 595 595	(80 559)	
Comptes de régularisation - Passif	2.23	11 640 501	12 397 767	(757 186)	
Provisions pour risques et charges	2.24	6 928 627	1 336 769	5 591 858	
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement	2.25	-	-	-	
Fonds pour risques bancaires généraux	2.26	11 674 665	12 407 103	(732 518)	
Dettes subordonnées	2.27	-	-	-	
Capital	2.28	20 000 000	10 000 000	10 000 000	
Primes liées au capital	2.29	-	-	-	
Réserves	2.30	15 979 575	22 286 182	(6 306 608)	
Ecart d'évaluation	2.31	-	-	-	
Ecart de réévaluation	2.32	(166 360)	(682 408)	516 048	
Report à nouveau (+/-)	2.33	(0)	(0)	0	
Résultat de l'exercice	2.34	5 491 971	3 207 530	(2 715 568)	
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>384 808 750</b>	<b>376 390 494</b>	<b>8 418 255</b>	

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (24) لسنة 2020

<b>ACTIF</b>				Unité : 000 DZD
LIBELLÉ	NOTE	2020	2019	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	82 649 210	93 761 751	(11 112 541)
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	4 117 191	1 724 661	2 392 530
Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	73 452 745	29 159 742	44 293 003
Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	386 831	596 249	(209 419)
Prêts et créances sur la clientèle	2.5	215 131 071	245 329 855	(30 198 784)
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	-	-	-
Impôts courants - Actif	2.7	4 408 302	3 174 488	1 233 814
Impôts différés - Actif	2.8	7 832 229	4 318 508	3 513 721
Autres actifs	2.9	532 457	582 927	(50 470)
Comptes de régularisation - Actif	2.10	2 377 263	1 684 400	692 862
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	17 675	17 675	-
Immeubles de placement	2.12	-	-	-
Immobilisations corporelles	2.13	4 371 310	3 688 477	682 833
Immobilisations incorporelles	2.14	753 427	770 015	(16 589)
Ecart d'acquisition	2.15	-	-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>396 029 710</b>	<b>384 808 750</b>	<b>11 220 960</b>

<b>PASSIF</b>				Unité : 000 DZD
LIBELLÉ	NOTE	2020	2019	VARIATION
Banque centrale	2.16	-	-	-
Dettes envers les institutions financières	2.17	6 547	5 776 584	(5 770 036)
Dettes envers la clientèle	2.18	315 993 382	297 413 648	18 579 734
Dettes représentées par un titre	2.19	3 012 159	2 946 630	65 529
Impôts courants - Passif	2.20	5 762 898	5 607 793	155 105
Impôts différés - Passif	2.21	-	-	-
Autres passifs	2.22	1 628 597	1 515 035	113 561
Comptes de régularisation - Passif	2.23	11 989 379	11 640 581	348 798
Provisions pour risques et charges	2.24	8 171 705	6 928 627	1 243 078
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement	2.25	-	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2.26	6 496 771	11 674 665	(5 177 894)
Dettes subordonnées	2.27	-	-	-
Capital	2.28	20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au capital	2.29	-	-	-
Réserves	2.30	18 450 961	15 979 575	2 471 387
Ecart d'évaluation	2.31	-	-	-
Ecart de réévaluation	2.32	86 809	(166 360)	253 169
Report à nouveau (+/-)	2.33	(0)	(0)	0
Résultat de l'exercice	2.34	4 430 502	5 491 971	(1 061 469)
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>396 029 710</b>	<b>384 808 750</b>	<b>11 220 960</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2020.

## الملحق رقم (25): الميزانية الختامية لسنتي 2010 و 2011

**BILAN**

Bilan en milliers de DZD

ACTIF	NOTE	2011	2010
Caisse, banque centrale, Trésor public, centre de chèques postaux	(1)	4 971 961	4 516 565
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	16 050 704	15 272 875
Prêts et créances sur la clientèle	(3)	16 318 644	17 177 217
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		-	-
Impôts courants - Actif		27 382	16 104
Impôts différés - Actif		18 666	-
Autres actifs		51 105	79 286
Comptes de régularisation	(4)	1 964 716	2 515 698
Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	(5)	1 617 137	1 454 629
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	(6)	988 077	953 445
Immobilisations incorporelles		6 565	9 660
Ecart d'acquisition		-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>42 014 959</b>	<b>41 995 480</b>

PASSIF	NOTE	2011	2010
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	(7)	2 075 213	2 693 177
Dettes envers la clientèle	(8)	21 494 675	20 357 293
Dettes représentées par un titre	(9)	2 225 263	2 529 904
Impôts courants - Passif		93 808	88 661
Impôts différés - Passif		-	57 753
Autres passifs		364 179	504 352
Comptes de régularisation	(10)	1 634 090	2 757 147
Provisions pour risques et charges	(11)	88 033	90 140
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	(12)	466 404	431 273
Dettes subordonnées		-	-
Capital		10 000 000	10 000 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	(10)	1 176 584	1 085 320
Ecart d'évaluation	(11)	162 508	-
Ecart de réévaluation		346 690	346 690
Report à nouveau (+ / -)		962 505	-
Résultat de l'exercice		925 007	1 053 770
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>42 014 959</b>	<b>41 995 480</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2011.

## الملحق رقم (26): الميزانية الختامية لسنتي 2012 و 2013

ACTIF		NOTE	2013	2012
1	Caisse, Banque centrale, Trésor public, Centre de chèques postaux	(1)	6 552 826	5 180 674
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	12 519 820	17 790 813
5	Prêts et créances sur la clientèle	(3)	28 253 244	20 047 364
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		-	-
7	Impôts courants - Actif		6 199	27 924
8	Impôts différés - Actif		20 409	18 666
9	Autres actifs		39 053	312 346
10	Comptes de régularisation	(4)	449 417	1 365 121
11	Participation dans les filiales, les coentreprises ou les entités associées	(5)	1 836 162	1 660 850
12	Immeubles de placement		-	-
13	Immobilisations corporelles	(6)	1 082 671	904 956
14	Immobilisations incorporelles		15 948	4 082
15	Ecart d'acquisition		-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>			<b>50 775 751</b>	<b>47 312 797</b>

PASSIF		NOTE	2013	2012
1	Banque centrale		-	-
2	Dettes envers les institutions financières	(7)	4 126 058	3 371 473
3	Dettes envers la clientèle	(8)	23 398 898	24 815 501
4	Dettes représentées par un titre	(9)	2 349 841	2 673 782
5	Impôts courants - Passif		101 050	85 295
6	Impôts différés - Passif		69 956	129 678
7	Autres passifs		346 440	560 789
8	Comptes de régularisation	(10)	1 295 460	169 996
9	Provisions pour risques et charges	(11)	88 033	88 033
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	(12)	525 570	464 961
12	Dettes subordonnées		-	-
13	Capital		10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au capital		-	-
15	Réserves	(10)	1 289 649	1 222 835
16	Ecart d'évaluation	(11)	381 534	206 221
17	Ecart de réévaluation		346 690	346 690
18	Report à nouveau (+/-)		3 110 731	1 841 261
19	Résultat de l'exercice		1 345 841	1 336 284
<b>TOTAL DU PASSIF</b>			<b>50 755 751</b>	<b>47 312 797</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2013.

## الملحق رقم (27): الميزانية الختامية لسنتي 2014 و2015

ACTIF	NOTE	2015	2014
1 Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	(1)	13 302 467	7 610 612
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
3 Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
4 Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	7 778 441	12 563 461
5 Prêts et créances sur la clientèle	(3)	38 505 835	30 599 810
6 Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		-	-
7 Impôts courants - Actif	(4)	5 226	4 670
8 Impôts différés - Actif	(5)	121 748	72 193
9 Autres actifs	(6)	109 618	113 573
10 Comptes de régularisation	(7)	694 121	493 671
11 Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	(8)	1 970 106	1 912 215
12 Immeubles de placement		-	-
13 Immobilisations corporelles	(9)	784 673	808 196
14 Immobilisations incorporelles	(10)	95 153	49 422
15 Ecart d'acquisition		-	-
<b>TOTAL ACTIF</b>		<b>63 367 387</b>	<b>54 227 823</b>

PASSIF	NOTE	2015	2014
1 Banque Centrale		-	-
2 Dettes envers les institutions financières	(11)	938 179	1 149 225
3 Dettes envers la clientèle	(12)	35 386 241	27 810 776
4 Dettes représentées par un titre	(13)	4 526 490	3 911 817
5 Impôts courants - Passif	(14)	111 289	92 900
6 Impôts différés - Passif	(15)	89 954	2 909
7 Autres passifs	(16)	2 904 806	2 378 844
8 Comptes de régularisation	(17)	2 392 343	1 418 690
9 Provisions pour risques et charges	(18)	40 600	18 564
10 Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
11 Fonds pour risques bancaires généraux	(19)	475 702	420 106
12 Dettes subordonnées		-	-
13 Capital		10 000 000	10 000 000
14 Primes liées au capital		-	-
15 Réserves	(20)	1 430 616	1 356 941
16 Ecart d'évaluation	(21)	515 477	457 586
17 Ecart de réévaluation		346 690	346 690
18 Report à nouveau (+ / -)		2 889 100	3 389 279
19 Résultat de l'exercice		1 319 901	1 473 495
<b>TOTAL PASSIF</b>		<b>63 367 387</b>	<b>54 227 823</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2015.

## الملحق رقم (28): الميزانية الختامية لسنتي 2016 و2017

ACTIF	NOTE	2017	2016
1 Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	1	19 371 396	13 406 692
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
3 Actifs financiers disponibles à la vente	2	-	-
4 Prêts et créances sur les institutions financières	3	7 981 168	6 213 664
5 Prêts et créances sur la clientèle	4	45 079 891	43 958 366
6 Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	5	5 513 397	506 806
7 Impôts courants - Actif	6	47 294	34 444
8 Impôts différés - Actif	7	220 506	224 613
9 Autres actifs	8	10 791	9 330
10 Comptes de régularisation	9	10 534 526	3 762 599
11 Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	10	2 005 204	2 041 863
12 Immeubles de placement		-	-
13 Immobilisations corporelles	11	768 990	767 057
14 Immobilisations incorporelles	12	30 020	22 819
15 Ecart d'acquisition		-	-
<b>TOTAL ACTIF</b>		<b>91 563 184</b>	<b>70 948 252</b>

PASSIF	NOTE	2017	2016
1 Banque Centrale		-	-
2 Dettes envers les institutions financières	13	1 458 107	1 229 425
3 Dettes envers la clientèle	14	54 335 881	40 779 181
4 Dettes représentées par un titre	15	3 190 973	4 155 632
5 Impôts courants - Passif	16	439 065	180 950
6 Impôts différés - Passif	17	4 338	3 121
7 Autres passifs		1 677 832	1 894 126
8 Comptes de régularisation	18	12 048 741	5 055 435
9 Provisions pour risques et charges		30 885	29 700
10 Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
11 Fonds pour risques bancaires généraux		624 086	574 252
12 Dettes subordonnées		-	-
13 Capital		10 000 000	10 000 000
14 Primes liées au capital		-	-
15 Réserves		1 570 255	1 496 611
16 Ecart d'évaluation		550 576	587 234
17 Ecart de réévaluation		346 690	346 690
18 Report à nouveau (+ / -)		3 542 249	3 143 006
19 Résultat de l'exercice		1 743 507	1 472 887
<b>TOTAL PASSIF</b>		<b>91 563 184</b>	<b>70 948 252</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2017.

## الملحق رقم (29): الميزانية الختامية لسنتي 2018 و2019

	Note	2019	2018
<b>ACTIF</b>			
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	1	10 364 057	13 412 964
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
Prêts et créances sur les institutions financières	2	12 961 106	2 372 216
Prêts et créances sur la clientèle	3	47 696 216	48 436 146
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	4	-	520 897
Impôts courants - Actif	5	609 728	81 745
Impôts différés - Actif	6	328 559	211 007
Autres Actifs	7	10 599	11 812
Comptes de régularisation	8	4 113 785	7 079 007
Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	9	2 925 709	1 987 433
Immeubles de placement		-	-
Immobilisation corporelles	10	755 771	765 400
Immobilisation incorporelles	11	20 168	27 109
Ecart d'acquisition		-	-
<b>TOTAL ACTIF</b>		<b>79 785 697</b>	<b>74 905 737</b>

	Note	2019	2018
<b>PASSIF</b>			
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	12	1 048 825	1 132 805
Dettes envers la clientèle	13	43 616 203	40 545 577
Dettes représentées par un titre	14	6 332 199	4 539 554
Impôts courants - Passif	15	582 332	232 384
Impôts différés - Passif	16	2 913	3 346
Autres passifs		1 719 216	1 456 917
Comptes de régularisation	17	5 544 420	7 932 106
Provisions pour risques et charges		33 291	67 375
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux		614 040	627 817
Dettes subordonnées		-	-
Capital	18	15 000 000	10 000 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves		1 749 048	1 657 430
Ecart d'évaluation	19	1 020 842	532 805
Ecart de réévaluation		346 690	346 690
Report à nouveau (+ / -)	20	711 152	3 998 583
Résultat de l'exercice		1 464 524	1 832 347
<b>TOTAL PASSIF</b>		<b>79 785 697</b>	<b>74 905 737</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2019.

## الملحق رقم (30): الميزانية الختامية لسنة 2020

	Note	2020	2019
<b>ACTIF</b>			
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	1	9 952 720	10 364 057
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
Prêts et créances sur les institutions financières	2	11 430 159	12 961 106
Prêts et créances sur la clientèle	3	48 584 773	47 696 216
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	4	5 516 050	-
Impôts courants - Actif	5	141 005	609 728
Impôts différés - Actif	6	514 818	328 559
Autres Actifs	7	15 648	10 599
Comptes de régularisation	8	2 413 552	4 113 785
Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	9	3 480 037	2 925 709
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	0	733 890	755 771
Immobilisations incorporelles	11	13 495	20 168
Ecart d'acquisition		-	-
<b>Total actif</b>		<b>82 796 147</b>	<b>79 785 697</b>

	Note	2020	2019
<b>PASSIF</b>			
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	12	1 530 813	1 048 825
Dettes envers la clientèle	13	43 108 474	43 616 203
Dettes représentées par un titre	14	7 174 165	6 332 199
Impôts courants - Passif	15	363 392	585 245
Impôts différés - Passif	16	36 481	-
Autres passifs	17	1 629 133	1 719 216
Comptes de régularisation	18	6 583 750	5 544 420
Provisions pour risques et charges	19	33 291	33 291
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	20	609 608	614 040
Dettes subordonnées		-	-
Capital	21	15 000 000	15 000 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	22	3 924 725	1 749 048
Ecart d'évaluation	23	451 181	1 020 842
Ecart de réévaluation	24	346 690	346 690
Report à nouveau (+ / -)	25	-	711 152
Résultat de l'exercice	26	2 004 444	1 464 524
<b>Total passif</b>		<b>82 796 147</b>	<b>79 785 697</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2020.

## الملحق رقم (31): الميزانية الختامية لسنتي 2010 و2011

ACTIF		NOTE	EXERCICE 2011	EXERCICE 2010	%
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1.1	4 194 975 419.36	6 242 881 515.08	49
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-	
3	Actifs financiers disponibles à la vente		-	-	
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.1.2	42 706 305.86	45 117 063.27	6
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.1.3	18 318 825 817.46	19 804 396 473.48	8
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance		-	-	
7	Impôts courants - Actif	2.1.4	398 555 136.04	33 395 697.01	92
8	Impôts différés - Actif	2.1.5	11 292 925.33	9 978 018.33	12
9	Autres actifs	2.1.6	1 075 119 131.24	2 501 703 988.84	133
10	Comptes de régularisation	2.1.7	425 519 070.35	163 240 700.91	62
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.1.8	2 892 182 897.40	2 892 182 897.40	-
12	Immeubles de placement		-	-	
13	Immobilisations corporelles	2.1.9	2 662 514 426.04	1 092 589 084.89	59
14	Immobilisations incorporelles	2.1.10	93 740 881.68	82 531 573.02	12
15	Ecart d'acquisition		-	-	
TOTAL DE L'ACTIF			30 115 432 010.76	32 868 017 012.23	9

PASSIF		NOTE	EXERCICE 2011	EXERCICE 2010	%
1	Banque centrale				
2	Dettes envers les institutions financières		724 393.35	724 393.35	-
3	Dettes envers la clientèle	2.2.2	12 425 983 390.50	14 464 194 927.80	16
4	Dettes représentées par un titre	2.2.3	1 523 308 168.12	1 017 090 612.29	33
5	Impôts courant - Passif	2.2.4	113 433 376.03	608 054 840.69	436
6	Impôts différés - Passif		-	-	
7	Autres passifs	2.2.5	712 726 255.11	2 510 755 494.75	252
8	Comptes de régularisation	2.2.6	463 805 435.84	343 834 729.75	26
9	Provisions pour risques et charges		224 805 948.31	156 666 195.22	30
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements		-	-	
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.2.7	614 304 098.88	671 707 601.27	9
12	Dettes subordonnées		-	-	
13	Capital	2.2.8	10 000 000 000.00	10 000 000 000.00	-
14	Primes liées au capital		-	-	
15	Réserves	2.2.9	3 089 339 529.95	925 602 035.07	70
16	Ecart d'évaluation		-	-	
17	Ecart de réévaluation		-	-	
18	Report à nouveau (+ / -)		5 648 687.17	5 648 687.17	-
19	Résultat de l'exercice (+ / -)		941 352 727.51	2 163 737 494.88	130
TOTAL DU PASSIF			30 115 432 010.76	32 868 017 012.23	9

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2011.

## الملحق رقم (32): الميزانية الختامية لسنتي 2012 و 2013

ACTIF	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012	%
1 Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	5 554 812 556,76	8 346 867 641,47	-33
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-	-
3 Actifs financiers disponibles à la vente	-	-	-
4 Prêts et créances sur les institutions financières	65 058 158,36	30 113 054,75	116
5 Prêts et créances sur la clientèle	26 666 381 414,94	18 826 501 441,87	42
6 Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-	-	-
7 Impôts courants - Actif	28 755 297,96	404 925 167,89	-93
8 Impôts différés - Actif	34 070 883,61	21 270 363,56	60
9 Autres actifs	968 702 969,72	1 292 191 338,07	-16
10 Comptes de régularisation	297 635 208,63	298 493 885,92	-0,29
11 Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2 892 182 897,40	0,00
12 Immeubles de placement	-	-	-
13 Immobilisations corporelles	4 409 424 164,11	4 224 475 345,22	4
14 Immobilisations incorporelles	72 735 209,88	97 148 094,74	-25
15 Écart d'acquisition	-	-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>40 989 758 761,38</b>	<b>36 434 169 230,89</b>	<b>13</b>

PASSIF	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012	%
1 Banque centrale	-	-	-
2 Dettes envers les institutions financières	177 564 019,43	724 393,35	244
3 Dettes envers la clientèle	18 344 113 018,92	14 724 023 031,62	25
4 Dettes représentées par un titre	2 291 497 956,50	1 238 789 237,88	85
5 Impôts courant - Passif	272 762 507,25	208 600 210,19	31
6 Impôts différés - Passif	-	-	-
7 Autres passifs	669 401 275,08	1 452 344 357,67	-49
8 Comptes de régularisation	749 948 716,44	723 795 337,80	4
9 Provisions pour risques et charges	204 922 260,38	199 730 073,62	3
10 Subventions d'équipements autres subventions d'investissements	-	-	-
11 Fonds pour risques bancaires généraux	402 386 886,21	715 257 476,78	-8
12 Dettes subordonnées	-	-	-
13 Capital	13 000 000 000,00	13 000 000 000,00	0
14 Primes liées au capital	-	-	-
15 Réserves	3 193 498 316,42	3 142 055 853,50	2
16 Écart d'évaluation	-	-	-
17 Écart de réévaluation	-	-	-
18 Report à nouveau (+ / -)	276 109 400,52	0,00	58
19 Résultat de l'exercice (+ / -)	1 407 554 404,22	1 028 849 258,48	25
<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>40 989 758 761,38</b>	<b>36 434 169 230,89</b>	<b>13</b>

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (33): الميزانية الختامية لسنتي 2014 و 2015

ACTIF		31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	6 837 685 149,20	5 621 488 335,40
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	357 174 112,36	689 001 640,80
5	Prêts et créances sur la clientèle	34 538 956 108,12	30 560 528 909,06
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-	-
7	Impôts courants - Actif	4 543 196,64	7 821 817,83
8	Impôts différés - Actif	19 862 788,59	16 194 693,81
9	Autres actifs	138 642 312,49	690 204 299,28
10	Comptes de régularisation	164 158 227,68	707 795 779,16
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	892 182 897,40	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-	-
13	Immobilisations corporelles	3 456 539 083,88	3 436 035 676,95
14	Immobilisations incorporelles	70 874 442,97	80 705 133,16
15	Ecart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>48 500 618 319,33</b>	<b>44 701 959 182,86</b>

PASSIF		31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale		
2	Dettes envers les institutions financières	141 597 866,33	190 391 653,04
3	Dettes envers la clientèle	24 597 377 365,39	21 429 970 069,02
4	Dettes représentées par un titre	1 820 104 169,91	1 931 012 920,15
5	Impôts courant - Passif	237 124 740,98	146 068 315,50
6	Impôts différés - Passif	-	-
7	Autres passifs	1 237 449 292,14	1 599 104 853,17
8	Comptes de régularisation	660 854 839,75	576 221 209,21
9	Provisions pour risques et charges	219 652 737,58	204 413 757,53
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	517 461 436,22	474 688 876,80
12	Dettes subordonnées	-	-
13	Capital	13 000 000 000,00	13 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	-	-
15	Réserves	4 355 877 270,36	3 539 985 437,15
16	Ecart d'évaluation	-	-
17	Ecart de réévaluation	-	-
18	Report à nouveau (+ / -)	-	0,00
19	Résultat de l'exercice (+ / -)	1 713 118 600,68	1 610 102 091,28
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>48 500 618 319,33</b>	<b>44 701 959 182,86</b>

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (34): الميزانية الختامية لسنتي 2016 و2017

ACTIF		EXERCICE 2017	EXERCICE 2016
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	5 832 930 641,70	4 938 187 251,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	112 918 502,74	113 493 866,62
5	Prêts et créances sur la clientèle	50 715 739 738,97	36 159 395 557,30
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-	-
7	Impôts courants - Actif	20 161 765,97	258 040 923,17
8	Impôts différés - Actif	20 660 362,46	21 133 806,69
9	Autres actifs	323 874 710,56	190 957 176,02
10	Comptes de régularisation	53 541 080,51	43 922 944,66
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-	-
13	Immobilisations corporelles	5 105 236 208,44	4 103 900 787,99
14	Immobilisations incorporelles	101 633 944,03	80 841 829,87
15	Ecart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>65 178 879 852,78</b>	<b>48 802 057 041,44</b>

PASSIF		EXERCICE 2017	EXERCICE 2016
1	Banque centrale		
2	Dettes envers les institutions financières	3 518 434 620,21	1 043 068 848,63
3	Dettes envers la clientèle	34 898 197 281,13	23 345 711 397,02
4	Dettes représentées par un titre	4 103 843 849,09	3 078 357 326,57
5	Impôts courant - Passif	141 719 240,25	70 874 032,19
6	Impôts différés - Passif	-	-
7	Autres passifs	874 999 978,80	670 508 953,26
8	Comptes de régularisation	993 557 552,17	682 789 331,08
9	Provisions pour risques et charges	216 327 090,12	213 013 170,17
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	689 494 704,46	471 576 707,13
12	Dettes subordonnées	-	-
13	Capital	13 000 000 000,00	13 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	-	-
15	Réserves	5 561 137 036,15	5 225 852 771,01
16	Ecart d'évaluation	-	-
17	Ecart de réévaluation	-	-
18	Report à nouveau (+ / -)	-	-
19	Résultat de l'exercice (+ / -)	1 181 168 500,40	1 000 304 504,38
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>65 178 879 852,78</b>	<b>48 802 057 041,44</b>

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (35): الميزانية الختامية لسنة 2018 و 2019

BILAN 31/12/2019		
ACTIF	EXERCICE 2019	EXERCICE 2018
1 Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	6 737 659 097,75	7 836 333 328,14
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3 Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4 Prêts et créances sur les institutions financières	401 385 664,06	714 778 395,60
5 Prêts et créances sur la clientèle	58 456 638 065,67	63 268 246 009,45
6 Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-	-
7 Impôts courants - Actif	40 271 015,45	25 167 517,35
8 Impôts différés - Actif	28 283 918,97	24 074 652,92
9 Autres actifs	79 640 797,98	90 024 724,57
10 Comptes de régularisation	774 326 150,74	202 008 381,77
11 Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2 892 182 897,40
12 Immeubles de placement	-	-
13 Immobilisations corporelles	5 962 866 831,48	5 183 610 920,11
14 Immobilisations incorporelles	224 296 212,02	163 831 960,56
15 Écart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>75 597 550 651,52</b>	<b>80 400 258 787,87</b>

BILAN 31/12/2019		
PASSIF	EXERCICE 2019	EXERCICE 2018
1 Banque centrale		
2 Dettes envers les institutions financières	1 127 452 283,74	1 017 145 157,48
3 Dettes envers la clientèle	42 219 747 203,68	49 345 989 350,66
4 Dettes représentées par un titre	6 494 248 635,67	4 949 127 484,75
5 Impôts courant - Passif	417 733 677,16	421 137 341,95
6 Impôts différés - Passif	-	-
7 Autres passifs	1 823 970 309,67	1 422 093 125,90
8 Comptes de régularisation	2 228 204 995,72	1 750 002 729,35
9 Provisions pour risques et charges	365 368 855,34	261 619 873,21
10 Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-	-
11 Fonds pour risques bancaires généraux	900 427 685,83	857 844 267,25
12 Dettes subordonnées	-	-
13 Capital	17 194 000 000,00	13 000 000 000,00
14 Primes liées au capital	-	-
15 Réserves	772 844 680,65	5 620 195 461,17
16 Écart d'évaluation	-	-
17 Écart de réévaluation	-	-
18 Report à nouveau (+ / -)	-	0,00
19 Résultat de l'exercice (+ / -)	2 053 552 324,05	1 755 103 996,14
<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>75 597 550 651,52</b>	<b>80 400 258 787,87</b>

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (36): الميزانية الختامية لسنة 2020

BILAN 31/12/2020				
	ACTIF	31/12/2020	NOTE	31/12/2019
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	15 034 477 421,23	2.1.1	6 737 659 097,75
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-		-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-		-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	277 618 320,01	2.1.2	401 385 664,06
5	Prêts et créances sur la clientèle	59 465 131 510,78	2.1.3	58 456 638 065,67
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-		-
7	Impôts courants - Actif	38 595 316,44	2.1.4	40 271 015,45
8	Impôts différés - Actif	26 319 017,52	2.1.5	28 283 918,97
9	Autres actifs	109 426 122,91	2.1.6	79 640 797,98
10	Comptes de régularisation	193 325 590,19	2.1.7	774 326 150,74
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2.1.8	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-		-
13	Immobilisations corporelles	11 882 309 619,92	2.1.9	5 962 866 831,48
14	Immobilisations incorporelles	267 524 882,00	2.1.10	224 296 212,02
15	Écart d'acquisition	-		-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>90 186 910 698,40</b>		<b>75 597 550 651,52</b>

BILAN 31/12/2020				
	PASSIF	31/12/2020	NOTE	31/12/2019
1	Banque centrale	-		-
2	Dettes envers les institutions financières	23 575 906,09	2.2.1	1 127 452 283,74
3	Dettes envers la clientèle	53 400 043 903,24	2.2.2	42 219 747 203,68
4	Dettes représentées par un titre	8 010 723 364,81	2.2.3	6 494 248 635,67
5	Impôts courant - Passif	761 954 261,43	2.2.4	417 733 677,16
6	Impôts différés - Passif	-		-
7	Autres passifs	2 286 727 532,92	2.2.5	1 823 970 309,67
8	Comptes de régularisation	1 268 205 072,03	2.2.6	2 228 204 995,72
9	Provisions pour risques et charges	367 117 107,76	2.2.7	365 368 855,34
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-		-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	956 647 396,35	2.2.8	900 427 685,83
12	Dettes subordonnées	-		-
13	Capital	17 194 000 000,00	9	17 194 000 000,00
14	Primes liées au capital	-		-
15	Réserves	2 826 397 004,70	2.2.9	772 844 680,65
16	Écart d'évaluation	-		-
17	Écart de réévaluation	-		-
18	Report à nouveau (+ / -)	-		-
19	Résultat de l'exercice (+ / -)	3 091 519 149,07		2 053 552 324,05
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>90 186 910 698,40</b>		<b>75 597 550 651,52</b>

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2020.

## الملحق رقم (37): جدول حسابات النتائج لسنتي 2010 و 2011

En milliers de Dinars Algériens	2011	2010
Intérêts et produits assimilés	785 812	622 372
Intérêts et charges assimilés	(106 249)	(60 681)
Commissions (produits)	699 226	432 270
Commissions (charges)	(303)	(136)
Gains ou pertes (nets) sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Gains ou pertes (nets) sur actifs financiers disponibles à la vente	-	-
Produits des autres activités	568 989	446 049
Charges des autres activités	(2 814)	(2 043)
<b>Produit Net Bancaire</b>	<b>1 944 661</b>	<b>1 437 831</b>
Charges générales d'exploitation	(654 171)	(541 423)
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(55 313)	(49 272)
<b>Résultat Brut d'Exploitation</b>	<b>1 235 177</b>	<b>847 136</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	(361 987)	(313 169)
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	-	-
<b>Résultat d'Exploitation</b>	<b>873 190</b>	<b>533 967</b>
Gains ou pertes (nets) sur autres actifs	-	-
Éléments extraordinaires - (Produits)	-	-
Éléments extraordinaires - (Charges)	-	-
<b>Résultat Avant Impôts</b>	<b>873 190</b>	<b>533 967</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	(237 345)	(162 051)
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>635 845</b>	<b>371 916</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2011

## الملحق رقم (38): جدول حسابات النتائج لسنتي 2012 و 2013

Ordre	Comptes de résultats	31.12.2013	31.12.2012
1	Intérêts et produits assimilés	1 069 215	916 143
2	Intérêts et charges assimilées	-103 145	-86 647
3	Commissions (produits)	621 249	805 126
4	Commissions (charges)	-298	-300
5	Gains ou pertes nets sur actifs fin. Détenus à des fins de transaction	0	0
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	0	0
7	Produits des autres activités	427 040	818 986
8	Charges des autres activités	-4 835	-14 843
9	<b>Produit net bancaire</b>	<b>2 009 226</b>	<b>2 438 465</b>
10	Charges générales d'exploitation	-679 790	-734 008
11	Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	-84 365	-58 442
12	<b>Résultat brut d'exploitation</b>	<b>1 245 071</b>	<b>1 646 015</b>
13	Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	-303 941	-192 327
14	Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	33 027	0
15	<b>Résultat d'exploitation</b>	<b>974 157</b>	<b>1 453 688</b>
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs	0	0
17	Éléments extraordinaires - produits	0	0
18	Éléments extraordinaires - charges	0	0
19	<b>Résultat avant impôts</b>	<b>974 157</b>	<b>1 453 688</b>
20	Impôts sur les résultats et assimilés	-245 896	-411 563
	<b>Résultat net de l'exercice</b>	<b>728 261</b>	<b>1 042 125</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (39): جدول حسابات النتائج لسنتي 2014 و 2015

Comptes de resultats	31/12/2015	31/12/2014
(+) Intérêts et produits assimilés	1 103 371	868 764
(-) Intérêts et charges assimilées	-121 804	-142 926
(+) Commissions (produits)	405 721	426 188
(-) Commissions (charges)	-305	-286
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	0	0
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	0	0
(+) Produits des autres activités	25 835	9 721
(-) Charges des autres activités	-2 139	-1 030
<b>Produit net bancaire</b>	<b>1 410 679</b>	<b>1 160 431</b>
(-) Charges générales d'exploitation	-777 430	-638 382
(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	-111 037	-89 180
<b>Résultat brut d'exploitation</b>	<b>522 212</b>	<b>432 869</b>
(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	-355 104	-1 085 834
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	417 631	989 020
<b>Résultat d'exploitation</b>	<b>584 739</b>	<b>336 055</b>
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	0	0
(+) Éléments extraordinaires (produits)	0	0
(-) Éléments extraordinaires (charges)	0	0
<b>Résultat avant impôts</b>	<b>584 739</b>	<b>336 055</b>
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-157 014	-66 472
<b>Résultat net de l'exercice</b>	<b>427 725</b>	<b>269 583</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (40): جدول حسابات النتائج لسنتي 2016 و2017

Compte de résultats		Note	Exercice 2017	Exercice 2016
1	+ INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	4.1	2 267 961	1 523 226
2	- INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	4.2	(446 457)	(171 795)
3	+ COMMISSIONS (PRODUITS)	4.3	837 552	545 937
4	- COMMISSIONS (CHARGES)	4.4	(433)	(332)
5	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	0	0
6	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-	0	0
7	+ PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	4.5	20 989	24 901
8	- CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	4.6	(703)	(3 281)
9	PRODUIT NET BANCAIRE	-	2 678 909	1 918 656
10	- CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	4.7	(1 118 749)	(826 267)
11	- DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	4.8	(131 815)	(118 797)
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	-	1 428 345	973 592
13	- DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	4.9	(145 068)	(115 927)
14	+ REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	4.10	5 500	203 893
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	-	1 288 777	1 061 558
16	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	-	0	0
17	+ ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	4.11	5 600	0
18	- ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	4.12	(2 509)	(2 826)
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	-	1 291 868	1 058 732
20	- IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-	(360 765)	(296 234)
21	RÉSULTAT DE L'EXERCICE	4.13	931 103	762 498

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (41): جدول حسابات النتائج لسنتي 2018 و 2019

	Compte de résultats	Note	Exercice 2019	Exercice 2018
1	+ INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	4.1	3 835 578	2 956 518
2	- INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	4.2	-760 543	-631 312
3	+ COMMISSIONS (PRODUITS)	4.3	1 192 583	969 433
4	- COMMISSIONS (CHARGES)	4.4	-849	-623
5	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	0	0
6	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-	0	0
7	+ PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	4.5	305 421	277 623
8	- CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	4.6	-4 639	-3 353
9	PRODUIT NET BANCAIRE	-	4 567 551	3 568 286
10	- CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	4.7	-1 661 521	-1 366 110
11	- DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	4.8	-193 157	-135 894
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	-	2 712 873	2 066 282
13	- DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	4.9	-298 272	-270 334
14	+ REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	4.10	86 150	13 845
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	-	2 500 751	1 809 793
16	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	-	0	0
17	+ ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	4.11	0	0
18	- ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	4.12	-10 248	-3 559
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	-	2 490 503	1 806 234
20	- IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-	-697 234	-541 457
21	<b>RESULTAT DE L'EXERCICE</b>	<b>4.13</b>	<b>1 793 269</b>	<b>1 264 777</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (42): جدول حسابات النتائج لسنة 2020

Compte de résultats		Note	Exercice 2020	Exercice 2019
1	+ INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	41	3 461 985	3 835 578
2	- INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	42	(640 446)	(760 543)
3	+ COMMISSIONS (PRODUITS)	43	1 042 779	1 192 583
4	- COMMISSIONS (CHARGES)	44	(528)	(849)
5	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-	-
6	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-	-	-
7	+ PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	45	107 405	305 421
8	- CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	46	(693)	(4 839)
9	PRODUIT NET BANCAIRE	-	3 970 492	4 567 551
10	- CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	47	(1 698 258)	(1 661 521)
11	- DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	48	(266 319)	(193 157)
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	-	2 005 905	2 712 873
13	- DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	49	(244 549)	(298 272)
14	+ REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	410	77 237	96 150
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	-	1 838 593	2 500 751
16	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	-	-	-
17	+ ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	411	-	-
18	- ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	412	(7 049)	(10 248)
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	-	1 831 544	2 490 503
20	- IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-	(487 280)	(697 234)
21	RÉSULTAT DE L'EXERCICE	413	<b>1 344 264</b>	<b>1 793 269</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك فرانسابنك الجزائر لسنة 2020.

## الملحق رقم (43): جدول حسابات النتائج لسنتي 2010 و 2011

## Compte de résultat

en milliers de dinars	31 décembre 2011	31 décembre 2010
1 + Intérêts et produits assimilés	7 386 848	6 371 744
2 - Intérêts et charges assimilées	(624 979)	(972 344)
3 + Commissions (Produits)	3 950 494	3 871 156
4 - Commissions (Charges)	(458 815)	(406 716)
5 (+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
6 (+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 475	3 344
7 + Produits des autres activités	2 884 588	2 506 708
8 - Charges des autres activités	(350 650)	(366 166)
<b>9 - PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>12 788 960</b>	<b>11 007 725</b>
10 - Charges générales d'exploitation	(4 518 177)	(4 012 537)
11 - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	(678 648)	(587 152)
<b>12 - RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>7 592 135</b>	<b>6 408 036</b>
13 - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(1 544 902)	(1 499 830)
14 + Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupération sur créances amorties	757 268	551 160
<b>15 - RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>6 804 500</b>	<b>5 459 366</b>
16 +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	955	1 104
17 + Eléments extraordinaires (produits)	277 276	7 788
18 - Eléments extraordinaires (charges)	(245 080)	(717)
<b>19 - RÉSULTAT AVANT IMPÔT (IS)</b>	<b>6 837 651</b>	<b>5 467 541</b>
20 - Impôts sur les résultats et assimilés	(1 865 592)	(1 434 533)
<b>21 - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>4 972 059</b>	<b>4 033 008</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر لسنة 2011.

## الملحق رقم (44): جدول حسابات النتائج لسنتي 2012 و 2013

En milliers de dinars	31/12/2013	31/12/2012
+ Intérêts et produits assimilés	10.514.472	7.098.574
- Intérêts et charges assimilées	(598.169)	(544.777)
+ Commissions (Produits)	2.212.311	4.427.849
- Commissions (Charges)	(157.704)	(501.050)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-	1.324
+ Produits des autres activités	1.424.161	3.071.649
- Charges des autres activités	(414.276)	(323.965)
PRODUIT NET BANCAIRE	12.980.796	13.229.604
- Charges générales d'exploitation	(4.992.321)	(4.864.685)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations	(644.250)	(632.646)
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	7.344.225	7.732.273
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(3.915.823)	(3.142.485)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	1.949.065	1.694.321
RESULTAT D'EXPLOITATION	5.377.466	6.284.109
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	1.826	6.141
+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	177	2.368
RESULTAT AVANT IMPOT	<b>5.379.468</b>	<b>6.292.618</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés	(1.554.119)	(1.726.862)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	<b>3.825.349</b>	<b>4.565.756</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (45): جدول حسابات النتائج لسنتي 2014 و 2015

En milliers de dinars	31/12/2015	31/12/2014
+ Intérêts et produits assimilés	11.847.096	11.039.641
- Intérêts et charges assimilées	(1.015.943)	(435.390)
+ Commissions (produits)	2.944.917	2.715.473
- Commissions (charges)	(16.793)	(163.355)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	170.285	22.031
+ Produits des autres activités	256.059	155.376
- Charges des autres activités	(536.925)	(862.104)
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>13.648.696</b>	<b>12.471.672</b>
- Charges générales d'exploitation	(5.840.125)	(5.389.192)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(648.958)	(612.665)
<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>7.159.612</b>	<b>6.469.815</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(3.779.665)	(4.511.988)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	1.518.297	3.700.417
<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>4.898.245</b>	<b>5.658.244</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	233	841
+ Eléments extraordinaires (produits)	-	0
- Eléments extraordinaires (charges)	(68.101)	(5.481)
<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔT</b>	<b>4.830.377</b>	<b>5.653.605</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés	(1.106.912)	(1.316.866)
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>3.723.465</b>	<b>4.336.739</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (46): جدول حسابات النتائج لسنتي 2016 و2017

En milliers de dinars	31/12/2017	31/12/2016
+ Intérêts et produits assimilés	12.319.789	11.909.524
- Intérêts et charges assimilées	(1.095.707)	(1.090.887)
+ Commissions (produits)	2.751.902	2.932.612
- Commissions (charges)	(227.616)	(205.756)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	369.546	220.330
+ Produits des autres activités	345.219	151.943
- Charges des autres activités	(581.640)	(614.675)
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>13.881.492</b>	<b>13.303.092</b>
- Charges générales d'exploitation	(6.569.898)	(6.215.073)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(844.951)	(836.286)
<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>6.466.644</b>	<b>6.251.732</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(5.748.859)	(3.988.588)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2.716.441	2.377.887
<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>3.434.226</b>	<b>4.641.031</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	2.771	836
+ Eléments extraordinaires (produits)	289	1.216
- Eléments extraordinaires (charges)	(19.533)	(1.501)
<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔT</b>	<b>3.417.752</b>	<b>4.641.583</b>
- Impôt différé	182.239	-
- Impôts sur les résultats et assimilés	(1.116.304)	(987.621)
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>2.301.448</b>	<b>3.653.962</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (47): جدول حسابات النتائج لسنتي 2018 و 2019

	31 / 12 / 2019	31 / 12 / 2018	Variation
+ Intérêts et produits assimilés	13 776 779	14 324 135	(547 356)
- Intérêts et charges assimilés	(1 055 147)	(1 006 480)	(48 667)
+ Commissions (Produits)	2 118 391	2 171 347	(52 956)
- Commissions (Charges)	(507 664)	(416 488)	(91 175)
+ / - Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	650 499	667 405	(16 906)
+ Produits des autres activités	2 846 114	2 292 009	554 105
- Charges des autres activités	(927 996)	(736 849)	(191 147)
<b>Produit net bancaire</b>	<b>16 900 977</b>	<b>17 295 080</b>	<b>(394 102)</b>
- Charges générales d'exploitation	(6 470 045)	(6 657 920)	187 874
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur Immobilisations incorporelles et corporelles	(885 670)	(848 413)	(37 257)
<b>Résultat brut d'exploitation</b>	<b>9 545 262</b>	<b>9 788 747</b>	<b>(243 486)</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(6 999 682)	(7 095 087)	95 405
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 969 589	4 640 940	(671 351)
<b>Résultat d'exploitation</b>	<b>6 515 169</b>	<b>7 334 600</b>	<b>(819 431)</b>
+ / - Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	411	(411)
+ Éléments extraordinaires (produits)	5 011	8 285	(3 275)
- Éléments extraordinaires (charges)	(9 259)	(4 047)	(5 211)
<b>Résultat avant impôt</b>	<b>6 510 921</b>	<b>7 339 249</b>	<b>(828 328)</b>
- Impôt sur les résultats et assimilés	(1 664 767)	(2 081 929)	417 162
<b>Résultat net de l'exercice</b>	<b>4 846 154</b>	<b>5 257 319</b>	<b>(411 166)</b>

Montants en milliers de DA

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (48): جدول حسابات النتائج لسنة 2020

## Le compte de résultat

	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
+ Intérêts et produits assimilés	12 914 731	13 776 779	(862 048)
- Intérêts et charges assimilés	(900 029)	(1 055 147)	155 118
+ Commissions (Produits)	2 148 985	2 118 391	30 594
- Commissions (Charges)	(442 285)	(507 664)	65 378
+ / - Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	745 223	650 499	94 724
+ Produits des autres activités	1 748 293	2 846 114	(1 097 822)
- Charges des autres activités	(309 775)	(927 996)	618 221
<b>Produit net bancaire</b>	<b>15 905 143</b>	<b>16 900 977</b>	<b>(995 834)</b>
- Charges générales d'exploitation	(7 007 417)	(6 470 045)	(537 372)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(915 658)	(885 670)	(29 987)
<b>Résultat brut d'exploitation</b>	<b>7 982 069</b>	<b>9 545 262</b>	<b>(1 563 193)</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(8 330 979)	(6 999 682)	(1 331 297)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 577 222	3 969 589	607 633
<b>Résultat d'exploitation</b>	<b>4 228 312</b>	<b>6 515 169</b>	<b>(2 286 857)</b>
+ / - Gains ou pertes nets sur autres actifs	3 298	-	3 298
+ Éléments extraordinaires (produits)	4 768	5 011	(243)
- Éléments extraordinaires (charges)	(17 304)	(9 259)	(8 046)
<b>Résultat avant impôt</b>	<b>4 219 074</b>	<b>6 510 921</b>	<b>(2 291 847)</b>
- Impôt sur les résultats et assimilés	(1 418 687)	(1 664 767)	246 080
<b>Résultat net de l'exercice</b>	<b>2 800 387</b>	<b>4 846 154</b>	<b>2 045 767</b>

Montants en milliers de DA.

المصدر: التقرير السنوي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر لسنة 2020.

## الملحق رقم (49): جدول حسابات النتائج لسنتي 2010 و 2011

		En milliers DA	
NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
4.R1	Intérêts et produits assimilés	2 706 119	1 993 200
4.R2	Intérêts et charges assimilés	- 609 960	- 421 856
4.R3	Commissions	4 341 264	3 182 121
4.R4	* Charges/Commissions	- 181 007	- 146 175
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente	65 804	37 362
4.R6	Charges des autres activités	-1 287	-311
	<b>PRÉDIT NET BANCAIRE</b>	<b>6 320 933</b>	<b>4 644 341</b>
	Charges générales d'exploitation	- 1 840 790	-1 569 871
	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 177 595	-73 587
4.R8	<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>4 302 548</b>	<b>3 000 883</b>
4.R9	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 1 515 002	-978 873
4.R10	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	741 283	722 434
	<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>3 528 829</b>	<b>2 744 443</b>
Gains ou pertes nets sur autres actifs			
Eléments extraordinaires Produits			
Eléments extraordinaires Charges			
	<b>RESULTAT AVANT IMPÔT</b>	<b>3 528 829</b>	<b>2 744 443</b>
	Impôts sur les résultats et assimilés	937 533	713 389
4.R11	<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>2 591 296</b>	<b>2 031 054</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2011.

## الملحق رقم (50): جدول حسابات النتائج لسنتي 2012 و 2013

	ENGAGEMENTS	31/12/2013	31/12/2012
1	Intérêts et produits assimilés	5 632 742	4 195 108
2	Intérêts et charges assimilés	- 1 051 914	- 781 927
3	Commissions	6 009 646	6 377 520
4	Charges/Commissions	- 95 624	- 286 914
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7	Produits des autres activités	25 468	59 164
8	Charges des autres activités		
9	<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>10 520 317</b>	<b>9 562 951</b>
10	Charges générales d'exploitation	- 3 206 837	- 2 684 028
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 373 561	- 246 976
12	<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>6 939 919</b>	<b>6 631 947</b>
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 1 036 210	- 2 735 998
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	684 983	1 611 799
15	<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>6 588 692</b>	<b>5 507 748</b>
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits		
18	Eléments extraordinaires Charges		
19	<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔT</b>	<b>6 588 692</b>	<b>5 507 748</b>
20	Impôts sur les résultats et assimilés	- 1 553 619	- 1 508 668
21	<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>5 035 072</b>	<b>3 999 080</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (51): جدول حسابات النتائج لسنتي 2014 و 2015

ENGAGEMENTS		Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	10 025 265	7 401 970
2	Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 274 825	- 1 200 424
3	Commissions	4.R.1	2 227 118	4 446 515
4	Charges/Commissions	4.R.2	- 163 666	- 73 335
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			
7	Produits des autres activités	4.R.1	85 886	4 868
8	Charges des autres activités			
9	<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>4.R.3</b>	<b>10 899 778</b>	<b>10 579 594</b>
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 4 804 771	- 3 930 724
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 889 621	- 560 426
12	<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>5 205 385</b>	<b>6 088 444</b>
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 501 213	- 902 610
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.R.6	201 292	180 495
15	<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>4 905 464</b>	<b>5 366 329</b>
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.7	9 413	
17	Eléments extraordinaires Produits			10 657
18	Eléments extraordinaires Charges			- 17 682
19	<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔT</b>		<b>4 914 877</b>	<b>5 359 304</b>
20	Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 286 442	- 1 348 881
21	<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>4.R.8</b>	<b>3 628 435</b>	<b>4 010 423</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (52): جدول حسابات النتائج لسنتي 2016 و 2017

## COMPTES DE RESULTATS

Unité : 000 DZD

Libellé	Note	2017	2016	Variation
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	12 925 859	9 469 204	3 456 655
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 692 671	-1 373 411	- 319 260
Commissions	4.R.1	2 659 868	2 383 515	276 352
* Charges/Commissions	4.R.2	- 381 274	-119 164	- 262 110
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	54 922	43 242	11 680
Charges des autres activités			-	-
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>4.R.3</b>	<b>13 566 705</b>	<b>10 403 387</b>	<b>3 163 318</b>
Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 5 257 944	- 4 993 743	- 264 200
8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 1 151 272	- 1 029 994	- 121 278
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>7 157 489</b>	<b>4 379 650</b>	<b>2 777 839</b>
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 2 321 630	-722 235	- 1 599 395
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	298 075	3 815	294 259
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>5 133 934</b>	<b>3 661 230</b>	<b>1 472 704</b>
Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 929	5 833	96
Eléments extraordinaires Produits	4.R.7	-	-	-
Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-	-
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>5 139 863</b>	<b>3 667 064</b>	<b>1 472 800</b>
Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 501 888	-1 035 271	- 466 618
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>4.R.9</b>	<b>3 637 975</b>	<b>2 631 793</b>	<b>1 006 182</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (53): جدول حسابات النتائج لسنتي 2018 و 2019

## I Compte de résultat

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	14 913 681	15 241 973	-328 292
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 425 642	-1 912 162	-486 520
Commissions	4.R.1	1 194 474	3 846 714	-2 652 240
* Charges/Commissions	4.R.2	-524 582	-431 655	92 927
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction				
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités	4.R.1	4 694 355	110 050	4 584 306
Charges des autres activités	4.R.2	-71 135	-48 603	22 532
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	4.R.3	<b>18 781 152</b>	<b>16 806 317</b>	<b>1 974 835</b>
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 602 325	-5 352 829	249 496
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 155 553	-1 122 545	33 009
<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>12 023 273</b>	<b>10 330 942</b>	<b>1 692 331</b>
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-4 934 355	-5 056 764	-122 410
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	1 078 294	1 262 150	-183 855
<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>8 167 213</b>	<b>6 536 328</b>	<b>1 630 885</b>
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	8 929	-	8 929
Eléments extraordinaires Prouits				
Eléments extraordinaires Charges				
<b>RÉSULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>8 176 141</b>	<b>6 536 328</b>	<b>1 639 813</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.R.7	-2 157 961	-1 799 159	358 802
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>6 018 180</b>	<b>4 737 168</b>	<b>1 281 012</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (54): جدول حسابات النتائج لسنة 2020

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 221 157	14 913 681	307 475
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 928 844	-1 425 642	503 202
Commissions	4.R.1	1 276 411	1 194 474	81 937
* Charges/Commissions	4.R.2	-323 232	-524 582	-201 350
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	1 605 586	4 694 355	-3 088 770
Charges des autres activités	4.R.2	-56 001	-71 135	-15 134
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	4.R.3	15 795 076	18 781 152	-2 986 075
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 627 909	-5 602 325	25 584
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 142 056	-1 155 553	-13 497
<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>9 025 111</b>	<b>12 023 273</b>	<b>-2 973 989</b>
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-6 849 936	-4 934 355	1 915 581
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	4 194 943	1 078 294	3 116 648
<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>6 370 118</b>	<b>8 167 213</b>	<b>2 058 240</b>
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	1 557	8 929	-7 372
Eléments extraordinaires Prouits		-	-	-
Eléments extraordinaires Charges		-	-	-
<b>RÉSULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>6 371 675</b>	<b>8 176 141</b>	<b>2 050 868</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 747 259	-2 157 961	-410 702
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>4 624 416</b>	<b>6 018 180</b>	<b>1 640 165</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2020.

## الملحق رقم (55): جدول حسابات النتائج لسنتي 2010 و 2011

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	8 870 691	7 855 973	1 014 718
Intérêts et charges assimilées	4.2	-907 941	-910 489	2 548
Commissions (produits)	4.3	6 295 828	4 038 023	2 257 805
Commissions (charges)	4.4	-77 194	-62 135	-15 059
Produits des autres activités		459 236	1 508 978	-1 049 742
Charges des autres activités		-487 674	-435 414	-52 260
<b>Produit net bancaire</b>		<b>14 152 945</b>	<b>11 994 936</b>	<b>2 158 009</b>
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 982 289	-5 305 211	-677 079
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-651 471	-636 076	-15 395
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>7 519 185</b>	<b>6 053 649</b>	<b>1 465 536</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-3 436 115	-2 610 247	-825 868
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	1 964 724	1 464 042	500 683
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>6 047 794</b>	<b>4 907 444</b>	<b>1 140 351</b>
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
<b>Résultat avant impôt</b>		<b>6 047 794</b>	<b>4 907 444</b>	<b>1 140 351</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 692 072	-1 484 616	-207 455
<b>Résultat net de l'exercice</b>		<b>4 355 723</b>	<b>3 422 827</b>	<b>932 896</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2011.

## الملحق رقم (56): جدول حسابات النتائج لسنتي 2012 و 2013

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	9 034 060	8 765 695	268 365
Intérêts et charges assimilées	4.2	-724 724	-926 452	201 729
Commissions (produits)	4.3	6 320 463	7 488 481	-1 168 018
Commissions (charges)	4.4	-60 895	-77 835	16 940
Produits des autres activités		180 891	307 878	-126 987
Charges des autres activités		-84 397	-178 807	94 410
<b>Produit net bancaire</b>		<b>14 665 399</b>	<b>15 378 961</b>	<b>-713 561</b>
Charges générales d'exploitation	4.5	-6 293 475	-5 936 046	-357 430
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-431 140	-486 675	55 535
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>7 940 784</b>	<b>8 956 240</b>	<b>-1 015 456</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-5 278 802	-4 745 033	-533 769
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 688 302	2 816 993	-128 690
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>5 350 284</b>	<b>7 028 199</b>	<b>-1 677 916</b>
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
<b>Résultat avant impôt</b>		<b>5 350 284</b>	<b>7 028 199</b>	<b>-1 677 916</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 330 203	-1 858 945	528 742
<b>Résultat net de l'exercice</b>		<b>4 020 080</b>	<b>5 169 254</b>	<b>-1 149 174</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (57): جدول حسابات النتائج لسنتي 2014 و 2015

## TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2015	MONTANT 2014	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	13 274 039	12 016 779	1 257 260
Intérêts et charges assimilés	4.2	-1 219 096	-1 142 054	-77 042
Commissions (produits)	4.3	2 792 110	2 366 899	425 211
Commissions (charges)	4.4	-80 408	-57 778	-22 630
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		0	0	0
Produits des autres activités		528 524	174 091	354 433
Charges des autres activités		-146 901	-48 484	-98 417
<b>Produit net bancaire</b>		<b>15 148 269</b>	<b>13 309 454</b>	<b>1 838 815</b>
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 027 295	-4 244 047	-783 248
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-403 875	-441 831	37 957
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>9 717 099</b>	<b>8 623 576</b>	<b>1 093 524</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-5 241 950	-4 614 206	-627 744
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	1 844 348	2 906 649	-1 062 301
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>6 319 498</b>	<b>6 916 018</b>	<b>-596 521</b>
Gains ou pertes nets sur autres actifs		0	12 366	-12 366
Éléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Éléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
<b>Résultat avant impôt</b>		<b>6 319 498</b>	<b>6 928 385</b>	<b>-608 887</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 903 099	-1 791 356	-111 743
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>4 416 399</b>	<b>5 137 029</b>	<b>-720 630</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (58): جدول حسابات النتائج لسنتي 2016 و 2017

## TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2017	2016	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	19 020 990	16 124 286	2 896 705
Intérêts et charges assimilées	4.2	-2 509 416	-1 121 152	-1 388 263
Commissions (produits)	4.3	3 385 360	3 153 534	231 826
Commissions (charges)	4.4	-91 155	-129 440	38 285
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		25 045	2 586	22 459
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		28	0	28
Produits des autres activités		477 148	309 629	167 520
Charges des autres activités		-765 000	-785 750	20 750
<b>Produit net bancaire</b>		<b>19 543 002</b>	<b>17 553 692</b>	<b>1 989 309</b>
Charges générales d'exploitation	4.5	-6 191 567	-5 476 042	-715 525
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-562 173	-542 684	-19 488
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>12 789 262</b>	<b>11 534 966</b>	<b>1 254 296</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-7 480 183	-5 147 284	-2 332 899
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 287 718	1 626 566	661 152
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>7 596 796</b>	<b>8 014 247</b>	<b>(417 451)</b>
Gains ou pertes nets sur autres actifs		0	0	0
Éléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Éléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
<b>Résultat avant impôt</b>		<b>7 596 796</b>	<b>8 014 247</b>	<b>-417 451</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-2 337 924	-2 417 968	80 044
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>5 258 872</b>	<b>5 596 279</b>	<b>-337 407</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (59): جدول حسابات النتائج لسنتي 2018 و 2019

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT				Unité : 000 DZD
LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	22 795 734	21 906 935	888 799
Intérêts et charges assimilées	4.2	-2 855 970	-2 854 835	-1 134
Commissions (produits)	4.3	2 089 746	3 516 802	-1 427 056
Commissions (charges)	4.4	-340 504	-212 905	-127 600
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	58 840	30 787	28 052
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente	4.6	0	-81	81
Produits des autres activités	4.7	3 524 386	327 831	3 196 555
Charges des autres activités	4.8	-14 399	-721 119	706 720
<b>Produit Net Bancaire</b>		<b>25 257 833</b>	<b>21 993 416</b>	<b>3 264 417</b>
Charges générales d'exploitation	4.9	-8 106 484	-6 967 336	-1 139 148
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-652 023	-626 942	-25 081
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>16 499 326</b>	<b>14 399 138</b>	<b>2 100 188</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.11	-14 288 525	-6 535 838	-7 752 687
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.12	5 426 634	3 479 709	1 946 925
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>7 637 435</b>	<b>11 343 009</b>	<b>(3 705 574)</b>
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.13	0	0	0
Eléments extraordinaires (Produits)	4.14	0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)	4.15	0	0	0
<b>Résultat avant impôt</b>		<b>7 637 435</b>	<b>11 343 009</b>	<b>-3 705 574</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.16	-2 145 465	-3 135 471	990 006
<b>Résultat net de l'exercice</b>		<b>5 491 971</b>	<b>8 207 538</b>	<b>-2 715 568</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (60): جدول حسابات النتائج لسنة 2020

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT					Unité : 000 DZD
LIBELLÉ	NOTE	2020	2019	VARIATION	
Intérêts et produits assimilés	4.1	21 033 909	22 795 734	-961 025	
Intérêts et charges assimilées	4.2	-3 127 052	-2 055 970	-271 003	
Commissions (produits)	4.3	2 066 324	2 009 746	776 570	
Commissions (charges)	4.4	-304 075	-340 504	-43 571	
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	115 679	50 040	56 040	
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente	4.6	0	0	0	
Produits des autres activités	4.7	1 725 206	3 524 306	-1 799 100	
Charges des autres activités	4.8	-120 666	-14 399	-114 267	
<b>Produit Net Bancaire</b>		<b>22 901 325</b>	<b>25 257 833</b>	<b>-2 356 508</b>	
Charges générales d'exploitation	4.9	-3 134 350	-3 106 404	-27 066	
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-772 559	-652 023	-120 536	
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>13 994 416</b>	<b>16 499 326</b>	<b>-2 504 910</b>	
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.11	-21 704 629	-14 280 525	-7 416 105	
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.12	13 423 720	5 426 634	7 997 006	
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>5 713 506</b>	<b>7 637 435</b>	<b>(1 923 929)</b>	
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.13	0	0	0	
Eléments extraordinaires (Produits)	4.14	0	0	0	
Eléments extraordinaires (Charges)	4.15	0	0	0	
<b>Résultat avant impôt</b>		<b>5 713 506</b>	<b>7 637 435</b>	<b>-1 923 929</b>	
Impôts sur les résultats et assimilés	4.16	-1 283 005	-2 145 465	862 460	
<b>Résultat net de l'exercice</b>		<b>4 430 502</b>	<b>5 491 971</b>	<b>-1 061 469</b>	

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينرال الجزائر لسنة 2020.

## الملحق رقم (61): جدول حسابات النتائج لسنتي 2010 و 2011

## ANNEXE N° 2 : MODELE DE COMPTE DE RESULTATS

Compte de résultats en milliers de DZD

	NOTE	2011	2010
1 + Intérêts et produits assimilés	(1)	1 366 818	1 434 018
2 - intérêts et charges assimilées	(2)	- 125 575	- 110 779
3 + Commissions (produits)	(3)	1 250 171	1 083 595
4 - Commissions (charges)	(4)	- 57 859	- 57 238
5 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
6 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente			
7 + Produits des autres activités	(5)	34 977	39 713
8 - Charges des autres activités	(6)	- 22 660	- 15 580
<b>9 PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>2 445 871</b>	<b>2 373 729</b>
10 - Charges générales d'exploitation	(7)	- 1 131 741	- 868 840
11 - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	(8)	- 116 390	- 121 961
<b>12 RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 197 740</b>	<b>1 382 928</b>
13 - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(9)	- 69 863	- 106 371
14 + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	(10)	122 928	150 239
<b>15 RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 250 805</b>	<b>1 426 797</b>
16 +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		- 492	- 5 122
17 + Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18 - Eléments extraordinaires (charges)		-	-
<b>19 RESULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>1 250 313</b>	<b>1 421 674</b>
20 - Impôts sur les résultats et assimilés		- 325 306	- 367 905
<b>21 RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>925 007</b>	<b>1 053 770</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2011.

## الملحق رقم (62): جدول حسابات النتائج لسنتي 2012 و 2013

ANNEXE N° 2 : MODELE DE COMPTE DE RESULTATS 2013		COMPTE DE RÉSULTATS EN MILLIERS DE DINARS	
	NOTE	2013	2012
+ Intérêts et produits assimilés	(1)	1 994 015	1 625 851
- intérêts et charges assimilées	(2)	-117 327	- 125 575
+ Commissions (produits)	(3)	1 409 847	1 629 888
- Commissions (charges)	(4)	-71 496	- 74 756
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente			
+ Produits des autres activités	(5)	85 639	162 243
- Charges des autres activités	(6)	-27 576	- 26 500
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>3 273 103</b>	<b>3 191 408</b>
- Charges générales d'exploitation	(7)	-1 462 801	- 1 357 082
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	(8)	-124 987	- 156 319
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 685 315</b>	<b>1 678 007</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(9)	- 168 556	- 70 273
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	(10)	293 931	151 872
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 810 690</b>	<b>1 759 606</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		-3 185	- 869
+ Eléments extraordinaires (produits)		-	-
- Eléments extraordinaires (charges)		-	-
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>1 807 505</b>	<b>1 758 737</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés		-461 664	- 422 453
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 345 841</b>	<b>1 336 284</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2013.

## الملحق رقم (63): جدول حسابات النتائج لسنتي 2014 و 2015

COMPTÉ DE RESULTATS	NOTE	2015	2014
1 + Intérêts et produits assimilés	(1)	2 661 380	2 383 735
2 - Intérêts et charges assimilés	(2)	-216 552	-146 924
3 + Commissions (produits)	(3)	1 215 368	962 119
4 - Commissions (charges)	(4)	-1 851	-2 891
5 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		-	-
7 + Produits des autres activités	(5)	160 092	350 988
8 - Charges des autres activités	(6)	-72 675	-49 472
<b>9 PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>3 745 761</b>	<b>3 497 555</b>
10 - Charges générales d'exploitation	(7)	-1 681 786	-1 560 438
11 - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	(8)	-194 424	-125 936
<b>12 RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 869 551</b>	<b>1 811 181</b>
13 - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(9)	-309 416	-512 559
14 + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	(10)	151 507	534 373
<b>15 RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 711 642</b>	<b>1 832 995</b>
16 +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		10 121	-5 035
17 + Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18 - Eléments extraordinaires (charges)		-	-
<b>19 RESULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>1 721 763</b>	<b>1 827 960</b>
20 - Impôts sur les résultats et assimilés		-401 862	-354 464
<b>21 RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 319 901</b>	<b>1 473 495</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2015.

## الملحق رقم (64): جدول حسابات النتائج لسنتي 2016 و2017

COMPTE DE RESULTATS		NOTE	2017	2016
1	+ Intérêts et produits assimilés	1	3 552 032	3 160 984
2	- intérêts et charges assimilées	2	- 457 573	- 376 835
3	+ Commissions (produits)	3	1 120 838	980 270
4	- Commissions (charges)	4	- 7 441	- 38 356
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		-	-
7	+ Produits des autres activités	5	210 216	182 132
8	- Charges des autres activités		-	-
<b>9</b>	<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>4 418 073</b>	<b>3 908 194</b>
10	- Charges générales d'exploitation	6	- 1 910 507	- 2 003 416
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	7	- 147 328	- 84 188
<b>12</b>	<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>2 360 237</b>	<b>1 820 591</b>
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	8	- 225 934	- 218 121
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	9	161 320	126 173
<b>15</b>	<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>2 295 623</b>	<b>1 728 642</b>
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 475	-
17	+ Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	- Eléments extraordinaires (charges)		-	-
<b>19</b>	<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>	10	<b>2 301 098</b>	<b>1 728 642</b>
20	- Impôts sur les résultats et assimilés		- 557 591	- 255 755
<b>21</b>	<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 743 507</b>	<b>1 472 887</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2017.

## الملحق رقم (65): جدول حسابات النتائج لسنتي 2018 و 2019

	Note	2019	2018
<b>COMPTE DE RÉSULTATS</b>			
+ Intérêts et produits assimilés	1	3 609 715	3 591 971
- Intérêts et charges assimilées	2	-502 118	-433 943
+ Commissions (produits)	3	756 500	957 507
- Commissions (charges)	4	-9 709	-9 616
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		-	-
+ Produits des autres activités	5	330 055	492 893
- Charges des autres activités		-	-
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>4 184 444</b>	<b>4 598 812</b>
- Charges générales d'exploitation	6	-2 167 927	-1 941 633
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	7	-140 590	-143 813
<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 875 926</b>	<b>2 513 366</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	8	-168 923	-173 114
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	9	72 565	48 682
<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 779 568</b>	<b>2 388 933</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)		-	-
- Eléments extraordinaires (charges)		-	-
<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔT</b>		<b>1 779 568</b>	<b>2 388 933</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés	10	-315 044	-556 586
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 464 524</b>	<b>1 832 347</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2019.

## الملحق رقم (66): جدول حسابات النتائج لسنة 2020

	Note	2020	2019
<b>COMPTE DE RESULTATS</b>			
+ Intérêts et produits assimilés	1	3 918 568	3 609 715
- Intérêts et charges assimilées	2	- 576 212	- 502 118
+ Commissions (produits)	3	981 485	756 500
- Commissions (charges)	4	- 9 508	- 9 709
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		-	-
+ Produits des autres activités	5	740 493	330 055
- Charges des autres activités		-	-
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>5 054 826</b>	<b>4 184 444</b>
- Charges générales d'exploitation	6	- 2 144 287	- 2 167 927
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	7	- 149 739	- 140 590
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>2 760 800</b>	<b>1 875 926</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	8	- 261 930	- 168 923
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	9	39 727	72 565
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>2 538 597</b>	<b>1 779 568</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)		-	-
- Eléments extraordinaires (charges)		-	-
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>2 538 597</b>	<b>1 779 568</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés	10	- 534 153	- 315 044
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>2 004 444</b>	<b>1 464 524</b>

المصدر: التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية لسنة 2020.

## الملحق رقم (67): جدول حسابات النتائج لسنتي 2010 و 2011

TCR	NOTE	EXERCICE 2011	EXERCICE 2010	%
1 + Intérêts et produits assimilés	4.1.1	1 808 887 661.54	1 891 524 401.63	5
2 - Intérêts et charges assimilées		89 703 187.46	60 434 284.10	- 33
3 + Commissions (produits)	4.2.1	2 239 418 015.46	2 483 432 504.26	11
4 - Commissions (charges)	4.2.2	81 209 575.27	86 700 094.45	7
5 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-	
6 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		-	-	
7 + Produits des autres activités	4.3.1	1 260 471.58	42 397 362.65	3 264
8 - Charges des autres activités	4.3.2	9 634 152.93	87 854 444.30	812
<b>9 PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>3 868 999 232.92</b>	<b>4 182 365 445.69</b>	<b>8</b>
10 - Charges générales d'exploitation	4.4.1	971 107 479.97	819 342 493.12	- 16
11 - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.4.2	103 892 411.70	61 946 874.21	- 40
<b>12 RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>2 793 999 341.25</b>	<b>3 301 076 078.36</b>	<b>18</b>
13 - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.5.1	1 712 591 529.66	394 662 653.49	- 77
14 + Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.5.2	186 209 805.94	51 841 404.67	- 72
<b>15 RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 267 617 617.53</b>	<b>2 958 254 829.54</b>	<b>133</b>
16 +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		-	-	
17 + Eléments extraordinaires (produits)		-	-	
18 - Eléments extraordinaires (charges)		-	-	
<b>19 RESULTAT AVANT IMPOT</b>	4.6	<b>1 267 617 617.53</b>	<b>2 958 254 829.54</b>	<b>133</b>
20 - Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	326 264 890.03	794 517 334.66	144
<b>21 RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>941 352 727.51</b>	<b>2 163 737 494.88</b>	<b>130</b>

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2011.

## الملحق رقم (68): جدول حسابات النتائج لسنتي 2012 و 2013

TCR	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012	%
1 + Intérêts et produits assimilés	3 041 443 852,26	1 919 875 952,19	58
2 - Intérêts et charges assimilées	60 139 222,20	29 423 698,65	104
3 + Commissions (produits)	688 644 729,14	824 805 932,24	-17
4 - Commissions (charges)	45 181 401,38	63 753 739,96	-29
5 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-	-
6 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-	-	-
7 + Produits des autres activités	3 210 611,00	842 749,38	281
8 - Charges des autres activités	1 667 372,83	178 382,43	835
9 <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>3 626 311 195,99</b>	<b>2 652 168 812,77</b>	<b>37</b>
10 - Charges générales d'exploitation	1 120 006 101,59	1 004 759 534,14	11
11 - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	163 254 163,97	116 822 872,31	40
12 <b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>2 343 050 930,43</b>	<b>1 530 586 406,32</b>	<b>53</b>
13 - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	522 403 849,66	435 541 082,40	20
14 + Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	59 371 050,43	414 054 667,96	-86
15 <b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>1 880 018 131,20</b>	<b>1 509 099 991,88</b>	<b>25</b>
16 +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-	-
17 + Éléments extraordinaires (produits)	-	-	-
18 - Éléments extraordinaires (charges)	-	-	-
19 <b>RÉSULTAT AVANT IMPÔT</b>	<b>1 880 018 131,20</b>	<b>1 509 099 991,88</b>	<b>25</b>
20 - Impôts sur les résultats et assimilés	472 463 726,98	379 297 355,50	25
21 <b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1 407 554 404,22</b>	<b>1 129 802 636,38</b>	<b>25</b>

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2013.

## الملحق رقم (69): جدول حسابات النتائج لسنتي 2014 و 2015

TCR		31/12/2015	31/12/2014
1	+ Intérêts et produits assimilés	3 506 837 015,85	3 151 940 713,03
2	- Intérêts et charges assimilées	101 892 424,71	80 252 520,29
3	+ Commissions (produits)	391 999 721,25	400 067 829,33
4	- Commissions (charges)	521 861,25	94 988,03
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactio	-	-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-	-
7	+ Produits des autres activités	14 787 778,85	95 374 931,68
8	- Charges des autres activités	2 475 840,96	2 143 797,55
9	PRODUIT NET BANCAIRE	3 808 734 389,03	3 564 892 168,17
10	- Charges générales d'exploitation	1 405 490 256,85	1 186 784 717,82
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	147 211 931,87	93 012 547,45
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	2 256 032 200,31	2 285 094 902,90
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	152 723 489,61	380 193 849,21
14	+ Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	240 891 751,01	231 850 144,15
15	RESULTAT D'EXPLOITATION	2 344 200 461,71	2 136 751 197,84
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-
18	- Eléments extraordinaires (charges)	-	-
19	RESULTAT AVANT IMPOT	2 344 200 461,71	2 136 751 197,84
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	631 081 861,03	526 649 106,56
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 713 118 600,68	1 610 102 091,28

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2015.

## الملحق رقم (70): جدول حسابات النتائج لسنتي 2016 و 2017

TCR		EXERCICE 2017	EXERCICE 2016
1	+ Intérêts et produits assimilés	4 007 197 451,77	3 308 319 821,68
2	- Intérêts et charges assimilées	314 459 774,07	131 596 045,55
3	+ Commissions (produits)	240 441 143,52	225 265 334,62
4	- Commissions (charges)	17 091 412,61	1 225 803,19
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-	-
7	+ Produits des autres activités	90 951 170,04	5 610 140,64
8	- Charges des autres activités	13 167 360,09	28 472 134,21
9	<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>3 993 871 218,56</b>	<b>3 377 901 313,99</b>
10	- Charges générales d'exploitation	1 773 220 015,70	1 597 471 429,55
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	178 182 864,49	161 667 870,26
12	<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>2 042 468 338,37</b>	<b>1 618 762 014,18</b>
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	411 400 497,63	353 351 817,57
14	+ Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	34 321 486,30	77 027 471,71
15	<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>1 665 389 327,04</b>	<b>1 342 437 668,32</b>
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-
18	- Eléments extraordinaires (charges)	-	-
19	<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>	<b>1 665 389 327,04</b>	<b>1 342 437 668,32</b>
20	Impôts sur les résultats et assimilés	484 220 826,64	342 133 163,94
21	<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1 181 168 500,40</b>	<b>1 000 304 504,38</b>

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2017.

## الملحق رقم (71): جدول حسابات النتائج لسنتي 2018 و 2019

TABLEAU DU COMPTE DE RESULTATS 31/12/2019		
TCR	EXERCICE 2019	EXERCICE 2018
1 + Intérêts et produits assimilés	5 753 737 030,99	5 144 539 239,18
2 - Intérêts et charges assimilées	431 790 201,31	678 331 816,31
3 + Commissions (produits)	888 011 077,68	855 071 169,38
4 - Commissions (charges)	17 089 558,48	5 579 912,79
5 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
6 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-	-
7 + Produits des autres activités	21 370 373,76	29 515 466,46
- Charges des autres activités	7 531 451,47	61 066 905,45
9 PRODUIT NET BANCAIRE	6 206 707 271,17	5 284 147 240,47
10 - Charges générales d'exploitation	2 635 641 163,72	2 197 704 678,90
11 - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	306 336 364,48	210 083 101,57
12 RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	3 264 729 742,97	2 876 359 460,00
13 - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	1 027 333 658,52	574 813 361,73
14 + Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	567 740 181,42	140 818 441,98
15 RÉSULTAT D'EXPLOITATION	2 805 136 265,87	2 442 364 540,25
16 +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-
17 + Éléments extraordinaires (produits)	-	-
18 - Éléments extraordinaires (charges)	-	-
19 RÉSULTAT AVANT IMPÔT	2 805 136 265,87	2 442 364 540,25
20 - Impôts sur les résultats et assimilés	751 583 941,82	687 260 544,11
21 RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	2 053 552 324,05	1 755 103 996,14

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2019.

## الملحق رقم (72): جدول حسابات النتائج لسنة 2020

TCR	31/12/2020	NOTE	31/12/2019
1 + Intérêts et produits assimilés	6 940 616 255,07	4.1.1	5 753 737 030,99
2 - Intérêts et charges assimilées	620 152 080,44	4.1.2	431 790 201,31
3 + Commissions (produits)	651 255 698,42	4.1.3	888 011 077,68
4 - Commissions (charges)	37 195 439,19	4.1.4	17 089 558,48
5 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-		-
6 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-		-
7 + Produits des autres activités	8 331 519,33	4.1.5	21 370 373,76
- Charges des autres activités	3 258 078,09	4.1.6	7 531 451,47
9 PRODUIT NET BANCAIRE	6 939 597 875,10		6 206 707 271,17
10 - Charges générales d'exploitation	2 344 581 061,75	4.1.7	2 635 641 163,72
11 - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	359 731 126,82	4.1.8	306 336 364,48
12 RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4 235 285 686,53		3 264 729 742,97
13 - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	131 235 803,28	4.1.9	1 027 333 658,52
14 + Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	132 912 657,77	4.1.10	567 740 181,42
15 RÉSULTAT D'EXPLOITATION	4 236 962 541,02		2 805 136 265,87
16 +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-		-
17 + Éléments extraordinaires (produits)	-		-
18 - Elements extraordinaires (charges)	-		-
19 RÉSULTAT AVANT IMPÔT	4 236 962 541,02		2 805 136 265,87
20 - Impôts sur les résultats et assimilés	1 145 443 391,94	4.1.11	751 583 941,82
21 RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	3 091 519 149,07		2 053 552 324,05

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك الجزائر لسنة 2020.

الملحق رقم (73): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/17/23 Time: 20:26				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.089484	4.460459	-1.813599	0.0747
LCTD?	-1.300004	4.763371	-0.272917	0.7858
LCTA?	2.140113	4.753237	0.450243	0.6541
LLTD?	-0.584592	4.807731	-0.121594	0.9036
LLTA?	2.753442	4.884571	0.563702	0.5750
Root MSE	0.445261	R-squared	0.597125	
Mean dependent var	2.730902	Adjusted R-squared	0.570707	
S.D. dependent var	0.706879	S.E. of regression	0.463150	
Akaike info criterion	1.371203	Sum squared resid	13.08498	
Schwarz criterion	1.537086	Log likelihood	-40.24969	
Hannan-Quinn criter.	1.436751	F-statistic	22.60295	
Durbin-Watson stat	0.641925	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبإعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (74): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/17/23 Time: 20:35				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.612772	3.638091	-2.642257	0.0107
LCTD?	1.257301	3.528615	0.356316	0.7229
LCTA?	-0.385360	3.512069	-0.109725	0.9130
LLTD?	-1.742568	3.576406	-0.487240	0.6280
LLTA?	4.115915	3.660056	1.124550	0.2656
Fixed Effects (Cross)				
FRBANK--C	-0.712189			
BNP--C	0.522542			
AGB--C	0.557695			
SGA--C	0.010027			
ABC--C	-0.248370			
TBA--C	-0.129705			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.304542	R-squared	0.811532	
Mean dependent var	2.730902	Adjusted R-squared	0.781243	
S.D. dependent var	0.706879	S.E. of regression	0.330617	
Akaike info criterion	0.763018	Sum squared resid	6.121242	
Schwarz criterion	1.094783	Log likelihood	-15.17958	
Hannan-Quinn criter.	0.894114	F-statistic	26.79260	
Durbin-Watson stat	1.331363	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبإعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (75): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 09/17/23 Time: 20:44				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.38090	3.537111	-2.934853	0.0047
LCTD?	1.009778	3.511472	0.287565	0.7747
LCTA?	-0.040001	3.497266	-0.011438	0.9909
LLTD?	-1.869780	3.553291	-0.526211	0.6006
LLTA?	4.393547	3.626825	1.211403	0.2304
Random Effects (Cross)				
FRBANK-C	-0.553641			
BNP-C	0.396306			
AGB-C	0.442478			
SGA-C	-0.070713			
ABC-C	-0.188974			
TBA-C	-0.025457			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.280439	0.4184
Idiosyncratic random			0.330617	0.5816
Weighted Statistics				
Root MSE	0.334141	R-squared	0.306198	
Mean dependent var	0.914660	Adjusted R-squared	0.260703	
S.D. dependent var	0.404229	S.E. of regression	0.347565	
Sum squared resid	7.368900	F-statistic	6.730350	
Durbin-Watson stat	1.102348	Prob(F-statistic)	0.000149	
Unweighted Statistics				
R-squared	0.505811	Mean dependent var	2.730902	
Sum squared resid	16.05077	Durbin-Watson stat	0.506088	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (76): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الأول

Redundant Fixed Effects Tests  
Pool: BANKS  
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	12.741514	(5,56)	0.0000
Cross-section Chi-square	50.140209	5	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (77): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الأول

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Pool: BANKS  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.414168	4	0.0340

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews**.

الملحق رقم (78): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 11/21/23 Time: 14:37  
Sample: 2010 2020  
Included observations: 11  
Cross-sections included: 6  
Total pool (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.037622	1.798492	2.245004	0.0283
LCTA?	-0.070244	0.124848	-0.562636	0.5757
LLTA?	-0.076381	0.354405	-0.215519	0.8301

Root MSE	0.231153	R-squared	0.007494
Mean dependent var	3.508477	Adjusted R-squared	-0.024014
S.D. dependent var	0.233802	S.E. of regression	0.236593
Akaike info criterion	-0.000562	Sum squared resid	3.526503
Schwarz criterion	0.098968	Log likelihood	3.018540
Hannan-Quinn criter.	0.038767	F-statistic	0.237858
Durbin-Watson stat	1.200097	Prob(F-statistic)	0.789019

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews**.

الملحق رقم (79): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية  
(كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 11/21/23 Time: 14:39  
Sample: 2010 2020  
Included observations: 11  
Cross-sections included: 6  
Total pool (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.598727	2.112802	-1.229991	0.2237
LCTA?	0.498141	0.157004	3.172801	0.0024
LLTA?	1.103225	0.405959	2.717577	0.0087
Fixed Effects (Cross)				
FRBANK-C	0.010644			
BNP-C	-0.228060			
AGB-C	-0.009878			
SGA-C	-0.243558			
ABC-C	0.198575			
TBA-C	0.272277			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.183737	R-squared	0.372917	
Mean dependent var	3.508477	Adjusted R-squared	0.297234	
S.D. dependent var	0.233802	S.E. of regression	0.195999	
Akaike info criterion	-0.308200	Sum squared resid	2.228110	
Schwarz criterion	-0.042787	Log likelihood	18.17060	
Hannan-Quinn criter.	-0.203323	F-statistic	4.927386	
Durbin-Watson stat	1.582018	Prob(F-statistic)	0.000204	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبإعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (80): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات السيولة على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?  
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)  
Date: 11/21/23 Time: 14:39  
Sample: 2010 2020  
Included observations: 11  
Cross-sections included: 6  
Total pool (balanced) observations: 66  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.559468	1.853969	0.301768	0.7638
LCTA?	0.226478	0.134118	1.688654	0.0962
LLTA?	0.542689	0.359894	1.507914	0.1366
Random Effects (Cross)				
FRBANK--C	0.009415			
BNP--C	-0.139455			
AGB--C	0.010208			
SGA--C	-0.134780			
ABC--C	0.126031			
TBA--C	0.128581			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.094049	0.1872	
Idiosyncratic random		0.195999	0.8128	
Weighted Statistics				
Root MSE	0.204849	R-squared	0.038517	
Mean dependent var	1.866651	Adjusted R-squared	0.007994	
S.D. dependent var	0.210512	S.E. of regression	0.209669	
Sum squared resid	2.769554	F-statistic	1.261899	
Durbin-Watson stat	1.339487	Prob(F-statistic)	0.290173	
Unweighted Statistics				
R-squared	-0.082706	Mean dependent var	3.508477	
Sum squared resid	3.846998	Durbin-Watson stat	0.964331	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج **EvIEWS**.

الملحق رقم (81): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الثاني

Redundant Fixed Effects Tests  
Pool: BANKS  
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	6.759705	(5,58)	0.0001
Cross-section Chi-square	30.304112	5	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج **EvIEWS**.

الملحق رقم (82): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الثاني

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BANKS			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	11.094345	2	0.0039

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (83): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/17/23 Time: 21:23				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002788	0.019061	0.146290	0.8842
LROA?	0.983037	0.015046	65.33349	0.0000
LROD?	0.020291	0.014245	1.424489	0.1594
LEM?	1.002125	0.003842	260.8655	0.0000
LAU?	-0.008514	0.011481	-0.741569	0.4612
Root MSE	0.011171	R-squared	0.999746	
Mean dependent var	2.730902	Adjusted R-squared	0.999730	
S.D. dependent var	0.706879	S.E. of regression	0.011620	
Akaike info criterion	-5.999452	Sum squared resid	0.008236	
Schwarz criterion	-5.833569	Log likelihood	202.9819	
Hannan-Quinn criter.	-5.933903	F-statistic	60120.71	
Durbin-Watson stat	2.083444	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (84): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/17/23 Time: 22:12				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.047486	0.027473	1.728492	0.0894
LROA?	0.966343	0.016567	58.32869	0.0000
LROD?	0.043549	0.016227	2.683746	0.0096
LEM?	0.999520	0.006581	151.8842	0.0000
LAU?	-0.037343	0.014397	-2.593871	0.0121
Fixed Effects (Cross)				
FRBANK--C	-0.014275			
BNP--C	0.005259			
AGB--C	0.005352			
SGA--C	0.007837			
ABC--C	-0.008443			
TBA--C	0.004271			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.010067	R-squared	0.999794	
Mean dependent var	2.730902	Adjusted R-squared	0.999761	
S.D. dependent var	0.706879	S.E. of regression	0.010929	
Akaike info criterion	-6.056117	Sum squared resid	0.006688	
Schwarz criterion	-5.724351	Log likelihood	209.8518	
Hannan-Quinn criter.	-5.925020	F-statistic	30208.69	
Durbin-Watson stat	2.038923	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبإعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (85): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 09/17/23 Time: 22:18				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.007398	0.018837	0.392729	0.6959
LROA?	0.979322	0.014708	66.58566	0.0000
LROD?	0.024821	0.014040	1.767937	0.0821
LEM?	1.002744	0.003884	258.1818	0.0000
LAU?	-0.012926	0.011418	-1.132016	0.2621
Random Effects (Cross)				
FRBANK--C	-0.001843			
BNP--C	-3.97E-05			
AGB--C	9.17E-05			
SGA--C	0.000751			
ABC--C	-0.000947			
TBA--C	0.001987			
Effects Specification			S.D.	Rho
Cross-section random			0.002155	0.0374
Idiosyncratic random			0.010929	0.9626
Weighted Statistics				
Root MSE	0.010974	R-squared	0.999683	
Mean dependent var	2.285570	Adjusted R-squared	0.999663	
S.D. dependent var	0.621464	S.E. of regression	0.011414	
Sum squared resid	0.007948	F-statistic	48154.94	
Durbin-Watson stat	2.074144	Prob(F-statistic)	0.000000	
Unweighted Statistics				
R-squared	0.999745	Mean dependent var	2.730902	
Sum squared resid	0.008271	Durbin-Watson stat	1.992976	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (86): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الثالث

Redundant Fixed Effects Tests			
Pool: BANKS			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.592073	(5,56)	0.0353
Cross-section Chi-square	13.739894	5	0.0173

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (87): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الثالث

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BANKS			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	9.542342	4	0.0489

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (88): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/17/23 Time: 22:34				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.584282	0.032459	141.2348	0.0000
LROA?	1.002949	0.012326	81.36886	0.0000
LEM?	-0.001499	0.003685	-0.406866	0.6855
LAU?	-0.986580	0.019859	-49.67910	0.0000
Root MSE	0.020386	R-squared	0.992281	
Mean dependent var	3.508477	Adjusted R-squared	0.991907	
S.D. dependent var	0.233802	S.E. of regression	0.021033	
Akaike info criterion	-4.826752	Sum squared resid	0.027428	
Schwarz criterion	-4.694046	Log likelihood	163.2828	
Hannan-Quinn criter.	-4.774314	F-statistic	2656.565	
Durbin-Watson stat	1.584386	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (89): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Dependent Variable: LPM?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/17/23 Time: 22:43				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
C	4.705122	0.049154	95.72215	0.0000
LROA?	1.009587	0.013158	76.72883	0.0000
LEM?	-0.031975	0.009853	-3.245382	0.0020
LAU?	-1.022009	0.023856	-42.83997	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
FRBANK--C	-0.032881			
BNP--C	0.028625			
AGB--C	0.029235			
SGA--C	0.012024			
ABC--C	-0.017611			
TBA--C	-0.019392			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.018370	R-squared	0.993732	
Mean dependent var	3.508477	Adjusted R-squared	0.992852	
S.D. dependent var	0.233802	S.E. of regression	0.019767	
Akaike info criterion	-4.883490	Sum squared resid	0.022272	
Schwarz criterion	-4.584901	Log likelihood	170.1552	
Hannan-Quinn criter.	-4.765504	F-statistic	1129.569	
Durbin-Watson stat	1.680490	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (90): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات الربحية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Dependent Variable: LPM?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 09/17/23 Time: 22:47				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Swamy and Arora estimator of component variances				
C	4.584282	0.030505	150.2813	0.0000
LROA?	1.002949	0.011584	86.58076	0.0000
LEM?	-0.001499	0.003463	-0.432927	0.6666
LAU?	-0.986580	0.018664	-52.86118	0.0000
Random Effects (Cross)				
FRBANK--C	0.000000			
BNP--C	0.000000			
AGB--C	0.000000			
SGA--C	0.000000			
ABC--C	0.000000			
TBA--C	0.000000			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.000000	0.0000	
Idiosyncratic random		0.019767	1.0000	
Weighted Statistics				
Root MSE	0.020386	R-squared	0.992281	
Mean dependent var	3.508477	Adjusted R-squared	0.991907	
S.D. dependent var	0.233802	S.E. of regression	0.021033	
Sum squared resid	0.027428	F-statistic	2656.565	
Durbin-Watson stat	1.584386	Prob(F-statistic)	0.000000	
Unweighted Statistics				
R-squared	0.992281	Mean dependent var	3.508477	
Sum squared resid	0.027428	Durbin-Watson stat	1.584386	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (91): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الرابع

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.639382	(5,57)	0.0325
Cross-section Chi-square	13.744702	5	0.0173

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (92): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الرابع

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BANKS			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	12.524720	3	0.0058

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (93): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/17/23 Time: 22:58				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.322166	0.526612	13.90429	0.0000
LETA?	-2.956737	0.755273	-3.914793	0.0002
LETA?	1.001092	0.819269	1.221932	0.2264
LETD?	1.408419	0.543341	2.592146	0.0119
LETL?	-1.068158	0.678717	-1.573790	0.1207
Root MSE	0.337169	R-squared	0.768988	
Mean dependent var	2.730902	Adjusted R-squared	0.753839	
S.D. dependent var	0.706879	S.E. of regression	0.350715	
Akaike info criterion	0.815048	Sum squared resid	7.503054	
Schwarz criterion	0.980931	Log likelihood	-21.89657	
Hannan-Quinn criter.	0.880596	F-statistic	50.76381	
Durbin-Watson stat	1.106516	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (94): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/18/23 Time: 12:33				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.998164	0.881331	7.940447	0.0000
LETA?	-3.657641	1.002499	-3.648524	0.0006
LETA?	2.093235	0.795129	2.632574	0.0109
LETD?	1.433343	0.530335	2.702712	0.0091
LETL?	-1.421051	0.614950	-2.310838	0.0245
Fixed Effects (Cross)				
FRBANK--C	-0.336108			
BNP--C	0.033319			
AGB--C	0.214169			
SGA--C	-0.193506			
ABC--C	0.021013			
TBA--C	0.261113			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.276700	R-squared	0.844418	
Mean dependent var	2.730902	Adjusted R-squared	0.819413	
S.D. dependent var	0.706879	S.E. of regression	0.300392	
Akaike info criterion	0.571267	Sum squared resid	5.053163	
Schwarz criterion	0.903033	Log likelihood	-8.851814	
Hannan-Quinn criter.	0.702364	F-statistic	33.77089	
Durbin-Watson stat	1.557467	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (95): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 09/18/23 Time: 12:40				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.041340	0.719510	9.786305	0.0000
LETA?	-3.570421	0.866716	-4.119483	0.0001
LETA?	1.973320	0.771483	2.557828	0.0130
LETD?	1.430748	0.507899	2.816991	0.0065
LETL?	-1.393676	0.611437	-2.279345	0.0262
Random Effects (Cross)				
FRBANK--C	-0.295746			
BNP--C	0.025934			
AGB--C	0.197938			
SGA--C	-0.176523			
ABC--C	0.015020			
TBA--C	0.233377			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.294340	0.4898
Idiosyncratic random			0.300392	0.5102
Weighted Statistics				
Root MSE	0.283408	R-squared	0.469291	
Mean dependent var	0.803162	Adjusted R-squared	0.434490	
S.D. dependent var	0.392012	S.E. of regression	0.294794	
Sum squared resid	5.301123	F-statistic	13.48514	
Durbin-Watson stat	1.486885	Prob(F-statistic)	0.000000	
Unweighted Statistics				
R-squared	0.757752	Mean dependent var	2.730902	
Sum squared resid	7.867994	Durbin-Watson stat	1.001801	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبإ اعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (96): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الخامس

Redundant Fixed Effects Tests  
Pool: BANKS  
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.430020	(5,56)	0.0004
Cross-section Chi-square	26.089516	5	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبإ اعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (97): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الخامس

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Pool: BANKS  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.747932	4	0.7820

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (98): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 11/21/23 Time: 14:59  
Sample: 2010 2020  
Included observations: 11  
Cross-sections included: 6  
Total pool (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.073260	0.178093	17.25651	0.0000
LETA?	0.164198	0.258990	0.633991	0.5284
LERA?	-0.021124	0.253981	-0.083171	0.9340

Root MSE	0.219799	R-squared	0.102601
Mean dependent var	3.508477	Adjusted R-squared	0.074112
S.D. dependent var	0.233802	S.E. of regression	0.224972
Akaike info criterion	-0.101294	Sum squared resid	3.188578
Schwarz criterion	-0.001764	Log likelihood	6.342688
Hannan-Quinn criter.	-0.061965	F-statistic	3.601434
Durbin-Watson stat	1.298092	Prob(F-statistic)	0.033041

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (99): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 11/21/23 Time: 15:00  
Sample: 2010 2020  
Included observations: 11  
Cross-sections included: 6  
Total pool (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.842268	0.403302	9.527022	0.0000
LETA?	-0.811020	0.404081	-2.007075	0.0494
LETA?	0.651338	0.326558	1.994556	0.0508
Fixed Effects (Cross)				
FRBANK-C	0.038428			
BNP-C	-0.248773			
AGB-C	-0.067046			
SGA-C	-0.230237			
ABC-C	0.254756			
TBA-C	0.252872			

## Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.192351	R-squared	0.312737
Mean dependent var	3.508477	Adjusted R-squared	0.229791
S.D. dependent var	0.233802	S.E. of regression	0.205189
Akaike info criterion	-0.216562	Sum squared resid	2.441937
Schwarz criterion	0.048851	Log likelihood	15.14654
Hannan-Quinn criter.	-0.111685	F-statistic	3.770385
Durbin-Watson stat	1.539881	Prob(F-statistic)	0.001962

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (100): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات الملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?  
 Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)  
 Date: 11/21/23 Time: 15:01  
 Sample: 2010 2020  
 Included observations: 11  
 Cross-sections included: 6  
 Total pool (balanced) observations: 66  
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.169745	0.233029	13.60239	0.0000
LETA?	-0.115164	0.291319	-0.395321	0.6939
LERA?	0.208805	0.271845	0.768103	0.4453
Random Effects (Cross)				
FRBANK--C	-0.047146			
BNP--C	-0.070216			
AGB--C	0.035839			
SGA--C	-0.070578			
ABC--C	0.104514			
TBA--C	0.047587			

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.085976	0.1493
Idiosyncratic random		0.205189	0.8507

Weighted Statistics			
Root MSE	0.207078	R-squared	0.035716
Mean dependent var	2.049230	Adjusted R-squared	0.005104
S.D. dependent var	0.212494	S.E. of regression	0.211951
Sum squared resid	2.830168	F-statistic	1.166737
Durbin-Watson stat	1.398953	Prob(F-statistic)	0.318018

Unweighted Statistics			
R-squared	0.078452	Mean dependent var	3.508477
Sum squared resid	3.274381	Durbin-Watson stat	1.209167

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملحق رقم (101): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج السادس

Redundant Fixed Effects Tests  
Pool: BANKS  
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.546788	(5,58)	0.0073
Cross-section Chi-square	17.607703	5	0.0035

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews**.

الملحق رقم (102): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج السادس

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Pool: BANKS  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.221122	2	0.0446

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews**.

الملحق رقم (103): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/18/23 Time: 13:18				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.625993	0.186402	35.54688	0.0000
LTD?	-0.005315	0.001789	-2.971716	0.0042
LROA?	0.974605	0.091315	10.67295	0.0000
LER A?	-1.240038	0.075827	-16.35343	0.0000
Root MSE	0.229091	R-squared	0.893351	
Mean dependent var	2.730902	Adjusted R-squared	0.888191	
S.D. dependent var	0.706879	S.E. of regression	0.236365	
Akaike info criterion	0.011815	Sum squared resid	3.463849	
Schwarz criterion	0.144521	Log likelihood	3.610106	
Hannan-Quinn criter.	0.064254	F-statistic	173.1158	
Durbin-Watson stat	0.568425	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الملاحق رقم (104): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/18/23 Time: 13:22				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.130607	0.296880	17.28173	0.0000
LTD?	-0.002958	0.001503	-1.967361	0.0540
LROA?	0.960359	0.073554	13.05649	0.0000
LERA?	-0.858711	0.092831	-9.250256	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
FRBANK--C	-0.276205			
BNP--C	0.441003			
AGB--C	0.289017			
SGA--C	0.048412			
ABC--C	-0.152345			
TBA--C	-0.349882			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.159511	R-squared	0.948296	
Mean dependent var	2.730902	Adjusted R-squared	0.941039	
S.D. dependent var	0.706879	S.E. of regression	0.171643	
Akaike info criterion	-0.560677	Sum squared resid	1.679293	
Schwarz criterion	-0.262088	Log likelihood	27.50236	
Hannan-Quinn criter.	-0.442691	F-statistic	130.6789	
Durbin-Watson stat	0.973043	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (105): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة الأرباح) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LROE?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 09/18/23 Time: 13:25				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 66				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.570118	0.270107	20.62188	0.0000
LTD?	-0.003579	0.001477	-2.423686	0.0183
LROA?	0.973440	0.072765	13.37778	0.0000
LER?	-0.975091	0.084133	-11.58981	0.0000
Random Effects (Cross)				
FRBANK--C	-0.173713			
BNP--C	0.339004			
AGB--C	0.221340			
SGA--C	-0.006415			
ABC--C	-0.114561			
TBA--C	-0.265655			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.178143	0.5186	
Idiosyncratic random		0.171643	0.4814	
Weighted Statistics				
Root MSE	0.175128	R-squared	0.792926	
Mean dependent var	0.761857	Adjusted R-squared	0.782907	
S.D. dependent var	0.387802	S.E. of regression	0.180689	
Sum squared resid	2.024219	F-statistic	79.13683	
Durbin-Watson stat	0.824122	Prob(F-statistic)	0.000000	
Unweighted Statistics				
R-squared	0.835640	Mean dependent var	2.730902	
Sum squared resid	5.338262	Durbin-Watson stat	0.312499	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (106): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج السابع

Redundant Fixed Effects Tests  
Pool: BANKS  
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	11.194925	(5,57)	0.0000
Cross-section Chi-square	45.151391	5	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (107): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج السابع

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Pool: BANKS  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	8.629686	3	0.0346

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (108): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 11/21/23 Time: 14:21  
Sample: 2010 2020  
Included observations: 11  
Cross-sections included: 6  
Total pool (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.222491	0.155605	20.70947	0.0000
LCTA?	-0.024046	0.042235	-0.569339	0.5712
LROA?	0.545327	0.050750	10.74533	0.0000
LER?	-0.021108	0.034650	-0.609159	0.5446
Root MSE	0.129427	R-squared		0.688839
Mean dependent var	3.508477	Adjusted R-squared		0.673783
S.D. dependent var	0.233802	S.E. of regression		0.133537
Akaike info criterion	-1.130181	Sum squared resid		1.105596
Schwarz criterion	-0.997475	Log likelihood		41.29597
Hannan-Quinn criter.	-1.077742	F-statistic		45.75126
Durbin-Watson stat	1.207693	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (109): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 11/21/23 Time: 14:22  
Sample: 2010 2020  
Included observations: 11  
Cross-sections included: 6  
Total pool (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.635213	0.177588	20.46992	0.0000
LCTA?	0.139861	0.056656	2.468582	0.0166
LROA?	0.574461	0.043796	13.11680	0.0000
LERA?	-0.299124	0.067973	-4.400619	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
FRBANK-C	0.170815			
BNP-C	-0.190351			
AGB-C	-0.124824			
SGA-C	-0.192304			
ABC-C	0.224454			
TBA-C	0.112210			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.096678	R-squared	0.826385	
Mean dependent var	3.508477	Adjusted R-squared	0.802018	
S.D. dependent var	0.233802	S.E. of regression	0.104031	
Akaike info criterion	-1.562137	Sum squared resid	0.616876	
Schwarz criterion	-1.263548	Log likelihood	60.55054	
Hannan-Quinn criter.	-1.444151	F-statistic	33.91414	
Durbin-Watson stat	1.651934	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (110): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لأثر مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية على الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف) لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)

Dependent Variable: LPM?  
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)  
Date: 11/21/23 Time: 14:23  
Sample: 2010 2020  
Included observations: 11  
Cross-sections included: 6  
Total pool (balanced) observations: 66  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.459561	0.168671	20.51069	0.0000
LCTA?	0.064138	0.049174	1.304320	0.1969
LROA?	0.572352	0.043261	13.23031	0.0000
LERA?	-0.177890	0.053928	-3.298638	0.0016
Random Effects (Cross)				
FRBANK--C	0.101720			
BNP--C	-0.107149			
AGB--C	-0.066106			
SGA--C	-0.119115			
ABC--C	0.165920			
TBA--C	0.024730			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.100102	0.4808	
Idiosyncratic random		0.104031	0.5192	
Weighted Statistics				
Root MSE	0.105496	R-squared	0.727828	
Mean dependent var	1.049066	Adjusted R-squared	0.714658	
S.D. dependent var	0.203765	S.E. of regression	0.108846	
Sum squared resid	0.734541	F-statistic	55.26566	
Durbin-Watson stat	1.523026	Prob(F-statistic)	0.000000	
Unweighted Statistics				
R-squared	0.560288	Mean dependent var	3.508477	
Sum squared resid	1.562355	Durbin-Watson stat	0.716051	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (111): نتائج اختبار (Ration Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذج الثامن

Redundant Fixed Effects Tests  
Pool: BANKS  
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	9.031645	(5,57)	0.0000
Cross-section Chi-square	38.509124	5	0.0000

الملحق رقم (112): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية بالنسبة للنموذج الثامن

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Pool: BANKS  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	8.872348	3	0.0310

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبيانات الدراسة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews